

# شرح ابن عقيل

على  
ألفية ابن مالك

القاضي  
بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل  
٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب  
منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف العلامة  
محمد محيي الدين عبد الحميد

وبدئله  
فوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد زينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

مؤسسة الرسالة ناشرون

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### إِعْرَابُ الْفِعْلِ

#### ٦٧٦ - إِزْفَعُ مُضَارِعاً إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كـ «تَسَعَّدُ»<sup>(١)</sup>

إذا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ، واختلف في رافعه؛ فذهب قوم<sup>(٢)</sup> إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فـ «يَضْرِبُ» في قولك: «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرُّده من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف<sup>(٣)</sup>.

#### ٦٧٧ - وَبَلَّنْ أَنْصِبُهُ وَكَيَّ كَذَا بَأَنَّ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنَّ<sup>(٤)</sup>

(١) «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضارعاً» مفعول به لارفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة من يجرد ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا يجرد فارفعه «من ناصب» جار ومجرور متعلق بقوله: «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كتسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كتسعد، وقد قصد لفظ تسعد.

(٢) وهم البصريون، ونُقِضَ قولهم بقولك: «هلا تفعل»، والتعليل أن الاسم لا يقع بعد أداة الحذف «هلا»، ولا يقع كذلك بعد أداة الاستقبال «سوف» في قولك: «سوف أزورك».

(٣) وهو قول ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣١٤، وقول حذاق الكوفيين وعلى رأسهم الفراء؛ كما ذكر المرادي ٢٢٨/٣ الذي ذكر أن قول ثعلب: إن رافعه نفس المضارعة، وذكر قولاً رابعاً نُسِبَ إلى الكسائي وهو: إن رافعه حروف المضارعة.

وذكر أن من ردَّ على قول الفراء ومن وافقه بزعمه أن التجرد من عوامل النصب والجزم عَدَمٌ، والعَدَمُ لا يفعل شيئاً، يُرَدُّ قوله عليه بأن هذا التجرد ليس عدماً بل هو استعمالٌ للمضارع على حاله الأصلية التي لم تتغير بناصبٍ أو جازم.

(٤) «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «وكي» معطوف على لن «كذا، بأن» جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف، يدل عليه =

٦٧٨ - فَاَنْصَبَ بِهَا وَالرَّفْعُ صَحْحٌ وَاعْتَقَدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ فَهُوَ مُطْرَدٌ<sup>(١)</sup>

يُنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَهُ حرفُ ناصِبٍ، وهو: «لَنْ، أَوْ كَيْ، أَوْ أَنْ، أَوْ إِذَنْ» نحو: «لَنْ أَضْرِبَ، وَجِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ - في جواب مَنْ قال لك: آتِيكَ». وأشار بقوله: «لا بعد علم» إلى أنه إن وقعت «أَنْ» بعد عِلْمٍ ونحوه مما يدلُّ على اليقين، وجب رَفْعُ الفعل بعدها، وتكون حينئذٍ مُخَفَّفَةً من الثقيلة، نحو: «عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ»<sup>(٢)</sup>، التقدير: أَنَّهُ يَقُومُ، فخففت أَنْ، وحذف اسمها وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع؛ لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه مما يدلُّ على الرَّجْحَانِ، جاز في الفعل بعدها وجهان: أحدهما: النصب، على جَعَلِ «أَنْ» من نواصب المضارع<sup>(٣)</sup>.

= قوله: انصبه «لا» عاطفة «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف، والتقدير: فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم «والتي» اسم موصول: مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وبعد مضاف، و«ظن» مضاف إليه.

(١) «فانصب» الفاء زائدة، انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو قوله: «التي» في البيت السابق، وقد عرفت مراراً أن خبر المبتدأ يجوز أن يكون جملة طلبية «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «والرفع» مفعول مقدم لصحح «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واعتقد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تخفيفها» تخفيف: مفعول به لاعتقد، وتخفيف مضاف، وها مضاف إليه «من أن» جار ومجرور متعلق بتخفيف «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «مطرد» خبر المبتدأ.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق في باب إن وأخواتها:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(٣) والنصب أرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولهذا اتفق القراء عليه في قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢].

أما في حال الفصل بين «أَنْ» والفعل بـ«لا» دون غيرها فقد جاز الوجهان ورجح الرفع كما ذكر الناظم والشارح، وبالوجهين فُرئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]؛ حيث قرأ أبو عمرو ويعقوب البصريان وحمزة والكسائي الكوفيان وخلف البغدادي من العشرة بالرفع وسائرهم بالنصب. يُنظر «النشر» ١٩٥/٢.

ويجب الرفع عند الفصل بغير «لا» مثل «قد» و«لن» وغيرها؛ لأن المصدرية لا تُفصلُ بذلك...

ينظر «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٤١٥/٣.

والثاني: الرفع، على جَعَلَ «أَنْ» مخففة من الثقيلة.

فتقول: «ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ، وَأَنْ يَقُومَ» والتقدير - مع الرفع - : ظننت أنه يَقُومُ، فخُففت «أَنْ» وحذف اسمها، وبقي خبرها وهو الفعل وفاعله.

٦٧٩ - وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلٌ «أَنْ» حَمَلًا عَلَى «مَا» أَخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا<sup>(١)</sup>

يعني أَنْ من العرب مَنْ لم يُعْمَلْ «أَنْ» الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان<sup>(٢)</sup>؛ فيرفع الفعل بعدها حَمَلًا على أختها «ما» المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر، فتقول: «أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ» كما تقول: «عَجِبْتُ مِمَّا تَفْعَلُ»<sup>(٣)</sup>.

٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا<sup>(٤)</sup>

(١) «وبعضهم» بعض: مبتدأ، وبعض مضاف، والضمير مضاف إليه «أهمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعضهم «أَنْ» قصد لفظه: مفعول به لأهمل، والجملة من الفعل الذي هو أهمل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «حَمَلًا» منصوب على نزع الخافض، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر في أهمل والتقدير: حاملاً إياها «على ما» جار ومجرور متعلق بقوله: حَمَلًا «أختها» أخت: بدل من «ما» أو عطف بيان، وأخت مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى أَنْ المصدرية مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بأهمل مبني على الضم في محل نصب «استحقت» استحق: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أَنْ المصدرية «عملاً» مفعول به لاستحقت، والجملة من استحقت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) وقد قرئ بالرفع في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ﴾ وعلى هذا ورد قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِئِّي السَّلَامَ وَالْأَلَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وقول الآخر:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبُ قَعَّةٌ إِنْ نَجَوْتُ مِنَ الرَّزَاحِ  
أَنْ تَهَيِّطِينَ بِأَلَادِ قَوْ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

(٣) قراءة الآية ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ﴾ بضم الميم نسبها ابن هشام ٧/٤ والأشموني ٣/٤٢٠ إلى ابن محيصن، وهي شاذة. وأغفل ذكره العلامة أبو حيان في «البحر المحيط»، وذكر أنه قد نسبها النحويون إلى مجاهد، وذكر أن ترك إعمالها حَمَلًا لها على «ما» لكون كليهما مصدرية قول البصريين. وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة. «البحر المحيط» ٢/٢٢٣.

(٤) «ونصبوا» فعل وفاعل «بإذن» جار ومجرور متعلق بنصبوا «المستقبلا» مفعول به لنصبوا «إن» شرطية «صدرت» صدر: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه =

٦٨١ - أَوْ قَبْلَهُ الِیْمِیْنُ وَانْصَبْ وَارْفَعَا إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفِ وَقَعَا<sup>(١)</sup>

تَقَدَّمَ أَنْ مِنْ جُمْلَةِ نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ «إِذَنْ»<sup>(٢)</sup> وَلَا يُنْصَبُ بِهَا إِلَّا بِشُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرَةً<sup>(٣)</sup>.

الثَّلَاثُ: أَلَّا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْصُوبِهَا.

وَذَلِكَ نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: أَنَا آتِيكَ؛ فَتَقُولُ: «إِذَنْ أَكْرَمَكَ».

فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا حَالًا لَمْ يُنْصَبْ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: أَحْبَبْتُكَ؛ فَتَقُولُ: «إِذَنْ أَظْنُكَ صَادِقًا»؛ فَيَجِبُ رَفْعُ «أَظْنُ» وَكَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ لَمْ تَتَّصِدَّرْ، نَحْوُ: «زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ»؛ فَإِنْ كَانَ الْمَتَقَدِّمُ عَلَيْهَا حَرْفَ عَطْفٍ جَازٍ فِي الْفِعْلِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، نَحْوُ: «وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ»، وَكَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، نَحْوُ: «إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ»، فَإِنْ فَصَلَتْ بِالْقَسَمِ نَصَبَتْ، نَحْوُ: «إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ»<sup>(٤)</sup>.

= جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى إِذَنْ «وَالْفِعْلُ» الْوَائِلُ لِلْحَالِ، وَالْفِعْلُ: مُبْتَدَأُ «بَعْدَ» ظَرْفِ مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَالْفِعْلُ وَقَعَ بَعْدَ، أَي: بَعْدَ إِذَنْ «مُوصِلًا» حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي الظَّرْفِ الْوَاقِعِ خَبْرًا.

(١) «أَوْ» عَاطِفَةٌ «قَبْلَهُ» قَبْلُ: ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفِ خَبَرِ مُقَدِّمٍ، وَقَبْلُ مَضَافٍ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِ الْعَائِدِ إِلَى الْفِعْلِ مَضَافٌ إِلَيْهِ، وَمَعْنَى الْعِبَارَةِ أَنَّ الْيَمِينَ تَوْسُطَ بَيْنِ إِذَنْ وَالْفِعْلِ فَوْقَ قَبْلِ الْفِعْلِ فَاصِلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِذَنْ «الْيَمِينَ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «وَانْصَبْ» فِعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «وَارْفَعَا» مَعْطُوفٌ عَلَى انْصَبِ «إِذَا» ظَرْفٌ تَضْمَنُ مَعْنَى الشَّرْطِ «إِذَنْ» فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا وَقَعَ إِذَنْ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ وَقَعِ الْمَحذُوفِ وَفَاعِلُهُ الْمَذْكُورُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةِ «إِذَا» إِلَيْهَا «مِنْ بَعْدَ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَقَعِ، وَبَعْدَ مَضَافٍ، وَ«عَطْفِ» مَضَافٌ إِلَيْهِ «وَقَعَا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى إِذَنْ الْوَاقِعِ فَاعِلًا، وَالْجُمْلَةُ مِنْ وَقَعِ الْمَذْكُورِ وَفَاعِلُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا مَفْسُورَةٌ.

(٢) إِذَنْ: حَرْفٌ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، وَالْجَزَاءُ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى جُمْلَةٍ بَعْدَهَا تَكُونُ غَالِبًا مُسَبِّبَةً عَمَّا قَبْلُهَا.

(٣) لَا يَرْتَبِطُ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلُهَا فِي الْإِعْرَابِ، بَرغمَ ارْتِبَاطُهُمَا بِالْمَعْنَى الَّذِي يَتَحَقَّقُ بِهِ الْجَزَاءُ.

(٤) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

- ٦٨٢ - وَبَيْنَ «لَا» وَوَلَامِ جَرِّ التُّزِمِ      إِظْهَارُ «أَنَّ» نَاصِبَةً وَإِنْ عُذِمَ<sup>(١)</sup>  
 ٦٨٣ - «لَا» فَأَنَّ أَعْمِلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً      وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أَوْ مُضْمِراً<sup>(٢)</sup>  
 ٦٨٤ - كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِي      مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوْ «إِلَّا» أَنْ خَفِيَ<sup>(٣)</sup>

اختصت «أَنَّ»<sup>(٤)</sup> من بين نواصب المضارع بأنها تعمل مُظْهِرَةً وَمُضْمِرَةً.

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو: «جِئْتُكَ لِيَلَّا تَضْرِبَ زَيْدًا».

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو: «جِئْتُكَ لِأَقْرَأَ»  
 و«لأن أقرأ»، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفية.

فإن سبقتها «كان» المنفية وجب إضمار «أَنَّ»، نحو: «ما كان زيد لِيَفْعَلَ» ولا تقول: «لأن

يفعل» قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]<sup>(٥)</sup>.

(١) «وبين» ظرف متعلق بقوله: «التزم» الآتي، وبين مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ولام» معطوف على لا، ولام مضاف، و«جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول «إظهار» نائب فاعل لا لتزم، وإظهار مضاف، و«أَنَّ» قصد لفظه: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «ناصبية» حال من أن «وإن» شرطية «عدم» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط.

(٢) «لا» قصد لفظه: نائب فاعل فعله هو «عدم» في البيت السابق «فَأَنَّ» الفاء واقعة في جواب الشرط «أَنَّ» قصد لفظه: مفعول مقدم لأعمل «أعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مظهِراً» بزنة اسم المفعول: حال من «أَنَّ» الواقعة مفعولاً «أَوْ مُضْمِراً» معطوف على قوله: مظهِراً «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «أضمر» الآتي آخر البيت، وبعد مضاف، و«نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «حتماً» نعت لمصدر محذوف، أي: إضماراً حتماً «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن، والألف للإطلاق.

(٣) «كذلك» جار ومجرور متعلق بقوله: «خفي» الآتي في آخر البيت، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لخفي، أي: خفي خفاء مثل ذلك الخفاء «بعد» ظرف متعلق بخفي، وبعد مضاف، و«أو» قصد لفظه: مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفي أيضاً «يصلح» فعل مضارع «في موضعها» الجار والمجرور متعلق بيصلح، وموضع مضاف، وها: مضاف إليه «حتى» قصد لفظه: فاعل يصلح «أو» عاطفة «إلا» معطوف على حتى «أَنَّ» قصد لفظه مبتدأ «خفي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أن، والجملة من خفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو أن.

وتقدير البيت: «أَنَّ» خفي خفاء مثل ذلك الخفاء بعد «أو» إذا كان يصلح في موضع «أو» حتى أو إلا.

(٤) وهي المصدرية، لا الزائدة، ولا المخففة من الثقيلة، ولا التفسيرية.

(٥) وتسمى اللام: لام الجحود، أي: الإنكار، ويسمونها سيبويه: لام النفي.

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المُقَدَّرَة بحتى أو إلَّا ، فتقدَّر بحتى إذا كان الفعلُ الذي قبلها [مما] ينقضي شيئاً فشيئاً ، وتُقدَّر بإلَّا إن لم يكن كذلك ؛ فالأول كقوله : [الطويل]

ش ٣٢٢ - لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكُ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ<sup>(١)</sup>

أي : لأستسهلنَّ الصَّعْبَ حتى أُدْرِكُ الْمُنَى ، فـ«أدرك» : منصوب بـ«أن» المقدَّرة بعد «أو»

التي بمعنى «حتى» ، وهي واجبة الإضمار ، والثاني كقوله : [الوافر]

ش ٣٢٣ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا<sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها كثير من النحاة ، ولم ينسبها إلى قائل معين .

**الإعراب :** «لأستسهلن» اللام موطئة للقسم ، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل «أو» حرف عطف ، ومعناه هنا حتى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك «فما» الفاء حرف دال على التعليل ، ما : نافية «انقادت» انقاد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «الآمال» فاعل انقاد «إلَّا» أداة استثناء ملغاة «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقاد .

**الشاهد فيه :** قوله : «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله : «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى حتى ، بأن المضمرة وجوباً .

(٢) هذا البيت لزيادة الأعجم .

**اللغة :** «غمزت» الغمز : جس باليد يشبه النخس «قناة» هي الرمح «قوم» رجال «كعوبها» الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنبوبة الناشز .

المعنى : يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم ، رماهم بالدواهي ، وقذفهم بالشدائد والأوابد ، وضرب ما ذكره مثلاً لهذا .

**الإعراب :** «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء التي للمتكلم اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «غمزت» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «قناة» مفعول به لغمزت ، وقناة مضاف ، و«قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل ماض وفاعله ، والجملة جواب إذا ، وجملتا الشرط والجواب في محل نصب خبر كان «كعوبها» كعوب : مفعول به لكسرت ، وكعوب مضاف ، وها : مضاف إليه «أو» عاطفة ، وهي هنا بمعنى إلا «تستقيما» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «قناة قوم» .

**الشاهد فيه :** قوله : «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع - الذي هو تستقيم - بأن مضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى إلا .

أي: كسرت كُعبها إلا أن تستقيم، ف«تستقيم»: منصوب بـ«أن» بعد «أو» واجبة الإضمار.

**٦٨٥ - وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ كَمَا «جُدَّ حَتَّى تَسُرُّ ذَا حَزْنٍ»<sup>(١)</sup>**

ومما يجب إضمار «أن» بعده: حتى<sup>(٢)</sup>، نحو: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ»، ف«حتى»:

حرف [جر]، و«أَدْخُلَ»: منصوب بأن المُقَدَّرَةَ بعد حتى، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً<sup>(٣)</sup>.

فإن كان حالاً، أو مُؤَوَّلًا بالحال: وجب رَفْعُهُ، وإليه الإشارة بقوله:

**٦٨٦ - وَتَلَوُ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ إِزْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُشْتَقْبَلًا<sup>(٤)</sup>**

فتقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ» بالرفع، إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول

قد وَقَعَ وَقَصِدْتَ به حكاية تلك الحال، نحو: «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا»<sup>(٥)</sup>.

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «إضمار» الآتي، وبعد مضاف، و«حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «هكذا» الجار

والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر الآتي «إضمار» مبتدأ، وإضمار مضاف،

و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر،

وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حتى» حرف جر بمعنى كي «تسر» فعل مضارع منصوب بأن

مضمرة وجوباً بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لتسر، وذا مضاف،

و«حزن» مضاف إليه، والفعل المضارع الذي هو تسر في تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة، وهذا المصدر

مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بجد.

(٢) وهي «حتى» الموضوعه لانتهاه الغاية، وهي جارة للمصدر المؤول من «أن» المصدرية المضمرة وفعلها.

(٣) وذلك بالنظر إلى زمن التكلم.

(٤) «وتلو» معناه تالي، أي: واقع بعد حتى، مفعول مقدم على عامله وهو قوله: «ارفعن» الآتي، وتلو مضاف،

و«حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «حالا» منصوب على الحالية من تلو حتى «أو مؤولاً» معطوف على قوله:

حالا «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «مؤولاً» «ارفعن» ارفع: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون

التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر فيه وجوباً

تقديره أنت فاعل «المستقبلا» مفعول به لانصب.

(٥) ولأجل الاختلاف في تقدير المعنى قد يقع الخلاف في نصب أو رفع بـ«حتى» في بعض العبارات؛ كما في

قوله تعالى: ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فالنصب على أن المعنى: وزلزلوا إلى أن يقول

الرسول... وقد قرأ نافع المدني من العشرة ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ برفعه والمعنى: وزلزلوا حال قول

الرسول...

ويلزم النصب كذلك بعد «حتى» إذا كانت تعليلية؛ أي: بمعنى «كي»؛ كقولك لعاصي: أطع الله حتى يرضى

عليك!

٦٨٧ - وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفِيٍّ أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ «أَنْ» وَسْتَرُهَا حَتْمٌ نَصَبٌ<sup>(١)</sup>

يعني أن «أَنْ» تنصب - وهي واجبة الحذف - الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض، أو طلب محض، فمثال النفي: «ما تأتينا فتحدثنا» وقد قال تعالى: ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]<sup>(٢)</sup>، ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً منه، وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء، نحو: «ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا»<sup>(٣)(٤)</sup>، ومثال الطلب - وهو يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتخصيص، والتمني -

فالأمر نحو: «ائتني فأكرمك»، ومنه: [الرجز]

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي في آخر البيت، وبعد مضاف، و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف، و«جواب» مضاف إليه، وجواب مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو طلب» معطوف على نفي «محضين» نعت لنفي وطلب «أَنْ» قصد لفظه: مبتدأ «وسترها» الواو للحال، ستر: مبتدأ، وستر مضاف، وها مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ وهو ستر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره «نصب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أَنْ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «أَنْ»، والتقدير: «أَنْ» نصبت في حال كون استنارها واجباً بعد فاء جواب نفي محض أو طلب محض.

(٢) ومثل الآية الكريمة - في نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي - قول جميل بن معمر العذري:

فَكَيْفَ وَلَا تُوفِي دِمَاؤُهُمْ دَمِي وَلَا مَالُهُمْ ذُو نَدَهَةٍ فَيَدُونِي

الشاهد في قوله: «فيدوني» أي: يعطوا ديتي، فإنه منصوب بحذف النون، وأصله: «يدونني»، وقوله: «مالهم ذو ندهة» هو بفتح النون وسكون الدال، ومعناه: ذو كثرة.

(٣) هذا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء، كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما إذا وقعت «إلا» بعد الفعل، نحو: «ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير» فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع والنصب، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع، وهو مردود بقول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ

يُروى قوله: «فينطق» بالرفع والنصب، ونص سيبويه على جوازهما.

(٤) النفي لا يكون محضاً إذا انتقض بـ«إلا»؛ كما ذكر الشارح، ومثله لا يكون النفي محضاً إذا:

- كان مسبوقاً باستفهام تقريرى، كقولك: ألم تأتني فأحسبُ إليك.

- وكان متلوّاً بنفي: لأن نفي النفي إثبات.

ش ٣٢٤ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا<sup>(١)</sup>

والنهي، نحو: «لا تضرب زيداً فيضربك»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

والدعاء، نحو: «رَبِّ انصُرْنِي فَلَا أُخْذَلْ»، ومنه: [الرمل]

ش ٣٢٥ - رَبِّ وَقَّفْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَن سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ<sup>(٢)</sup>

والاستفهام، نحو: «هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ؟»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣].

والعرض، نحو: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا»، ومنه قوله: [البيسط]

(١) البيت لأبي النجم - الفضل بن قدامة - العجلي.

**اللغة:** «عَنَقًا» بفتح العين المهملة والنون جميعاً: هو ضرب من السير «فسيحاً» واسع الخطى، وأراد سريعاً. **الإعراب:** «يا» حرف نداء «ناق» منادى مرخم «سيري» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «عَنَقًا» مفعول مطلق عامله «سيري» وأصله نعت لمحذوف، والتقدير: سيري سيراً عَنَقًا «فسيحاً» صفة لعنق «إلى سليمان» جار ومجرور متعلق بسيري «فنستريحاً» الفاء للسببية، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والألف للإطلاق، وفي «نستريح» ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن.

**الشاهد فيه:** قوله: «فنستريحاً» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نستريح بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الأمر.

(٢) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.

**الإعراب:** «رب» منادى بحرف نداء محذوف، وقد حذف ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها «وقفني» وفق: فعل دعاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: نافية «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن سنن» جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف، و«الساعين» مضاف إليه «في خير» جار ومجرور متعلق بالساعين، وخير مضاف، و«سنن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

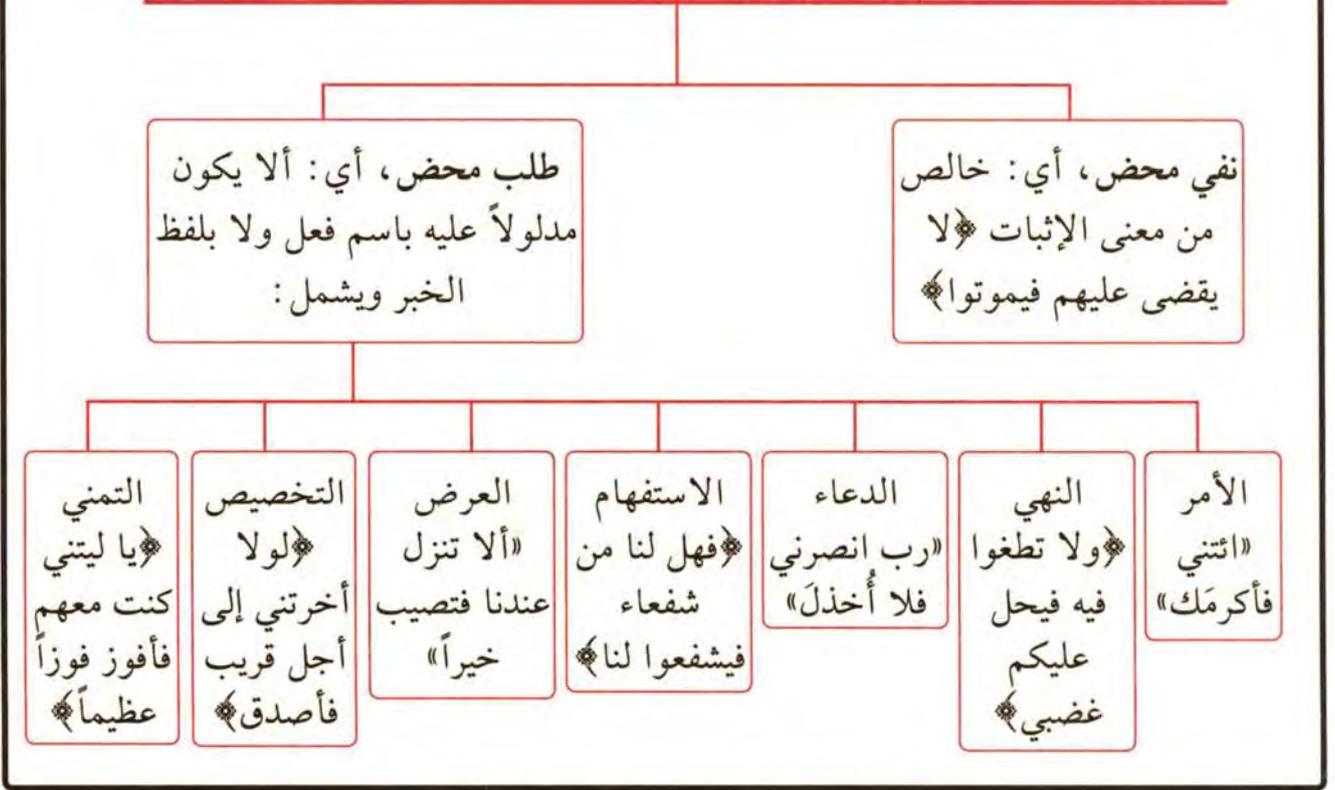
**الشاهد فيه:** قوله: «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «أعدل» - بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

ش ٣٢٦ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فُتَبَصِّرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا <sup>(١)</sup>  
 وَالتَّحْضِيضُ، نحو: «لَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ  
 فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقين: ١٠].  
 والتمني، نحو: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ  
 فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].  
 ومعنى «أن يكون الطلب مَحْضًا» ألا يكون مدلولاً عليه باسم فِعْلٍ، ولا بلفظ الخبر، فإن  
 كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين <sup>(٢)</sup>، وَجَبَ رَفْعُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، نحو: «صَهْ فَأُحْسِنُ  
 إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ».

(١) وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.  
**الإعراب:** «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ابن» مضاف، و«الكرام» مضاف إليه  
 «ألا» أداة عرض «تدنو» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية، وتبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً  
 بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتبصر مبني على  
 السكون في محل نصب «قد» حرف تحقيق «حدثوك» فعل وفاعل ومفعول به أول، والجملة لا محل لها  
 صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له، والتقدير: حدثوك «فما» الفاء  
 للتعليل، ما: نافية «راء» مبتدأ «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» سمع: فعل  
 ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة المجرورة  
 محلاً بالكاف، والجملة لا محل لها صلة «من» المجرورة محلاً بالكاف.  
**الشاهد فيه:** قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع - وهو تبصر - بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية  
 في جواب العرض.

(٢) وثمة ثالث، وهو الطلب بالمصدر، كقولك: سكوتاً فينام الناس. «شرح الأشموني» ٤٤٥/٣.

## تنصب «أن» وهي واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها

٦٨٨ - وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدُ مَفْهُومَ مَعٍ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ<sup>(١)</sup>

يعني أن المواضع التي يُنصَبُ فيها المضارعُ بإضمار «أن» وُجوباً بعد الفاء ينصب فيها كُلهَا بـ «أن» مضمرةٌ وُجوباً بعد الواو إذا قُصِدَ بها المصاحبة<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] وقوله: [الوافر]

(١) «الواو» مبتدأ «كالفاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطية «تفد» فعل مضارع فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد، ومفهوم مضاف، و«مع» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مراراً، لا: ناهية «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «جلداً» خبر تكن «وتظهر» الواو واو المعية، تظهر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وهو محل الشاهد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجزع» مفعول به لتظهر، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف. ولك في هذا وأمثاله أن تقول: منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكن الوقف.

(٢) وتُسمى «واو المعية»، وهي التي تجمع بين شيئين في آن، ويكون ما بعدها جواباً لما قبلها. فهي تختلف عن «واو العطف».

ش ٣٢٧ - فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ<sup>(١)</sup>  
وقوله: [الكامل]

ش ٣٢٨ - لَاتَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ<sup>(٢)</sup>

(١) البيت لدثار بن شيبان النمري، أحد بني النمر بن قاسط، من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتاً رواها له أبو السعادات ابن الشجري في «مختاراته» (ص ٦ ق ٣) في أثناء مختار شعر الحطيئة، والبيت من شواهد سيويه (٤٢٦/١) ونُسب في «الكتاب» للأعشى، وليس في شعره، وهو أيضاً من شواهد ابن هشام في «أوضح المسالك» (رقم ٥٠١) و«شذور الذهب» (رقم ١٥٤)، وابن الأنباري في «الإنصاف» (٣٥١) وروايته: «ادعي وأدع فإن أندى» كرواية ابن الشجري، ومجازها أن «وأدع» مجزوم بلام أمر محذوفة، أي: ادعي ولأدع، وقبل البيت المستشهد به قوله:

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْنَا سَيُدرِكُنَا بَنُو الْقَرَمِ الْهَجَانِ  
سَيُدرِكُنَا بَنُو الْقَرَمِ ابْنِ بَدْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْحَصَانِ

**اللغة:** «أندى» أفعل تفضيل من الندى، بفتح النون مقصوراً: وهو بعد الصوت.

**الإعراب:** «فقلت» فعل وفاعل «ادعي» فعل أمر، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «وأدعو» الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «أندى» اسم إن «لصوت» اللام زائدة مضاف، وصوت: مضاف إليه «أن» مصدرية «ينادي» فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما عملت فيه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن «داعيان» فاعل ينادي، وتقدير الكلام: إن أجهر صوت مناداة داعيين.

**الشاهد فيه:** قوله: «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «وأدعو» - بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٧/٣٨٤) وأبو الفرج (الأغاني ١١/٣٩ بولاق) للمتوكل الكناني.

**الإعراب:** «لا» ناهية «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عن خلق» جار ومجرور متعلق بـ«تنه»، «وتأتي» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مثلته» مثل: مفعول به لتأتي، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه «عار» خبر لمبتدأ محذوف، أي: ذلك عار «عليك» جار ومجرور متعلق بعار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، والجملة بعده شرط إذا، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها لا محل لها من الإعراب «عظيم» صفة لعار.

**الشاهد فيه:** قوله: «وتأتي» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «تأتي» - بعد واو المعية في جواب النهي بأن مضمرة وجوباً.

وقوله: [الوافر]

ش ٣٢٩ - أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ<sup>(١)</sup>

واحترز بقوله: «إِنْ تُفْعَدُ مَفْهُومَ مَعٍ» عما إذا لم تُفْعَدْ ذلك، بل أَرَدَتِ التَّشْرِيكَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفِعْلِ، أو أَرَدَتِ جَعَلَ مَا بَعْدَ الْوَائِ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ النَّصْبُ، وَلِهَذَا جَازَ فِيمَا بَعْدَ الْوَائِ فِي قَوْلِكَ: «لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ» ثَلَاثَةً أَوْجُهُ: الْجَزْمُ عَلَى التَّشْرِيكَ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ، نَحْوُ: «لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ»<sup>(٢)</sup> وَالثَّانِي: الرَّفْعُ عَلَى إِضْمَارٍ مَبْتَدَأً، نَحْوُ: «لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ» أَي: وَأَنْتِ تَشْرَبُ اللَّبْنَ<sup>(٣)</sup>، وَالثَّلَاثُ: النَّصْبُ عَلَى مَعْنَى النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، نَحْوُ: «لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ» أَي: لَا يَكُنْ مِنْكَ أَنْ تَأْكُلَ السَّمَكُ وَأَنْ تَشْرَبَ اللَّبْنَ، فَيَنْصَبُ هَذَا الْفِعْلُ بِأَنْ مَضْمُورَةً.

(١) هذا البيت للحطيئة، من قصيدة أولها في رواية الأكثرين:

أَلَا أَبْلَغُ بَنِي عَوْفٍ بِنِ كَعْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَيَّ خُلِقِي سَوَاءً

وروى أبو السعادات ابن الشجري في أولها نسيباً، وأوله:

أَلَا قَالَتْ أُمَامَةٌ هَلْ تَعَزَّى فَقُلْتُ أُمَامَ قَدْ غَلِبَ الْعَزَاءُ

**اللغة:** «جاركم» يطلق الجار في العربية على عدة معان: منها المجير، والمستجير، والحليف، والناصر.

**الإعراب:** «ألم» الهمزة للتقرير، ولم: نافية جازمة «أك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «جاركم» جار: خبر «أك»، وجار مضاف، وضمير المخاطبين مضاف إليه «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية «بيني» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر «يكون» تقدم على اسمه، وبين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «وبينكم» معطوف على بيني «المودة» اسم «يكون» تأخر عن خبره «والإخاء» معطوف على «المودة».

**الشاهد فيه:** قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «يكون» - بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

ومثل هذا البيت قول صخر الغي الهذلي:

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَيَّ زَحَّةً وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجَدًا وَخَيْفًا

(٢) أي: لا تأكل السمك، ولا تشرب اللبن. فتقدّر «لا» الناهية قبل المعطوف.

(٣) فالنهي عن أكل السمك، وأما شرب اللبن فمباح منك إن قلت ذلك!

٦٨٩ - وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ إِنَّ تَسْقُطِ الْفَاءِ وَالْجَزَاءِ قَدْ قُصِدَ<sup>(١)</sup>

يجوز في جواب غير النفي من الأشياء التي سبق ذكرها أن تجزم إذا سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء، نحو: «زُرْنِي أُرْزُكَ»، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مُقَدَّرٍ، أي: زُرْنِي فَإِنْ تَزُرْنِي أُرْزُكَ، أو بالجملة قبله؟ قولان<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: «ما تأتينا تحدثنا».

٦٩٠ - وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ<sup>(٣)</sup>

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي، إلا بشرط أن يصحَّ المعنى بتقدير دخول «إِنْ» [الشرطية] على «لا»؛ فتقول: «لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَّمَ» بجزم «تسلم»، إذ يصح «إِنْ لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَّمَ» ولا يجوز الجزم في قولك: «لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ»، إذ لا يصح «إِنْ لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ»، وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول «إِنْ» على «لا»، فجزمه على معنى «إِنْ تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ».

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «اعتمد» الآتي، وبعد مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«النفي» مضاف إليه «جزماً» مفعول مقدم لاعتمد «اعتمد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إِنْ» شرطية «تسقط» فعل مضارع، فعل الشرط «الفا» قصر ضرورة: فاعل تسقط «والجزاء» الواو واو الحال، الجزاء: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «قصد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجزاء، والجملة من قصد ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(٢) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضاً إلى أنه يجب تقدير «إِنْ» من بين أدوات الشرط، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين: فريق منهم قال: تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله، كما عمل «ضرباً» في نحو قولك: «ضرباً زيداً» عملَ اضرب حين تضمن معناه. وفريق قال: بل العامل الجملة؛ لكونها نائبة عن أداة الشرط. ومن الناس من قال: الجازم لام أمر مقدرة؛ فالأقوال على التفصيل أربعة عند التحقيق.

(٣) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«جزم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بشرط أو بجزم، وبعد مضاف، و«نهى» مضاف إليه «أَنْ» مصدرية «تضع» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«أَنْ» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «إِنْ» قصد لفظه: مفعول به لتضع «قبل» ظرف متعلق بتضع، وقبل مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «إِنْ» السابق، ودون مضاف، و«تخالف» مضاف إليه «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخالف، والجملة من يقع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتخالف.

## ٦٩١ - وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا<sup>(١)</sup>

قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نصبه بعد الفاء<sup>(٢)</sup>، وقد صرّح بذلك هنا فقال: متى كان الأمر بغير صيغة أفعل ونحوها فلا ينتصب جوابه، ولكن لو أسقطت الفاء جزمته، كقولك: «صه أحسن إليك، وحسبك الحديث ينم الناس»<sup>(٣)</sup> وإليه أشار بقوله: «وجزمه أقبلًا».

## ٦٩٢ - وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ<sup>(٤)</sup>

أجاز الكوفيون قاطبةً أن يُعامل الرجاء مُعاملةً التمني<sup>(٥)</sup>، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمني، وتابعهم المصنف، ومما وردَ منه قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَتْلُعُ

(١) «والأمر» مبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «كان» وغير مضاف، و«افعل» مضاف إليه «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، لا: ناهية «تنصب» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوابه» جواب: مفعول به لتنصب، وجواب مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من تنصب وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «وجزمه» الواو عاطفة أو للاستئناف، جزم: مفعول به مقدم لقوله: «أقبلا» الآتي، وجزم مضاف، والهاء مضاف إليه «أقبلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) يريد: «لم يجز نصب جوابه بعد الفاء» فحذف المضاف.

(٣) ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة التميمي:

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشْتُ مَكَانَكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(٤) «والفعل» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«الفاء» مضاف إليه «في الرجاء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «نصب» الآتي «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل، والجملة من نصب ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كنصب» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف، أي: نصب نصباً كائناً كنصب... إلخ، ونصب مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «إلى التمني» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينتسب» الآتي «ينتسب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ينتسب وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «ما» الموصولة.

(٥) والفرق بينهما أن الرجاء يكون فيما يُتَوَقَّعُ وقوعه ونيله، وأما التمني فهو فيما لا يمكن أن يُنال.

الْأَسْبَبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ ﴿غافر: ٣٦-٣٧﴾ في قراءة مَنْ نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم<sup>(١)</sup>.

٦٩٣ - وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ تَنْصِبُهُ «أَنْ» ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفًا<sup>(٢)</sup>

يجوز أن يُنْصَبَ بِأَنْ مَحذُوفَةً أَوْ مذكُورَةً بعد عاطفٍ تَقَدَّمَ عليه اسمٌ خَالِصٌ؛ أي: غيرُ مقصود به معنى الفعل<sup>(٣)</sup>، وذلك كقوله: [الوافر]

ش ٣٣٠ - وَلُبِسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ<sup>(٤)</sup>

(١) رواية حفص عن عاصم بالنصب؛ كما ذكر المصنف رحمه الله، وقرأ الباقون من العشرة ورواتهم بالرفع؛ كما ذكر ابن الجزري في «النشر» ٢/٢٧٨.

وأول البصريون هذا النصب في الآية على أنه جوابٌ للأمر في قوله: «ابن لي». وقيل: أُشْرِبت «لعل» التي هي للرجاء معنى «ليت» التي هي للتمني.

(٢) «إن» شرطية «على اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «عطف» الآتي «خالص» نعت لاسم «فعل» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: وإن عطف فعل «عطف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، والجملة من عطف المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، جواب الشرط، والهاء مفعول به «أن» قصد لفظه: فاعل تنصب «ثابتاً» حال من «أن» «أو» عاطفة «منحذف» معطوف على قوله: «ثابتاً» ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(٣) أي: ما ليس مؤولاً بالفعل.

وعبارة الشارح هنا فيها شيء من غموض، وأوضح منها عبارة المكودي يشرح البيت:

يعني: أن الفعل المضارع إذا عُطِفَ على اسم خالص انتصب بـ«أن»، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمامها. «شرح المكودي» ص ٢٧٦.

(٤) البيت ليمسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد.

**اللغة:** «عباءة» جبة من الصوف ونحوه، ويقال فيها عباية أيضاً «تقر عيني» كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف، بكسر الشين وفتحها: وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

**الإعراب:** «ولبس» مبتدأ، ولبس مضاف، و«عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو واو العطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عيني» عين: فاعل تقر، وعين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلي» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، ولبس مضاف، و«الشفوف» مضاف إليه.

**الشاهد فيه:** قولها: «وتقر» حيث نصبت الفعل المضارع - وهو «تقر» - بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو لبس.

فـ«تَقَرَّرَ» منصوب بـ«أَنْ» محذوفة، وهي جائزة الحذف، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو بُسُّ، وكذلك قوله: [البسيط]

ش ٣٣١ - [إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ<sup>(١)</sup>

= والمراد بالاسم الخالص: الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامداً جموداً محضاً، وقد يكون مصدرًا، كلبس في هذا الشاهد، وقد يكون اسماً علمًا، كما تقول: لولا زيد ويحسن إليَّ لهلكت، أي: لولا زيد وإحسانه إليَّ، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أُسْوَاكٌ عَلَقَمَا

أسوأك: منصوب بأن المضمرة، والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف، وأصله «علقمة» فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف.

(١) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح.

**اللغة:** «سليكا» بصيغة المصغر: هو سليك ابن السلكة - بزنة همزة، وهي أمه - أحد ذؤبان العرب وشذاهم، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم، وأهله خلوف، فرأى امرأة شابة بضّة، فنال منها، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمي، فأدركه فقتله «أعقله» مضارع عقل القتيل، أي: أدى دينه «عافت» كرهت، وامتنعت، وأراد: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب، ويقال: الثور في هذا الكلام نبت من نبات الماء، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود، فيضربه البقر لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد، انظر «حيوان» الجاحظ (١/١٨)، والأول أشهر وأعرف، ووقع في شعر الأعشى ما بينه، وقال الهيبان الفقيمي، وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه:

كَمَا ضُرِبَ الْيَعْسُوبُ أَنْ عَافَ بَاقِرٌ وَمَا ذُنْبُهُ إِنْ عَافَتِ الْمَاءَ بَاقِرٌ

**المعنى:** يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه - أي: أدى دينه - بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى ليتنفع سواه.

**الإعراب:** «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «وقتلي» الواو عاطفة، قتل: معطوف على اسم إن، وقتل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول به لقتل «ثم» حرف عطف «أعقله» أعقل: فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازًا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعول به «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الثور، والجملة من يضرب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عافت» عاف: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف.

**الشاهد فيه:** قوله: «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «أعقل» - بأن مضمرة جوازًا بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «قتلي».

ف«أعقله»: منصوبٌ بـ«أن» محذوفةٌ، وهي جائزة الحذف، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو «قتلي»، وكذلك قوله: [البيط]

ش ٣٣٢ - لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أُوتِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبٍّ<sup>(١)</sup>

ف«أرضيه»: منصوبٌ بـ«أن» محذوفةٌ جوازاً بعد الفاء، لأن قبلها اسماً صريحاً، وهو «توقع»، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] ف«يرسل»: منصوبٌ بـ«أن» الجائزة الحذف، لأن قبله «وحيًّا» وهو اسم صريح.

فإن كان الاسم غير صريح - أي: مقصوداً به معنى الفعل - لم يجز النصب، نحو: «الطائرُ فيَغْضِبُ زَيْدَ الذبابِ» ف«يغضب»: يجب رفعه؛ لأنه معطوف على «طائر» وهو اسم غير صريح، لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ، من جهة أنه صلة لأل، وحقُّ الصلة أن تكون جملةً،

= والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد، سواء أكان مصدرًا، كما في هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي (رقم ٣٣٢)، أم كان غير مصدر، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له في شرح البيت السابق.

(١) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

**اللغة:** «توقع» انتظار وارتقاب «معر» هو الفقير الذي يتعرض للجدي والمعروف «أوتر» أفضل وأرجح «إترابًا» مصدر أترب الرجل: إذا استغنى «ترب» هو الفقر والعوز، وأصله لصوق اليد بالتراب.

**المعنى:** يقول: لولا أنني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر. وللعلامة الصبان - وتبعه العلامة الخضري - هنا زلة سببها عدم الوقوف على معاني الكلمات كما ذكرنا، وتقليد من سبقه، والله يغفر لنا وله، ويتجاوز عنا وعنه.

**الإعراب:** «لولا» حرف يقتضي امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وتقدير الكلام: لولا توقع معتر موجود، وتوقع مضاف، و«معر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة، أرضي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أوتر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من أوتر وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «إترابًا» مفعول به لأوتر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأوتر.

**الشاهد فيه:** قوله: «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع - وهو «أرضي» - بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح، وهو قوله: «توقع».

فوضع «طائر» موضع «يطير» والأصل: «الذي يطير» فلما جيء بأل، عُذِلَ عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

### ٦٩٤ - وَشَذَّ حَذْفُ «أَنْ» وَنَصَبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى<sup>(١)</sup>

لما فرغ من ذكر الأماكن التي يُنصب فيها بـ«أَنْ» محذوفة - إما وجوباً وإما جوازاً - ذكر أَنَّ حَذْفَ «أَنْ» والنَّصَبَ بها في غير ما ذكر شاذٌ لا يقاس عليه، ومنه قولهم: «مُرَّهُ يَحْفَرُهَا» بنصب «يحفر» أي: مره أن يحفرها، [ومنه قولهم]: «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ» أي: قبل أن يأخذك، ومنه قوله: [الطويل]

ش ٣٣٣ - أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي<sup>(٢)</sup>  
في رواية من نصب «أَحْضَرَ» أي: أن أحضر.

- (١) «وشذ» فعل ماضٍ «حذف» فاعل شذ، وحذف مضاف، و«أَنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «ونصب» معطوف على حذف «في سِوَى» جارٍ ومجرور متعلق بنصب، وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فاقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منه» جارٍ ومجرور متعلق باقبل «ما» اسم موصول: مفعول به لا قبل «عدل» مبتدأ «روى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عدل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو عدل، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لا قبل، والعائد ضمير منصوب بروى، والتقدير: فاقبل الذي رواه عدل.
- (٢) هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري.

**اللغة:** «الزاجري» الذي يزجرني، أي: يكفني ويمنعني «الوعى» القتال والحرب، وهو في الأصل: الجلبة والأصوات «مخلدي» أراد: هل تضمن لي الخلود ودوام البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهيه عن اقتحام المعارك ويأمره بالقعود والإحجام.

**الإعراب:** «ألا» أداة تنبيه «أيهدا» أي: منادى بحرف نداء محذوف، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لأبي، مبني على السكون في محل رفع «الزاجري» الزاجر: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، والزاجر مضاف، ويا المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «أحضر» فعل مضارع منصوب بأن محذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، و«أَنْ» المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، أي: يزجرني عن حضور الوعى «الوعى» مفعول به لأحضر «وَأَنْ» مصدرية «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «اللذات» مفعول به لأشهد «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «مخلدي» خبر المبتدأ، ومخلد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

## عَوَامِلُ الْجَزْمِ

- ٦٩٥ - بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا      فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا<sup>(١)</sup>  
 ٦٩٦ - وَاجْزِمَ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا      أَيِّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ إِذْمَا<sup>(٢)</sup>  
 ٦٩٧ - وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْمَا      كَيْنَ وَبَاقِي الْأَدْوَاتِ أَشْمَا<sup>(٣)</sup>

الأدوات الجازمة للمضارع<sup>(٤)</sup> على قسمين:

= **الشاهد فيه:** قوله: «أحضر» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «أحضر» - بأن محذوفة في غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها، وإنما سهل ذلك وجود «أن» ناصبة لمضارع آخر في البيت، وذلك في قوله: «وأن أشهد اللذات».

واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله: «أحضر» أحدهما رفعه، وهي رواية البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله، وثانيهما نصبه، وهي رواية الكوفيين.

قال الأعلام الشنتمري: «والشاهد في البيت - عند سيبويه - رفع «أحضر» لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى: لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضرورة، وهو مذهب الكوفيين» اهـ.

واعلم أيضاً أن النحاة يختلفون في جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك، سواء أرفعت المضارع بعد حذفها أم أبقيته على نصبه، فذهب الأخفش إلى جواز الحذف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] جعل «أعبد» مسبوكاً بأن المصدرية محذوفة، والمصدر مجروراً بحرف جر محذوف؛ أي بالعبادة، ومنه قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»؛ أي سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يُخْرَجُ عليه القرآن الكريم.

(١) «بلا» جار ومجرور متعلق بقوله: «ضع» الآتي «ولام» معطوف على «لا» «طالباً» حال من فاعل «ضع» المستتر فيه «ضع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جزماً» مفعول به لضع «في الفعل» جار ومجرور متعلق بضع «هكذا، بلم» جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دلّ عليه المذكور قبله، أي: ضع كذا بلم «ولما» معطوف على «لم».

(٢) «واجزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بإن» جار ومجرور متعلق باجزم «ومن، وما، ومهما، أي، متى، أيان، أين، إذما» كلهن معطوفات على «إن» بعاطف مقدر في بعضهن ومذكور في الباقي.

(٣) «وحيثما، أنى» معطوفان على «إن» في البيت السابق أيضاً «وحرف» خبر مقدم «إذما» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف «وباقى» مبتدأ، وبقاى مضاف، و«الأدوات» مضاف إليه «أشما» خبر المبتدأ، وقصره للضرورة، وأصله «أسماء» جمع اسم.

(٤) الجزم هو القطع لغةً، وإعراباً: قطع الفعل عن الحركة، أو قطع حرفٍ منه.

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً.

وهو اللام الدالة على الأمر، نحو: «لِيَقْمَ زَيْدٌ»، أو على الدعاء<sup>(1)</sup>، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

و«لا» الدالة على النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو على الدعاء<sup>(2)</sup>، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

و«لم» و«لما» وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، وَيَقْلِبَانِ مَعْنَاهُ إِلَى الْمُضِيِّ، نحو: «لم يَقمَ زيدٌ، ولَمَّا يَقمَ عمرو» ولا يكون النفي بـ«لَمَّا» إلا متصلاً بالحال<sup>(3)</sup>.

والثاني: ما يحزم فعلين، وهو:

«إِنَّ»<sup>(4)</sup> نحو: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

و«مَنْ» نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

و«مَا» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

و«مَهْمَا» نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

و«أَيُّ» نحو: ﴿أَيُّ مَا نَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١].

و«متى» كقوله: [الطويل]

(1) الدعاء أحد المعاني الفرعية للأمر، وهو - أي: الدعاء -: طلب الأدنى من الأعلى فعلاً، والأمر: طلب

الأعلى من الأدنى، وثمة الالتماس، وهو: طلب الفعل من مُساوٍ.

(2) النهي كالأمر يتفرع عنه دعاءٌ والتماس.

(3) يشترك «لم» و«لَمَّا» بأربعة: الحرفية، والجزم، والنفي، والقلب إلى المضى.

وتنفرد «لَمَّا» عن «لم» بأربعة:

- اتصالها بالحال كما ذكر ومعناه: اتصال نفي منفيها إلى زمن الكلام.

- عدم اقترانها بأداة شرط.

- توقع حدوث منفيها وقربُه.

- جواز حذف مجزومها.

(4) وهو حرفٌ بالاتفاق، و«إذما» حرفٌ على الراجح، والبواقي أسماء.

ش ٣٣٤ - مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ (١)  
و«أَيَّانَ» (٢) كقولهِ: [البسيط]

ش ٣٣٥ - أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا (٣)

(١) البيت للحطيئة، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر، ومطلعها:

أَثَرْتُ إِذْ لَاجِي عَلَى لَيْلٍ حُرَّةٍ هَضِيمِ الْحَشَا حُسَانَةَ الْمُتَجَرَّدِ

**اللغة:** «تعشو» أي: تجيئه على غير هداية، قاله اللَّخْمِي عن الأصمعي، أو تجيئه على غير بصر ثابت، عن غيره «خير موقد» يحتمل أنه أرد الغلمان الذين يقومون على النار ويوقدونها، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه، وإنما جعله موقداً مع أنه سيد؛ لأنه الأمر بالإيقاد، فجعله فاعلاً لكونه سبب الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿يَنْهَمُنُّ أَبْنَ لِى صَرَخًا﴾ [غافر: ٣٦]، وكما في قولهم: «هزم الأمير الجيش» وهو في قصره، و«بنى الأمير الحصن» وما أشبه ذلك.

**الإعراب:** «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مع هذا ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتجد «تأته» تأت: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «تعشو» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في فعل الشرط «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بقوله: «تعشو» السابق، وضوء مضاف، ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف، والهاء مضاف إليه «تجد» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «خير» مفعول أول لتجد، وخير مضاف، و«نار» مضاف إليه «عندها» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف، وها: مضاف إليه «خير» مبتدأ مؤخر، وخير مضاف، و«موقد» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لتجد.

**الشاهد فيه:** قوله: «متى تأته... تجد... إلخ» حيث جزم بمتى فعلين، أولهما قوله: «تأته» وهو فعل الشرط، والثاني قوله: «تجد» وهو جواب الشرط وجزاؤه، على ما فصلناه في الإعراب.

(٢) وهي بمعنى «متى»، وكذلك «أنى» الآتية بعد قليل.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

**اللغة:** «نؤمنك» نعطك الأمان «حذرا» خائفاً ورجلاً.

**الإعراب:** «أَيَّانَ» اسم شرط جازم، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، عامله قوله: «تأمن» الذي هو جواب الشرط «نؤمنك» نؤمن: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والكاف مفعول به «تأمن» فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «غيرنا» غير: مفعول به لتأمن، وغير مضاف، ونا: مضاف إليه «وإذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «تدرك» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأمن» مفعول به لتدرك، والجملة من تدرك المنفي بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذا» إليها =

و«أَيْنَمَا» كقوله: [الرمل]

ش ٣٣٦ - أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ<sup>(١)</sup>(٢)

و«إِذْمَا» نحو قوله: [الطويل]

ش ٣٣٧ - وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا<sup>(٣)</sup>

= «منا» جار ومجرور متعلق بتدرك «لم» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حذرا» خبر «تزل»، وجملة «تزل حذرا» جواب «إذا». **الشاهد فيه:** قوله: «أيان نؤمنك تأمن... إلخ» حيث جزم بأيان فعلين، أحدهما فعل الشرط - وهو قوله: «نؤمنك» - والثاني جوابه وجزاؤه، وهو قوله: «تأمن» على ما بيناه في الإعراب. (١) هذا عجز بيت لكعب بن جعيل، وصدرة:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

**اللغة:** «صعدة» بفتح الصاد وسكون العين: هي القناة التي تنبت مستوية؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيب، ويقولون: امرأة صعدة، أي: مستقيمة القامة مستوية، على التشبيه بالقناة، كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران «حائر» هو المكان الذي يكون وسطه مطمئناً منخفضاً، وحروفه مرتفعة عالية، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسدً لنبتتها. **المعنى:** شبه امرأة - ذكرها في بيت سابق - بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح تعبت بها وتميلها، وهي تميل مع الريح. والبيت السابق الذي أشرنا إليه هو قوله:

وَضَجِيعٌ قَدْ تَعَلَّتْ بِهِ طَيِّبٌ أَرْدَانُهُ غَيْرُ تَفِيلٍ

**الإعراب:** «أينما» أين: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، وعامله قوله: «تمل» الواقع جواباً للشرط، وما: زائدة «الريح» فاعل بفعل محذوف يقع فعلاً للشرط يفسره ما بعده، والتقدير: أينما تميلها الريح، و«تميلها» جملة لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الصعدة فاعل. **الشاهد فيه:** قوله: «أينما... تميلها تمل» حيث جزم بأينما فعلين: أحدهما - وهو الذي يفسره قوله: «تميلها» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «تمل» - جواب الشرط وجزاؤه.

(٢) ومثلها «أين» دون «ما». تقول: أين تَقِفُ أَقِفْ.

وهما للمكان.

(٣) البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

**المعنى:** يقول: إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت الأمور آتياً به، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتي ثمرته إلا إن كان الأمر مؤتمراً به ليقندي الأمور به بعد أن يثق بإخلاصه في دعوته. =

و«حَيْثَمَا» نحو قوله: [الخفيف]

ش ٣٣٨ - حَيْثَمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ الدَّهَ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ (١)

و«أَنَّى» نحو قوله: [الطويل]

ش ٣٣٩ - خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِمَا يُرْضِيكُمْ لَا يُحَاوِلُ (٢)

= **الإعراب:** «وانك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «إذما» حرف شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتأت «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «أمر» خبر المبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بأمر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذما، وعلامة جزمه حذف الياء، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل «من» اسم موصول: مفعول أول لتلف «إياه» ضمير منفصل: مفعول مقدم على عامله، وذلك العامل هو قوله: «تأمر» الآتي «تأمر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «من» الموصولة «أتيا» مفعول ثان لتلف.

**الشاهد فيه:** قوله: «إذما تأت... تلف» حيث جزم بإذما فعلين: أحدهما - وهو قوله: «تأت» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «تلف» - جوابه وجزاؤه.

(١) البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطعننا على كلامهم لها قائلًا معينًا.

**اللغة:** «تستقم» تعتدل وتأخذ في الطريق السوي «نجاحًا» ظفرًا بما تريد ونوالًا لما تأمل «غابر» باقي.

**الإعراب:** «حيثما» حيث: اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، وعامله قوله: «يقدر» الواقع جوابًا للشرط، وما: زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر «نجاحًا» مفعول به ليقدر «في غابر» جار ومجرور متعلق بيقدر أيضًا، وغابر مضاف، و«الأزمان» مضاف إليه.

**الشاهد فيه:** قوله: «حيثما تستقم يقدر... إلخ» حيث جزم بحيثما فعلين: أحدهما - وهو قوله: «تستقم» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «يقدر» - جواب الشرط وجزاؤه.

(٢) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

**الإعراب:** «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى، وهو مضاف، وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف مبني على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذي هو «تأتيا» =

وهذه الأدوات التي تجزم فعلين كُلُّها أسماء، إلا «إن، وإذ ما» فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كُلُّها حروف<sup>(١)</sup>.

= الثاني «تأنياني» تأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «تأتيا» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «غير» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «لا يحاول» الآتي، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يرضيكما» يرضي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «أخا» السابق، والجملة من يحاول المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله: «أخا».

**الشاهد فيه:** قوله: «أني تأنياني تأتيا . . إلخ» حيث جزم بأني فعلين: أحدهما - وهو قوله: «تأنياني» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «تأتيا» جواب الشرط وجزاؤه.

ولا يقال: إنه قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، وهي المفعول به ولواحقه، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

(١) وزاد الكوفيون «كيف» فجزموا بها فقالوا: «كيف تصنع أصنع» بشرط كون فعليهما متفقين لفظاً ومعنى، وخالفهم الأكثرون.

وقال الناظم في «الكافية»:

وشاع جزمٌ بـ«إذا» حملاً على «متى» وذا في النشر لن يُستعملاً

فأجازَ وبعض النحاة الجزم بـ«إذا»، واستشهدوا بقول عبد قيس بن خفاف:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تُصَبِّك خصاصةً فتحمل

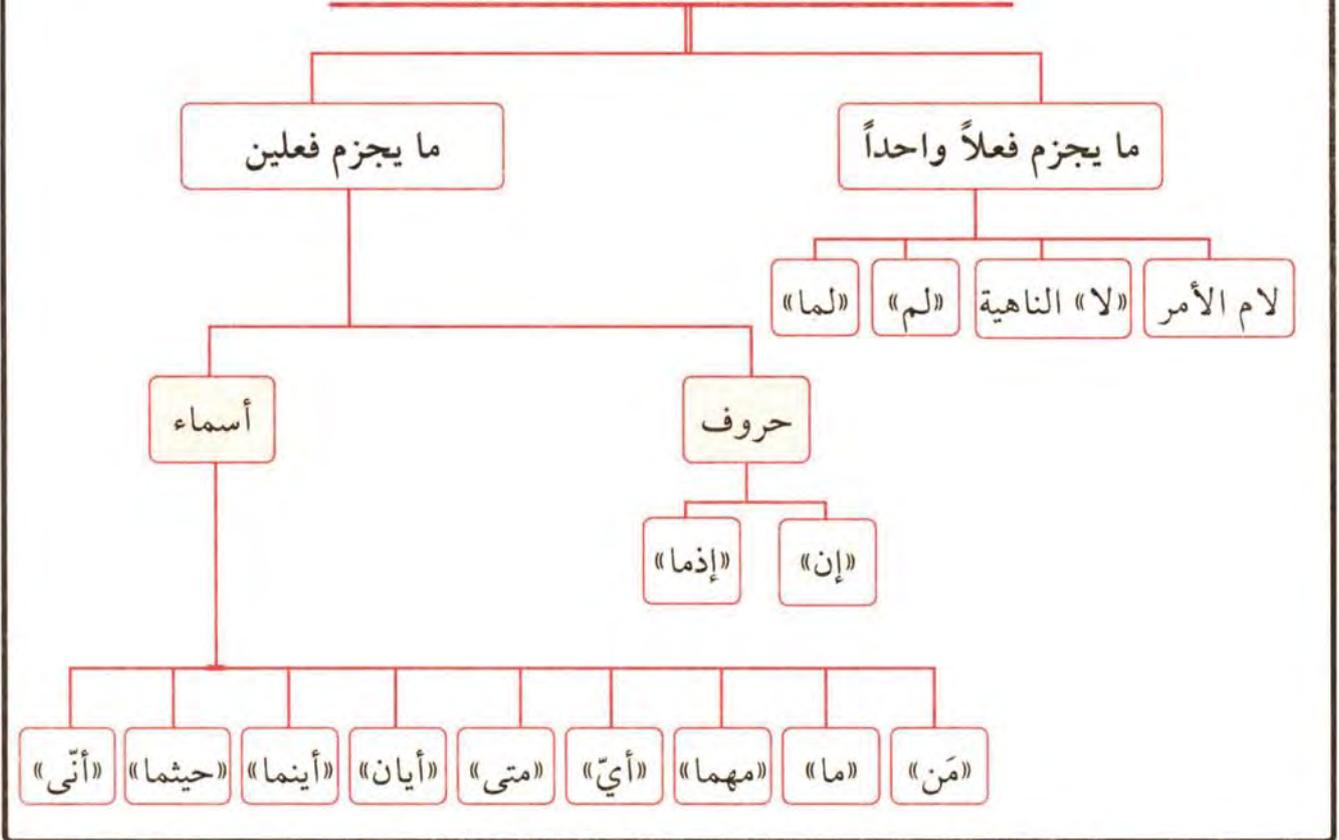
وذهب بعض النحويين منهم ابن السجري إلى الجزم بـ«لو» في الشعر، واستشهدوا ببيت علقمة الفحل.

لو يَشَأْ طار به ذو ميعةٍ لاحقاً لآطال نهدٌ ذو خِصْلٍ

وتناقض الناظم فأجازَ ذلك في «التوضيح»، وردّه في «الكافية»، ووقع له في «التسهيل» كلامان!

ينظر «شرح الأشموني» ١٩/٤ - ٢١.

## الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين

٦٩٨ - فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطًا قُدِّمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسِمًا<sup>(١)</sup>

يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله: «وَأَجْزَمُ بِإِنْ..» إلى قوله: «وَأَنَّى» يقتضين جملتين: إحداهما - وهي المتقدمة - تسمى شرطاً، والثانية - وهي المتأخرة - تسمى جواباً وجزءاً.

ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتَهُ، وَإِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ».

(١) «فعلين» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «يقتضين» «يقتضين» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة، ونون النسوة فاعل «شرط» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في معرض التفصيل «قدماً» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «يتلو» فعل مضارع «الجزاء» فاعل يتلو «وجواباً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «وسم» الآتي «وسمًا» وسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «الجزاء»، وهو المفعول الأول.

٦٩٩ - وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تَلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ<sup>(١)</sup>

إذا كان الشرط والجزاء جملتين<sup>(٢)</sup> فعليّتين فيكونان على أربعة أنحاء :

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» ويكونان في محلِّ جَزْمٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو»، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥].

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه قوله: [الخفيف]

ش ٣٤٠ - مَنْ يَكْدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ<sup>(٣)</sup>

(١) «وماضيين» مفعول ثانٍ تقدم على عامله، وهو قوله: «تلفيهما» الآتي «أو» عاطفة «مضارعين» معطوف على قوله: «ماضيين» السابق «تلفيهما» تلفي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول تلفي الأول «أو» عاطفة «متخالفين» معطوف على قوله: مضارعين.

(٢) لا عذر للشارح في قوله: «جملتين» من وجهين؛ الأول: أن الناظم قال: «فعلين يقتضين»، والوجه الثاني: أن الشرط لا يكون جملة، وإنما يكون فعلاً، فأما الجواب، فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية؛ وإذا كان الشرط فعلاً ماضياً، كان هذا الفعل وحده في محل جزم، كما قال الشارح نفسه.

(٣) هذا البيت لأبي زيد الطائي، من قصيدة أولها:

إِنَّ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلٌ نَيْلُ الْخُلُودِ

اللغة: «يكدني» من الكيد، من باب باع: يخدعني ويمكر بي «الشجا» ما يعترض في الحلق كالعظم «الوريد» هو الودج، وقيل: بجنبه.

المعنى: يرثي ابن أخته ويعدد محاسنه، فيقول: كنت لي بحيث إنَّ مَنْ أراد أن يخدعني ويمكر بي فإنك تقف في طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه، كما يقف الشجا في الحلق فيمنع وصول شيء إلى الجوف، وكنى بذلك عن انتقامه له ممن يؤذيه.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يكدني» يكد: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط «كنت» كان: فعل ماضٍ =

وقوله **ﷺ**: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(١)(٢)</sup>.

### ٧٠٠ - وَبَعْدَ مَا ضِ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ<sup>(٣)</sup>

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، جاز جزمُ الجزاء ورفعُهُ، وكلاهما حسنٌ، فتقول: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو، وَيَقُومُ عَمْرُو» ومنه قوله: [البسيط]

= ناقص مبني على فتح مقدر في محل جزم جواب الشرط، وتاء المخاطب اسمه «منه كالشجاء» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان «بين» ظرف متعلق بالخبر، وبين مضاف، وحلق من «حلقه» مضاف إليه، وحلق مضاف، والهاء مضاف إليه «والوريد» معطوف على حلقه.

**الشاهد فيه:** قوله: «من يكدني.. كنت.. إلخ» حيث جزم بمن الشرطية فعلين: أحدهما - وهو قوله: «يكدني» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «كنت» - جواب الشرط وجزاؤه، وأولهما فعل مضارع، وثانيهما فعل ماضٍ، وستكلم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد في هذا البيت بعقب ذلك.

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً يختص بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء - وتبعه الناظم - إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الراجح عندنا، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثراً ونظماً، فمن النثر الحديث الذي أثره الشارح، ومنه قول عائشة **ﷺ**: «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ»، ومن الشعر البيت الذي رواه الشارح، ومنه قول قعنب ابن أم صاحب:

إِنْ يَسْمَعُوا رَيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فقد جزم بإن قوله: «يسمعوا» شرطاً، وهو فعل مضارع، وقوله: «طاروا» جواباً، وهو فعل ماضٍ، ويروى عجزه: «وما يسمعوا من صالح دفنوا» فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضاً.

(٢) الحديث في «صحيح البخاري» برقم (٣٥) من حديث أبي هريرة **ﷺ** مرفوعاً، ولفظه: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وهو بنحوه - وفيه الشاهد - في رواية مسلم في «صحيحه» برقم (١٧٨٢).

وما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله من قول عائشة **ﷺ** هو في «صحيح البخاري» برقم (٣٣٨٤).

(٣) «بعد» ظرف متعلق بقوله: «حسن» الآتي، وبعد مضاف، و«ماضٍ» مضاف إليه «رفعك» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «الجزء» قصر للضرورة: مفعول به للمصدر «حسن» خبر المبتدأ «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «بعد» ظرف متعلق بقوله: «وهن» الآتي، وبعد مضاف، و«مضارع» مضاف إليه «وهن» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه، والجملة من وهن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ. وتقدير البيت: ورفعك الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط بعد الفعل الماضي الواقع شرطاً حسن، فأما رفع الجواب المضارع بعد المضارع الواقع شرطاً فضعيف.

ش ٣٤١ - وَإِنِ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرْمٌ<sup>(١)</sup>  
وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجَبَ الجزم [فيهما].

ورَفَعَ الجزاء ضعيفٌ، كقولِهِ: [الرجز]

ش ٣٤٢ - يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنِ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة مطلعها:

كَفْتُ بِالذَّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْضُهَا الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالذَّيْمُ

**اللغة:** «خليل» أي: فقير محتاج؛ مأخوذ من الخلّة، بفتح الخاء، وهي الفقر والحاجة «مسألة» مصدر سأل يسأل؛ أي: طلب العطاء واسترفد المعونة، ويروى: «يوم مسغبة» والمسغبة هي الجوع «حرم» بزنة كتف: أي ممنوع.

**المعنى:** يقول: إن هذا الممدوح كريم جواد، سخي يبذل ما عنده؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترفد عطاءه، لم يعتذر إليه بغياب ماله، ولم يمنعه إجابة سؤاله.

**الإعراب:** «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «أتاه» أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط، والهاء مفعوله «خليل» فاعل أتى «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله: «أتاه»، ويوم مضاف، و«مسألة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط، وستعرف ما فيه «لا» نافية عاملة عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالي» مال: فاعل لغائب سد مسد خبر لا، ومال مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «حرم» معطوف على غائب، هكذا قالوا، والأحسن عندي أن يكون حرم خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا أنت حرم، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

**الشاهد فيه:** قوله: «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً وفعل الشرط ماضياً، وهو قوله: «أتاه»، وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد، أي: إن أتاه فيقول. . . إلخ، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، أي: يقول: إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب. . . إلخ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفاً والمذكور إنما هو دليله.

(٢) هذا البيت من رجز لعمر بن خثارم البجلي، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرتاة الكلبي، وكانا تنافرا إلى الأقرع بن حابس - وكان عالم العرب في زمانه - ليحكم بينهما، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس.

**الإعراب:** «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبني على الضم في محل نصب «ابن» نعت لأقرع بمراعاة محله، وابن مضاف، و«حابس» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «إن» شرطية «يصرع» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أخوك» أخو: نائب فاعل يصرع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف، وكاف =

٧٠١ - **وَاقْرَأْ بِنَفْسِكَ جَوَاباً لَوْ جُعِلَ شَرْطاً لَإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ<sup>(١)</sup>**

أي: إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك:

كالجملية الاسمية، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسَنٌ».

وكفعل الأمر، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ» وكالفعلية المنفية بـ «ما»، نحو: «إِنْ جَاءَ

زَيْدٌ فَمَا اضْرِبْهُ» أو «لَنْ» نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَنْ أُضْرِبَهُ».

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً، كالمضارع الذي ليس منفيًا بـ «ما» ولا بـ «لن»

ولا مقرونًا بحرف التنفيس، ولا بقَد، وكالماضي المتصريف الذي هو غير مقرونٍ بقَد، لم

يجب اقترانه بالفاء، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَجِيءُ عَمْرُو» أو «قَامَ عَمْرُو»<sup>(٢)</sup>.

= المخاطب مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وسيبويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر إن، والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب خبر إن.

**الشاهد فيه:** قوله: «إِنْ يَصْرَعُ.. تَصْرَعُ» حيث وقع جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا وفعل الشرط مضارع، وذلك ضعيف وإو، وهل يختص بالضرورة الشعرية؟

والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر، وفاقًا للمحقق الرضي، بدليل وقوعه في القرآن الكريم، وذلك في قراءة طلحة بن سليمان: «أَيُّمَّا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ» [النساء: ٧٨] برفع يدرك.

(١) «واقرن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **بقفا** قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق

باقرن **حتمًا** حال بتأويل اسم الفاعل، أي: حاتمًا **جواباً** مفعول به لاقرن **لو** حرف شرط غير جازم

**جعل** فعل ماض مبني للمجهول، وجملته شرط **لو** لا محل لها، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره هو يعود إلى جواب، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول **شرطاً** مفعول ثانٍ لجعل **لإن** جار

ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: شرطاً **أو** عاطفة **غيرها** غير: معطوف على إن، وغير مضاف،

وها مضاف إليه **لم** نافية جازمة **ينجعل** فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود إلى جواب، وهذه الجملة جواب لو، ولو وشرطها وجوابها في محل نصب صفة لقوله: جواباً.

(٢) ذكر من حالات وجوب اقتران الجواب بالفاء ستاً هي: الاسمية، وفعل الأمر، والمنفية بـ «ما»، والمنفية

بـ «لن»، والمقرونة بـ «قد» وبحرف التنفيس.

ويستدرك عليه:

التي فعلها جامد، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩].

ويجمّعها قوله:

اسمية، طلبية، وجامدٍ وبما، ولن، وبقَد، وبالتنفيس

## ٧٠٢ - وَتَخْلَفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ كَ - «إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ»<sup>(١)</sup>

أي: إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانهُ بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفجائية مقامَ الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناءً بفهم ذلك من التمثيل، وهو «إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

## ٧٠٣ - وَالْفِعْلُ مَنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِثَلَاثِ قَمِنٍ<sup>(٣)</sup>

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بجزم «يغفر» ورفع «ونصبه»<sup>(٤)</sup>، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قوله: [الوافر]

(١) «وتخلف» فعل مضارع «الفاء» مفعول به لتخلف «إذا» قصد لفظه: فاعل تخلف، وإذا مضاف، و«المفاجأة» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «كإن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: شرطية «تجد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» رابطة للجواب بالشرط «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكافأة» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٢) وبشرط أن يكون الشرط بـ«إن»، وأن لا يدخل على جملة الجواب نافية ولا ناسخ.

(٣) «والفعل» مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بقوله: «يقترن» الآتي، وبعد مضاف، و«الجزا» قصر للضرورة: مضاف إليه «إن» شرطية «يقترن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «بالفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «يقترن» «أو الواو» معطوف على الفاء «بثلاث» جار ومجرور متعلق بقوله: فمن، الآتي «قمن» خبر المبتدأ، وهو قوله: «الفعل» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٤) قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بالرفع، وقرأ باقي العشرة بالجزم. «النشر» ١٨١/٢.

وذكر أبو حيان في «البحر المحيط» ٣٧٦/٢ أنه قرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب على إضمار «أن»، فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب، تقديره: يكن محاسبةً مغمفرةً وتعذيباً. اهـ.

والجزم على أنه معطوف على ﴿يُحَاسِبِكُمْ﴾، والرفع على أن الفاء استئنافية.

ش ٣٤٣ - فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ  
رُوي بجزم «نأخذ» ورفعِهِ، ونصبِهِ (2).

رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ  
أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ (1)

(1) البيتان للناطقة الذيباني، وقبلهما بيت يخاطب به عصامًا حاجب النعمان بن المنذر، وهو قوله:

أَلَمْ أَقْسِمَ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِي      أَمْحُمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الْهُمَامُ

**اللغة:** «يهلك» من باب ضرب يضرب: فعل لازم يتعدى بالهمزة كما في قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْتُ مَا لَا بَدَأُ﴾ [البلد: ٦]، وبنو تميم يعدونه بنفسه «أبو قابوس» هي كنية النعمان بن المنذر، وقابوس: يمتنع من الصرف للعلمية والعجمة «ربيع الناس» كنى به عن الخصب والنماء وسعة العيش ورفاغته، وجعل النعمان ربيعًا لأنه سبب ذلك «البلد الحرام» كنى به عن أمن الناس وطمانينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سببًا فيه؛ إذ إنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف «بذئاب عيش» ذئاب كل شيء - بكسر الذال - عقبه وآخره «أجب الظهر» أي: مقطوع السنام، شبه الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها، بغير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنصب سنامه، تشبيهًا مضمرة في النفس، وطوى ذكر المشبه به وذكر بعض لوازمه، وقوله: «ليس له سنام» فضل في الكلام وزيادة يدل عليها سابقة.

**الإعراب:** «فإن» شرطية «يهلك» فعل مضارع فعل الشرط «أبو» فاعل يهلك، وأبو مضاف، و«قابوس» مضاف إليه «يهلك» جواب الشرط «ربيع الناس» فاعل يهلك ومضاف إليه «والبلد» معطوف على ربيع «الحرام» نعت للبلد «ونأخذ» يروى بالجزم، فهو معطوف على جواب الشرط، ويروى بالرفع، فالواو للاستئناف، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التي تقتضي جزمه أو نصبه، ويروى بالنصب، فالواو حينئذ واو المعية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وإنما ساغ ذلك - مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي أو استفهام أو نحوهما - لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، لكونه معلقًا بالشرط؛ فأشبهه الواقع بعد الاستفهام «بعده» بعد: ظرف متعلق بنأخذ، وبعد مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «بذئاب» جار ومجرور متعلق بنأخذ، وذئاب مضاف، و«عيش» مضاف إليه «أجب» صفة لعيش مجرورة بالكسرة الظاهرة، وأجب مضاف، و«الظهر» مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «سنام» اسم ليس تأخر عن خبرها، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة ثانية لعيش.

**الشاهد فيه:** قوله: «ونأخذ» حيث رُوي بالأوجه الثلاثة، وقد بينا لك وجه ذلك مع إعراب البيتين.

(2) فإذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بـ«ثم» فإن النصب يمتنع، ويجوز الجزم والرفع.

٧٠٤ - وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرٍ فَا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتِنَفًا<sup>(١)</sup>

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو، جاز نصبه وجزمه<sup>(٢)</sup>، نحو: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَيَخْرُجَ خَالِدٌ، أَكْرَمَكَ» بجزم «يخرج» ونصبه، ومن النصب قوله: [الطويل]

ش ٣٤٤ - وَمَنْ يَقْتَرِبَ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤُوهُ وَلَا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا<sup>(٣)</sup>

(١) «وجزم» مبتدأ «أو» عاطفة «نصب» معطوف على جزم «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً يفهم من السياق، تقديره: جائز، أو نحوه، وإما الجملة الشرطية الآتية «إثر» ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل، وإثر مضاف، و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو» عاطفة «واو» معطوف على فا «إن» شرطية «بالجملتين» جار ومجرور متعلق باكتنفا الآتي «اكتنفا» فعل ماضٍ فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف.

(٢) أما النصبُ فبإضمار «أن» وجوباً بعد الفاء، أو الواو، لشبه الشرط بالاستفهام في عدم تحققهما. وأما الجزم فبالعطف على فعل الشرط، ولم يَجْزِ الرُّفْعُ - وأجازه ابن عصفور -؛ لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء. ينظر «حاشية الصبان على الأشموني» ٣٦/٤.

(٣) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

**اللغة:** «يقترِب» يدنو ويقرب «يخضع» يستكين ويذل «نؤوه» نزله عندنا «هضمًا» ظلمًا وضياعًا لحقوقه.

**الإعراب:** «ومن» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يقترِب» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية «منا» جار ومجرور متعلق بقوله: يقترِب «ويخضع» الواو واو المعية، يخضع: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضًا «نؤوه» نؤو: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والهاء مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يخشى» فعل مضارع معطوف على جواب الشرط مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضًا «ظلمًا» مفعول به ليخشى «ما» مصدرية ظرفية «أقام» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان إليه، والتقدير: مدة إقامته «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «هضمًا» معطوف على قوله: «ظلمًا».

**الشاهد فيه:** قوله: «ويخضع» فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى، وهو من شواهد سيبويه:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُظْمِنَةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلِقَ

٧٠٥ - وَالشَّرْطُ يُعْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فِهِمْ<sup>(١)</sup>

يجوز حذف جواب الشرط، والاستغناء [بالشرط] عنه، وذلك عندما يدل دليل على حذفه<sup>(٢)</sup>، نحو: «أنت ظالم إن فعلت» فحذف جواب الشرط لدلالة «أنت ظالم» عليه، والتقدير: «أنت ظالم، إن فعلت فأنت ظالم»، وهذا كثير في لسانهم.

وأما عكسه: - وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء - فقليل، ومنه قوله: [الوافر]

ش ٢٤٥ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْجَلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ<sup>(٣)</sup>  
[أي: وَإِلَّا تُطَلِّقُهَا يَعْجَلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ].

(١) «والشرط» مبتدأ «يعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشرط، والجملة من يعني وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «عن جواب» جار ومجرور متعلق ب«يغني» حرف تحقيق «علم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جواب، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لجواب «والعكس» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من يأتي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «المعنى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «فهم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المعنى، والجملة لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف.

(٢) وبشرط كون فعل الشرط ماضياً، أو مضارعاً منفياً ب«لم». ويقال الحذف مع غير «إن» ويكثر معها.

(٣) البيت لمحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته، أو في زوج امرأة كان يحبها، واسمه مطر، وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع الإشارة إلى حديثه، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش ٣٠٧).

**اللغة:** «بكفاء» بوزان قفل، أي: نظير مكافئ «مفرق» بكسر الراء أو فتحها: وسط الرأس «الحسام» السيف. **الإعراب:** «فطلقها» طلق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به «فلمست» الفاء تعليلية، ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «لها» جار ومجرور متعلق بقوله: «كفاء» الآتي «بكفاء» الباء زائدة، كفاء: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة «وإلا» الواو عاطفة، إن: شرطية أذغمت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، أي: وإلا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الواو «مفرقك» مفرق: مفعول به ليعل، ومفرق مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «الحسام» فاعل يعل.

**الشاهد فيه:** قوله: «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب، وقد ذكرنا تقديره في إعراب البيت، وذكره الشارح العلامة.

٧٠٦ - وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ<sup>(١)</sup>

كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْقَسَمِ يَسْتَدْعِي جَوَابًا، وَجَوَابُ الشَّرْطِ: إِمَّا مَجْزُومٌ، أَوْ مَقْرُونٌ بِالْفَاءِ، وَجَوَابُ الْقَسَمِ إِنْ كَانَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً مُثَبَّتَةً مُصَدَّرَةً بِمُضَارِعٍ، أُكِّدَ بِاللَّامِ وَالنُّونِ، نَحْوُ: «وَاللَّهِ لَأَضْرِبَنَّ زَيْدًا» وَإِنْ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ، اقْتَرَنَ بِاللَّامِ وَ«قَدْ»<sup>(٢)</sup>، نَحْوُ: «وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ». وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَبِ«إِنَّ» وَاللَّامِ، أَوْ اللَّامِ وَحَدَّهَا، أَوْ بِ«إِنَّ» وَحَدَّهَا، نَحْوُ: «وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ» وَ«وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» وَ«وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً مَنْفِيَّةً فَيَنْفِي بِ«مَا» أَوْ «لَا» أَوْ «إِنَّ» نَحْوُ: «وَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِنَّ يَقُومُ زَيْدٌ» وَالاسْمِيَّةَ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

فَإِذَا اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَقَسَمٌ، حُذِفَ جَوَابُ الْمَتَأَخَّرِ مِنْهُمَا لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: «إِنَّ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهِ يَقُمُ عَمْرُو»، فَتَحْذِفُ جَوَابَ الْقَسَمِ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ، وَتَقُولُ: «وَاللَّهِ إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو»؛ فَتَحْذِفُ جَوَابَ الشَّرْطِ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ.

٧٠٧ - وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبِلَ ذُو خَبَرٍ فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ<sup>(٤)</sup>

(١) «وَاحْذِفْ» فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «لَدَى» ظَرْفٌ بِمَعْنَى عِنْدَ مُتَعَلِّقٌ بِاحْذِفْ، وَلَدَى مُضَافٌ، وَ«اجْتِمَاعٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَاجْتِمَاعٌ مُضَافٌ، وَ«شَرْطٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَقَسَمٌ» مُعْطُوفٌ عَلَى شَرْطٍ «جَوَابٌ» مَفْعُولٌ بِهِ لِاحْذِفْ، وَجَوَابٌ مُضَافٌ، وَ«مَا» اسْمٌ مُوَصُولٌ: مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَخَّرْتَ» آخِرٌ: فَعْلٌ مَاضٍ، وَالتَّاءُ ضَمِيرٌ الْمُخَاطَبُ فَاعِلُهُ، وَالجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةَ الْمُوَصُولِ، وَالعَائِدُ ضَمِيرٌ مُنْصُوبٌ بِأَخَّرْتَ مُحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَخَّرْتَهُ «فَهُوَ» الفَاءُ لِلتَّلْعِيلِ، وَهُوَ: ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مُبْتَدَأٌ «مُلْتَزِمٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

(٢) وَرَبَّمَا حُذِفَتِ اللَّامُ وَقَدْ جَمِيعًا، وَذَلِكَ إِنْ طَالَتِ جُمْلَةُ الْقَسَمِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قِيلَ أَضْحَبُ الْأُخْدُودِ﴾ [البُرُوجُ: ٤] فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ جَوَابُ الْقَسَمِ الَّذِي فِي أَوَّلِ السُّورَةِ، وَهُوَ فَعْلٌ مَاضٍ مُثَبَّتٌ وَلا مَعَهُ لَامٌ وَلَا قَدْ، ثُمَّ إِنْ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِاللَّامِ وَقَدْ مَعًا هُوَ الْمَاضِي الْمَتَصَرِّفُ، فَأَمَّا الْجَامِدُ فَيَقْتَرِنُ بِاللَّامِ وَحَدَّهَا، نَحْوُ: «وَاللَّهِ لَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ، وَوَاللَّهِ لَنَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ».

(٣) هَذَا كُلُّهُ فِي الْقَسَمِ غَيْرِ الاسْتِعْطَافِيِّ، أَمَّا الْقَسَمُ الْمَقْصُودُ بِهِ الاسْتِعْطَافُ، فَإِنَّهُ يَجَابُ بِجُمْلَةٍ إِنْشَائِيَّةٍ، نَحْوُ قَوْلِ الْمُجَنُّونِ:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلِي قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَلْتَ فَاَهَا

(٤) «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «تَوَالِيَا» تَوَالِي: فَعْلٌ مَاضٍ فَعْلُ الشَّرْطِ، وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلُهُ «وَقَبِلَ» الْوَاوُ وَوَاوُ الْحَالِ، قَبْلُ: ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ «ذُو» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَذُو مُضَافٌ، وَ«خَبَرٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ حَالٍ مِنْ أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ فِي «تَوَالِيَا» السَّابِقِ «فَالشَّرْطُ» الفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، =

أي: إذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما، وحذف جواب المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر؛ فإن تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقاً، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً، فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم؛ فتقول: «زَيْدٌ إِنْ قَامَ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ» و«زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ قَامَ أَكْرَمُهُ».

### ٧٠٨ - وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٌ<sup>(١)</sup>

أي: وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قوله: [البيط]

ش ٣٤٦ - لَيْنٌ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ<sup>(٢)</sup>

فَلَامٌ «لئن» موطئة لقسم محذوف - والتقدير: والله لئن - و«إن»: شرط، وجوابه «لا تُلْفِنَا» وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجَبِ الْقَسَمُ، بل حُذِفَ جَوَابُهُ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ، ولو جاء على الكثير - وهو إجابة القسم لتقدمه - لقليل: لا تُلْفِنَا؛ بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

= الشرط: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «رجح» الآتي «رجح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مطلقاً» حال من الشرط «بلا حذر» جار ومجرور متعلق بـ«رجح».

(١) «وربما» رب: حرف تليل، وما: كافة «رجح» فعل ماض مبني للمجهول «بعد» ظرف متعلق بـ«رجح»، وبعد مضاف، و«قسم» مضاف إليه «شرط» نائب فاعل رجح، و«بلا ذي» جار ومجرور متعلق بـ«رجح»، وذو مضاف، و«خبر» مضاف إليه «مقدم» نعت لذو خبر.

(٢) البيت للأعشى: ميمون بن قيس، من قصيدة له مشهورة، معدودة - عند جماعة من الرواة - في المعلقة، مطلعها:

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَجِلٌ      وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ  
عَرَاءُ فَرَعَاءٍ مَصْفُوقٌ عَوَارِضُهَا      تَمْشِي الْهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِي الْوَجِي الْوَجِلُ  
كَأَنَّ مَشِيَّتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا      مَرُّ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلُ

اللغة: «منيت» ابتليت، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غب» عن هنا تؤدي المعنى الذي تؤديه بعد، وغب كذا، بكسر الغين، أي: عقبه، ويروى: «... عن جد» والجد بكسر الجيم: المجاهدة، أي الشدة «لا تُلْفِنَا» لا تجدنا «ننتفل»: نتملص ونتملص.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، أي: والله لئن، إن: شرطية «منيت» مني: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» جار ومجرور متعلق بمنيت «عن غب» جار ومجرور متعلق بمنيت =

## فَصْلُ لَوْ

٧٠٩ - «لَوْ» حَرْفٌ شَرْطِيٌّ وَيَقْلُ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ<sup>(١)</sup>

«لو» تستعمل استعمالين<sup>(٢)</sup> :

أحدهما : أن تكون مَصْدَرِيَّةً ، وعلامتها صحة وُقُوع «أَنْ» مَوْقِعَهَا ، نحو : «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» أي : قِيَامَهُ ، وقد سبق ذِكْرُهَا فِي بَابِ الْمَوْصُولِ<sup>(٣)(٤)</sup> .

الثاني : أن تكون شرطية ، ولا يليها غالباً إلا ماضٍ ، ولهذا قال : «لَوْ حَرْفٌ شَرْطِيٌّ فِي مُضِيٍّ» وذلك نحو قولك : «لو قام زيدٌ لقمْتُ» وفسرها سيبويه بأنها حرفٌ لما كان سيقع

= أيضاً ، وغب مضاف ، و«معركة» مضاف إليه «لا» نافية «تلفنا» تلف : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونا : مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله : «ننتفل» الآتي ، ودماء مضاف ، و«القوم» مضاف إليه «ننتفل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والجملة من ننتفل وفاعله المستتر فيه في محل نصب مفعول ثانٍ لتلفي .

**الشاهد فيه** : قوله : «لا تلفنا» حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه ، وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو أنه أوقعه جواباً للقسم لجاء به مرفوعاً لا مجزوماً ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة .

(١) «لو» قصد لفظه : مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ ، وحرف مضاف ، و«شرط» مضاف إليه «في مضي» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط «ويقل» فعل مضارع «إيلاؤها» إيلاء : فاعل يقل ، وإيلاء مضاف ، وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مستقبلاً» مفعول ثانٍ للمصدر «لكن» حرف استدراك «قبل» فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاؤها مستقبلاً هو نائب الفاعل .

(٢) كذا قال ، ولها أربعة معانٍ أخرى :

- ١ - التمني ، كقولك : لو تأتيني فتحدثني .
- ٢ - التقليل ، كقولك : تصدَّق ولو بتمرّة .
- ٣ - العرض ، كقولك : لو تأتيني فأكرمك .
- ٤ - الحضُّ ، كقولك : لو تأمرنا فطُوع .

(٣) ١/١٤٢ .

(٤) قد أنكر جماعة من النحاة مجيء «لو» مصدرية ، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً في (ص ٤٣) الآتية .

لوقوع غيره<sup>(1)</sup>، وفسرها غيره بأنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأولى الأصح<sup>(2)</sup>، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليه أشار بقوله: «ويقل إيلؤها مستقبلاً»<sup>(3)</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]<sup>(4)</sup> وقوله: [الطويل]

ش ٣٤٧ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ  
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَا  
عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ  
إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحٌ<sup>(5)</sup>

(1) «الكتاب» ٢٢٤/٤.

(2) وذلك لأن الممتنع في شرطها قد يقع ولا يستحيل وقوعه، فيقع الممتنع في جوابها.

ثم إن الجواب لا يمتنع عقلاً إذا امتنع الشرط إلا إذا لم يكن له شرط آخر؛ فقد يقع لشرط ثان غير الممتنع!

(3) الأكثر كما ذكر إيلؤها للماضي، أي: تعليقها فيه، بحيث يكون امتناع حصول جوابها لامتناع حصول في شرطها في الماضي.

والأقل تعليقها في المستقبل بحيث يكون امتناع حصول جوابها لامتناع حصول شرطها وكلاهما في المستقبل.

(4) علقت «لو» في الآية الكريمة، وفي الشاهد القادم في المستقبل؛ بالرغم من كون الفعل «تركوا» ماضياً، ولكنه مؤوّل بالمستقبل.

وكذا تؤوّل بالمستقبل إذا كان الفعل مضارعاً، كقول المجنون:

ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا      ومن دون رمسينا من الأرض سبب

لظلّ صدى صوتي وإن كنت رمةً      لصوت صدى ليلى يهشّ ويطرّب

وكذا يكون التأويل لو علقت بالماضي وجاء الفعل مضارعاً كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، أي: لو أطاعكم.

(5) البيتان لتوبة بن الحمير، بضم الحاء المهملة، وفتح الميم، وتشديد الياء المثناة.

**اللغة:** «جندل» بفتح الحاء بينهما سكون، أي حجر «صفائح» هي الحجارة العراض التي تكون على القبور «البشاشة» طلاقة الوجه «زقا» صاح «الصدى» ذكر البوم، أو هو ما تسمعه في الجبال كترديد لصوتك.

**المعنى:** يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته وقد حجبت عنها الجنادل والأحجار العريضة، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوي البشاشة، أو لناب عنه في تحيتها صدى يصيح من جانب القبر.

**الإعراب:** «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيلية» نعت لليلى «سلمت» سلم: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة في محل رفع خبر أن، و«أن» ومعمولها في تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف، =

٧١٠ - وَهِيَ فِي الْأَخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ<sup>(١)</sup>

يعني أن «لو» الشرطيّة تختصّ بالفعل، فلا تدخل على الاسم<sup>(٢)</sup>، كما أن «إن» الشرطيّة كذلك، لكن تدخل «لو» على «أن» واسمها وخبرها، نحو: «لو أن زيدا قائم لقمّت». واختلف فيها والحالة هذه، فقيل: هي باقية على اختصاصها، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت أن زيدا قائم لقمّت، [أي: لو ثبت قيام زيد]. وقيل: زالت عن الاختصاص، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لو أن زيدا قائم ثابت لقمّت، أي: لو قيام زيد ثابت، وهذا مذهب سيويه<sup>(٣)</sup>.

= والتقدير: ولو ثبت تسليم ليلي، وإما مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولو تسليم ليلي حاصل، مثلاً، وقد بين الشارح هذا الخلاف في بيت الألفية الآتي، وعلى أية حال فهذه الجملة هي جملة الشرط «عليّ» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودوني» الواو واو الحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «لسلمت» اللام هي التي تقع في جواب لو، وسلم: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل «تسليم» منصوب على المفعولية المطلقة، وتسليم مضاف، و«البشاشة» مضاف إليه، «أو» عاطفة «زقا» فعل ماض معطوف على «سلمت» الماضي «إليها» جار ومجرور متعلق بزقا «صدى» فاعل زقا «من جانب» جار ومجرور متعلق بقوله: «صائح» الآتي، وجانب مضاف، و«القبر» مضاف إليه «صائح» نعت لصدى. **الشاهد فيه:** وقوع الفعل المستقبل في معناه بعد لو، وهذا قليل.

(١) «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «في الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي «بالفعل» جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك ونصب «لو» قصد لفظه: اسم لكن «أن» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقترن» الآتي «قد» حرف تقليل «تقترن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أن» والجملة من الفعل الذي هو تقترن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «أن»، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر لكن.

(٢) فما ورد مؤوّل؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمَلَّكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فالاسم (أنتم) معمولٌ لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده.

(٣) «الكتاب» ١١/٣، وعبارته:

وتقول: لو أن زيدا جاء لكان كذا وكذا، فمعناه: لو مجيء زيد، ولا يُقال: لو مجيء زيد.

٧١١ - وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى<sup>(١)</sup>

قد سبق أن «لو» هذه لا يليها في الغالب إلا ما كان ماضياً في المعنى، وذكر هنا أنه إن وقع بعدها مضارعٌ فإنها تقلبُ معناه إلى الماضي، كقوله: [الكامل]

ش ٣٤٨ - رُهْبَانٌ مَدِينٌ وَالَّذِينَ عَاهَدْتَهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذْرِ الْعَذَابِ قُعودًا

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكْعًا وَسُجُودًا<sup>(٢)</sup>

أي: لو سمعوا.

(١) «وإن» شرطية «مضارع» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تلاها» تلا: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، وها مفعول، والجملة من تلا وفاعله لا محل لها مفسرة «صرفاً» صرف: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مضارع» السابق، والألف للإطلاق «إلى الماضي» جار ومجرور متعلق بصرف «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «لو» حرف شرط غير جازم «يفي» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «كفى» جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل جر بإضافة «نحو» إليه على تقدير مضاف، أي: نحو قولك: لو يفي كفى.

(٢) البيتان لكثير عزة، يتحدث فيهما عن تأثير عزة عليه ومنشئه.

اللغة: «رهبان» جمع راهب، وهو عابد النصراني «مدين» قرية بساحل الطور «قعوداً» جمع قاعد، مأخوذ من قعد للأمر، أي: اهتم له واجتهد فيه.

الإعراب: «رهبان» مبتدأ، و«رهبان مضاف، و«مدين» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «والذين» اسم موصول معطوف على رهبان «عهدهم» عهد: فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع، وضمير جماعة الغائبين العائد على الذين مفعول به لعهد، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذين «يبكون» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، والنون علامة الرفع، والجملة في محل نصب حال من المفعول في عهدتهم «من حذر» جار ومجرور متعلق بقوله: «يبكون» السابق، وحذر مضاف، و«العذاب» مضاف إليه «قعوداً» منصوب على الحال: إما من المفعول في عهدتهم كجملة ييكون، فتكون الحال مترادفة، وإما من الفاعل في ييكون، فتكون الحال متداخلة «لو» حرف امتناع لامتناع «يسمعون» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة شرط لو لا محل لها من الإعراب «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «سمعت» فعل وفاعل، و«ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، أي: سماعاً مثل سماعي «كلامها» كلام: تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وكلام =

ولا بُدُّ لـ «لو» هذه من جواب، وجوابها إما فعلٌ ماضٍ، أو مضارعٌ منفي بـ «لم»<sup>(١)</sup>.  
 وإذا كان جوابها مُثَبَّتاً، فالأكثرُ اقترانه باللام، نحو: «لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرو» ويجوز  
 حذفها، فتقول: «لو قامَ زيدٌ قامَ عمرو».  
 وإن كان منفيًا بـ «لم» لم تصحبها اللام، فتقول: «لو قامَ زيدٌ لم يَقُمْ عمرو» وإن نفي بـ  
 «ما» فالأكثر تجرُّده من اللام، نحو: «لو قامَ زيدٌ ما قامَ عمرو»، ويجوز اقترانه بها، نحو:  
 «لو قامَ زيدٌ لما قامَ عمرو»<sup>(٢)</sup>.



= مضاف، وما: مضاف إليه «خروا» خر: فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا محل لها  
 من الإعراب، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رهبان مدين «لعزة» جار  
 ومجرور متعلق بقوله: «خروا» السابق «ركعًا» حال من الواو في خروا «وسجودًا» معطوف على قوله:  
 «ركعًا».

**الشاهد فيه:** قوله: «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى الماضي؛ فهو في  
 معنى قولك: «لو سمعوا».

(١) وقد يقع جملة اسمية لإفادة استمرار الجواب؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَقَوْا لَمَثُوبَةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ  
 حَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] ولا بد له من الاقتران باللام.

(٢) **اعلم أن كثيرًا من النحاة ينكرون «لو» المصدرية**، ويقولون: لا تكون لو إلا شرطية، فإن ذكر جوابها فالأمر  
 ظاهر، وإن لم يُذكر جوابها - كما في الأمثلة التي تدعى فيها المصدرية - فالجواب محذوف. والذين أثبتوها  
 قالوا: إنها توافق أن المصدرية: في المعنى، وفي سبك الفعل بعدها بمصدر، وفي بقاء الماضي على  
 مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال، وتفارقها في العمل، فإن لو لا تنصب، ولا بد لهما من أن يطلبهما  
 عامل، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلاً، نحو: «يعجبني أن تقوم، وما كان ضرك لو مننت» ومفعولاً به،  
 نحو: «أحب أن تقوم، ويود أحدهم لو يعمر» وخبر مبتدأ، نحو: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه» ونحو  
 قول الأعشى:

وَرَبِّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلَّ أَمْرِهِمْ      مِّنَ التَّائِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وتقع «أن» مع مدخولها مبتدأ، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

## أَمَّا، وَلَوْلا، وَلَوْما

٧١٢ - أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لِيَلُو تَلُوها وَجُوباً أَلِفاً<sup>(١)</sup>

«أَمَّا» حرفُ تفصيلٍ<sup>(٢)</sup>، وهي قائمة مقام [أداة] الشرطِ وفعلِ الشرطِ، ولهذا فسَّرَها سيبويه بمهما يَكُ من شيء<sup>(٣)</sup>، والمذكور بعدها جوابُ الشرطِ، فلذلك لزمته الفاء<sup>(٤)</sup>، نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» والأصلُ: «مهما يَكُ من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ» فأنيبت «أما» مُنَابَ «مهما يَكُ من شيءٍ» فصار: «أما فزيدٌ منطلقٌ»، ثم أخَّرت الفاء إلى الخبر، فصار: «أما زيدٌ فمنطلقٌ» ولهذا قال: «وفا لتلو تلوها وجوباً أَلِفاً».

(١) «أما» قصد لفظه: مبتدأ «كهما يَكُ من شيءٍ» المقصود حكاية هذه الجملة التي بعد الكاف الجارة أيضاً، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفا» قصر للضرورة: مبتدأ «تلو» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألفا» الآتي في آخر البيت، وتلو مضاف، وتلو من «تلوها» مضاف إليه، وتلو مضاف، وها: مضاف إليه «وجوباً» حال من الضمير المستتر في قوله: «ألفا» الآتي «ألفا» ألف: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فا» الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) قال غيرُ ابن عقيل:

هي حرفُ شرطٍ وتوكيد دائم، وتفصيل غالباً.

قاله ابن هشام في «أوضح المسالك» ٧٠/٤، وبنحوه لدى الأشموني ٦٢/٤.

فهي حرف شرط بدليل لزوم الفاء جوابها، وأما التفصيل فباستقراء ورودها في اللغة؛ حيث تحمل معنى بيان أكثر من شيءٍ كلُّ منها منفصلٌ عن الآخر.

وأما التوكيد فتحقق الجواب والقطع بحصوله.

(٣) «الكتاب» ١٣٧/٣.

(٤) أصل وجود الفاء أن تُوجَدَ في صدر جواب «أما» كما هو الحال مع غيرها، ولكنهم استقبحوها عَقِبَ «أما» فأخَّرت عنها.

وهذه الفاء رابطة لا عاطفة؛ لأنها تدخل على الخبر، والخبر لا يُعطفُ على المبتدأ، وتدخلُ على الفعل،

وهو لا يُعطفُ على مفعوله؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٦].

٧١٣ - وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا<sup>(١)</sup>(٢)

[قد] سَبَقَ أَنْ هَذِهِ الْفَاءُ مَلْتَزِمَةٌ الذَّكْرِ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا فِي الشُّعْرِ، كَقَوْلِهِ: [الطويل]

ش ٣٤٩ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ<sup>(٣)</sup>

(١) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ذي» اسم إشارة مضاف إليه «الفا» قصر للضرورة: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «قل» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من قل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في نثر» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» السابق «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «قول» اسم يك «معها» مع: ظرف متعلق بقوله: «نبد» الآتي، ومع مضاف، وها مضاف، إليه «قد» حرف تحقيق «نبدًا» نبد: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر يك، وجملة يك واسمه وخبره في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط، والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه، والتقدير: إذا لم يك قول فحذف الفاء قليل.

(٢) التقدير: إذا لم يك قول، فحذف الفاء قليل.

(٣) هذا البيت مما هُجِّي به بنو أسد بن أبي العيص قديماً، وهو من كلام الحارث بن خالد المخزومي، وقبلة:

فَصَحْحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُمُدُونَ سُودَانُ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

**اللغة:** «قمدون» جمع قمد، وهو - بضم القاف والميم وتشديد الدال، بزنة عتل - الطويل، وقيل: الطويل العنق الضخمه «سودان» أراد به الأشراف، وقيل: هو جمع سود، وهو جمع أسود، وهو أفعل تفضيل من السيادة «عراض» جمع عرض، بضم العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة، بمعنى الناحية «المواكب» الجماعة ركباناً أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل للزينة خاصة.

**الإعراب:** «أما» حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «لديكم» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، ولدى مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة من لا واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط بين جملة المبتدأ والخبر هو العموم الذي في اسم لا، كذا قيل، ورده الجمهور، واستظهر جماعة منهم أن الرابط هنا إعادة المبتدأ بلفظه، فهو كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾﴾ [الحاقة: ١ - ٢] ﴿الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ [القارعة: ١ - ٢] ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴿١﴾ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴿٢﴾﴾ [الواقعة: ٢٧] «ولكن» حرف استدراك ونصب، واسمه محذوف، أي: ولكنكم «سيراً» مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: تسيرون سيراً، وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر لكن، ويجوز أن يكون قوله: «سيراً» هو اسم لكن، وخبره محذوف، والتقدير: ولكن لكم سيراً. . إلخ «في عراض» جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول، وبقوله: «سيراً» على الثاني، وعراض مضاف، و«المراكب» مضاف إليه.

أي: فلا قتال، وحُذفت في النثر أيضاً: بكثرة وبقلّة؛ فالكثرة عند حَذْفِ القول معها، كقوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، والقليل: ما كان بخلافه، كقوله ﷺ: «أما بعد: ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»<sup>(١)</sup> هكذا وقع في «صحيح البخاري»: «ما بال» بحذف الفاء<sup>(٢)</sup>، والأصل: أما بعد: فما بال رجالٍ، فحُذفت الفاء.

### ٧١٤ - لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا امْتِنَاعاً بوجُودِ عَقْدًا<sup>(٣)</sup>

لـ«لولا» و«لوما» استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالّين على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: «إذا امتناعاً بوجود عقدا»، ويلزمان حينئذ الابتداء، فلا يدخلان إلا على المبتدأ<sup>(٤)</sup>، ويكون

= **الشاهد فيه:** قوله: «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب أما مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك للضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا

فحذف الفاء من «لا صدور لجعفر» وليس على تقدير القول، وقوله: «ولكن أعجازاً» تقديره: «ولكن لهم أعجازاً» نظير ما ذكرناه في قول الحارث: «ولكن سيراً» في أحد الوجهين.

(١) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فتكون من النوع الذي يكثر فيه حذف الفاء كالأية، والتقدير: أما بعد، فأقول: ما بال رجال، وقد روي أن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً» فهذا على حذف الفاء، وليس على تقدير قول قطعاً، لأنه إخبار عن شيء مضى.

(٢) «صحيح البخاري» برقم (٢١٦٨) من حديث عائشة ﷺ.

والحديث فيه في مواضع دون قوله ﷺ: «أما بعد»، فلا شاهد فيها!

وما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد من قول عائشة ﷺ، هو في «صحيح البخاري» برقم (١٦٣٨)، وهو فيه في مواضع أخرى وفي غيره «وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً».

(٣) «لولا» قصد لفظه: مبتدأ «ولوما» معطوف على لولا «يلزمان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الابتداء» مفعول به ليلزمان «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «امتناعاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «عقدا» الآتي «بوجود» جار ومجرور متعلق بعقد الآتي أيضاً «عقدا» عقد: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها.

(٤) قد يدخلان على الفعل، ورُويت في ذلك شواهد، ودُكر في تخريجها أن ذلك شاذٌّ، أو أن «لولا» في هذا المقام مؤولة بـ«لو».

الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً، ولا بُدَّ لهما من جواب<sup>(١)</sup>(٢)، فإن كان مُثَبَّتاً، قُرِنَ بِاللَّامِ غَالِباً وَإِنْ كَانَ مَنْفِيّاً بِمَا تَجَرَّدَ عَنْهَا<sup>(٣)</sup> غَالِباً، وَإِنْ كَانَ مَنْفِيّاً بَلَمْ لَمْ يَقْتَرِنَ بِهَا، نَحْوُ: «لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ، وَلَوْ مَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ، وَلَوْ مَا زَيْدٌ مَا جَاءَ عَمْرُو، وَلَوْ مَا زَيْدٌ لَمْ يَجِئْ عَمْرُو»؛ فزَيْدٌ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ وَنَحْوِهَا مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ وَجُوباً، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ. وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ<sup>(٤)</sup>.

### ٧١٥ - وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزٌ وَهَلَاً أَلَاً وَأَوْلَيْنَهَا الْفِعْلَ<sup>(٥)</sup>

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني لـ«لولا» و«لوما»، وهو الدلالة على التحضيض؛ ويختصان حينئذٍ بالفعل<sup>(٦)</sup>، نحو: «لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا، وَلَوْ مَا قَتَلْتَ بَكْرًا» فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً، وإن قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلاً<sup>(٧)</sup> بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا﴾ [التوبة: ١٢٢] أي: لينفروا،

(١) بشروط جواب «لو» المتقدمة من قريب.

(٢) قد يُحذف جواب لولا للدليل يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] التقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم.

(٣) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام، وذلك نحو قول الشاعر:  
لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَدِرًا      وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلْسَّلَمِ إِنْ جَنَحُوا  
وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام، نحو قول الشاعر:

لَوْلَا رَجَاءٌ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا      أَبَقْتُ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

(٤) ٢٣٤/١.

(٥) «وبهما» الواو عاطفة أو للاستئناف، بهما: جار ومجرور متعلق بقوله: «مز» الآتي «التحضيض» مفعول به لمز تقدم عليه «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وهلا» معطوف على الضمير المجرور محلاً بالباء في قوله: بهما «ألا، ألا» معطوفان أيضاً على الضمير المجرور محلاً بالباء بعاطف مقدر «وأولينها» أول: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وها: مفعول أول «الفعلا» مفعول ثان.

(٦) ذلك أن الجملة الفعلية تدل على الحدوث والتجدد المناسبين للطلب والحرص.

(٧) أي: فعلاً مضارعاً لفظاً مستقبلاً معنى، ولا يجوز أن يكون حاضر المعنى؛ لأن الطلب متمحص للمستقبل. وقد يُذكر الجواب عقب التحضيض كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقْتُ﴾ [المنافقون: ١٠]، وقد يُحذف؛ بحسب المقام.

وَبَقِيَّةُ أَدْوَاتِ التَّحْضِيضِ حَكْمُهَا كَذَلِكَ ، فَتَقُولُ : «هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَآلَا فَعَلْتَ كَذَا» ، وَآلَا مَخْفَفَةٌ كَأَلَا مُشَدَّدَةٌ .

### ٧١٦ - وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ<sup>(١)</sup>

قد سبق أن أدوات التحضيض تختصُّ بالفعل فلا تدخل على الاسم ، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ، ويكون معمولاً لفعل مُضْمَرٍ ، أو لفعل مُؤَخَّرٍ عن الاسم :

فالأول كقوله : [الكامل]

ش ٣٥٠ - هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحٌ<sup>(٢)</sup>

(١) «وقد» حرف تقييد «يليه» يلي : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء ، وها : مفعول به ليلي «اسم» فاعل يلي «بفعل» جار ومجرور متعلق بقوله : «علق» الآتي «مضمراً» نعت لفعل «علق» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة في محل رفع نعت لاسم «أو» عاطفة «بظاهر» معطوف على قوله : «بفعل» السابق مع ملاحظة منوعت محذوف ، أي : أو بفعل ظاهر . . . إلخ «مؤخر» نعت لظاهر .

(٢) هذا عجز بيت لا يُعرف قائله ، وصدوره :

أَلَا بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونِي

**اللغة :** «لجاجتي» بفتح اللام : مصدر لجَّ في الأمر ، من باب تعب : إذا لازمه وواظب عليه وداوم على فعله «تلحوني» تلوموني «صحاح» جمع صحيح ، أي : والقلوب خالية من الغضب والحقد والضغينة .

**المعنى :** يقول : أبعدهم لجاجتي وغضبي وامتلاء قلوبنا بالغل والحقد تلوموني وتعذلوني ، وتتقدمون إليّ بطلب الصلح وغفران ما قدمتم من الإساءة ، وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلئ القلوب إحنة ، وتحمل الضغينة عليكم بسبب سوء عملكم .

**الإعراب :** «الآن» الهمزة للإنكار ، والآن : ظرف زمان متعلق بقوله : «تلحوني» الآتي «بعد» ظرف زمان بدل من الظرف السابق ، وبعد مضاف ، ولجاجة من «لجاجتي» مضاف إليه ، ولجاجة مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «تلحوني» تلحو : فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والنون الثانية للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «هلا» أداة تحضيض «التقدم» فاعل بفعل محذوف ، أي : هلا حصل التقدم «والقلوب» الواو للحال ، القلوب : مبتدأ «صحاح» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

**الشاهد فيه :** قوله : «هلا التقدم» حيث ولي أداة التحضيض اسم مرفوع ، فيجعل هنا فاعلاً لفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال ، وهذا الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه كما في نحو : «زيداً أكرمه» . ونظير هذا البيت قول الشاعر :

أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيْتُ =

ف«التقدم» مرفوعٌ بفعل محذوف، وتقديره: هَلَّا وُجِدَ التَّقَدُّمُ، ومثله قوله: [الطويل]

ش ٣٥١ - تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ      بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا (١)

ف«الكمي»: مفعولٌ بفعل محذوف، والتقدير: لولا تعدون الكمي المقنع.

والثاني كقولك: «لولا زيداً ضربت» ف«زيداً» مفعول «ضربت».

= فإن «رجلاً» منصوب بفعل محذوف، وذلك في بعض تخريجاته، وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يفسره، وتقدير الكلام: ألا تعرفونني رجلاً، أو نحو ذلك.

(١) البيت لجريز، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق.

**اللغة:** «تعدون» قد اختلف العلماء في هذا الفعل، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط، أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين، ومنع ذلك آخرون، والبيت بظاهره شاهد للجواز «عقر» مصدر قولك: عقر الناقة، أي: ضرب قوائمها بالسيف «النيب» جمع ناب، وهي الناقة المسنة «مجدكم» عزمك وشرفكم «ضوطرى» هو الرجل الضخم اللثيم الذي لا غناء عنده، والضوطرى أيضاً: المرأة الحمقاء «الكمي» الشجاع المتكفي في سلاحه، أي: المستتر فيه «المقنعا» بصيغة اسم المفعول: الذي على رأسه البيضة والمغفر.

**المعنى:** يقول: إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة - التي لا يُتفَع بها ولا يُرجى نسلها - بالسيف أفضل عزمك وشرفكم، هَلَّا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم!؟

**الإعراب:** «تعدون» تعد: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع «عقر» مفعول أول، وعقر مضاف، و«النيب» مضاف إليه «أفضل» مفعول ثان، وأفضل مضاف، ومجد من «مجدكم» مضاف إليه، ومجد مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه «بني» منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و«ضوطرى» مضاف إليه «لولا» أداة التحضيض «الكمي» مفعول أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف، أي: لولا تعدون قتل الكمي «المقنعا» صفة للكمي، والمفعول الثاني محذوف يدل عليه الكلام السابق، والتقدير: لولا تعدون قتل الكمي المقنع أفضل مجدكم.

**الشاهد فيه:** قوله: «لولا الكمي المقنعا» حيث ولي أداة التحضيض اسم منصوب فجعل منصوباً بفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال.

ونحب أن نبهك إلى أن العامل في الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة أقسام تفصيلاً:

أولها: أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخراً عن الاسم، نحو: «هلا زيداً ضربت».

وثانيها: أن يكون هذا العامل محذوفاً مفسراً بفعل آخر مذكور بعد الاسم، نحو: «ألا خالدًا أكرمته» تقدير هذا الكلام: ألا أكرمت خالدًا أكرمته.

وثالثها: أن يكون هذا الفعل العامل محذوفاً وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبئ عنه؛ فيمكنك أن تتصيده منه، وقد استشهدنا لهذا النوع في شرح الشاهد رقم ٣٥٠.

## الإخبار بالذي، والألف واللام

- ٧١٧ - مَا قِيلَ «أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» خَبِرَ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلَ اسْتَقْرَرُ<sup>(١)</sup>  
 ٧١٨ - وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَّةٌ عَائِدُهَا خَلْفٌ مُعْطِي التَّكْمِلَةَ<sup>(٢)</sup>  
 ٧١٩ - نَحْوُ «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ» فَذَا «ضَرَبْتُ زَيْدًا» كَانَ فَادِرِ الْمَأْخِذَا<sup>(٣)</sup>

هذا الباب وَضَعَهُ النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيْبِهِ<sup>(٤)</sup>، كما وضعوا باب التمرين في

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عنه، بالذي» جاران ومجروران يتعلقان بأخبر، وجملة «أخبر» وما تعلق به مقول القول «خبر» خبر المبتدأ «عن الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «خبر» السابق «مبتدأ» حال من «الذي» السابق «قبل» ظرف متعلق بقوله: «استقر» الآتي، أو مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية، وجملة «استقر» مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلاً بعن.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «فوسطه» الفاء زائدة، وسط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ودخلت الفاء في جملة الخبر لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط «صلة» حال من الهاء الواقعة مفعولاً به في قوله: فوسطه «عائدها» عائد: مبتدأ، وعائد مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه «خلف» خبر المبتدأ، وخلف مضاف، و«معطي» مضاف إليه، ومعطي مضاف، و«التكملة» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «الذي» اسم موصول مبتدأ «ضربته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «زيد» خبر الذي الواقع مبتدأ «فذا» الفاء للتفريع، ذا: اسم إشارة مبتدأ «ضربت زيدا» أصله فعل وفاعل ومفعول، وقد قصد لفظه، وهو خبر مقدم لكان «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «فادر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المأخذ» مفعول به لادر، والألف للإطلاق.

(٤) قال الصبان في «حاشيته» على «شرح الأشموني» ٧٥/٤:

قوله: وضعه النحويون.. إلخ: وبنوّه على أبواب النحو كباب الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونواسخهما، وجميع المفعولات، وغيرها؛ لِيَتِمَّكَنَّ الطالب من استحضار الأحكام النحويّة، وليكون له بالامتحان مَلَكَةٌ يَقْوَى بها على التصرف، فإنهم إذا قالوا: أَخْبِرْ عن الاسم الفلاني من الجملة الفلانية بـ«الذي» بعد بيانهم =

التصريف لذلك<sup>(١)</sup>.

فإذا قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء بـ«الذي»، فظاهرُ هذا اللفظ أنك تجعل «الذي» خبراً عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المَجْعُولُ خبراً هو ذلك الاسم، والمخبر عنه إنما هو «الذي» كما ستعرفه، فقيل: إن الباء في «بالذي» بمعنى «عن»<sup>(٢)</sup>، فكأنه قيل: أخبر عن الذي.

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك، فجئ بالذي، واجعله مبتدأ، واجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي، وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسّطها بين الذي وبين خبره، وهو ذلك الاسم، واجعل الجملة صلةً الذي، واجعل العائد على الذي الموصول ضميراً تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صيرته خبراً.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: «ضربتُ زيداً»؛ فتقول: الذي ضربته زيدٌ، فالذي: مبتدأ، وزيد خبره، وضربته: صلة الذي، والهاء في «ضربته» خلف عن «زيد» الذي جعلته خبراً، وهي عائدة على «الذي»<sup>(٣)</sup>.

طريقة الإخبار به، فلا بُد من تذكّر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها؛ حتى يعلم: هل ذلك الاسم مما يصح الإخبار عنه أو يمتنع؟!

(١) قال الصبان ٧٥/٤ - ٧٦:

فكما يُقال على جهة الامتحان للطالب: كيف تبني من «قرأ» مثل «جعفر» وما أشبهه؟!

(٢) هذا قولٌ، وقولٌ آخر هو أن الباء في «بالذي» باء السببية - لا باء التعدية - لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى: أن الذي به يكون الإخبار، وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن «الذي» بغيره. قاله المكودي في «شرحه» ص ٢٨٥.

وينظر «توضيح المقاصد والمسالك» ١٣٣١/٣، و«شرح الأشموني» ٧٥/٤.

(٣) فتكون قد عملت أربعة أشياء هي:

أ - الابتداء باسم موصول مطابق للمخبر عنه - وهو هنا «زيد» - في الأفراد والتذكير، وهو هنا: «الذي».

ب - تأخير المخبر عنه (زيد) ورفعُه على الخبرية.

ج - جعلت بين المبتدأ (الاسم الموصول «الذي») وبين الخبر (زيد) جملةً صلةً للموصول.

د - جعلت في موضع «زيد» الذي أخرته ضميراً مطابقاً لـ«زيد» عائداً على الموصول.

ينظر «أوضح المسالك» ٨٥/٤، «شرح الأشموني» ٧٧/٤، «توضيح المقاصد والمسالك» ١٣١٢/٣،

«شرح المكودي» ص ٢٨٦، «البهجة المرضية» ص ٣٢١.

٧٢٠ - وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ<sup>(١)</sup>

أي: إذا كان الاسم الذي قيل لك: أخبر عنه، مثني، فجئ بالموصول مثني كاللَّذِينَ، وإن كان مجموعاً فجئ به كذلك كالَّذِينَ، وإن كان مؤنثاً فجئ به كذلك كالتي.

والحاصل: أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به، لأنه خبر عنه.

ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفرداً فمفرد، وإن مثني فمثني، وإن مجموعاً فمجموع، وإن مذكراً فمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث.

فإذا قيل لك: أخبر عن «الزَيْدِينَ» من «ضَرَبْتُ الزَيْدِينَ» قلت: «اللَّذَانِ ضَرَبْتَهُمَا الزَيْدَانِ»، وإذا قيل: أخبر عن «الزَيْدِينَ» من «ضَرَبْتُ الزَيْدِينَ» قلت: «الَّذِينَ ضَرَبْتَهُمُ الزَيْدُونَ»، وإذا قيل: أخبر عن «هِنْدٍ» من «ضَرَبْتُ هِنْدًا» قلت: «الَّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدًا».

٧٢١ - قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حَتَمًا<sup>(٢)</sup>٧٢٢ - كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا<sup>(٣)</sup>

(١) «وباللذين» الواو عاطفة أو للاستئناف، وباللذين جار ومجرور متعلق بقوله: «أخبر» الآتي «والذين، والتي» معطوفان على «اللذين» السابق «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مراعيًا» حال من فاعل «أخبر» وفي «مراع» ضمير مستتر هو فاعله «وفاق» مفعول به لقوله: مراعيًا، ووافق مضاف، و«المثبت» مضاف إليه.

هذا، ومثل اللذين والذين والتي: اللتان في المثني المؤنث، واللاتي واللاتي في الجمع المؤنث. والألي في جمع الذكور، وليس الحكم قاصراً على الأسماء الثلاثة التي ذكرها الناظم، ولو أنه قال: «وبفروع الذي نحو التي» لكان وافياً بالمقصود، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها، وكأنه قد قال: وباللذين والذين والتي ونحوهن، فافهم ذلك، والله تعالى المسؤول أن يرشدك.

(٢) «قبول» مبتدأ، وقبول مضاف، و«تأخير» مضاف إليه «وتعريف» معطوف على تأخير «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «حتماً» الآتي «أخبر» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «ههنا» ها: حرف تنبيه، هنا: ظرف متعلق بقوله: «حتماً» الآتي «قد» حرف تحقيق «حتماً» حتم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «قبول تأخير وتعريف»، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الذي هو «حتم» ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «شرط» الآتي «الغنى» مبتدأ «عنه، بأجنبي» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «الغنى» السابق «أو» عاطفة «بمضمر» معطوف على قوله: «بأجنبي» السابق «شرط» خبر المبتدأ «فراع» الفاء =

يُشْتَرَطُ فِي الْاسْمِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِـ «الذي» شُرُوطٌ :

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يُخْبِرُ بِالذِّي عَمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: «مَنْ، وَمَا»<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يُخْبِرُ عَنِ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ.

الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يُخْبِرُ عَنِ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ لِلْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا، كَالهَاءِ فِي «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بِمُضْمَرٍ، فلا يُخْبِرُ عَنِ الْمَوْصُوفِ دُونَ صِفَتِهِ وَلَا عَنِ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، فلا تُخْبِرُ عَنِ رَجُلٍ وَحَدَهُ مِنْ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا»، فلا تقول: الذي ضربته ظريفاً رجل، لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ، فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك، لانتفاء هذا المحذور، كقوله: «الذي ضربته رجلٌ ظريفٌ».

وكذلك لا تُخْبِرُ عَنِ الْمُضَافِ وَحَدَهُ، فلا تُخْبِرُ عَنِ غَلَامٍ وَحَدَهُ مِنْ «ضَرَبْتُ غَلَامَ زَيْدٍ»؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر، والضمير لا يضاف، فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك؛ لانتفاء المانع، فتقول: «الذي ضربته غلامٌ زيدٌ».

### شروط الاسم المخبر عنه بـ«الذي»

٤- أن يكون صالحاً  
للاستغناء عنه بمضمير

٣- أن يكون صالحاً  
للاستغناء عنه بأجنبي

٢- أن يكون  
قابلاً للتعريف

١- أن يكون  
قابلاً للتأخير

= حرف دال على التفرع، راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لراع «رعوا» فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها صلة ما الواقعة مفعولاً به، والعاث ضمير منصوب برعوا محذوف، وتقدير الكلام: فراع ما رعوه.

(١) ومثلها «كم» الخبرية، و«ما» التّعجبية، و«ضمير الشأن».

(٢) ومثله الاسم المجرور بـ«حتى» و«مذ»، و«منذ»؛ لأنهن لا يجزئن إلا الظاهر. قاله الأشموني ٨٠/٤.

٧٢٣ - وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>

٧٢٤ - إِنْ صَحَّ صَوغٌ صَلَةً مِنْهُ لِأَلٍ كَصَوغِ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللهُ الْبَطْلُ»<sup>(٢)</sup>

يُخْبَرُ بـ«الذي» عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك: «زيد قائم»: «الذي هو قائم زيد»، وتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك: «ضربت زيدا»: «الذي ضربته زيداً».

ولا يُخْبَرُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ عَنِ الْاسْمِ، إِلا إِذَا كَانَ واقِعاً فِي جملة فعلية وكان ذلك الفعلُ مما يصح أن يُصاغَ مِنْهُ صَلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، كاسمِ الْفَاعِلِ واسمِ الْمَفْعُولِ.

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف، كالرجل من قولك: «نعم الرجل»، إذ لا يصح أن يُستعمل من «نعم» صلة الألف واللام.

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك: «وقى الله البطل» فتقول «الواقى البطل الله» وتخبر أيضاً عن «البطل» فتقول: «الواقيه الله البطل».

٧٢٥ - وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَةً أَلٍ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَأَنْفَصَلَ<sup>(٣)</sup>

(١) «وأخبروا» فعل وفاعل «هنا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «بأل» «عن بعض» جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضاً، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «يكون» فعل مضارع ناقص «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقدما» الآتي «الفعل» اسم يكون «قد» حرف تحقيق «تقدما» تقدم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفعل الواقع اسماً ليكون، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الذي هو تقدم وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يكون، وجملة يكون واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالإضافة.

(٢) «إن» شرطية «صح» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «صوغ» فاعل صح، وصوغ مضاف، و«صلة» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بصوغ «لأل» جار ومجرور متعلق بصلة «كصوغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كصوغ، وصوغ مضاف، و«واق» مضاف إليه «من» حرف جر، ومجروره محذوف، أي: من قولك، أو أن جملة «وقى الله البطل» قصد لفظها؛ فهي مجرورة تقديرها بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله: صوغ.

(٣) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، مجزوم بالسكون «ما» اسم موصول: اسم يكن «رفعت» رفع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «صلة» فاعل رفعت، وصلة مضاف، و«أل» مضاف إليه، =

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لـ «أل» إن رفع ضميراً: فإما أن يكون عائداً على الألف واللام، أو على غيرها، فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها انفصل.  
فإن قلت: «بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدِينَ إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً» فإن أخبرت عن التاء في «بَلَّغْتُ» قلت: «المبْلُغُ مِنَ الزَّيْدِينَ إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً أَنَا»، ففي «المبْلُغُ» ضميرٌ عائِدٌ على الألف واللام، فيجب استتاره <sup>(1)</sup>.

وإن أخبرت عن «الزَّيْدِينَ» من المثال المذكور قلت: «المبْلُغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً الزَّيْدَانَ» فـ«أنا»: مرفوع بـ«المبْلُغُ» <sup>(2)</sup> وليس عائداً على الألف واللام، لأن المراد بالألف واللام هنا مُثْنِي، وهو المخبر عنه، فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن «الْعَمْرِينَ» من المثال المذكور، قلت: «المبْلُغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدِينَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ»، فيجب إبراز الضمير، كما تقدم.

[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن «رسالة» من المثال المذكور؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة، والمراد بالضمير الذي ترفعه صِلَةٌ أَلِ الْمَتَكَلِّمِ، فتقول: «المبْلُغُهَا أَنَا مِنَ الزَّيْدِينَ إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً»].



= والجمله من الفعل الذي هو «رفعت» وفاعله لا محل لها صلة الموصول «ضمير» خبر يكن، وضمير مضاف، وغير من «غيرها» مضاف إليه، وغير مضاف، وها مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن «وانفصل» الواو عاطفة، انفصل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضاً، والفعل في محل جزم معطوف على «أبين» الذي هو جواب الشرط. <sup>(1)</sup> وهذا الضمير فاعلُ اسم الفاعل العامل عملَ فعله. ومفعولُه: «رسالة»، و«أنا»: خبرُ المبتدأ (المبْلُغُ)، ومن الزيدنين إلى العمريين: جازان ومجروران متعلقان بالمبتدأ.

<sup>(2)</sup> أراد أنه: فاعل اسم الفاعل العامل عملَ فعله، ورسالة: مفعول به لاسم الفاعل (المبْلُغُ)، والزيدان: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

## العَدَدُ

٧٢٦ - ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ<sup>(١)</sup>

٧٢٧ - فِي الضُّدِّ جَرْدٌ وَالْمَمِيْزُ اجْرُرٌ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ<sup>(٢)</sup>

ثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى عشرة<sup>(٣)</sup> إن كان المعدود بهما مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً<sup>(٤)</sup>، ويضاف إلى جمع، نحو: «عندي ثلاثة رجالٍ، وأربع نساءٍ» وهكذا إلى عشرة.

وأشار بقوله: «جمعاً بلفظ قلة في الأكثر» إلى أن المعدود بها إن كان له جمع قلة وكثرة، لم يضاف العدد في الغالب إلا إلى جمع القلة<sup>(٥)</sup>، فتقول: «عندي ثلاثة أفلسٍ،

(١) «ثلاثة» بالنصب: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «قل» الآتي المتضمن معنى اذكر، أو بالرفع: مبتدأ، وقصد لفظه «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ثلاثة «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «ثلاثة» إذا رفعته بالابتداء، والرابط ضمير منصوب محذوف والتقدير: ثلاثة قلة «للعشرة، في عد» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «قل» السابق، وعد مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «آحاده» آحاد: مبتدأ، وآحاد مضاف، والهاء مضاف إليه «مذكروه» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالإضافة.

(٢) «في الضد» جار ومجرور متعلق بقوله: «جرد» الآتي «جرد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والمميز» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: «اجرر» الآتي «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جمعاً» حال من المميز «بلفظ» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعاً» السابق، ولفظ مضاف، و«قلة» مضاف إليه «في الأكثر» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلة».

(٣) العشرة داخلة متى كانت مفردة، كعشرة أيام، وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع، مثل زمرة وفرقة وأمة؛ فحقها أن تؤنث كهذه النظائر؛ فأعطيت ما هو من حقها في حال عد المذكر؛ لكونه سابق الرتبة على المؤنث، فلما أرادوا عد المؤنث، لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر؛ فلم يكن إلا حذف التاء.

(٤) ولو كان مؤنثاً مجازياً.

والحكم باقي إذا حذف المعدود تقول: صمتُ خمسة. تريد خمسة أيام.

وأنت تعلم أن «الواحد» و«الاثنين» يطابقان معدوديهما تذكيراً وتأنثاً، ولكن تذكر أن معدوديهما لا يأتيان بعدهما كبقية الأعداد، فلا تقول: واحدٌ رجل، واثنان امرأتان.

(٥) وهو ما كان على «أفعل» و«أفعال»، و«أفعله»، و«فعله».

وَتَلَاثُ أَنْفُسٍ» ويقال: «عندي ثلاثة فُلُوسٍ، وثلاثُ نَفُوسٍ».

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾

[البقرة: ٢٢٨]؛ فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو «أقراء»<sup>(١)</sup>.

فإن لم يكن للاسم إلا جَمْعُ كثرة، لم يُضَفْ إلا إليه، نحو: «ثلاثة رجال».

## ٧٢٨ - ومئة والألف للفرْدِ أضف ومئة بالجمع نزرأ قد ردف<sup>(٢)</sup>

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشرة» لا تضاف إلا إلى جمع، وذكر هنا أن «مئة»

و«ألفاً» من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، نحو: «عندي مئة رجل»،

و«ألف درهم» وورد إضافة «مئة» إلى جَمْعٍ قليلاً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُوا فِي

كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup> [الكهف: ٢٥] بإضافة مئة إلى سنين<sup>(٤)</sup>.

والحاصل: أن العدد المضاف على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو: من ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلا إلى المفرد، وهو: مئة وألف، وتثنيتهما، نحو: «مئة

درهم، وألفاً درهم» وأما إضافة «مئة» إلى جمعٍ فقليلٌ.

(١) الأصل في جمع قرء - بفتح القاف وسكون الراء - أن يكون على أفعل، نظير فلس وأفلس، والمستعمل من

جمع هذا اللفظ - وهو أقراء - شاذ بالنسبة إليه، وإذا كان جمع القلة شاذاً أو قليل الاستعمال، فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة.

(٢) «ومئة» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أضف» الآتي «والألف» معطوف على مئة «للفرد» جار

ومجرور متعلق بقوله: «أضف» الآتي «أضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ومئة»

مبتدأ «بالجمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «ردف» الآتي «نزرأ» حال من الضمير المستتر في قوله: ردف

«ردف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مئة» الواقع

مبتدأ، والجملة من الفعل الذي هو ردف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) قرأ بها مثلهما خلف فصاروا ثلاثة من العشرة. ينظر «النشر» لابن الجزري ٢/٢٣٦.

(٤) قرئ في هذه الآية الكريمة بإضافة مئة إلى سنين؛ فسنين: تمييز، وفي ذلك شذوذ عن القياس من جهة

واحدة، وسهله شبه المئة بالعشر في أن كل واحد منهما عشرة من أحاد الذي قبله في المرتبة؛ فالعشرة

والمئة كل واحد منهما عشرة من أحاد المرتبة التي قبله، وقرئ بتنوين مئة فيجب أن يكون سنين بدلاً من

ثلاث مئة أو بياناً له، ولا يجوز جعله تمييزاً؛ لأنك لو جعلته تمييزاً لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلاث

مئة سنين، فتكون مدة لبثهم تسع مئة سنة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعاً.

- ٧٢٩ - وَأَحَدَ أَذْكَرَ وَصَلْنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرٌ<sup>(١)</sup>
- ٧٣٠ - وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً<sup>(٢)</sup>
- ٧٣١ - وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلْ قَصْدًا<sup>(٣)</sup>
- ٧٣٢ - وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمًا<sup>(٤)</sup>

لما فرغ من [ذِكْرِ] العدد المضاف، ذَكَرَ العدد المرَكَّب، فِرَكَّبُ «عشرة» مع ما دونها إلى واحد، نحو: «أَحَدَ عَشْرَ، وَاثْنَا عَشَرَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ - إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» هذا

(١) «وَأَحَدَ» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: اذكر «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وصلننه» الواو عاطفة، وصل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لصل «بعشر» جار ومجرور متعلق بصل «مركباً» حال من الضمير المستتر في قوله: صله، السابق «قاصد» حال ثانية، وقاصد مضاف، و«معدود» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ذكر» صفة لمعدود.

(٢) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لدى» ظرف متعلق بقل، ولدى مضاف، و«التائيث» مضاف إليه «إحدى عشرة» قصد لفظه: مفعول به لقل «والشين» مبتدأ أول «فيها عن تميم» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «كسرة» مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «ومع» ظرف متعلق بقوله: «افعل» الآتي، ومع مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«أحد» مضاف إليه «وإحدى» معطوف على أحد «ما» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: «افعل» الآتي «معهما» مع: ظرف متعلق بقوله: «فعلت» الآتي، ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «فعلت» فعل وفاعل، والجملة من هذا الفعل وفاعله لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: افعل الذي فعلته «فافعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قصدًا» حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل، أي قاصداً.

(٤) «لثلاثة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وتسعة» معطوف على ثلاثة «وما» اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً «بينهما» بين: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الموصولة، وبين مضاف، والضمير مضاف إليه «إن» شرطية «ركباً» ركب: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم، فعل الشرط، وألف الاثنين نائب فاعله «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «قدما» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية.

للمذكر، وتقول في المؤنث: «إحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ - إلى تِسْعَ عَشْرَةَ» فللمذكر: أَحَدٌ وَاثْنًا، وللمؤنث: إِحْدَى وَاثْنَتًا.

وأما «ثلاثة» وما بعدها إلى «تسعة» فحكما بعد التركيب كحكما قبله، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً.

وأما «عشرة» وهو الجزء الأخير، فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من «ثلاثة» فما بعدها، فتقول: «عِنْدِي ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً»، وكذلك حكم «عشرة» مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين، فتقول: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنًا عَشَرَ رَجُلًا» بإسقاط التاء، وتقول: «إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» بإثبات التاء.

ويجوز في شين «عشرة» مع المؤنث التسيكين، ويجوز أيضاً كسرها، وهي لغة تميم<sup>(١)</sup>.

٧٣٣ - وَأَوَّلُ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا      ائْنِي إِذَا ائْنَشِي تَشَا أَوْ ذَكَرَا<sup>(٢)</sup>

٧٣٤ - وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعِ بِالْأَلْفِ      وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيِ سِوَاهُمَا أَلْفٌ<sup>(٣)</sup>

(١) هذا لدى الأفراد، أما إذا كانت مرگبة فإنه الأفضح، وهو لغة الحجاز، وسكونها واجبٌ لديهم. وبعض بني تميم يكسرها، وبعضهم يفتحها أما إذا كانت بغير تاء «عشر» فالفتح قولاً واحداً.

(٢) «وأول» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عشرة» مفعول أول لأول «ائنتي» مفعول ثانٍ «وعشراً» معطوف على المفعول الأول «ائنتي» معطوف على المفعول الثاني، ولا حظر في العطف على معمولين لعامل واحد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ائنتي» مفعول به لقوله: تشا، الآتي «تشا» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من «تشا» وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «ذكرًا» معطوف على ائنتي.

(٣) «واليا» قصر للضرورة: مبتدأ «لغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وغير مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله: «ارفع» السابق «والفتح» مبتدأ «في جزأي» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي، وجزأي مضاف، وسوى من «سواهما» مضاف إليه، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

قد سبق أنه يقال في العدد المركب: «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وسبق أيضاً أنه يقال: «أحد» في المذكر<sup>(١)</sup>، و«إحدى» في المؤنث، وأنه يقال: «ثلاثة وأربعة... إلى تسعة» بالتاء للمذكر، وسُقُوطُهَا للمؤنث.

وذكر هنا أنه يقال: «اثنا عشر» للمذكر، بلا تاء في الصِّدْرِ وَالْعَجْزِ، نحو: «عندي اثنا عشر رجلاً» ويقال: «اثنتا عشرة امرأة» للمؤنث، بتاء في الصِّدْرِ وَالْعَجْزِ.

ونبه بقوله: «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صدرها وعجزها، وثبني على الفتح، نحو: «أحد عشر» بفتح الجزأين، و«ثلاث عشرة» بفتح الجزأين.

ويستثنى من ذلك «اثنا عشر، واثنتا عشرة»، فإن صدرهما يعرب بالألف<sup>(٢)</sup> رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، كما يعرب المثنى، وأما عجزهما فيبنى على الفتح، فتقول: «جاء اثنا عشر رجلاً، ورأيت اثني عشر رجلاً، ومررتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وَجَاءَتْ اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَرَأَيْتُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَمرَرْتُ بِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ امْرَأَةً»<sup>(٣)</sup>.

### ٧٣٥ - وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينًا<sup>(٤)</sup>

قد سبق أن العدد مضافٌ ومركَّبٌ، وذكر هنا العدد المفرد، وهو من «عشرين» إلى «تسعين»، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميّزه إلا مفرداً منصوباً، نحو:

(١) الهمزة في «أحد» مُبدَلة من الواو، وقد قيل: «وَحَدَّ عَشْر» على الأصل، وهو قليل، وقد يقال: «واحد عشر» على أصل العدد. «شرح الأشموني» ٩٥/٤.

(٢) اعلم أن «اثني عشر، واثنتي عشرة» معربا الصدر كالمثنى، بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم في بيان إعراب المثنى وما ألحق به في باب المعرب والمبني، وهما مبني العجز على الفتح؛ لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو: «الزيدين» وليس الصدر مضافاً إلى العجز قطعاً.

(٣) وسوى «اثني عشر» و«اثنتي عشرة» يُعْرَبُ مبنياً على فتح الجزأين بحسب محله من الإعراب. وفي «اثني عشر»، و«اثنتي عشرة» يكون «عشر» و«عشرة». مبنياً على الفتح لا محل له من الإعراب؛ لأنه بمنزلة نون المثنى.

(٤) «وسيز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العشرين» مفعول به لميز «للتسعين، بواحد» جاران ومجروران متعلقان بميز «كأربعين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كأربعين «حيناً» تمييز لأربعين، منصوب بالفتحة الظاهرة.

«عشرون رجلاً، وعشرون امرأة» ويذكر قبله النِّيفُ<sup>(١)</sup> وَيُعْطَفُ هو عليه، فيقال: «أحدٌ وعشرون، واثنان وعشرون، وثلاثة وعشرون» بالتاء في «ثلاثة» وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر]، ويقال للمؤنث: «إحدى وعشرون، واثنان وعشرون، وثلاث وعشرون» بلا تاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وتَلَخَّصَ مما سبق ومن هذا أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة.

### ٧٣٦ - وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup>

أي: تمييز العدد المركب كتمييز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو: «أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة».

### ٧٣٧ - وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَ الْبِنَاءُ وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ<sup>(٣)</sup>

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها، ما عدا «اثني عشر» فإنه لا يضاف، فلا يقال: «اثنا عشر».

(١) النِّيفُ - على الأصح -: ما زاد على العقد من واحد إلى ثلاثة، فإن جاوز الثلاثة إلى التسعة فهو بَضْعٌ. ولا يُذَكَّرُ النيف إلا بعد العقد، بخلاف «البضع» فيذكر دون عقد تقول: بضعة رجال، وبضع نساء تريد من ثلاثة إلى تسعة رجال، ومن ثلاث إلى تسع نساء.

ومن المثالين ترى أن لـ «بضع» حكم العدد «ثلاثة» في مخالفة معدوده تذكيراً وتأنياً.

(٢) «وميزوا» فعل ماض وفاعله «مركباً» مفعول به لميزوا «بمثل» جار ومجرور متعلق بقوله: ميزوا، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ميز» فعل ماض مبني للمجهول «عشرون» نائب فاعل لميز، والجملة من ميز المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: بمثل الذي ميز به «فسوينهما» سو: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به.

(٣) «وإن» شرطية «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «عدد» نائب فاعل لأضيف «مركب» نعت لعدد «يبق» فعل مضارع، جواب الشرط؛ مجزوم بحذف الألف «البناء» قصر للضرورة: فاعل يبق «وعجز» مبتدأ «قد» حرف تقييد «يعرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ، والجملة من يعرب المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

وإذا أضيف العدد المركبُ: فمذهبُ البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول: «هذه خمسة عشر»، ورأيت خمسة عشر، ومَرَرْتُ بخمسة عشر» بفتح آخر الجزأين، وقد يُعرب العجز مع بقاء الصدرِ على بنائه، فتقول: «هذه خمسة عشر»، ورأيت خمسة عشر، ومَرَرْتُ بخمسة عشر»<sup>(١)</sup>.

٧٣٨ - وَصَّغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا<sup>(٢)</sup>

٧٣٩ - وَاخْتَمَّهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى ذَكَرْتَ فَادُّكُرْ فَاعِلًا بَغَيْرِ تَاءٍ<sup>(٣)</sup>

(١) اعلم أولاً أن العدد مطلقاً قد يضاف إلى غير مميزه، سواء أكان مفرداً، نحو ثلاثة ونحو عشرون، أم كان مركباً - إلا اثنا عشر - كخمسة عشر، فإنه يجوز أن تقول: ثلاثة زيد، وثلاثتنا، وأن تقول: عشروك، وعشرو زيد. ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه، وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً، وهذا من أجل أنك لا تقول: «عشرو زيد» ولا «ثلاثة زيد» إلا لمن يعرف جنسها؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز. ثم اعلم أن «اثني عشر» و«اثنتي عشرة» لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود؛ لأن «عشر» فيهما واقع موقع نون المثني كما قلنا قريباً، وهذه النون لا تجامع الإضافة، ولو أنك حذف «عشر» كما تحذف نون المثني عند الإضافة فقلت: «اثنا زيد» لالتبس بإضافة الاثنين وحدهما.

ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة:

الأولى: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه.

والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة، ثم جر ما بعده لفظاً أو محلاً. وقد استحسِن ذلك الأخص، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح.

والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز؛ فالعجز مجرور أبداً على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافاً إلى ما يذكر بعده؛ فتقول: «زارني خمسة عشر زيد» برفع خمسة على الفاعلية، وجر عشر بالإضافة، وجر زيد أيضاً، وقد جَوَّز ذلك الكوفيون، وأباه البصريون.

(٢) «وصغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «فما» الفاء عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على اثنين «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق ب«صغ» «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً به لصغ، أي: صغ وزناً مماثلاً لفاعل «من فعلاً» جار ومجرور متعلق بفاعل.

(٣) «واختمه» اختم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «في التأنيث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في قوله: «اختمه» السابق «بالتاء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: اختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب باذكر الآتي «ذكرت» ذكر: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء =

يُصَاغُ «من اثنين» إلى «عشرة» اسمٌ مُوَازِنٌ لفاعل كما يصاغ من «فَعَلَ» نحو: ضارب من ضَرَبَ، فيُقَالُ: ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ. . إلى عاشر، بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

- ٧٤٠ - وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ      تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ (١)  
٧٤١ - وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا      فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا (٢)

للفاعل المَصْوَغِ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفْرَدَ، فيقال: ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة، كما سَبَقَ.

والثاني: ألا يفرد، وحينئذٍ: إما أن يُسْتَعْمَلَ مع ما اشْتُقَّ منه، وإما أن يُسْتَعْمَلَ مع ما

قَبْلَ ما اشْتُقَّ منه.

= المخاطب فاعله «فأذكر» الفاء واقعة في جواب الشرط، اذكر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «فاعلاً» مفعول به لا ذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «فاعلاً» السابق، وغير مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(١) «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعض» مفعول به لترد، وبعض مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: «بني» الآتي «بني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من «بني» ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «تضف» فعل مضارع جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف «إليه» جار ومجرور متعلق بتضف «مثل» حال من مفعول تضف المحذوف، ومثل مضاف، و«بعض» مضاف إليه «بين» نعت لبعض، والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه تضف إليه الفاعل حال كونه مماثلاً لبعض، أي: في معناه.

(٢) «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جعل» مفعول به لترد، وجعل مضاف، و«الأقل» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مثل» مفعول ثانٍ لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «فحكم» الفاء واقعة في جواب الشرط، حكم: مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: احكما، الآتي، وحكم مضاف، و«جاعل» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق باحكم الآتي «احكما» حكم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب.

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده <sup>(1)</sup>، فتقول في التذكير: «ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة. . إلى عاشر عشرة»، وتقول في التأنيث: «ثانية اثنتين، وثالثة ثلاث، ورابعة أربع. . إلى عشرة عشر»، والمعنى: أحد اثنين، وإحدى اثنتين، وأحد عشر، وإحدى عشرة.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن ترد بعض الذي. . البيت» أي: وإن ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة بعض الذي بُني فاعلٌ منه، أي: واحداً مما اشتقَّ منه، فأُضِفَ إليه مثل بعض، والذي يضاف إليه هو الذي اشتقَّ منه.

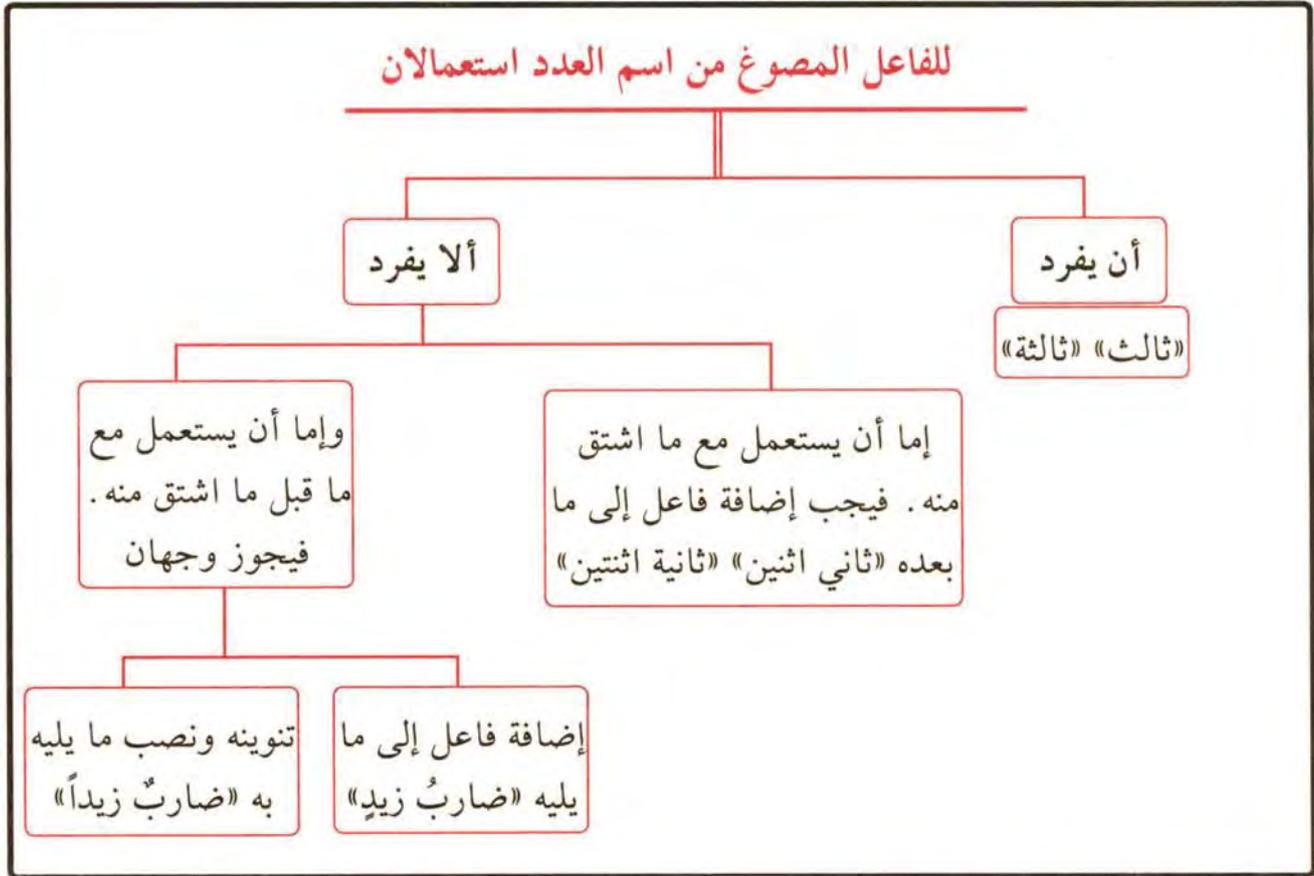
وفي الصورة الثانية <sup>(2)</sup> يجوز وجهان، أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه، والثاني: تنوينه ونصب ما يليه به <sup>(3)</sup>، كما يُفعلُ باسم الفاعل، نحو: «ضاربُ زيدٍ، وضاربُ زيداً»، فتقول في التذكير: «ثالث اثنين، وثالث اثنين، ورابع ثلاثة، ورابع ثلاثة»، وهكذا إلى «عاشر تسعة، وعاشر تسعة»، وتقول في التأنيث: «ثالثة اثنتين، وثالثة اثنتين، ورابعة ثلاث، ورابعة ثلاثاً» وهكذا إلى عشرة تسع، وعاشرة تسعاً»، والمعنى: جاعل الاثنين ثلاثة، والثلاثة أربعة.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن تُردَّ جعل الأقلِّ مثل ما فوق»، أي: وإن ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو أقلُّ عدداً مثل ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جواز الإضافة إلى مفعوله، [وتنوينه] ونصبه.

(1) وهي صورة أن يُستعملَ مع ما اشتقَّ منه، أي: مع أصله الذي صيغَ منه، ويفيدُ أنه بعضُ ذلك الأصل لا زائدٌ عليه؛ تقول: «رابعُ أربعة»، ووجوب إضافته؛ لأنه بعضٌ من كلِّ.

(2) وهي صورة أن يستعملَ مع ما قبلَ ما اشتقَّ منه، ويفيدُ أنه زائدٌ على ذلك الأصل لا بعضٌ منه؛ تقول: «رابعُ ثلاثة».

(3) وذلك إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، لا الماضي؛ فتجب إضافته.



٧٤٢ - **وإن أردتَ مثلَ ثانيِ اثنينِ مُرَكَّباً فجيءُ بِتَرْكِيبَيْنِ<sup>(١)</sup>**

٧٤٣ - **أو فاعلاً بحالتيه أضفِ إلى مُرَكَّبٍ بما تنوي يفي<sup>(٢)</sup>**

(١) «وإن» شرطية «أردت» أراد: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «مثل» مفعول به لأردت، ومثل مضاف، و«ثاني اثنين» مضاف إليه «مركباً» حال من مثل «فجيء» الفاء واقعة في جواب الشرط، جيء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتركيبين» جار ومجرور متعلق بقوله: «جيء».

(٢) «أو» حرف عطف «فاعلاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أضف» الآتي «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «فاعلاً» وحالتي المجرور بالياء - لأنه مثنى - مضاف، وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه «أضف» فعل أمر معطوف بأو على «جيء» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلى مركب» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضف» السابق «بما» جار ومجرور متعلق بقوله: «يفي» الآتي «تنوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً بالياء، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولاً به لتنوي وتقدير الكلام: بالذي تنويه «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مركب، والجملة من يفي وفاعله في محل جر صفة لمركب.

٧٤٤ - وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَا بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْكَرًا<sup>(١)</sup>

٧٤٥ - وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَאוٍ يُعْتَمَدُ<sup>(٢)</sup>

قد سبق أنه يُبنى فاعلٌ من اسم العدد على وجهين، أحدهما: أن يكون مراداً به بعض ما اشتُقَّ منه: كثاني اثنين، والثاني: أن يراد به جعلُ الأقلِّ مساوياً لما فوقه: كثالث اثنين. وذكر هنا أنه إذا أُريد بناءُ فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول - وهو أنه بعض ما اشتُقَّ منه - يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صدر أولهما «فاعلٌ» في التذكير، و«فاعلةٌ» في التأنيث، وعجزهما «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وصدر الثاني منهما في التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة - بالتاء - إلى تسعة»، وفي التأنيث: «إحدى، واثنتان، وثلاث - بلا تاء - إلى تسع»، نحو: «ثالثَ عَشَرَ، ثلاثةَ عَشَرَ» وهكذا إلى «تاسعَ عَشَرَ، تسعةَ عَشَرَ»، و«ثالثَ عَشْرَةَ، ثلاثَ عَشْرَةَ». إلى «تاسعةَ عَشْرَةَ، تسعَ عَشْرَةَ»، وتكون الكلمات الأربعة مبنية على الفتح<sup>(3)</sup>.

الثاني: أن يُقتصر على صدر المركب الأول، فيُعرب ويضاف إلى المركب الثاني باقياً الثاني على بناء جزأيه، نحو: «هذا ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ، وهذه ثالثةُ ثلاثَ عَشْرَةَ».

الثالث: أن يُقتصر على المركب الأول باقياً [على] بناء صدره وعجزه، نحو: «هذا

(١) «وشاع» فعل ماضٍ «الاستغنا» قصر للضرورة: فاعل شاع «بحادي عشرا» جار ومجرور متعلق بالاستغنا «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: معطوف على حادي عشرا، ونحو مضاف، والضمير مضاف إليه «وقبل» ظرف متعلق بقوله: «اذكرا» الآتي. وقبل مضاف، و«عشرين» مضاف إليه «اذكرا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٢) «وبابه» معطوف على قوله: «عشرين» في البيت السابق «الفاعل» مفعول به لا ذكر في البيت السابق «من لفظ» جار ومجرور متعلق باذکر، أو بنعت لقوله: «الفاعل» محذوف تقديره: الفاعل المصوغ من لفظ، ولفظ مضاف، و«العدد» مضاف إليه «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق باذکر، وحالتي مضاف، والضمير مضاف إليه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «الفاعل» وقبل مضاف، و«واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو، والجملة من يعتمد ونائب فاعله في محل جر صفة لواو.

(3) ذلك ما عدا «ثاني عشر اثني عشر» ف«اثني» ملحق بالمشي، وكذا «ثانية عشر اثني عشر».

ثَالِثَ عَشَرَ، وَثَلَاثَةَ عَشْرَةَ»، وإليه أشار بقوله: «وشاع الاستغنا بحادي عشرا، ونحوه»<sup>(١)</sup>. ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني، وهو أن يراد به جَعْلُ الأقل مساوياً لما فوقه، فلا يقال: «رابع عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ» وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكره المصنف، واقتصر على ذكر الأول<sup>(٢)</sup>.

وحادي: مقلوب واحد<sup>(٣)</sup>، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل «حادي» إلا مع «عشر»، ولا تستعمل «حادية» إلا مع «عشرة» ويستعملان أيضاً مع «عشرين» وأخواتها، نحو: «حادي وتسعون، وحادية وتسعون».

وأشار بقوله: «وَقَبْلَ عِشْرِينَ . . . البيت» إلى أن فاعلاً المصوغ من اسم العدد يُستعمل قبل العقود ويُعطف عليه العقود، نحو: «حادي وعشرون، وتاسع وعشرون . . . إلى التسعين» وقوله: «بحالتيه» معناه أنه يُستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا، وهو أنه يقال: «فاعل» في التذكير، و«فاعلة» في التأنيث.

- (١) وأصل العبارة: «هذا ثالثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ»، حُذِفَ منه «عشر» الأولى، و«ثلاثة»، فيعربُ الأول بحسب موقعه من الإعراب، والثاني مجرور بالإضافة.
- وقيل: يُعَرَّبُ الأول لحذف عَجْزِهِ، ونُويَ صدرُ الثاني فبقيَ عَجْزُ الثاني مَبْنِيًّا.
- (٢) هذا الذي ذكره الشارح من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على جعل الأقل مساوياً للأكثر، هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين.
- ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك؛ ومستنده في ذلك القياس.
- ولك حيثنذ في ذلك وجهان:
- أولهما: أن تأتي بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد، فتقول: «رابع عشر ثلاثة عشر»، ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثاني؛ لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن.
- والوجه الثاني: أن تحذف عجز المركب الأول؛ فتقول: «رابع ثلاثة عشر»، ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلاً به.
- (٣) واحد ← حادٍ ← حادِي. قُلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً.
- وزنُه «عالف» لكون الألف تأخرت إلى ما بعد الحاء (عين الاسم) لعدم إمكان البدء بها.
- ومثله «حادية» لا فرق إلا بزيادة تاء التأنيث.

## كَمْ، وَكَأَيٌّ، وَكَذَا<sup>(١)</sup>

٧٤٦ - مَيِّزْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيِّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا<sup>(٢)</sup>

٧٤٧ - وَأَجْزَ أَنْ تَجْرَهُ «مِنْ» مُضْمَرًا إِنَّ وَلَيْتَ «كَمْ» حَرْفٌ جَرٌّ مُظْهِرًا<sup>(٣)</sup>

«كَمْ» اسمٌ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجرِّ عليها، ومنه قولهم: «على كَمْ جِدَعٍ سَقَفَتْ بَيْتَكَ؟»، وهي اسمٌ لعددٍ مُبْهِمٍ، ولا بُدَّ لها من تمييز، نحو: «كَمْ رجلاً عندك؟» وقد يُحذفُ للدلالة [عليه]، نحو: «كَمْ صُغِمَتْ؟» أي: كم يوماً صمت.

وتكون استفهاميةً، وخبريةً<sup>(٤)</sup>، فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون مميّزها كميّز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو: «كَمْ درهماً قَبِضْتَ؟».

ويجوز جرُّه بـ «مِنْ» [مضمرة] إِنَّ وَلَيْتَ «كَمْ» حرفَ جَرٍّ، نحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ

(١) وهي «كناياتُ العدد»، أو «كناياتُ عن العدد»، والكناية: التعبير عن الشيء بغير اسمه لمقصدٍ بلاغيٍّ. وجُعِلَتْ هذه الثلاثة كناياتٍ؛ لأنه يُكنى بها عن معدودٍ مُبْهِمٍ جنسُهُ ومقدارُهُ.

(٢) «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بـ «كَمْ» قصد لفظه: مفعول به لميز «بمثل» جار ومجرور متعلق بـ «ميز»، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «میزت» فعل وفاعل «عشرين» مفعول به لميِّزت، والجملة من الفعل الذي هو ميّزت وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذي جر المضاف إلى الموصول، أي: ميّزت به عشرين «ككم» الكاف جارة، ومجرورها قول محذوف، وكم: اسم استفهام مبتدأ «شخصاً» تمييز لكم «سما» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كم الواقعة مبتدأ، والجملة من سما وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للقول المحذوف.

(٣) «وأجز» الواو عاطفة أو للاستئناف، أجز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أن» مصدرية «تجره» تجر: فعل مضارع منصوب بأن، والهاء مفعول به لتجر «من» قصد لفظه: فاعل تجر، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأجز «مضمراً» حال من «من» «إن» شرطية «وليت» ولي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «كَمْ» قصد لفظه: فاعل وليت «حرف» مفعول به لوليت، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «مظهِراً» نعت لحرف جر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٤) فالأولى بمعنى «أي عدد»، والثانية بمعنى «عدد كثير».

هَذَا؟» أي: بكم مِنْ درهم؟ فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ وَجَبَ نَصْبُهُ.

٧٤٨ - وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةَ أَوْ مِئَةَ كَكْمِ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً<sup>(١)</sup> (٢)

٧٤٩ - كَكْمِ كَأَيُّ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ «مِنْ» تُصِبُ<sup>(٣)</sup>

تُستعمل «كم» للتكثير، فتَمَيِّزُ بجمع مجرور كعشرة، أو بمفرد مجرور كمئة، نحو: «كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكَتْ، وَكَمْ دَرَاهِمٍ أَنْفَقَتْ» والمعنى: كثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الدراهم أنفقت<sup>(٤)</sup>.

ومثل «كم» في الدلالة على التكثير كذا وكأَيُّ، ومميِّزُهُما منصوبٌ أو مجرور بمن، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ﴾ [آل عمران: ١٤٦] و«مَلَكَتْ كَذَا دِرْهَمًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) «وَاسْتَعْمَلْنَهَا» الواو عاطفة أو للاستئناف؛ واستعمل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به لاستعمل «مخبراً» حال من فاعل استعمل «كعشرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، أي: واستعملنها استعمالاً كائناً كاستعمال عشرة «أو» حرف عطف «مئة» معطوف على عشرة «ككم» الكاف جارة لقول محذوف، وكم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: كثير عندي؛ مثلاً، ويجوز أن يكون كم مفعولاً به لفعل محذوف، وتقديره: رأيت كثيراً، أو نحو ذلك، وكم مضاف، و«رجال» مضاف إليه «أو» حرف عطف «مرة» معطوف على رجال.

(٢) مَرَّةً: لُغَةٌ فِي الْمَرَاةِ، نُقِلَتْ فَتَحَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ.

(٣) «ككم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كأَيُّ» مبتدأ مؤخر «وكذا» معطوف على كأي «وينتصب» الواو عاطفة، ينتصب: فعل مضارع «تمييز» فاعل ينتصب، وتمييز مضاف، و«ذَيْنِ» مضاف إليه «أو» عاطفة «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «صل» الآتي «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» قصد لفظه: مفعول به لصل «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله: صل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٤) وَيَأْتِي مَمِيَّزُهَا جَمْعًا، أَوْ مَفْرَدًا؛ كَمَا مِثْلُ النَّاطِمِ، وَالشَّارِحِ.

(٥) كَذَا قَالَ، وَقَدْ خَطَأَ الْفَارِسِيُّ وَالزَّجَّاجُ وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ وَابْنُ عَصْفُورٍ مِنْ جَرِّ التَّمْيِيزِ بَعْدَ «كَذَا» فَقَالَ: «كَذَا دَرَاهِمٍ»، وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى الْبَدْلِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَلَمْ يُسْمَعْ. قَالَهُ الْمُرَادِيُّ ٣/١٣٤٣ بِنَحْوِهِ.

وَالْأَكْثَرُ جَرُّ تَمْيِيزِ «كَأَيِّنْ» بِحَرْفِ الْجَرِّ «مِنْ»، وَأَوْجِبُ ابْنَ عَصْفُورِ الْجَرِّ، وَمَنْعُ النَّصْبِ.

وتستعمل «كذا» مفردة كهذا المثال، ومركبة، نحو: «مَلَكْتُ كَذَا كَذَا درهماً»، ومعطوفاً عليها مثلها، نحو: «مَلَكْتُ كَذَا وكذا درهماً»<sup>(١)</sup>.

و«كم» لها صَدْرُ الكلام: استفهامية كانت أو خبرية، فلا تقول: «ضربت كم رجلاً» ولا: «ملكتم غلمان» وكذلك «كأي» بخلاف «كذا»، نحو: «مَلَكْتُ كَذَا درهماً».



(١) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة، نحو: «له عليّ كذا كذا قرشاً» مكتباً بها عن أحد عشر - إلى تسعة عشر، والمعطوف عليها مثلها نحو: «له عندي كذا وكذا ديناراً» مكتباً بها عن واحد وعشرين . . إلى تسعة وتسعين، وهو كلام حسن.

الحكاية<sup>(١)</sup>

- ٧٥٠ - إِحْكِ «بِأَيِّ» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ<sup>(٢)</sup>  
 ٧٥١ - وَوَقْفًا إِحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ»  
 ٧٥٢ - وَقُلْ «مَنَانٍ وَمَنَيْنٍ» بَعْدَ «لِي»  
 وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنَّ<sup>(٣)</sup>  
 الْفَانَ بِابْنَيْنِ «وَسَكَنَّ تَعْدِلُ»<sup>(٤)</sup>

(١) الحكاية هي: إيراد اللفظ المسموع المذكور على هيئته التي ذُكِرَ عليها دون أي تغيير في حروفه أو حركاته، ودون إيراد صفة له.

وهي نوعان: أ - حكاية جملة، وتكثر بعد القول، وتأتي مطردة في غيره تقول: بدأتُ بسم الله الرحمن الرحيم فجملة «بسم الله الرحمن الرحيم» محكية.  
 ب - وأما حكاية المفرد فهي ما بين أيدينا.

(٢) «إحك» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بأي» جار ومجرور متعلق بإحك «ما» اسم موصول: مفعول به لاحق «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «سئل» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله، والجملة من سئل ونائب فاعله في محل جر صفة لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسئل أيضاً «في الوقف» جار ومجرور متعلق بإحك «أو» عاطفة «حين» ظرف معطوف على الوقف «تصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع الذي هو تصل وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حين إليها.

(٣) «ووقفاً» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «إحك» الآتي بتأويل اسم الفاعل، أي: واقفاً، ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض، أي: في الوقف «إحك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاحق «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «بمن» جار ومجرور متعلق بإحك «والنون» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله: حرك، الآتي «حرك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» نعت لمصدر محذوف، أي: تحريكاً مطلقاً «وأشبعن» الواو حرف عطف، أشبع: فعل أمر، معطوف بالواو على حرك، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٤) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منان» قصد لفظه: مفعول به لقل «ومنين» قصد لفظه أيضاً: معطوف على قوله: منان «بعد» ظرف متعلق بقوله: قل «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» جار ومجرور متعلق بقوله: إلفان، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول لقول محذوف، يضاف بعد إليه، أي: بعد قولك... إلخ «وسكن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تعديل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر للروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

- ٧٥٣ - وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتُ» «مَنْه؟» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسَكَّنَةٌ (١)
- ٧٥٤ - وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِمَنْ بِإِثْرٍ «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفٌ» (٢)
- ٧٥٥ - وَقُلْ «مُنُونَ وَمَنِينَ» مُسَكِّنًا إِنَّ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فَطَنًا (٣)
- ٧٥٦ - وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظٌ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفُ وَنَادِرٌ «مُنُونَ» فِي نَظْمٍ عُرِفَ (٤)

إن سئل بـ«أي» عن منكورٍ مذكورٍ (٥) في كلامٍ سابقٍ حُكي في «أي» ما لذلك المنكور من

- (١) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمن» جار ومجرور متعلق بقول «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من المجرورة محلاً باللام، والجملة من قال وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة من المجرورة محلاً باللام «أتت» أتى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بنت» فاعل أتى، والجملة في محل نصب مقول «قال» «منه» قصد لفظه: مفعول به لقل «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بقوله: «مسكنة» الآتي، وقبل مضاف، و«تا» مضاف إليه، وتا مضاف، و«المثنى» مضاف إليه «مسكنة» خبر المبتدأ الذي هو قوله: النون.
- (٢) «والفتح» مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ «وصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «التا» قصر للضرورة: مفعول به لصل «والألف» معطوف على التا «بمن بإثر» جاران ومجروران متعلقان بصل «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «بنسوة» جار ومجرورة متعلق بقوله: كلف، الآتي «كلف» خبر المبتدأ الذي هو «ذا» وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة قول محذوف يضاف «إثر» إليه، أي: بإثر قولك ذا . . . إلخ.
- (٣) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منون» قصد لفظه: مفعول به لقل «ومنين» معطوف عليه «مسكناً» حال من فاعل قل «إن» شرطية «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «قوم» فاعل جاء «لقوم» جار ومجرور متعلق بجاء «فطنا» نعت لقوم المجرور، وجملة الفعل الذي هو «جا» وفاعله في محل رفع نائب فاعل لقليل، وقصد لفظها، وجواب الشرط محذوف.
- (٤) «وإن» شرطية «تصل» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لفظ» الفاء واقعة في جواب الشرط، ولفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، و«من» مضاف إليه «لا» نافية «يختلف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ من الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل الذي هو «يختلف» المنفي بلا مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «ونادر» خبر مقدم «منون» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «في نظم» جار ومجرور متعلق بنادر «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نظم، والجملة من الفعل الذي هو عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لنظم.
- (٥) ولا تُحكى المعرفة بـ«أي» أبداً، وأما «من» فيُحكى بها العَلْمُ دون غيره من المعارف.

إعراب، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، ويُفَعَلُ بها ذلك وَضَلًا وَوَقْفًا، فتقول لمن قال: «جاءني رجل»: «أَيُّ؟»، ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «أَيَّا؟» ولمن قال: «مررت برجل»: «أَيُّ؟» وكذلك تفعل في الوصل، نحو: «أَيُّ يا فتى؟ وَأَيَّا يا فتى؟ وَأَيُّ يا فتى؟»، وتقول في التأنيث: «أَيَّة» وفي التثنية «أَيَّانَ، وَأَيَّتَانِ» رفعاً، و«أَيَّيْنِ، وَأَيَّتَيْنِ» جرّاً ونصباً، وفي الجمع «أَيُّونَ، وَأَيَّاتُ» رفعاً، و«أَيَّيْنِ، وَأَيَّاتِ» جرّاً ونصباً.

وإن سُئِلَ عن المنكور المذكور بـ«مَنْ» حُكِيَ فيها ما له من إعراب، وتُسَبَّحُ الحركة التي على النون؛ فيتولَّدُ منها حرف مُجَانِسٌ لها، ويحكى فيها ما له من تأنيث وتذكير، وتثنية وجمع، ولا تفعل بها ذلك كلَّه إلا وقفاً، فتقول لمن قال: «جاءني رجل»: «مَنْو؟» ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «مَنَا؟»، ولمن قال: «مررت برجل»: «مَنِي؟» وتقول في تثنية المذكر: «مَنَانُ» رفعاً، و«مَنَيْنُ» نصباً وجرّاً، وتسكن النون فيهما، فتقول لمن قال: «جاءني رجلان»: «مَنَانُ؟» ولمن قال: «رأيت رجلين»: «مَنَيْنُ؟»، ولمن قال: «مررت برجلين»: «مَنَيْنُ؟» وتقول للمؤنثة: «مَنَّة» رفعاً ونصباً وجرّاً، فإذا قيل: «أَتَتْ بِنْتُ» فقل: «مَنَّة؟» رفعاً، وكذا في الجر والنصب، وتقول في تثنية المؤنث: «مَنَّتَانُ» رفعاً، و«مَنَّتَيْنِ» جرّاً ونصباً، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية، وقد ورد قليلاً فَتُحُّ النون التي قبل التاء، نحو: «مَنَّتَانُ وَمَنَّتَيْنِ» وإليه أشار بقوله: «والفتح نَزْرُ» وتقول في جمع المؤنث: «مَنَاتُ» بالألف والتاء الزائدتين، كهندات، فإذا قيل: «جاء نِسْوَةٌ» فقل: «مَنَاتُ؟» وكذا تفعل في الجر والنصب، وتقول في جمع المذكر رفعاً: «مَنُونُ» رفعاً، و«مَنِينُ» نصباً وجرّاً، بسكون النون فيهما، فإذا قيل: «جاء قوم» فقل: «مَنُونُ؟»، وإذا قيل: «مررت بقوم» أو: «رأيت قوماً» فقل: «مَنِينُ؟».

هذا حكم «مَنْ» إذا حُكِيَ بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يُحَكَّ فيها شيء من ذلك، لكن تكون بلفظ واحد في الجميع، فتقول: «مَنْ يا فتى؟» لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلاً «مَنُونٌ» وَضَلًا، قال الشاعر: [الوافر]

ش ٣٥٢ - أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونٌ أَنْتُمْ      فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عَمُّوا ظَلَامًا<sup>(١)</sup>

(١) روى أبو زيد في «نوادره» هذا البيت مع أبيات ثلاثة، وهي:

وَنَارٍ قَدْ حَضَّتْ لَهَا بِلِيلٍ      بِدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مَقَامًا =

فقال: «مُنُونَ أَنْتُمْ»، والقياس: «مَنْ أَنْتُمْ».

### ٧٥٧ - وَالْعَلَمُ اخْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ «مَنْ» إِنَّ عَرِيْتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنُ<sup>(١)</sup>

يجوز أن يُحْكِيَ الْعَلَمُ بـ«مَنْ» إن لم يَتَقَدَّم عليها عاطفٌ؛ فتقول لمن قال: «جاءني زيد»: «مَنْ زِيدٌ؟»، ولمن قال: «رأيت زيدا»: «من زيدا؟»، ولمن قال: «مررت بزيدا»: «من زيدا؟»، فتحكي في الْعَلَمِ المذكور بعد «مَنْ» ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب.

سَوَى تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَعَيْنٍ = أَكَالِئُهَا مَخَافَةَ أَنْ تَنَامَا  
أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فقَالُوا..... البيت

وبعده:

فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ نَحْسُدُ الْأَنْسَ الطَّعَامَا ونسبها أبو زيد إلى شمير بن الحارث الضبي.

**اللغة:** «حضأت» في القاموس: «حضا النار، كمنع: أوقدها أو فتحها لتلتهب، كاحتضأها فاحتضأت» ومعنى فتحها في كلام المجد حرَّكها «عموا ظلما» دعاء مثل «عم صباحا» و«عم مساء».

**الإعراب:** «أتوا» فعل وفاعل «ناري» نار: مفعول به لأتوا، ونار مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «فقلت» الفاء للترتيب الذكري، قلت: فعل وفاعل «منون» اسم استفهام مبتدأ «أنتم» خبره، والجملة في محل نصب مقول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أي: فقالوا: نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول «قلت» فعل ماض وفاعله «عموا» فعل أمر، وواو الجماعة فاعله، والجملة في محل نصب مقول القول «ظلما» يجوز أن يكون تمييزاً محولاً عن الفاعل، والأصل: لينعم ظلماكم، ويجوز أن يكون منصوباً على الظرفية، أي: في ظلماكم.

**الشاهد فيه:** قوله: «منون أنتم» حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ.

(١) **«العلم»** مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: واحك العلم **«احكينه»** احك: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للتوكيد، والهاء مفعول به **«من بعد»** جار ومجرور متعلق باحك، وبعد مضاف، و**«من»** قصد لفظه: مضاف إليه **«إن»** شرطية **«عريت»** عري: فعل ماض فعل الشرط، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى من **«من عاطف»** جار ومجرور متعلق بـ«عري» **«بها»** جار ومجرور متعلق باقترن الآتي **«اقترن»** فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عاطف، والجملة من اقترن وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لعاطف.

وَمَنْ : مبتدأ، وَالْعَلَمُ الذي بعدها خَبْرٌ عنها، أو خبر<sup>(١)</sup> عن الاسم المذكور بعد [مَنْ].  
فإن سَبَقَ «مَنْ» عَاطِفٌ، لم يَجْزْ أن يُحْكَى في العَلَمِ الذي بعدها ماله قبلها من الإعراب،  
بل يجب رفعه على أنه خَبْرٌ عن «مَنْ» أو مبتدأ خبره «مَنْ»؛ فتقول لقائل: «جاء زيد، أو  
رأيت زيدا، أو مررت بزيد»: «ومَنْ زيد؟».

ولا يُحْكَى من المعارف إلا العَلَمُ؛ فلا تقول لقائل: «رأيت غلامَ زيد»: «مَنْ غُلامَ  
زيد؟» بنصب غلام، بل يجب رَفْعُهُ؛ فتقول: «مَنْ غُلامُ زيد»، وكذلك في الرفع والجر.



(١) يقصد أن «مَنْ» يجوز أن تكون هي الخبر مقدما، كما جاز أن تكون مبتدأ.

## التأنيث

٧٥٨ - عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ      وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ<sup>(١)</sup>

٧٥٩ - وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ      وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ<sup>(٢)</sup>

أصل الاسم أن يكون مذكراً، والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه، وهي: التاء، والألف المقصورة، أو الممدودة، والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قدرت في بعض الأسماء، كعين وكتف<sup>(٣)</sup>.

ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثاً، نحو: «الكتف نهشتها، والعين كحلتها»، وبما أشبه ذلك، كوصفه بالمؤنث، نحو: «أكلت كتفاً مشويةً»، وكرد التاء إليه في التصغير، ككتيفة، ويديّة<sup>(٤)</sup>.

(١) «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «تاء» خبر المبتدأ «أو» عاطفة «ألف» معطوف على تاء «وفي أسام» الواو عاطفة أو للاستئناف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بقدروا الآتي «قدروا» فعل وفاعل «التاء» قصر للضرورة: مفعول به لقدروا «كالكتف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالكتف.

(٢) «ويعرف» فعل مضارع مبني للمجهول «التقدير» نائب فاعل يعرف «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: يعرف «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: معطوف على الضمير، ونحو مضاف، وضمير الغيبة العائد إلى الضمير مضاف إليه «كالرد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالرد «في التصغير» جار ومجرور متعلق بالرد.

(٣) وزاد بعضهم الكسرة في نحو «جلست»، والياء في نحو «تجلسين»، والنون في «هن»، وهذه الأخيرة علامات التأنيث في المبنيات، والتي ذكرها الشارح علامات التأنيث في المعربات.

(٤) وبالإشارة إليها؛ كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣].

وبتأنيث فعلها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعَيْرُ﴾ [يوسف: ٩٤].

وبتأنيث خبرها؛ كقولك: الدار واسعة.

وبتأنيث نعتها؛ كقولك: الدار الواسعة.

وبتأنيث حالها؛ كقولك: جلت في الدار واسعة.

- ٧٦٠ - وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا      أَضْلًا وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلًا<sup>(١)</sup>
- ٧٦١ - كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ      تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ<sup>(٢)</sup>
- ٧٦٢ - وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ      مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَتَمَتَّنِعُ<sup>(٣)</sup>

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء لتمييز المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات: كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، ويقبل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات: كرجل ورجلة، وإنسان وإنسانة، وامرئ وامرأة.

وأشار بقوله: «ولا تلي فارقة فعولا.. الأبيات» إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء، وهو: ما كان من الصفات على «فَعُولٍ»<sup>(٤)</sup> وكان بمعنى فاعل، وإليه أشار بقوله:

=      وتأنيث عددها؛ كقولك: الدار واحدة.

وتأنيث جمعها، كقولك: هندات.

- (١) «ولا» الواو عاطفة، أو للاستئناف، ولا: حرف نفي «تلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التأنيث «فارقة» حال من الضمير المستتر في تلي «فعولاً» مفعول به لتلي «أضلاً» حال من فعولاً «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «المفعال، والمفعيل» معطوفان على قوله: «فعولاً».
- (٢) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مفعل» مبتدأ مؤخر «وما» الواو للعطف أو استئنافية، ما: اسم موصول مبتدأ «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به لتلي «تا» قصر للضرورة: فاعل تلي، وتا مضاف، و«الفرق» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مبتدأ «فشدوذ» الفاء زائدة، وشدوذ: مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط.
- (٣) «ومن فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله: «تمتنع» الآتي في آخر البيت «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل «إن» شرطية «تبع» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعيل «موصوفه» موصوف: مفعول به لتبع، وموصوف مضاف، والهاء مضاف إليه «غالباً» حال من الضمير المستتر في تبع «التا» قصر للضرورة: مبتدأ «تمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى التا، والجملة من تمتنع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جملة المبتدأ والخبر.
- (٤) بهذا استدل على أن «بغياً» في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] على زنة فعول لا فعيل؛ إذ لو كانت على فعيل لوجب تأنيثها، فيقال: «بغية» في الموضوعين؛ لأنها بمعنى فاعل، والأصل «بغويًا» فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؛ فصار كما ترى.

«أصلاً» واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكثر من الثاني، وذلك نحو: «شكور، وصبور» بمعنى شاعر وصابر؛ فيقال للمذكر والمؤنث: «صبور، وشكور» بلا تاء، نحو: «هذا رجلٌ شكورٌ، وامرأةٌ صبورٌ».

فإذا كان فَعُول بمعنى مفعول، فقد تَلَحَّقه التاء في التأنيث، نحو: «رَكوبَة» بمعنى مركوبة.

وكذلك لا تلحق التاء وَصفاً على «مفعال» كامرأة مهذار - وهي الكثيرة الهذر، وهو الهذيان - أو على «مفعيل» كامرأة معطير - من «عطرت المرأة» إذا استعملت الطيب - أو على «مفعل» كمغشم، وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريد ويهواه من شجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذاً لا يُقاس عليه، نحو: «عدو وعدوة، وميقان وميقانة<sup>(1)</sup>، ومسكين ومسكينة».

وأما «فَعِيل» فإما أن يكون بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول:

فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث، نحو: «رجلٌ كريمٌ، وامرأةٌ كريمةٌ» وقد حذفت منه قليلاً، قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وإن كان بمعنى مفعول - وإليه أشار بقوله: «كقتيل» - فإما أن يُستعمل استعمال الأسماء أو لا.

فإن استعمل استعمال الأسماء - أي: لم يتبع موصوفه - لحقته التاء، نحو: «هذه ذبيحة، ونطيحة، وأكيلة» أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولة السبع.

وإن لم يُستعمل استعمال الأسماء - أي: بأن يتبع موصوفه - حذفت منه التاء غالباً، نحو: «مررت بامرأة جريح، وبعين كحيل» أي: مجروحة ومكحولة، وقد تَلَحَّقه التاء قليلاً، نحو: «خصلة ذميمة» أي: مذمومة، و«فعله حميدة» أي: محمودة.

(1) رجلٌ ميقانٌ: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه.

- ٧٦٣ - وَالْفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ      وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ<sup>(١)</sup>
- ٧٦٤ - وَالِإِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى      يُبْدِيهِ وَزْنُ «أَرَبَى وَالطُّوَلَى»<sup>(٢)</sup>
- ٧٦٥ - وَمَرَطَى «وَوَزْنُ «فَعَلَى» جَمْعًا      أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى»<sup>(٣)</sup>
- ٧٦٦ - وَكُحْبَارَى سَمَّهَى سِبْطَرَى      ذِكْرَى وَحِثِّي مَعَ الْكُفْرَى»<sup>(٤)</sup>
- ٧٦٧ - كَذَاكَ خُلَيْطَى مَعَ الشُّقَارَى      وَاعْزُ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا»<sup>(٥)</sup>

قد سبق<sup>(٦)</sup> أن ألف التأنيث على ضربين: أحدهما المقصورة، كحُبْلَى وَسَكْرَى. والثاني: الممدودة، كَحَمْرَاءَ وَعَرَّاءَ، ولكل منهما أوزان تُعْرَفُ بها. فأما المقصورة، فلها أوزان مشهورة وأوزان نادرة.

- (١) «ألف» مبتدأ، وألف مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «ذات» خبر المبتدأ، وذات مضاف، و«قصر» مضاف إليه «وذات» معطوف على «ذات» السابق، وذات مضاف، و«مد» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«أنثى» مضاف إليه، وأنثى مضاف، و«الغر» مضاف إليه، وأنثى الغر هي الغراء بألف تأنيث ممدودة.
- (٢) «والاشتهار» مبتدأ «في مباني» جار ومجرور متعلق بالاشتهار، ومباني مضاف، و«الأولى» مضاف إليه «يبديه» بيدي: فعل مضارع، وضمير الغائب العائد إلى المبتدأ مفعول به ليبيدي «وزن» فاعل بيدي، ووزن مضاف، و«أرَبَى» مضاف إليه، و«الطولى» معطوف على أربى، وجملة الفعل الذي هو بيدي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ.
- (٣) «ومرطى» معطوف على «أربى» في البيت السابق «ووزن» معطوف على «وزن» في البيت السابق أيضاً، ووزن مضاف، و«فعلى» مضاف إليه «جمعاً» حال من فعلى «أو مصدرًا أو صفة» معطوفان على الحال «كشبعى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كشبعى.
- (٤) «وكحبارى» الواو عاطفة، كحبارى: جار ومجرور معطوف على «كشبعى» في البيت السابق «سمهى» سبطرى، ذكرى، وحثيى» معطوفات على حبارى بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدّمات، ومع مضاف، و«الكفرى» مضاف إليه.
- (٥) «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خليطى» مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من خليطى، ومع مضاف، و«الشقارى» مضاف إليه «واعز» الواو عاطفة، اعز: فعل أمر مبني على حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق بـ«اعز» وغير مضاف، واسم الإشارة في قوله: «هذه» مضاف إليه «استنداراً» مفعول به لـ«اعز».
- (٦) ص ٧٦.

فمن المشهورة<sup>(١)</sup>: فُعَلَى، نحو: أُرَبِّي، للداهية، وشُعَبَى، لموضع.

ومنها: فُعَلَى، اسماً، كِبُهْمَى: لنبت، أو صفة: كحُبَلَى، والطُولَى، أو مصدرًا، كَرُجَعَى.

ومنها: فُعَلَى، اسماً، كَبَرَدَى - لنهر [بدمشق]، أو مصدرًا، كَمَرَطَى، لضرب من العَدُو، أو صفة، كحَيَدَى، يقال: حمارٌ حَيَدَى، أي: يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ.

قال الجوهري: ولم يجئ في نُعُوتِ المذكَرِ شيءٍ على غيره.

ومنها: فُعَلَى، جمعاً: كَصَرَعَى جمع صَرِيحٍ، أو مَصْدَرًا: كَدَعَوَى، أو صفة: كَشَبَعَى وكَسَلَى.

ومنها: فُعَالَى، كحُبَارَى، لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

ومنها: فُعَلَى، كسَمَهَى، للباطل.

ومنها: فِعَلَى، كسِبَطْرَى، لضربٍ من المشي<sup>(٢)</sup>.

ومنها: فِعَلَى، مصدرًا: كَذِكْرَى، أو جمعاً: كظِرْبَى جمع ظِرْبَانٍ، وهي دُوبَيْبَةٌ كَالهَرَّةِ منتنة الريح، تزعم العرب أنها تَفْسُو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلَى الثوبُ، وكحِجَلَى جمع حَجَلٍ؛ وليس في الجموع ما هو على [وزن] فِعَلَى غيرهما.

ومنها: فِعِيلَى، كحِثْيَى، بمعنى الحَثِّ<sup>(٣)</sup>.

ومنها: فُعَلَى: نحو كُفْرَى، لِوِعَاءِ الطَّلَعِ.

ومنها: فُعَيْلَى، نحو خُلَيْطَى، للاختلاط، ويقال: وَقَعُوا في خُلَيْطَى، أي: اِخْتَلَطَ

عليهم أمرُهُمْ.

(١) وهي اثنا عشر وزناً، وهي سماعيةٌ لا يُقَاسُ عليها، ولا تجوز الزيادة على المسموع منها.

(٢) سبطرى: ضرب من المشي فيه تبختر، ونظيره «دِقْقَى» بكسر الدال وفتح الفاء وتشديد القاف مفتوحة، وهو ضرب من المشي فيه إسراع وتدقق.

(٣) ونظيره «خُلَيْفَى» بمعنى الخلافة عن رسول الله، وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لولا الخليفة لأذنت» يريد: لولا اشتغاله بشؤون الخلافة لكان مؤذناً.

ومنها: **فَعَالَى**، نحو **شُقَّارَى**، لنبث<sup>(١)</sup>.

٧٦٨ - **لِمَدَّهَا فَعَلَاءُ أَفْعَلَاءُ**      **مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعَلَاءُ**<sup>(٢)</sup>

٧٦٩ - **ثُمَّ فِعَالًا فَعَلَاءَ فَاعُولًا**      **وَفَاعِلَاءَ فِعَلِيًّا مَفْعُولًا**<sup>(٣)</sup>

٧٧٠ - **وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا**      **مُطَلَّقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذًا**<sup>(٤)</sup>

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة، نبه المصنف على بعضها:

فمنها: **فَعَلَاءُ**، اسماً، ك**صَحْرَاءَ**، أو صفة مُذَكَّرُهَا على **أَفْعَلٍ**، ك**حَمْرَاءَ**، وعلى غير **أَفْعَلٍ**، كديمة **هَظْلَاءَ**، ولا يقال: **سَحَابٌ أَهْظَلٌ**، بل **سَحَابٌ هَظِلٌ**؛ وقولهم: **فَرَسٌ أَوْ نَاقَةٌ رَوْعَاءُ**، أي: حديدة القِيَادِ، ولا يوصف به المذكَّرُ منهما؛ فلا يقال: **جَمَلٌ أَرْوَعٌ**، وكامرأة **حَسَنَاءَ**، ولا يقال: **رَجُلٌ أَحْسَنُ**، و**الَهَظَلُ**: تتابع المطر والدمع وسيلانه، يقال: **هَظَلَّتِ السَّمَاءُ تَهْظَلُ هَظَلًا وَهَظَلَانًا وَتَهْظَلَانًا**.

ومنها: **أَفْعَلَاءُ**، مثلث العين، نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: **أَرْبِعَاءَ**، بضم

الباء وفتحها وكسرهما.

(١) أما بقية ما ورد من الأوزان - ورأيها نادرة - فكثيرة ذكر الأشموني منها عشرين ثم قال: وفي كون هذه كلها

نادرة نظر. «شرح الأشموني» ١٤٢/٤ - ١٤٤، ووافقته في النظر المرادي في «شرحه» ١٣٥٨/٣.

(٢) «لمدها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ومد مضاف، وضمير المؤنثة العائد على ألف التأنيث مضاف إليه «فعلاء» مبتدأ مؤخر «أفعلاء» معطوف على فعلاء بعاطف مقدر «مثلث» حال من أفعلاء، ومثلث مضاف، و«العين» مضاف إليه «وفعللاء» معطوف فعلاء.

(٣) «ثم فعالا، فعلا، فاعولا، وفاعلاء، فعليا، مفعولا» كلهن معطوفات على فعلاء في البيت السابق بعاطف مقدر في أكثرهن، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكاناً على فهم القارئ من قوله: «لمدها» في البيت السابق.

(٤) «ومطلق» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله: «فعالا» الآتي، ومطلق مضاف، و«العين» مضاف إليه «فعالا» قصر للضرورة أيضاً: معطوف على الأوزان السابقة «كذا» جار ومجرور متعلق بأخذ الآتي في آخر البيت «مطلق» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله: «فعلاء» الآتي، ومطلق مضاف، و«فاء» مضاف إليه «فعلاء» مبتدأ «أخذًا» أخذ: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلاء، والجملة من أخذ ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

ومنها: فَعَلَّاءٌ، نحو: عَقْرَبَاءٌ، لأنثى العقارب.

ومنها: فِعَالَاءٌ، نحو: قِصَاصَاءٌ، للقصاص.

ومنها: فُعُلَاءٌ، كَقُرْفُصَاءٌ.

ومنها: فَاعُولَاءٌ، كَعَاشُورَاءٌ.

ومنها: فَاعِلَاءٌ، كَقَاصِعَاءٌ، لُجْحَرٌ مِنْ جِحْرَةِ الْيَرْبُوعِ.

ومنها: فِعْلِيَاءٌ، نحو: كِبْرِيَاءٌ، وهي العَظْمَةُ.

ومنها: مَفْعُولَاءٌ، نحو: مَشْيُوخَاءٌ، جمع شَيْخٍ.

ومنها: فَعَالَاءٌ، مطلق العين، أي: مضمومها ومفتوحها ومكسورها، نحو: دُبُوقَاءٌ،

لِلْعَذِيرَةِ، وَبَرَّاسَاءٌ، لُغَةٌ فِي الْبَرَّنَسَاءِ، وَهَمَّ النَّاسُ، وَقَالَ ابْنُ السَّكِّيتِ: يُقَالُ: مَا أُدْرِي أَيُّ

الْبَرَّنَسَاءِ هُوَ، أَيُّ النَّاسِ هُوَ، وَكَثِيرَاءٌ.

ومنها: فَعَلَاءٌ، مطلق الفاء، أي: مضمومها ومفتوحها ومكسورها، نحو: خُيَلَاءٌ،

لِلتَّكْبِيرِ، وَجَنَفَاءٌ، اسم مكان، وَسِيرَاءٌ، لِيُبْرَدَ فِيهِ خُطُوطٌ صُفْرٌ.



## المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

- ٧٧١ - إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ (١)  
 ٧٧٢ - فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الأَخِيرِ ثُبُوتٌ قَصْرٌ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ (٢)  
 ٧٧٣ - كَفِعَلٍ وَفَعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفَعْلَةٍ نَحْوِ الدَّمَى (٣)

المقصور: هو الاسم الذي حُرِفَ إعرابه ألفاً لازمةً. (٤)

فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يَرْضَى، وبحرف إعرابه: المبني، نحو: إذا، وبلازمة: المثني، نحو: الزيدان؛ فإن ألفه تنقلب ياءً في الجر والنصب.

(١) «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اسم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة من الفعل المقدر وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «استوجب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة من استوجب المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة «من قبل» جار ومجرور متعلق باستوجب، وقبل مضاف، و«الطرف» مضاف إليه «فتحاً» مفعول به لاستوجب «وكان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وذا مضاف، و«نظير» مضاف إليه «كالأسف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالأسف.

(٢) «فلنظيره» الفاء داخلة على جواب إذا الواقعة في البيت السابق، لنظير: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ونظير مضاف، والهاء مضاف إليه «المعل» نعت لنظير، والمعل مضاف، و«الأخر» مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله «ثبوت» مبتدأ مؤخر، وثبوت مضاف، و«قصر» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا في البيت السابق «بقياس» جار ومجرور متعلق بثبوت «ظاهر» نعت لقياس.

(٣) «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كفعل «وفعل» معطوف على المجرور في كفعل «في جمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «فعل وفعل» وجمع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «كفعلية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وفعلية» معطوف على المجرور في كفعلية «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الدمى» مضاف إليه.

(٤) ويُعَرَّب بحركات مقدرة على آخره، سواءً أكان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، وإذا نُونٌ تُحَدَفُ أَلْفُهُ لَفْظاً لا خطأً.

والمقصود على قسمين: قياسي، وسماعي.

فالقياسي: كل اسم معتل له نظير من الصحيح مُلتزماً فتح ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على [وزن] فَعَلَ؛ فإنه يكون فعلاً، بفتح الفاء والعين، نحو: أَسَفَ أسفاً، فإذا كان معتلاً وجب قصره، نحو: جَوِيَ جَوَى؛ [لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلتزماً فتح ما قبل آخره]، ونحو: فَعَلَ في جمع فَعْلَة، بكسر الفاء، وفَعَلَ في جمع فَعْلَة، بضم الفاء، نحو: مَرَى جمع مَرِيَة، ومُدَى جمع مُدِيَة، فإن نظيرهما من الصحيح قَرَب وقَرَب، جمع قَرْبَة وقُرْبَة؛ لأن جمع فَعْلَة بكسر الفاء يكون على فَعَلَ، بكسر الأول وفتح الثاني، وجمع فَعْلَة بضم الفاء يكون على فَعَلَ، بضم الأول وفتح الثاني، والدُّمَى: جمع دُمِيَة، وهي الصُّورة من العاج ونحوه.

٧٧٤ - وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ<sup>(١)</sup>

٧٧٥ - كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِمْزٍ وَصَلٍ كَارِعَوَى وَكَارَتَأَى<sup>(٢)</sup>

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «استحق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ «قبل» ظرف متعلق باستحق، وقبل مضاف، و«آخر» مضاف إليه «الف» مفعول به لاستحق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والجملة من الفعل الذي هو استحق وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «فالمد» الفاء زائدة، والمد: مبتدأ ثان «في نظيره» الجار والمجرور متعلق بقوله: «عرف» الآتي، ونظير مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الذي استحق قبل آخره ألفاً مضاف إليه «حتماً» حال من الضمير المستتر في عرف الآتي «عرف» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ودخلت الفاء فيه - وذلك في قوله: «فالمد» - لشبه الموصول بالشرط.

(٢) «كمصدر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمصدر... إلخ، ومصدر مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: نعت للفعل «قد» حرف تحقيق «بدئاً» بدئ: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والألف للإطلاق، والجملة من بدئ ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «بهمز» جار ومجرور متعلق بقوله: بدئ، السابق، وهمز مضاف، و«وصل» مضاف إليه «كارعوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كارعوى «وكارتأى» معطوف على «كارعوى».

لما فَرَّغَ من المقصور شَرَعَ في الممدود، وهو: الاسم الذي [في] آخره همزة تلي ألفاً زائدة، نحو: حَمْرَاءَ، وَكِسَاءَ، وَرِدَاءَ.

فخرج بالاسم الفعل، نحو: «يَشَاءُ»، ويقوله: «تلي ألفاً زائدة» ما كان في آخره همزة تلي ألفاً غير زائدة، كماء، وآءٍ جَمَعَ آءٍ، وهو شَجَرٌ. والممدود أيضاً كالمقصور: قياسي، وسماعي.

فالقياسي: كلُّ معتل له نظير من الصحيح الآخر، مُلْتَزِمٌ زيادةُ ألفٍ قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو: ارْعَوَى ارْعَوَاءً، وَارْتَأَى ارْتِئَاءً، وَاسْتَقْصَى اسْتَقْصَاءً؛ فإن نظيرها من الصحيح: انطلق انطلاقاً، واقْتَدَرَ اقتداراً، واستخرج استخراجاً، وكذا مصدر كل فعلٍ معتلٌ يكون على وَزْنِ أَفْعَلَ، نحو: أَعْطَى إعطاءً؛ فإن نظيره من الصحيح: أكرم إكراماً<sup>(١)(٢)</sup>.

### ٧٧٦ - وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدٍّ يَنْقِلُ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا<sup>(٣)</sup>

هذا هو القسم الثاني، وهو المقصور السماعي، والممدود السماعي. وضابطهما: أن ما ليس له نظير اطرَد فتح ما قبل آخره، فقصره موقوف على السماع، وما ليس له نظير اطرَد زيادة ألف قبل آخره، فمده مقصور على السماع.

(١) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر إذا كان دالاً على صوت، كرُغَاءَ ونُغَاءَ ومُكَاءَ ودُعَاءَ وحُدَاءَ، أو كان دالاً على داء، مثل مُشَاءَ، ومصدر الفعل الذي على مثال: قاتل قتالاً، نحو: والى ولاء، وعادى عداء.

(٢) ومثل ذلك مُفْرَدٌ ما جمعُه «أفعلَّة» نحو «كساء وأكسية»، و«رداء وأردية»، فإن نظيره من الصحيح «حمار وأحمرة»، و«سلاح وأسلحة».

وكذا ما صيغ من المصادر على «تفعال»، ومن الصفات على «فعال»، أو «مفعال»؛ ك«التَّعْدَاءِ»، و«العِدَاءِ»، و«المِغْطَاءِ»؛ لأن نظيرها من الصحيح: «التذكار» و«الخِيزَارُ»، و«المهذار».

(٣) «والعادم» مبتدأ، والعادم مضاف، و«النظير» مضاف إليه «ذا» حال من الضمير المستتر في قوله: بنقل، الآتي، وذا مضاف، و«قصر» مضاف إليه «وذا مد» مركب إضافي معطوف على قوله: ذا قصر «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كالحجا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالحجا «وكالحذا» معطوف على قوله: كالحجا.

فمن المقصور السماعي: الفتى: واحد الفتيان، والحجبا: العقل، والثرى: التراب،  
والسنا: الضوء.

ومن الممدود السماعي: الفتاء: حداثة السن، والسنا: الشرف، والثراء: كثرة المال،  
والحذاء: النعل.

### ٧٧٧ - وَقْصُرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ<sup>(١)</sup>

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة.

واختلف في جواز مد المقصور؛ فذهب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى

الجواز، واستدلوا بقوله: [الرجز]

ش ٣٥٣ - يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ<sup>(٢)</sup>

فمد «اللهاء» للضرورة، وهو مقصور.

(١) «وقصر» مبتدأ، وقصر مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«المد» مضاف إليه «اضطراراً» مفعول لأجله «مجمع» خبر المبتدأ «عليه» جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له؛ لأنه اسم مفعول «والعكس» مبتدأ «بخلف» جار ومجرور متعلق بقوله: «يقع» الآتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من الفعل الذي هو يقع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) نسب أبو عبيد البكري في شرح «الأمالي» هذا البيت إلى أبي المقدم الراجز، وقال الفراء: هو لأعرابي من أهل البادية، ولم يسمه.

**اللغة:** «شيشاء» بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء مثناة، ممدوداً: هو الشيص، وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلحق، وقال ابن فارس: هو أردأ التمر، وقال الجوهري: الشيش والشيشاء: لغة في الشيص والشيصاء «ينشب» أي: يعلق «المسعل» بفتحتين بينهما سكون: موضع السعال من الحلق «واللهاء» بفتح اللام وبالمد، وأصله القصر، وهي هنة مطبقة في أقصى سقف الفم.

**الإعراب:** «يا» أصله حرف نداء، وقصد به هنا مجرد التنبيه «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: يا لك شيء! مثلاً «من تمر» بيان للكاف في لك، أي أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من الكاف في لك، وقيل: إن «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«من» زائدة، و«تمر» مبتدأ مؤخر، وفيه أعراب آخر «ومن شيشاء» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله: «من تمر»، «ينشب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «شيشاء»، «في المسعل» جار ومجرور متعلق ب«ينشب» «واللهاء» معطوف على المسعل.

**الشاهد فيه:** قوله: «واللهاء» حيث مده للضرورة، وأصله «اللهاء» بالقصر، كما ذكرناه في لغة البيت.

## كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمُدَوِّدِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحاً

- ٧٧٨ - آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا      إِنَّ كَانَ عَنِ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيًا<sup>(١)</sup>
- ٧٧٩ - كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى      وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلُ كَمَتَى<sup>(٢)</sup>
- ٧٨٠ - فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَأَوَّاءُ الْأَلْفِ      وَأَوْلَاهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفِ<sup>(٣)</sup>

- (١) «آخر» مفعول لفعل محذوف يفسره قوله: اجعله، الآتي، والتقدير: اجعل آخر مقصور... إلخ، وآخر مضاف، و«مقصور» مضاف إليه «تثني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من تثني وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لمقصور، والرباط بين جملة النعت ومنعوتها ضمير منصوب بتثني محذوف، أي: تثنيه «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لاجعل «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مقصور «عن ثلاثة» جار ومجرور متعلق بقوله: مرتقياً، الآتي «مرتقياً» خبر كن، وجواب الشرط محذوف.
- (٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يا» قصر للضرورة: مبتدأ «أصله» أصل: خبر المبتدأ، وأصل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «نحو» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الفتى» مضاف إليه «والجامد» معطوف على «الذي» السابق «الذي» نعت للجامد «أميل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة «كمتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمتى.
- (٣) في «غير» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقلب» الآتي، وغير مضاف، و«ذا» اسم إشارة: مضاف إليه «تقلب» فعل مضارع مبني للمجهول «وأوَّاءُ» مفعول ثان لتقلب «الألف» نائب فاعل لتقلب، وهو مفعوله الأول «وأولها» الواو عاطفة أو للاستئناف، أول: فعل أمر مبني على حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأول «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «قبل» ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بقوله: «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

الاسم المتمكن<sup>(1)</sup> إن كان صحيح الآخر<sup>(2)</sup> أو كان منقوصاً، لِحَقَّتْهُ علامةُ التثنية من غير تغيير؛ فتقول في «رَجُلٍ، وجارية، وقاضٍ»: «رَجُلَانِ، وَجَارِيَتَانِ، وَقَاضِيَانِ»<sup>(3)</sup>.  
وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييره، على ما نذكره الآن.  
وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه.

فإن كانت ألف المقصور رابعةً فصاعداً قلبت ياءً؛ فتقول في «مَلْهَى»: «مَلْهَيَانِ»، وفي «مُسْتَقْصَى»: «مُسْتَقْصِيَانِ»<sup>(4)</sup>، وإن كانت ثالثةً: فإن كانت بدلاً من الياء، كـ«فَتَى» و«وَرَحَى» قلبت أيضاً ياءً، فتقول: «فَتَيَانِ، وَرَحِيَانِ»، وكذا إذا كانت ثالثةً مجهولة الأصل وأميلت<sup>(5)</sup>، فتقول في «مَتَى» علماً: «مَتَيَانِ»، وإن كانت ثالثةً بدلاً من واو، كعصا و«قفا» قلبت واواً، فتقول: «عَصَوَانِ، وَقَفَوَانِ»، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولة الأصل ولم تُمل، كـ«إِلَى» علماً، فتقول: «إِلَوَانِ»<sup>(6)</sup>.

فالحاصل: أن ألف المقصور قلبت ياء في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت رابعةً فصاعداً.

الثاني: إذا كانت ثالثةً بدلاً من ياء.

الثالث: إذا كانت [ثالثة] مجهولة الأصل وأميلت.

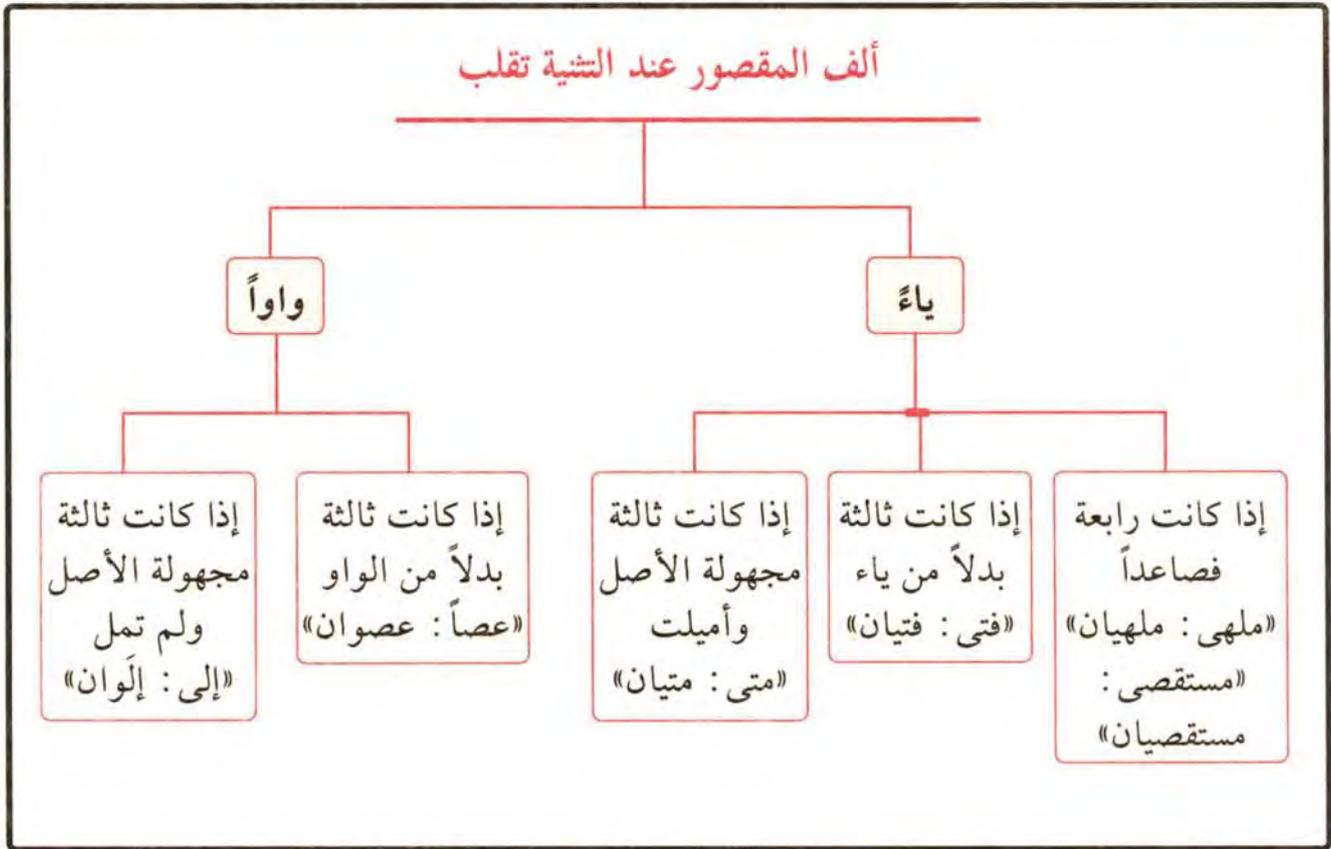
وتقلب واواً في موضعين:

الأول: إذا كانت ثالثةً بدلاً من الواو.

- (1) المتمكن: المُعْرَب، كما سلف مراراً.
- (2) أو مُنَزَّلاً منزلة الصحيح، وهو الذي آخره واو، أو ياء، وقبلهما سكون، سواءً أكانت الواو أو الياء مخففتين نحو: «دلو»، و«ظبي»، أم مثقلتين؛ نحو «مَنَسِي»، و«مَعزَوْ».
- (3) وتُرَدُّ ياء المنقوص المحذوفة إذا ثني؛ نحو «رام» و«راميان».
- (4) وذلك إذا كان أصل الألف واواً؛ كما في مثاليه، وكذلك إذا كان أصلها ياءً؛ كما في «ممشيان» واحدهما «ممشى» من «مشى يمشى مَشْيًا».
- (5) قلب الألف ياءً أحق من قلبها واواً رغم جهالة الأصل؛ إذ إن إمالة الألف إلى الياء ميلٌ وتقريبٌ إليها. وهذه الإمالة سماعيةٌ، ومعناها: لفظ الألف لا على صورتها بل على صورة بين الألف والياء.
- (6) وكل ما ساقه دليلٌ على أن الألف لا تكون أصليةً في ثلاثي مقصور مُعْرَب، بل هي منقلبة عن أصلٍ دوماً.

الثاني: إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تُمَلِّ.

وأشار بقوله: «وأولها ما كان قبلُ قد أُلِف» إلى أنه إذا عُمِلَ هذا العَمَلُ المذكور في المقصور - أعني قلب الألف ياء أو واواً - لحقتها علامة التشية التي سبق ذكرها أول الكتاب، وهي الألف والنون المكسورة رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جراً ونصباً.



٧٨١ - وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوِ ثُنْيَا وَنَحْوِ عِلْبَاءِ كِسَاءٍ وَحَيَا<sup>(١)</sup>

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «كصحراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله: «ثني» الآتي «ثنيا» ثني: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من ثني ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «ونحو» الواو حرف عطف، أو للاستئناف، نحو: مبتدأ، ونحو مضاف، و«علباء» مضاف إليه «كساء، وحيا» معطوفان على علباء بعاطف مقدر في الأول، وقد قصر الثاني للضرورة.

٧٨٢ - بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ صَحَّحَ وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ<sup>(١)</sup>

لما فرغ من الكلام على كيفية تشية المقصور، شرع في ذكر كيفية تشية الممدود. والممدود: إما أن تكون همزته بدلاً من ألف التانيث، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل، أو أضلاً.

فإن كانت بدلاً من ألف التانيث، فالمشهور قلبها واواً؛ فتقول في: «صَحْرَاءَ، وَحَمْرَاءَ»: «صَحْرَاوَانِ، وَحَمْرَاوَانِ».

وإن كانت للإلحاق، كعَلْبَاءَ، أو بدلاً من أصل، نحو: «كِسَاءٍ، وَحَيَاءٍ»<sup>(٢)</sup> جاز فيها وجهان؛ أحدهما: قلبها واواً، فتقول: «عَلْبَاوَانِ، وَكِسَاوَانِ، وَحَيَاوَانِ».

والثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير؛ فتقول: «عَلْبَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَحَيَاءَانِ» والقلب في المُلْحَقَةِ أَوْلَى من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصلٍ أَوْلَى من قلبها واواً<sup>(٣)</sup>.

(١) «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو قوله: «نحو» في البيت السابق «أو» عاطفة «همز» معطوف على واو «وغير» مفعول تقدم على عامله وهو قوله: «صحح» الآتي، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول: مبتدأ «شد» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعل، والجملة لا محل لها صلة «على نقل» جار ومجرور متعلق بقوله: قصر، الآتي «قصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من قصر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

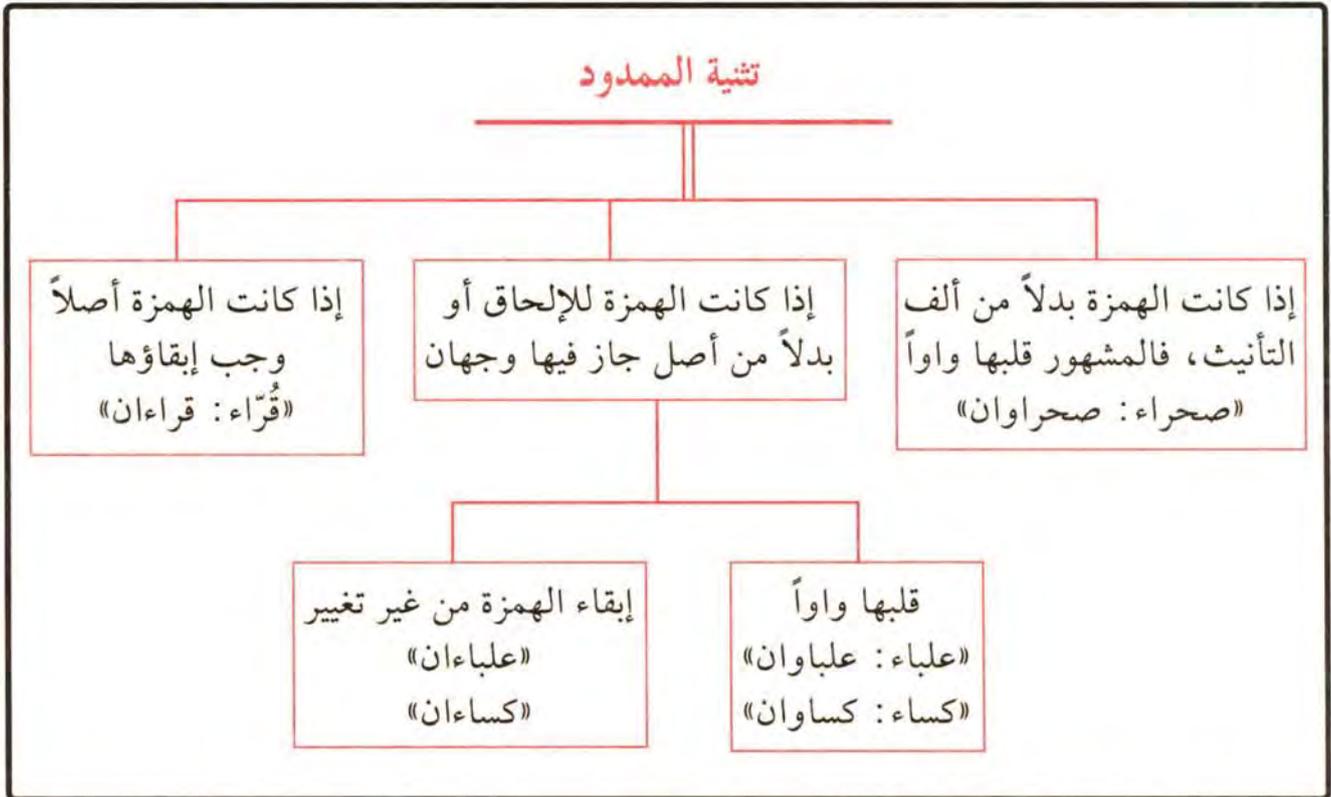
(٢) أصل كساء: كساو؛ بدليل قولك: «كسوت فلاناً كسوة» فوَقَعَت الواو في كساء إثر ألف زائدة فقلبت همزة، وأصل حياء: حياي، بدليل قولك: «حييت» وقولك: «حيي فلان يحيا» و«حي» فوَقَعَت ياء حياي إثر ألف زائدة فقلبت همزة؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة، سواء أكانت متطرفة كما هنا، أم كانت في وسط الكلمة كما في «صائم، وقائم، وقائل» من القول، وكما في «بائع، وصائر، وقائل» من القيلولة.

(٣) أما ترجيح القلب في الملحقة فذلك لتشبيه الهمزة هنا بهمزة «حمراء» ونحوها؛ لأن كلاهما بدلٌ من حرف زائد.

وأما ترجيح الإبقاء في المبدلة، فلتشبيه الهمزة هنا بالأصلية.

وإن كانت الهمزة الممدودة أصلاً وجب إبقاؤها؛ فتقول في «قُراء، ووُضَاء»<sup>(١)</sup> : «قُراءان، ووُضَاءان».

وأشار بقوله: «وما شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصْر» إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر، اقتصر فيه على السماع، كقولهم في «الخَوْزَلَى»<sup>(٢)</sup> : «الخَوْزَلَانِ» والقياسُ «الخَوْزَلِيَانِ»، وقولهم في «حَمْرَاءَ» : «حَمْرَايَانِ» والقياسُ «حَمْرَاوَانِ».



### ٧٨٣ - وَاحْذِفْ مِنَ الْمُقْصُورِ فِي جَمْعِ عَلَى حَدُّ الْمُثْنِيِّ مَا بِهِ تَكْمَلًا<sup>(٣)</sup>

- (١) قراء - بضم القاف وتشديد الراء - وصف من القراءة، تقول: «رجل قراء»، أي: حسن القراءة، و«وضاء» - بضم الواو وتشديد الضاد - وصف من الوضاعة، وهي حسن الوجه.
- (٢) الخوزلي: ضربٌ من المشي فيه تثاقُلٌ وتبخثرٌ، ومثله الخَيْرَلُ، والخيزلِي.
- (٣) «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من المقصور، في جمع» جاران ومجروران متعلقان باحذف «على حد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع، وحد مضاف، و«المثنى» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لاحذف «به» جار ومجرور متعلق بقوله: تكملا، الآتي «تكملا» تكمل: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من تكمل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

- ٧٨٤ - وَالْفَتْحُ أَبَقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَالْفُ<sup>(١)</sup>
- ٧٨٥ - فَالْأَلِفُ أَقْلِبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّاءِ أَلْزَمَنُ تَنْجِيَهُ<sup>(٢)</sup>

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الْآخِرِ عَلَى حَدِّ الْمَثْنَى - وهو الجمع بالواو والنون - لحقته العلامة من غير تغيير؛ فتقول في «زيد»: زَيْدُونَ.

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حُذِفَتْ ياءُوه، وضمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء؛ فتقول [في قاض]: قَاضُونَ، رفعاً<sup>(3)</sup>، وقَاضِيْنَ، جرّاً ونصباً.

وإن جُمِعَ الممدودُ هذا الجمعَ عُوْمِلَ معامَلتَه في التثنية؛ فإن كانت الهمزة بدلاً من أصلٍ، أو للإلحاق، جاز [فيه] وجهان: إبقاء الهمزة، وإبدالها واواً، فيقال في «كساء» علماً: «كِسَاؤُونَ، وكِسَاوُونَ»، وكذلك عِلْبَاءُ، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في «قراء»: «قُرَّاءُونَ».

وأما المقصور، وهو الذي ذكره المصنف، فُتُحذَفُ أَلْفُهُ إذا جُمِعَ بالواو والنون، وتبقى

(١) «والفتح» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «أبق» الآتي «أبق» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مشعراً» حال من الفتح، أو من الضمير المستتر في أبق «بما» جار ومجرور متعلق بمشعر «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بالياء، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالياء «وإن» شرطية «جمعت» جمع: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، والهاء مفعول «بتاء» جار ومجرور متعلق بجمعت «والف» معطوف على تاء.

(٢) «فالألف» الفاء واقعة في جواب الشرط في البيت السابق، والألف: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «اقلب» الآتي «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قلبها» قلب: مفعول مطلق، وقلب مضاف، وها مضاف إليه «في التثنية» جار ومجرور متعلق بقلب، وجملة اقلب وفاعله ومفعوله في محل جزم جواب الشرط «وتاء» مفعول أول مقدم على عامله، وهو قوله: «ألزمن» الآتي، وتاء مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«التا» مضاف إليه «ألزمن» أَلَزَمَ: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنجيه» مفعول ثانٍ لألزم.

(3) حذفت الياء والكسرة قبلها الدالة عليها؛ لثقل بقاء الكسرة، وللزوم قلب الواو ياءً إذا وقعت بعد كسرة. والذي جرى: «قاضيون»، حذفت الضمة على الياء استثقلاً، ثم حذفت الياء منعاً من التقاء الساكنين، وضمَّت الضاد مناسبة للواو.

الفتحة دالةً عليها، فتقول في مُصْطَفَى: «مُصْطَفُونَ» رفعاً<sup>(1)</sup>، و«مُصْطَفَيْنَ» جرّاً ونصباً، بفتح الفاء مع الواو والياء<sup>(2)</sup>، وإن جُمِعَ بألف وتاء، قُلبت أَلْفُهُ كما تقلب في التثنية؛ فتقول في «حُبَلَى»: «حُبَلِيَّاتٍ» وفي «فَتَى، وَعَصَا» عَلَمِي مؤنث: «فَتِيَّاتٍ، وَعَصَوَاتٍ»<sup>(3)</sup>.

وإن كان بعد ألف المقصور تاء، وَجِبَ حينئذٍ حَذْفُهَا؛ فتقول في «فتاة»: «فَتِيَّاتٍ»، وفي «قناة»: «قَنَوَاتٍ»<sup>(4)</sup>.

٧٨٦ - وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أَنْلَ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شَكِلَ<sup>(5)</sup>

٧٨٧ - إِنْ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ مُخْتَمًّا بِالنَّاءِ أَوْ مُجَرِّدًا<sup>(6)</sup>

(1) مصطَفُونَ ← مصطَفَاون (قلبت الواو ألفاً لحركتها بعد فتحة) ← مصطَفُونَ (حُذِفَتِ الألفُ لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة الدالة عليها).

(2) مصطَفَوَيْنَ ← مصطَفَاون (قلبت الواو ألفاً لحركتها بعد فتحة) ← مصطَفَيْنَ (حُذِفَتِ الألفُ لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة الدالة عليها).

(3) أما «حُبَلَى» ونحوها فقلبت الألف ياءً لأنها رابعة، وأما المثالان الأخيران وأضرابُهُما فُرِدَتِ الألفُ إلى أصلها من ياءٍ أو واو.

(4) أي: يُعَامَلُ الاسمُ معاملةً ما لا تاءَ له، ثم يُجْمَعُ جمعَ مؤنثٍ سالماً.

(5) «السالم» مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله: «أنل» الآتي، والسالم مضاف، و«العين» مضاف إليه «الثلاثي» نعت للسالم «اسماً» حال من الثلاثي «أنل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إتباع» مفعول ثانٍ لأنل، وإتباع مضاف، و«عين» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «فاءه» فاء: مفعول ثانٍ لإتباع، وفاء مضاف، والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بإتباع «شكل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفاء، والجمله من شكل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالباء، والعائد ضمير محذوف مجرور بباء أخرى، ومتى اختلف متعلق الجارين: الذي جر الموصول، والذي جر العائد، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر في موضعه.

(6) «إن» شرطية «ساكن» حال من الضمير المستتر في قوله: «بدا» الآتي، وساكن مضاف، و«العين» مضاف إليه «مؤنثاً» حال ثانية «بدا» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السالم العين «مختتماً» حال ثالثة «بالنَّاء» جار ومجرور متعلق بمختتم «أو» عاطفة «مجرداً» معطوف على قوله: «مختتماً» السابق.

٧٨٨ - وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا قَدْ رَوُوا<sup>(١)</sup>

إذا جُمِعَ الاسمُ التَّلَاثِيُّ، الصحيحُ العينِ، الساكنُهَا، المؤنَّثُ، المختومُ بالتاءِ أو المجرَّدُ عنها، بِالْفِ وتاء، أُتْبِعَتْ عينُهُ فَاءً فِي الحركةِ مطلقاً، فتقول: فِي «دَعْدٍ»: «دَعَدَات»، وَفِي «جَفْنَةٍ»: «جَفَنَات»، وَفِي «جُمَلٍ، وَبُسْرَةٍ<sup>(٢)</sup>»: «جُمَلَات، وَبُسْرَات» بضم الفاء والعين، وَفِي «هِنْدٍ، وَكِسْرَةٍ»: «هِنْدَات، وَكِسْرَات» بكسر الفاء والعين.

ويجوز فِي العين بعد الضمة والكسرة التسيكينُ والفتحُ، فتقول: «جُمَلَات، وَجُمَلَات، وَبُسْرَات، وَبُسْرَات، وَهِنْدَات، وَهِنْدَات، وَكِسْرَات، وَكِسْرَات»، وَلَا يجوز ذلك بعد الفتحِ، بل يجب الإتيانُ.

واحترز بالتَّلَاثِيِّ من غيره، كجعفر، علم مؤنَّث، وبالاسم عن الصفة، كضُخْمَةٍ، وبالصحيح العين من معتلِّهَا، كجَوْزَةٍ، وبالساكن العين من محركها، كَشَجَرَةٍ؛ فإنه لَا إتيان في هذه كلها، بل يجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: «جَعْفَرَات، وَضُخْمَات، وَجَوَزَات، وَشَجَرَات»<sup>(٣)</sup>، واحترزَ بالمؤنَّث من المذكر، كبَدْرٍ؛ فإنه لَا يُجْمَعُ بالألف والتاء.

٧٨٩ - وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ<sup>(٤)</sup>

(١) «وسكن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «التالي» مفعول به لسكن «غير» بالنصب مفعول للتالي، أو بالجر مضاف إليه، وغير مضاف، و«الفتح» مضاف إليه «أو» عاطفة «خففه» خفف: فعل أمر معطوف على سكن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالفتح» جار ومجرور متعلق بخفف «فكلاً» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «رووا» الآتي «قد» حرف تحقيق «رووا» فعل ماضٍ وفاعله.

(٢) جُمَلٌ: اسم امرأة. وَبُسْرَةٌ: واحدة «بُسْر»، وهو التمر الذي لم ينضج وقد تغير لونه.

(٣) وكذلك إذا كانت العين مضعفة في نحو «جنة» وجنات؛ إذ لو حُرِّكَ لفاتت الفائدة من الإدغام في المخفَّف.

(٤) «ومنعوا» فعل وفاعل «إتباع» مفعول به لمنعوا، وإتباع مضاف، و«نحو» مضاف إليه، ونحو مضاف، و«ذروة» مضاف إليه «وزبئية» معطوف على ذروة «وشذ» فعل ماضٍ «كسر» فاعل شذ، وكسر مضاف، و«جروءة» مضاف إليه.

يعني أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء، وكانت لامه واواً؛ فإنه يمتنع فيه إتباع العين للفاء، فلا يقال في «ذِرْوَةٌ»: ذِرْوَاتٌ - بكسر الفاء والعين - استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: ذِرْوَاتٌ، أو ذِرْوَاتٌ، وشذ قولهم: «جِرْوَاتٌ» بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاء مضمومةً واللام ياءً، نحو: «زُبْيَةٌ»<sup>(١)</sup> فلا تقول: «زُبْيَاتٌ» بضم الفاء والعين، استثقالاً للضمة قبل الياء، بل يجب الفتح أو التسكين؛ فتقول: «زُبْيَاتٌ أو زُبْيَاتٌ».

### ٧٩٠ - وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَنَّا نَسِ انْتَمَى<sup>(٢)</sup>

يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر، عد نادراً، أو ضرورةً، أو لغةً لقوم<sup>(٣)</sup>.

فالأول كقولهم في «جِرْوَةٌ»: «جِرْوَاتٌ» بكسر الفاء والعين.

والثاني: كقوله: [الطويل]

ش ٣٥٤ - وَحَمَلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ<sup>(٤)</sup>

(١) الزُبْيَةُ: الحفرة يُصادُ فيها السَّبُع.

(٢) «ونادر» خبر مقدم «أو» عاطفة «ذو» معطوف على نادر، وذو مضاف، و«اضطرار» مضاف إليه «غير» مبتدأ مؤخر، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قدمته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «لأناس» جار ومجرور متعلق بقوله: «انتمى» الآتي «انتمى» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة معطوفة على الخبر فهي في محل رفع.

(٣) فلا يُقاسُ عليه.

(٤) هذا البيت لعروة بن حزام، أحد بني عذرة، من قصيدة له ممتعة يقولها في عفراء ابنة عمه، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل «أماليه»، ومطلعها قوله:

حَلِيلِيَّ مِنْ عَلِيَا هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِعَفْرَاءِ عُوْجَا الْيَوْمِ وَانْتَظَرَانِي

**اللغة:** «زفرات» جمع زفرة، وهي: إدخال النفس في الصدر، والشهيق إخراجها، وأضاف الزفرات إلى الضحى ثم إلى العشي لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين «فأطقتها» استطعتها و قدرت عليها «يدان» قوة وقدرة.

فسكّن عين «زَفَرَات» ضرورة، والقياسُ فتحُّهَا إِتْبَاعًا.

والثالث: كقول هُذَيْل في جَوْزَةَ وَبَيْضَةَ ونحوهما: «جَوَزَات وَبَيْضَات» بفتح الفاء

والعين<sup>(١)</sup>، والمشهورُ في لسان العرب تسكينُ العينِ إذا كانت غَيْرَ صحيحةٍ.



= **الإعراب:** «وحملت» حمل: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «زفرات» مفعول ثان لحمل، وزفرات مضاف، و«الضحى» مضاف إليه «فأطقتها» الفاء عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بزفرات» جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف، وزفرات مضاف، و«العشي» مضاف إليه «يدان» مبتدأ مؤخر.

**الشاهد فيه:** قوله: «زفرات» في الموضعين، حيث سكن العين لضرورة إقامة الوزن، وقياسها الفتح إِتْبَاعًا لحركة فاء الكلمة، وهي الزاي، قال أبو العباس المبرد: وهذه من أحسن ضرورات الشعر.

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

أخو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ      رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحٌ

قال ابن سيده: «هذا شاذٌّ لا يُعقد عليه باب؛ لأن مثل هذا لا يحرك ثانيه» اهـ.

## جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١ - أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فِعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ<sup>(١)</sup>

جمع التفسير هو: ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير ظاهرٍ، كرجُلٍ ورجالٍ، أو مُقَدَّرٍ، كقُلُوبٍ، للمفرد والجمع، والضممة التي في المفرد كضممة قُفْلٍ، والضممة التي في الجمع كضممة أُسَدٍ<sup>(٢)</sup>، وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة، فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية<sup>(٣)</sup>، ويُستعمل كل [منهما] في موضع الآخر مجازاً.

وأمثلة جمع القلة: «أَفْعَلَةٌ» كأَسْلِحَةٍ، و«أَفْعُلٌ» كأفْلُسٍ، و«فِعْلَةٌ» كَفَيْتِيَّةٍ، و«أَفْعَالٌ» كأفْرَاسٍ.

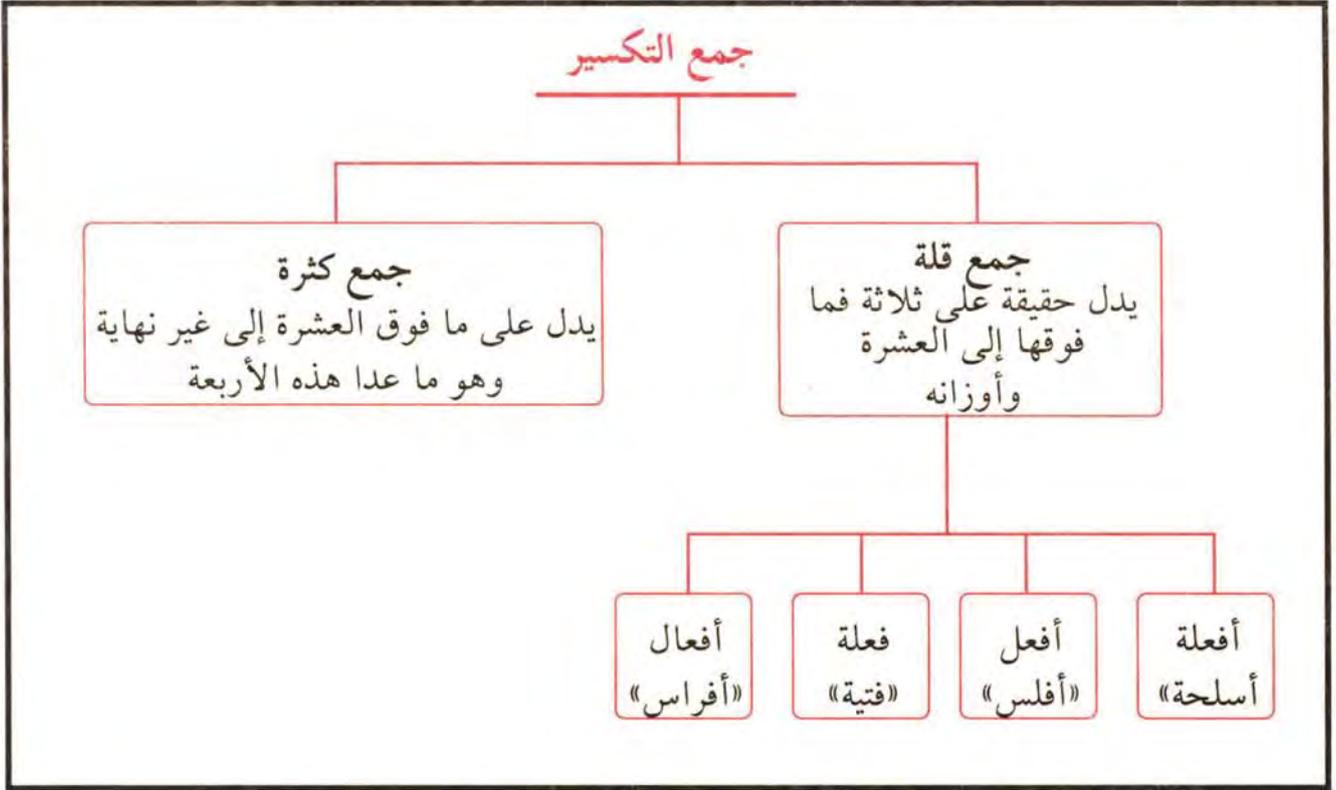
وما عدا هذه الأربعة من جموع التفسير فجموعٌ كثرة.

(١) «أفْعَلَةٌ» مبتدأ «أفْعُلٌ»، ثم فِعْلَةٌ، ثم أفْعَالٌ معطوفات على المبتدأ بعاطف مقدر في الأول وحده «جموع» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وجموع مضاف، و«قِلَّةٌ» مضاف إليه.

(٢) يقع التغيير في صُورٍ يجمعها: تغيير الشكل (حركة الحرف)، والزيادة، والنقص. وتفصيلها: أن المثال الأول «رَجُلٌ ورجالٌ» فيه زيادة ألف، وتغيير حركات المفرد «رَجُلٌ». وأما المثال الأخير «أُسَدٌ» فمفردُهُ «أُسَدٌ» فالتغيير فيه في الحركات فحسب. وقد يكون التغيير في زيادة أحرف مثل «قِنُو وقِنوان».

وقد يكون في نقص أحرف مثل: «عُرْفَةٌ وعُرْفٌ»، وفيه تغيير حركات أيضاً، وقد يكون دون تغيير مثل «تُخَمَةٌ وتُخَمٌ». وأما التغيير المقدر فهو اعتبار أن «فُلُك» المفرد - وهو مثال الشارح - ضَمَّتُهُ موازاةً لِنَحْوِ «قُفْلٍ». وأما إن كان «فُلُك» جمعاً، فضَمَّتُهُ موازاةً لِنَحْوِ «أُسَدٍ».

(٣) هذا أحد قولين، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية، وعلى هذا يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية، ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً، أما جمع الكثرة، فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة، ولكن بالأصالة، ودلالته هذه حقيقة لا مجاز.



## ٧٩٢ - وَبَعْضُ ذِي بكَثْرَةٍ وَضِعاً يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ<sup>(١)</sup>

قد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة: كَرِجْلٍ وَأَرْجُلٍ، وَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ، وَفُؤَادٍ وَأَفِيدَةٍ.

وقد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة: كَرِجْلٍ وَرِجَالٍ، وَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف، و«ذي» مضاف إليه «بكثرة» جار ومجرور متعلق بقوله: يفي، الآتي «وضِعاً» تمييز، أو حال بتقدير مشتق، أو منصوب على نزع الخافض «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذي، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يفي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كأرجل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والعكس» مبتدأ «جاء» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كالصفي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالصفي.

(٢) فاستعمال هذه الجُمُوع وأضرابها، كلُّ في موضع الآخر: الكثرة موضع القلة، والقلة موضع الكثرة؛ من باب الاستعمال نيابة؛ لأن العرب لم تَضَعْ جُمُوعَ قَلَّةٍ أو جُمُوعَ كَثْرَةٍ في تلك المواضع فاستعني بالمنوب عن المنوب عنه.

٧٩٣ - لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ<sup>(١)</sup>

٧٩٤ - إِنْ كَانَ كَالْعِنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرَفِ<sup>(٢)</sup>

أَفْعُلُ: جمعٌ لكلِّ اسمٍ [ثلاثي] على فَعْلٍ صحيحِ العينِ، نحو: كَلْبٍ وَأَكْلَبٍ، وَظَبِيٍّ وَأَظْبٍ، وَأَصْلُهُ: أَظْبِيٌّ، فقلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء، فصار: أَظْبِيٌّ، فعومل معاملةً قاضٍ<sup>(٣)</sup>.

وخرج بالاسمِ الصفة؛ فلا يجوز [نحو]: ضَخْمٌ وَأَضْحَمٌ، وجاء عَبْدٌ وَأَعْبُدُ، لاستعمال هذه الصفة استعمالَ الأسماء، وخرج بصحيحِ العينِ المعتلِّ العينِ، نحو: ثَوْبٌ وَعَيْنٌ، وشَدَّ عَيْنٌ وَأَعَيْنٌ، وَثَوْبٌ وَأَثَوْبٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) «لِفَعْلٍ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسمًا» حال من فعل المجرور باللام «صحَّ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: اسمًا، والجملة من صحَّ وفاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله: اسمًا «عينًا» تمييز «أفعل» مبتدأ مؤخر «وللرباعي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يجعل» الآتي مقدم عليه، وأصله مفعوله الثاني «اسمًا» حال من الرباعي «أيضًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول.

(٢) «إِنْ» شرطية «كان» فعل ماضٍ ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرباعي في البيت السابق «كالعناق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان «والذراع» معطوف على العناق «في مد» جار ومجرور متعلق بكان، أو بما تعلق به خبرها، أو بما في الكاف - في قوله: كالعناق - من معنى التشبيه، أو بمحذوف حال من الضمير المستتر في كان، وقوله: «وتأنيث، وعد الأحرف» معطوفان على «مد».

(٣) ومثل ظبي وأظب قولهم: ثدي وأثد، وكذلك ما لأمه واو، نحو: دلو وأدل، وجرو وأجر، وبهو وأبه، وأصل أدل: أدلو، فُلبت ضمة اللام كسرة، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثم يعامل معاملة قاضٍ.

(٤) قد ورد جمع ثوب على أثواب، وهو قياس نظيره من معتل العين، وقد ورد جمعه على ثياب من جموع الكثرة، كما في قول امرئ القيس:

وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّْي خَلِيقَةٌ فَسَلِّيْ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسَلِ

وقد ورد جمعه على أثوب، وهو شاذ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوبًا حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

أَمْلَحَ لَا لَذَا وَلَا مُحَبَّبَا

وأفعل أيضاً جمع لكل اسم مؤنث<sup>(١)</sup> رباعي قبل آخره مدّة، كَعَنَاقٍ وَأَعْنُقٍ<sup>(٢)</sup>، وَيَمِينٍ  
وَأَيْمُنٍ.

وشذ من المذكور: شَهَابٌ وَأَشْهُبٌ، وَعُرَابٌ وَأَعْرُبٌ.

٧٩٥ - وَغَيْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطْرِدٌ مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ<sup>(٣)</sup>

٧٩٦ - وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فَعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ<sup>(٤)</sup>

قد سبق أن أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فعلٍ صحيح العين؛ وذكر هنا أن ما لا يطرِدُ  
فيه من الثلاثي أفعل يُجمَعُ على أفعالٍ، وذلك كَثُوبٌ وَأَثْوَابٌ، [وَجَمَلٌ وَأَجْمَالٌ]، وَعَضُدٌ  
وَأَعْضَادٌ، وَحِمْلٌ وَأَحْمَالٌ، وَعِنَبٌ وَأَعْنَابٌ، وَإِبِلٌ وَأَبَالٌ، وَقُفْلٌ وَأَقْفَالٌ.

= وقالوا: دار وأدور، وساق وأسوق، ونار وأنور، وقالوا: ناب - وهو المسنن من الإبل - وأنيب، وذلك كله  
شاذ لا يقاس عليه.

وربما همزوا الواو لثقل الضمة على الواو، وبهذا روي قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتِ مِنْهُمْ وَأُظْفِئْتُ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَنْوُرُ

(١) مؤنث بغير علامة تأنث؛ فإن كان التأنث بعلامة التأنث فلا يُجمَعُ على «أفعل» فلا يجمع كذلك نحو  
«حمامة».

(٢) العناق: الأنثى من ولد الماعز.

(٣) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق  
بقوله: مطرد، الآتي «مطرِد» خبر المبتدأ، الذي هو أفعل، والجملة من هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة  
الموصول «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: مطرد «اسمًا»  
حال من الثلاثي «بأفعال» جار ومجرور متعلق بقوله: يرد، الآتي «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يرد وفاعله المستتر  
فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وهو غير.

(٤) «وغالبًا» منصوب بنزع الخافض «أغناهم» أغنى: فعل ماض، وهم: مفعول به لأغنى «فعلان» فاعل أغنى  
«في فعل» جار ومجرور متعلق بأغنى «كقولهم» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف،  
والتقدير: وذلك كائن كقولهم، وقول مضاف، والضمير مضاف إليه «صردان» خبر لمبتدأ محذوف أيضاً،  
أي: هذه صردان، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب مقول القول.

وأما جمع فَعَلٍ الصحيح العين على أفعال فشاذ: كَفَرَّخِ وَأَفْرَاحٍ (١).  
وأما فَعَلٌ، فجاء بعضه على أفعال: كَرُطِبَ وَأَرْطَابُ، والغالبُ مجيئه على فِعْلَانِ،  
كَصُرْدٍ وَصِرْدَانٍ (٢)، وَنَعَرَ وَنِعْرَانٍ (٣).

٧٩٧ - فِي اسْمِ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ (٤)

٧٩٨ - وَالزَّمَهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ (٥)

«أَفْعَلَةٌ» جمعٌ لكل اسمٍ مذكَّرٍ رباعيٍّ ثالثه مدَّةٌ، نحو: قَدَالٍ وَأَقْدِلَةٌ، وَرَغِيفٍ وَأَرْغِفَةٌ،  
وَعَمُودٍ وَأَعْمَدَةٌ.

والتَّزِمُ «أَفْعَلَةٌ» في جمع المضاعف أو المعتلِّ اللام من «فَعَالٍ» أو «فِعَالٍ»: كَبَتَاتٍ وَأَبْتَةٌ،  
وَزِمَامٍ وَأَزِمَةٌ؛ وَقَبَاءٍ وَأَقْبِيَّةٌ، وَفِنَاءٍ وَأَفْنِيَّةٌ (٦).

(١) ومن ذلك قول الحطيئة من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب:

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحِ بِيذِي مَرِّخٍ زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءً وَلَا شَجَرُ  
أَلْقَيْتَ كَأَسْبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاعْفِرْ عَلَيكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عُمَرُ

ومثل فرخ وأفراخ: زند وأزناد، ونهر وأنهار، وشعر وأشعار، وشخص وأشخاص.

(٢) الصُّرْدُ: طائرٌ ضخم الرأس يصطاد العصافير.

(٣) النغر - بضم النون وفتح الغين - البلبل، أو فرخ العصفور، أو طير كالعصفور أحمر المنقار.

(٤) «فِي اسْمٍ» جارٍ ومجرور متعلق بقوله: «اطرد» الآتي في آخر البيت «مذکر رباعي» صفتان لاسم «بمد» جارٍ

ومجرور متعلق بمحذوف نعت لاسم، أو حال منه، ومد مضاف، و«ثالث» مضاف إليه «أفعله» مبتدأ

«عنهم» جارٍ ومجرور متعلق بقوله: «اطرد» الآتي «اطرد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود إلى أفعله، والجملة من اطرد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «أفعله».

(٥) «الزمه» لزم: فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل، والضمير البارز الذي يعود إلى أفعله

في البيت السابق مفعول به «فِي فَعَالٍ» جارٍ ومجرور متعلق بالزم «أَوْ فِعَالٍ» معطوف عليه «مصاحبي» حال من

المتعاطفين، ومصاحبي مضاف، و«تضعيف» مضاف إليه «أَوْ إِغْلَالٍ» معطوف على تضعيف.

(٦) القَدَالُ: معقد العذار من الفرس خلف الناصية، ومجتمع مؤخر الرأس عموماً.

والبَتَاتُ: متاع البيت وجهازه، والزاد، وجمع على «أفعله»: «أَبْتَةٌ» فحركات الباء بحركة التاء الأولى

لا اجتماع تاءين، وأدغمتا.

والقَبَاءُ: من الثياب.

٧٩٩ - فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلِ يُدْرَى<sup>(١)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: «فُعْلٌ» وهو مُطْرَد في [كل] وَصَف يكون المذكَر منه على «أفْعَل»،  
والمؤنث [منه على] «فَعْلَاء»، نحو: أَحْمَرَ وَحُمْرٍ، وَحَمْرَاءَ وَحُمْرٍ<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة جمع القلة: «فِعْلَةٌ»، ولم يَطْرَد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ، ومن  
الذي حُفِظ منه: فَتَى وَفَتِيَّةٌ، وَشَيْخٌ وَشَيْخَةٌ، وَغَلَامٌ وَغِلْمَةٌ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ.

٨٠٠ - وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ<sup>(٣)</sup>٨٠١ - مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ وَفُعْلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفَ<sup>(٤)</sup>

(١) «فعل» مبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونحو مضاف، و«أحمر» مضاف إليه  
«وحمرًا» معطوف على أحمر «وفعلة» مبتدأ «جمعاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «يدرى» الآتي  
«بنقل» جار ومجرور متعلق بقوله: يدري، الآتي «يدرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلة الواقع مبتدأ، وهو مفعوله الأول، والجملة من يدري ونائب فاعله  
المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) فإن كان عينه ياءً وَجَبَ كَسْرُ فائِهِ؛ لِثَلَا ثَقَلْبَ عَيْنِهِ وَأَوَّأَ بِسَبَبِ كَوْنِهَا يَاءً سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمِّ، مِثَالُ ذَلِكَ «بِيضٌ».  
ويجوز ضم عينه في الشعر بثلاثة شروط: صحة العين (عدم اعتلالها)، صحة اللام، عدم التضعيف.  
يُنظَرُ: «شرح الأشموني» ٤/ ١٨٠.

(٣) «وفعل» مبتدأ «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «رباعي» نعت لاسم «بمد» جار ومجرور  
متعلق بمحذوف حال من اسم، أو نعت ثان له «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب  
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مد، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل  
جر صفة لمد «قبل» ظرف متعلق بزيد، وقبل مضاف، و«لام» مضاف إليه «إعلالاً» مفعول مقدم على عامله،  
وهو قوله: فقد، الآتي «فقد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لام، والجملة  
في محل جر صفة للام.

(٤) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يضاعف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«لم» «في الأعم» جار  
ومجرور متعلق بقوله: يضاعف «ذو» نائب فاعل ليضاعف، وذو مضاف، و«الألف» مضاف إليه «وفعل»  
مبتدأ «جمعاً» حال من الضمير المستتر في «عرف» الآتي «لفعلة» جار ومجرور متعلق بقوله: جمعاً، أو  
بقوله: عرف «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
فعل الواقع مبتدأ، والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

## ٨٠٢ - وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعْلٌ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فِعْلٍ (١)

من أمثلة جمع الكثرة: «فُعْلٌ» وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ اسمٍ <sup>(٢)</sup> رُبَاعِيٍّ قد زيدَ قبلَ آخره مَدَّةٌ؛ بشرط كونه صحيحَ الآخر، وَغَيْرَ مُضَاعَفٍ إن كانت المدة ألفاً، ولا فَرَقٌ في ذلك بين المذكَر والمؤنث، نحو: قَدَالٌ وَقُدْلٌ، وَحِمَارٌ وَحُمُرٌ، وَكِرَاعٌ وَكُرْعٌ، وَذِرَاعٌ وَذُرْعٌ، وَقَضِيبٌ وَقُضْبٌ، وَعَمُودٌ وَعُمُودٌ.

وأما المضاعف: فإن كانت مدته ألفاً، فجمعه على فُعْلٍ غيرِ مُطَّرِدٍ، نحو: عِنَانٌ وَعُنُنٌ، وَحِجَابٌ وَحُجُجٌ <sup>(٣)</sup>؛ فإن كانت مدته غيرَ ألفٍ، فجمعه على فُعْلٍ مُطَّرِدٍ، نحو: سَرِيرٌ وَسُرُرٌ، وَذُلُولٌ وَذُلُلٌ.

ومن أمثلة جمع الكثرة: «فُعْلٌ»، وهو جمع لاسم على «فِعْلَةٍ» أو على «فُعْلَى» أنثى الأفعَلِ، فالأول: كقُرْبَةٍ وَقُرْبٌ، وَعُرْفَةٌ وَعُرْفٌ؛ والثاني: ككُبْرَى وَكُبْرٌ، وَصُعْرَى وَصُعْرٌ. ومن أمثلة جمع الكثرة: «فِعْلٌ»، وهو جمع لاسم على «فِعْلَةٍ»، نحو: كِسْرَةٌ وَكِسْرٌ، وَحِجَّةٌ وَحِجَجٌ، وَمِرْيَةٌ وَمِرْيٌ، وقد يجيء جمعُ «فِعْلَةٍ» على «فِعْلٍ»، نحو: لِحْيَةٌ وَلُحْيٌ، وَحِلْيَةٌ وَحُلْيٌ.

(١) «ونحو» معطوف على فعلة في البيت السابق، ونحو مضاف، و«كبرى» مضاف إليه «ولفعلة» الواو للاستئناف، لفعلة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعل» مبتدأ مؤخر «وقد» حرف تقليل «يجيء» فعل مضارع «جمعه» جمع: فاعل يجيء، وجمع مضاف، والهاء مضاف إليه «على فعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعه» أو بقوله: «يجيء».

(٢) أما الصفة التي على أربعة أحرف ثالثها مدة، فإن كانت المدة واوًا - بأن تكون الصفة على فعول بفتح الفاء - كثر جمعها على فُعْلٍ، نحو: صبورٌ وغبورٌ وفخورٌ، تقول في جمعهن: صبرٌ، وغبورٌ، وفخورٌ، وإن كانت المدة ألفاً أو ياءً، فإن جمع الصفة على فُعْلٍ حينئذٍ شاذٌ، نحو: نذيرٌ ونذرٌ وصناعٌ وصنعٌ.

وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع؛ فإن كانت عينه واوًا، نحو: سوارٌ وسواكٌ، وجب أن تسكن هذه الواو في الجمع، إلا أن تهمزها، فتقول: سورٌ، وسوكٌ، لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل، وإن كانت العين ياءً، نحو: سيالٌ - بزنة كتاب، اسم نوع من الشجر - جاز بقاؤها مضمومة، وجاز تسكينها، وحينئذٍ تُقلب ضمة الفاء كسرة؛ لثلاثا تنقلب الياء واوًا فيلتبس بالواوي العين.

(٣) الحجاج - بالكسر والفتح -: العظم النابت عليه شعرُ الحاجب.

### ٨٠٣ - فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فَعَلَّةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٌ<sup>(١)</sup>

ومن أمثلة جمع الكثرة: «فَعَلَّةٌ»، وهو مُطْرَد في [كل] وَصِفِ عَلَى فاعِلٍ معتلٍّ اللام لمذكَّر عاقل، كَرَامٍ وَرُمَاةٍ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ<sup>(٢)</sup>.

ومنها: «فَعَلَّةٌ»، وهو مُطْرَدٌ فِي وَصِفِ عَلَى فاعِلٍ صحيح اللام لمذكَّر عاقل، نحو: كَامِلٍ وَكَمَلَةٌ، وَسَاحِرٍ وَسَحْرَةٍ، وَاسْتغْنَى المصنّف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها، وهو رَامٍ وَكَامِلٌ.

### ٨٠٤ - فَعَلَى لِيُوصَفِ كَقَتِيلٍ وَزَمِنٌ وَهَالِكٌ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنٌ<sup>(٣)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَلَى»، وهو جمع لوصف على فَعِيلٍ بمعنى مفعول دالٌّ عَلَى هلاكٍ أو توجُّعٍ: كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٍ وَجَرْحَى، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى، وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا أَشْبَهَهُ فِي المَعْنَى مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى فاعِلٍ: كَمَرِيضٍ وَمَرَضَى، وَمَنْ فَعِلٍ: كَزَمِنٍ وَزَمْنَى، وَمَنْ فاعِلٍ: كَهَالِكٍ وَهَلَكَى، وَمَنْ فَعِيلٍ: كَمَيِّتٍ وَمَوْتَى [وَأفْعَلٌ نحو: أَحْمَقٌ وَحَمَقَى]<sup>(٤)</sup>.

### ٨٠٥ - لِلفْعَلِ اسْمًا صَحَّ لَامًا فَعَلَّةٌ وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَةٌ<sup>(٥)</sup>

(١) «في نحو» جار ومجرور متعلق باطراد الآتي، أو بفعل يدل عليه اطراد، ونحو مضاف، و«رام» مضاف إليه «ذو» خبر مقدم، وذو مضاف، و«اطراد» مضاف إليه «فعله» مبتدأ مؤخر «وشاع» الواو عاطفة أو للاستئناف، وشاع: فعل ماضٍ «نحو» فاعل شاع، ونحو مضاف، و«كامل» مضاف إليه «وكملة» معطوف على «كامل».

(٢) «قُضِيَّةٌ» ونحوها قُلِبَتْ فِيهَا الياء أَلْفًا بسبب كونها مفتوحةً بعد فتحة.

(٣) «فَعَلَى» مبتدأ «لِوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وذلك كائن كقتيل «وزمن، وهالك» معطوفان على قتيل «وميت» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: قمن، الآتي «قمن» خبر المبتدأ.

(٤) سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعقوفين، فتكون الأوزان التي تلحق بفعيل بمعنى مفعول في الجمع على فَعَلَى أربعة فيما ذكر الشارح على ما هو في أكثر النسخ، وخمسة على ما في هذه النسخة، وبقي سادس وهو فعلان، نحو: سكران وسكرى، وقرأ حمزة: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكَرَى وَمَا هُمْ بِسَكَرَى﴾.

(٥) «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسمًا» حال من فعل «صح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: اسمًا، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله: اسمًا «لامًا» تمييز «فعله» مبتدأ مؤخر «والوضع» مبتدأ «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلله» الآتي «وفعل» معطوف على فعل «قلله» قلل: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الوضع، والهاء مفعول به، والجملة من قلل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

من أمثلة جمع الكثرة: «فِعْلَةٌ»، وهو جمع لفعلٍ اسماً صحيح اللام، نحو: قُرْطٌ وقِرْطَةٌ، ودُرْجٌ ودِرْجَةٌ، وكُوْزٌ وكُوْزَةٌ، ويحفظ في اسم على فعلٍ، نحو: قِرْدٌ وقِرْدَةٌ، أو على فعلٍ، نحو: غَرْدٌ وغِرْدَةٌ<sup>(١)</sup>.

٨٠٦ - وَفَعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ<sup>(٢)</sup>

٨٠٧ - وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدْرَا<sup>(٣)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: «فُعَلٌ»، وهو مقيس في وصفٍ صحيح اللام على فاعل أو فاعلة، نحو: ضاربٌ وضُرْبٌ، وصائمٌ وصُومٌ، وضاربةٌ وضُرْبٌ، وصائمةٌ وصُومٌ.

ومنها: «فُعَالٌ»، وهو مقيس في وصفٍ صحيح اللام على فاعلٍ لمذكّرٍ، نحو: صائمٌ وصُومٌ، وقائمٌ وقُومٌ.

ونَدَرَ «فُعَلٌ» و«فُعَالٌ» في المعتلّ اللام المذكّر، نحو: عَاذٍ وَعُزِّيٌّ، وَسَارٍ وَسُرِّيٌّ، وعَافٍ وَعُفِّيٌّ، وقالوا: عُزَاءٌ، في جمع عَاذٍ، وَسَرَاءٌ، في جمع سَارٍ، ونَدَرَ أيضاً [في جمع] فاعلة، كقول الشاعر: [البسيط]

ش ٣٥٥ - أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ<sup>(٤)</sup>

[يعني جمع صَادَةٌ].

(١) العُرْدُ - بفتح الغين وسكون الراء هنا، ويأتي أيضاً بفتح الغين والراء جميعاً - ضرب من الكمأة، وجمعه غِرْدَةٌ بوزن قردة، وفراد كجبال.

(٢) «وفعلٌ» مبتدأ «لفاعلٍ» جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعله» معطوف على فاعل «وصفَيْنِ» حال من فاعل وفاعله «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«عاذلٌ» مضاف إليه «وعاذلة» معطوف على عاذل.

(٣) «ومثله» مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه «الفعال» مبتدأ مؤخر «فيما» جارٍ ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة «ذكراً» ذكر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بفي «وذا» اسم إشارة مبتدأ «في المعل» جارٍ ومجرور متعلق بقوله: «ندرا» الآتي «لاماً» تمييز «ندرا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) البيت للقمامي، واسمه عُمَيْرُ بن شَيْمِ بن عمرو التغلبي، وقبل البيت المستشهد به قوله:

مَا لِلْكَوَاعِبِ وَدَعْنَ الْحَيَاةَ كَمَا وَدَعْنَنِي وَجَعَلْنَ الشَّيْبَ مِيعَادِي =

٨٠٨ - فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلٌّ فِيمَا عَيْتُهُ الْيَا مِنْهُمَا<sup>(١)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: «فِعَال»، وهو مُطْرَد في «فَعْلٌ» و«فَعْلَةٌ» اسمين، نحو: «كَغَبٍ وَكِعَابٍ، وَثَوْبٍ وَثِيَابٍ، وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٍ» أو وصفين، نحو: «صَعْبٌ وَصِعَابٌ»، وَصَعْبَةٌ وَصِعَابٌ، وَقَلٌّ فِيمَا عَيْتُهُ يَاءٌ، نحو: صَيْفٌ وَصِيْفٌ، وَضَيْعَةٌ وَضِيَاعٌ.

٨٠٩ - وَفَعْلٌ أَيضاً لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِيَالٌ<sup>(٢)</sup>

= اللغة: «الكواعب» جمع كاعب، وهي المرأة التي كعب ثديها ونهد «ودعن الحياة» دعاء عليهن بالموت، لأنهن قطعنه وبتتن حبل وصاله «أبصارهن» أراد أنهن يدمن النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن في الصباية، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غَضًّا.

الإعراب: «أبصارهن» أبصار: مبتدأ، وأبصار مضاف، وضمير النسوة مضاف إليه «إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله: «مائلة» الآتي «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز مفعول أول «عني» جار ومجرور متعلق بقوله: «صداد» الآتي، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين، أولهما: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه، والثاني: أن المضاف يشبه حرف النفي، فكأنه ليس في الكلام إضافة «غير» مفعول ثانٍ لأرى، وغير مضاف، و«صداد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «صداد» الذي هو جمع صادة، حيث استعمل فعلاً - بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة - في جمع فاعلة.

(١) «فَعْلٌ» مبتدأ أول «وفَعْلَةٌ» معطوف عليه «فِعَالٌ» مبتدأ ثانٍ «لهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وقلٌّ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فِعَالٌ «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» السابق «عَيْتُهُ» عين: مبتدأ، وعين مضاف، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مضاف إليه «الْيَا» قصر للضرورة: خبر المبتدأ، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بنفي «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة.

(٢) «وفَعْلٌ» مبتدأ أول «أَيْضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فِعَالٌ» مبتدأ ثانٍ مؤخر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يَكُنْ» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «في لَامِهِ» في لام: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه، ولام مضاف، وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه «اعتلال» اسم يكن تأخر عن خبره.

## ٨١٠ - أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو التَّاءِ وَفَعْلٌ مَعَ فِعْلٍ فَاقْبَلِ (١)

أي: اطرُد أيضاً «فِعَالٌ» في «فَعْلٌ» وَ«فَعْلَةٌ»، ما لم يكن لهما معتلًا أو مضاعفًا، نحو: «جَبَلٌ وَجِبَالٌ، وَجَمَلٌ وَجِمَالٌ، وَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ، وَثَمَرَةٌ وَثِمَارٌ».

واطرُد أيضاً «فِعَالٌ» في فِعْلٍ وَفَعْلٍ، نحو: «ذِئْبٌ وَذِئَابٌ، وَرُمَحٌ وَرِمَاحٌ».

واحترز من المعتل اللام: كَفَتَّى، ومن المضعف: كَطَلَلِ.

## ٨١١ - وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدٌ كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءِ أَيْضًا اطرُد (٢)

واطرُد أيضاً «فِعَالٌ» في كل صفة على «فَعِيلٍ» بمعنى فاعل: مقترنة بالتاء أو مُجَرَّدَةٌ عنها،

كـ«كِرِيمٌ وَكِرَامٌ، وَكِرِيمَةٌ وَكِرَامٌ، وَمَرِيضٌ وَمِرَاضٌ، وَمَرِيضَةٌ وَمِرَاضٌ».

## ٨١٢ - وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أَنْشَيْهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا (٣)

## ٨١٣ - وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي (٤)

(١) «أَوْ» عاطفة «يكُ» فعل مضارع ناقص، معطوف على «يكنُ» في البيت السابق مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل في البيت السابق «مضْعَفًا» خبر يكُ، «ومِثْلُ» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«فَعْلٌ» مضاف إليه «ذُو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«التَّاءُ» قصر للضرورة: مضاف إليه «وفعلٌ» معطوف على ذُو التَّاءِ «مَعَ» ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف، ومع مضاف، و«فَعْلٌ» مضاف إليه «فاقْبَلِ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وفي فَعِيلٍ» جار ومجرور متعلق بقوله: «ورد» الآتي «وصف» حال من فَعِيلٍ، ووصف مضاف، و«فاعلٌ» مضاف إليه «ورد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال «كذلك» جار ومجرور متعلق بقوله: «اطرُد» الآتي «في أنشائه» مثله «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «اطرُد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال.

(٣) «وشاع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال «في وصف» جار ومجرور متعلق بقوله: «شاع» السابق «على فَعْلَانَا» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف «أو أنشيه» معطوف على قوله: «فَعْلَانَا» السابق «أو» عاطفة «على فَعْلَانَا» معطوف على قوله: «على فَعْلَانَا» السابق.

(٤) «ومثله» مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف، والضمير مضاف إليه «فَعْلَانَةٌ» مبتدأ مؤخر «والزَّمَهُ» النزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «في نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «الزَّمَهُ» السابق، ونحو مضاف، و«طويلٌ» مضاف إليه «وطويلةٌ» معطوف على طويل «تفي» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وهو قوله: «الزَّمَهُ» والياء للإشباع.

أي: واظرد أيضاً مجيء «فِعَال» جمعاً لوصف على «فُعْلَان» أو على «فُعْلَانِيَّة» أو على «فُعْلَى»، نحو: «عَطْشَان وَعِطَاش، وَعَعْشَى وَعِطَاش، وَنَدْمَانَة وَنِدَام». وكذلك اظرد «فِعَال» في وصف على «فُعْلَان»، أو على «فُعْلَانِيَّة»، نحو: «خُمْصَان وَخِمَاص، وَخُمْصَانَة وَخِمَاص». والتزم «فِعَال» في كل وصف على «فَعِيل» أو «فَعِيلَة»، مُعْتَلِّ العَيْن، نحو: «طَوِيل وَطَوَال، وَطَوِيلَة وَطَوَال».

- ٨١٤ - وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدٍ يُخَصُّ غَالِبًا كَذَلِكَ يَطْرُدُ<sup>(١)</sup>  
 ٨١٥ - فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعْلٌ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ<sup>(٢)</sup>  
 ٨١٦ - وَشَاعَ فِي حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلٌّ فِي غَيْرِهِمَا<sup>(٣)</sup>

ومن أمثلة جمع الكثرة: «فُعُول» وهو مُطْرِدٌ في اسمٍ ثلاثي على «فَعِل»، نحو: «كَبِد وَكُبُود، وَوَعِيلٌ وَوُعُول» وهو ملتزم فيه غالباً.

- (١) «وبفعول» الواو عاطفة أو للاستئناف، بفعول: جار ومجرور متعلق بقوله: «يخص» الآتي «فعل» مبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«كبد» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو قوله: «فعل» «غالباً» حال من الضمير المستتر في يخص «كذلك» كذا: جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي، والكاف حرف خطاب «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعول في أول البيت.
- (٢) «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «يطرد» في البيت السابق «اسماً» حال من فعل «مطلق» حال ثانية، ومطلق مضاف، و«الفا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وللفعال» الواو عاطفة أو للاستئناف، للفعال: جار ومجرور متعلق بقوله: حصل، الآتي «فعلان» مبتدأ «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان، والجملة من الفعل الماضي وهو «حصل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.
- (٣) «شاع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان «في حوت» جار ومجرور متعلق بقوله: شاع «وقاع» معطوف على حوت «وما» اسم موصول معطوف على حوت أيضاً «ضاهاهما» ضاهى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والضمير البارز مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وقل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعلان «في غيرهما» في غير: جار ومجرور متعلق بقوله: قل، وغير مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه.

وَاطَّرَدَ «فُعُول» أيضاً في اسمِ عَلَى «فَعَلٍ» بفتح الفاء، نحو: «كَعَبٍ وَكُعُوبٍ، وَفَلْسٍ وَفُلُوسٍ»، أو عَلَى «فِعْلٍ» بكسر الفاء، نحو: «جِمْلٌ وَحُمُولٌ، وَضِرْسٌ وَضُرُوسٌ»، أو عَلَى «فُعْلٍ» بضم الفاء، نحو: «جُنْدٌ وَجُنُودٌ، وَبُرْدٌ وَبُرُودٌ»<sup>(١)</sup>.

ويحفظ «فُعُول» في «فَعَلٍ»، نحو: «أَسَدٌ وَأُسُودٌ» ويفهم كونه غيرَ مَطْرَدٍ من قوله: «وَفَعَلٌ لَهُ» ولم يقيدَه باطراد.

وأشار بقوله: «وللفعالِ فِعْلَانٌ حَصَلٌ» إلى أن من أمثلة جمع الكثرة «فِعْلَانًا»؛ وهو مُطْرَدٌ في اسمِ عَلَى «فُعَالٍ»، نحو: «غُلَامٌ وَغِلْمَانٌ، وَغُرَابٌ وَغِرْبَانٌ». وقد سبق أنه مطرد في فَعَلٍ: كَصُرْدٌ وَصِرْدَانٌ.

وَاطَّرَدَ «فِعْلَانٌ» أيضاً في جمع ما عينه واو: من «فُعَلٍ»، أو «فَعَلٍ» نحو: «عُودٌ وَعِيدَانٌ، وَحُوتٌ وَحِيتَانٌ»<sup>(٢)</sup>، وقاعٍ وقيعانٍ، وتاجٍ وتيجانٍ<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

وَقَلَّ «فِعْلَانٌ» في غير ما ذكر، نحو: «أَخٌ وَإِخْوَانٌ، وَغَزَالٌ وَغِزَالَانٌ».

### ٨١٧ - وَفَعْلَانٌ اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فَعْلَانٌ شَمِلٌ<sup>(٥)</sup>

من أبنية جمع الكثرة: «فِعْلَانٌ»، وهو مَقِيسٌ في اسم صحيح العينِ عَلَى «فَعَلٍ»، نحو:

(١) إلا أن يكون «فَعَلٌ» أو «فُعَلٌ»، أو «فِعْلٌ» معتلّ العين بالواو فلا يُجْمَعُ على «فُعُول».

وإلا أن يكون «فُعَلٌ» معتلّ اللام بالياء، وقد شدَّ «نُؤْيٌ وَنُؤْيٌ».

وإلا أن يكون «فُعَلٌ» مضعفاً، وقد شدَّ «حُصٌّ وَحُصُوصٌ».

ينظر «أوضح المسالك» ٢٠٦/٤ - ٢٠٧.

(٢) وكذلك: نون ونيبان، وكوز وكيزان، والنون: حوت.

(٣) وكذلك: دار وديران، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعاً.

(٤) أضلُّ «تاجٌ» ونحوها: «تَوَجَّجٌ» انقلبت الواو المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً.

(٥) «وفِعْلَانٌ» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «شملٌ» الآتي آخر البيت «اسمًا» حال من قوله: فعلاً

«وفِعِيلًا، وفِعْلٌ» معطوفان على قوله: «فعلاً» السابق، ووقف على الثاني بالسكون على لغة ربيعة «غيرٌ»

حال من «فعلٍ» وغير مضاف، و«معلٌ» مضاف إليه، و«معلٌ» مضاف، و«العين» مضاف إليه «فعْلَانٌ» مبتدأ

«شملٌ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعْلَانٌ، والجملة من شمل وفاعله

المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وزن فعْلَانٌ شمل فعلاً اسماً وفِعِيلًا وفعل بشرط كون

الأخير غير معتلّ العين.

«ظَهَرَ وَظُهْرَانِ، وَبَطْنٍ وَبُطْنَانِ»، أو عَلَى «فَعِيلٍ»، نحو: «قَضِيبٌ وَقَضْبَانٌ، وَرَغِيفٌ وَرُغْفَانٌ»، أو عَلَى «فَعَلٍ»، نحو: «ذَكَرَ وَذُكْرَانِ، وَحَمَلَ وَحُمَلَانٌ».

٨١٨ - وَلَكْرِيمٍ وَبَخِيلٍ فَعَلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا<sup>(١)</sup>

٨١٩ - وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعْلِ لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلٌ<sup>(٢)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: «فُعَلَاءٌ»، وهو مَقِيسٌ في «فَعِيلٍ» بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل، نحو: «ظَرِيفٌ وَظُرَفَاءٌ، وَكْرِيمٌ وَكُرَمَاءٌ، وَبَخِيلٌ وَبُخَلَاءٌ».

وأشار بقوله: «كذا لما ضاهاهما» إلى أن ما شابه «فَعِيلًا» في كونه دالًّا على معنى هو كالغريزة يُجْمَعُ عَلَى «فُعَلَاءٍ»، نحو: «عاقل وعُقَلَاءٌ، وصالح وُصْلَحَاءٌ، وشاعر وشُعْرَاءٌ»<sup>(٣)</sup>.

وينوب عن «فُعَلَاءٍ» في المضاعف والمعتل: «أَفْعَلَاءٌ»، نحو: «شَدِيدٌ وَأَشِدَّاءٌ، وَوَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءٌ».

وقد يجيء «أَفْعَلَاءٌ» جمعاً لغير ما ذكر، نحو: «نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ، وَهَيِّنٌ وَأَهْوِنَاءٌ».

٨٢٠ - فَوَاعِلٌ لِفَوَعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ<sup>(٤)</sup>

(١) «ولكريم» الواو عاطفة أو للاستئناف، لكريم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وبخيل» معطوف على كريم «فعلا» قصر للضرورة: مبتدأ مؤخر «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعلنا» الآتي على أنه مفعوله الثاني «لما» جار ومجرور متعلق بجعل «ضاهاهما» ضاهى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والضمير البارز مفعول به، والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «قد» حرف تحقيق «جعلنا» جعل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلا، وهو مفعوله الأول، وقد مضى مفعوله الثاني، والألف للإطلاق.

(٢) «وناب» فعل ماضٍ «عنه» جار ومجرور متعلق بناب «أفعلاء» فاعل ناب «في المعل» جار ومجرور متعلق بناب «لاماً» تمييز «ومضعف» معطوف على المعل لأمأ «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «قل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من «قل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «ولئيم ولؤماء»، و«شجاع وشجعاء» فالمشابهة قد تكون لفظية (في الوزن)، وقد تكون معنوية فحسب.

(٤) «فواعل» مبتدأ «لفوعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعل، وفاعلاء» معطوفان على فوعل «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف، و«نحو» مضاف إليه، ونحو مضاف، و«كاهل» مضاف إليه.

## ٨٢١ - وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ وَشَذُّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ<sup>(١)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: «فَوَاعِلٌ»، وهو لاسم عَلَى «فَوَعَلَ»، نحو: «جَوْهَرٌ وَجَوَاهِرٌ»، أو عَلَى «فَاعَلَ»، نحو: «طَابِعٌ وَطَوَابِعٌ»، أو عَلَى «فَاعَلَاءٌ» نحو: «قَاصِعَاءٌ وَقَوَاصِعٌ»<sup>(٢)</sup> أو عَلَى «فَاعِلٍ»، نحو: «كَاهِلٌ، وَكَوَاهِلٌ».

و«فَوَاعِلٌ» أيضاً جمع لوصف عَلَى «فَاعِلٍ» إن كان لمؤنث عاقل، نحو: «حَائِضٌ وَحَوَائِضٌ»<sup>(٣)</sup>، أو لمذكر ما لا يعقل، نحو: «صَاهِلٌ وَصَوَاهِلٌ».

فإن كان الوصف الذي عَلَى «فَاعِلٍ» لمذكر عاقل، لم يجمع عَلَى «فَوَاعِلٍ»، وشذ «فارس» وفوارس، وسابق وسوابق.

و«فَوَاعِلٌ» أيضاً جمع ل«فاعلة» نحو: «صاحبة وصَوَاحِبٌ، وفاطمة وفَوَاطِمٌ».

## ٨٢٢ - وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعْنَ فَعَالَةٌ وَشِبْهَهُ ذَاتَاءٍ أَوْ مُزَالَةٌ<sup>(٤)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَائِلٌ»، وهو لكل اسم رباعي بمدّة قبل آخره مؤنثاً بالتاء، نحو: «سَحَابَةٌ وَسَحَائِبٌ، وَرِسَالَةٌ وَرِسَائِلٌ، وَكُنَاسَةٌ وَكُنَائِسٌ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ، وَحَلُوبَةٌ وَحَلَائِبٌ»، أو مجرداً منها، نحو: «شَمَالٌ وَشَمَائِلٌ»<sup>(٥)</sup>، وَعَقَابٌ وَعَقَائِبٌ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ».

(١) «وحائض، وصاهل، وفاعله» معطوفات على «كاهل» في البيت السابق «وشذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فواعل «في الفارس» جار ومجرور متعلق بقوله: «شذ» «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «مائله» مائل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بإضافة مع إليها، والضمير البارز مفعول به، والجملة من مائل وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

(٢) القاصعاء: جُحْرُ الْيَرْبُوعِ.

(٣) سواءً أكانت صفةً، أم علماً، أو اسماً غير علم تقول: صاحبة وصواحب، وفاطمة وفواطم، وناصية ونواصي.

(٤) «بفعائل» جار ومجرور متعلق بقوله: «اجمعن» الآتي «اجمعن» جمع: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعالة» مفعول به لا جمعن «وشبهه» معطوف على فعالة «ذا» حال من المفعول به، وذا مضاف، و«تاء» مضاف إليه «أو» عاطفة «مزالة» مزال: معطوف على «ذاتاء» ومزال مضاف، والهاء الذي يعود على تاء مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله الثاني، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازاً هو نائب فاعل له.

(٥) الشمال - بفتح الشين -: الريح تهب من جهة الشمال الذي هو عكس الجنوب، لا عكس اليمين.

٨٢٣ - وَبِالْفَعَالِيِّ وَالْفَعَالِيِّ جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا<sup>(١)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِي»، و«فَعَالِي»، ويشتركان فيما كان على «فَعَلَاء» اسماً: ك«صَحْرَاءُ وَصَحَارِي وَصَحَارَى»، أو صفة: ك«عَذْرَاءُ وَعَذَارِي وَعَذَارَى»<sup>(٢)</sup>.

٨٢٤ - وَاجْعَلْ فَعَالِيٍّ لِيغْيِرَ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبِعَ الْعَرَبُ<sup>(٣)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِيٍّ» وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مُشَدَّدة غير متجددة للنسب، نحو: «كُرْسِيٍّ وَكِرَاسِيٍّ، وَبَرْدِيٍّ وَبَرَادِيٍّ»<sup>(٤)</sup>، ولا يقال: «بَصْرِيٍّ وَبَصَارِيٍّ».

٨٢٥ - وَبِفَعَالِلَ وَشَبَّهَهُ انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى<sup>(٥)</sup>٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ حُمَاسِي جُرِّدَ الْأَخْرَافُ بِالْقِيَّاسِ<sup>(٦)</sup>

(١) «وبالفعالي» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعا» الآتي «والفعالي» معطوف على الفعالي «جمعا» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق «صحراء» نائب فاعل جمع «والعذراء» معطوف على صحراء «والقيس» مفعول به مقدم لاتبع «اتبعا» اتبع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف.

(٢) بشرط أن لا يكون للصفة على «فعلاء» مذكّرٌ على «أفعل»؛ فإن كان جُمعت على «فُعَل» كما سلف.

(٣) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعالي» مفعول أول لاجعل «لغير» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعوله الثاني، وغير مضاف، و«ذِي» مضاف إليه، وذِي مضاف، و«نَسَبٍ» مضاف إليه «جدد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نسب، والجملة من جدد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لنسب «كالكُرسي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالكُرسي «تتبع» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وهو قوله: اجعل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العرب» مفعول به لتتبع.

(٤) البَرْدِي: نباتٌ يشبه القصب يكتبون على قشره.

(٥) «وبفعالل» الواو عاطفة، أو للاستئناف، بفعالل: جار ومجرور متعلق بقوله: «انطقا» الآتي «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على فعالل، وشبه مضاف، والهاء مضاف إليه «انطقا» انطق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله: انطقا، وجمع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «فوق» ظرف متعلق بقوله: ارتقى، وفوق مضاف، و«الثلاثة» مضاف إليه «ارتقى» فعل ماض وفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٦) «من غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة في البيت السابق، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «مضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، =

٨٢٧ - وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحَذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ<sup>(١)</sup>

٨٢٨ - وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ مَا لَمْ يَكْ لَيْنَا إِثْرَهُ اللَّذَّ حَتْمًا<sup>(٢)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِلٌ» وشبهه<sup>(٣)</sup>، وهو: كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان. فيُجمع بِفَعَالِلٍ كل اسم رباعي غير مزيد فيه، نحو: «جَعْفَرٌ وَجَعَاْفِرٌ، وَزِبْرَجٌ وَزَبَارِجٌ، وَبُرْثَنٌ وَبَرَاثَنٌ» ويُجمع بشبهه كل اسم رباعي مزيد فيه<sup>(٤)</sup>، كـ«جَوْهَرٌ وَجَوَاهِرٌ، وَصَيْرَفٌ وَصَيَارِفٌ، وَمَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ».

= والجمله من مضى وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ومن خماسي» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله: من غير... إلخ «جرد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخماسي، والجمله في محل جر نعت للخماسي «الآخر» مفعول به مقدم لقوله: انف، الآتي «انف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالقياس» جار ومجرور متعلق بانف.

(١) «والرابع» مبتدأ «الشبيه» نعت للرابع «بالمزيد» جار ومجرور متعلق بالشبيه «قد» حرف تقليل «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرابع، والجمله من يحذف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بقوله: يحذف، ودون مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «تم» الآتي «تم» فعل ماض «العدد» فاعله، والجمله من تم وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والمراد بما به تم العدد: الحرف الخامس من الخماسي.

(٢) «وزائد» مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله: «احذفه» الآتي، والتقدير: واحذف زائد العادي... إلخ، وزائد مضاف، و«العادي» مضاف إليه، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل من قولك: عداه يعدوه: إذا جاوزه «الرباعي» مفعول به للعادي، وقد سكن ياءه ضرورة «احذفه» احذف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الزائد «لينا» خبر يك «إثره» إثر: منصوب على الظرفية؛ متعلق بمحذوف خبر مقدم، وإثر مضاف، والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «اللد» اسم موصول لغة في الذي: مبتدأ مؤخر «ختما» ختم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجمله من ختم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وأراد بالذي ختم الحرف الأخير، يعني أن حرف اللين يأتي عقبه الحرف الآخر من الكلمة.

(٣) شبه «فَعَالِلٌ»: ما يماثله في عدد الحروف وضبطها، وإن خالفه وزناً، مثل «مَفَاعِلٌ» و«فَيَاعِلٌ» و«فَوَاعِلٌ».

(٤) هو رباعي بعد الزيادة، لا رباعي الأصول.

واحترز بقوله: «من غير ما مضى» من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه: كأحمر وحمرء، ونحوهما مما سبق [ذكره].

وأشار بقوله: «ومن خماسي، جُرد الآخر أنف بالقياس» إلى أن الخماسي المجرد عن الزيادة يجمع على فعائل قياساً، ويُحذف خامسُهُ، نحو: «سَفارج» في سَفَرَجَل، و«فَرَّازد» في فَرَزْدَق، و«خَوَارِن» في خَوَزْنَق.

وأشار بقوله: «والرابع الشبيه بالمزيد.. البيت» إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسي المجرد عن الزيادة وإبقاء خامسه إذا كان رابعه مُشبهاً للحرف الزائد، بأن كان من حروف الزيادة<sup>(1)</sup>، كنون «خَوَزْنَق»، أو كان من مخرج حروف الزيادة، كدال «فَرَزْدَق»<sup>(2)</sup> - فيجوز أن يقال: «خَوَارِق، وفَرَّازِق»، والكثير الأول، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع، نحو: «خَوَارِن، وفَرَّازِد».

فإن كان الرابع غير مُشبه للزائد، لم يُجزَّ حذفُهُ، بل يتعين حذف الخامس؛ فتقول في «سَفَرَجَل»: «سَفَارَج» ولا يجوز «سَفَارِل».

وأشار بقوله: «وزائد العادي الرباعي.. البيت»<sup>(3)</sup> إلى أنه إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرف حذف ذلك الحرف إن لم يكن حرف مد قبل الآخر؛ فتقول في «سَبَطْرَى»: «سَبَاطِر»، وفي «فَدُوْكَس»: «فَدَاكْس»<sup>(4)</sup>، وفي «مُدْحَرَج»: «دَحَارَج».

فإن كان الحرف الزائد حرف مد قبل الآخر لم يُحذف، بل يُجمع الاسم على «فَعَالِيل» نحو: «قِرْطَاس وقِرَاطيس، وقِنْدِيل وقِنَادِيل، وعُصْفُور وعَصَافِير».

(1) وهي المجموعة في «سألتمونيها»، أو «أمان وتسهيل»، أو «وسألته مني».

(2) خرجت الدال - وليست من حروف الزيادة - مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة.

(3) العادي: فاعل عدا يعدو بمعنى جاوز، أي: الزائد والمجاوز.

ومعنى العبارة: احذف الزائد على أربعة حروف أصلية.

(4) سبطرى: مشية فيها تبختر، والفدوكس: الأسد.

٨٢٩ - وَالسَّيْنُ وَالتَّامِنُ كـ «مُسْتَدْعٍ» أَزَلُ إِذْ بِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلٌ<sup>(١)</sup>  
 ٨٣٠ - وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا<sup>(٢)</sup>

إذا اشتمل الاسم على زيادة لو أبقيت لاختلَّ بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموع - وهو «فَعَالِلٌ» و«فَعَالِيلٌ» - حُذِفَت الزيادة، فإن أمكن جَمْعُهُ على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض؛ فله حالتان:

إحداهما: أن يكون للبعض مَزِيَّةً على الآخر.

والثانية: ألا يكون كذلك.

والأولى هي المرادة هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب.

ومثال الأولى: «مُسْتَدْعٍ» فتقول في جمعه: «مَدَاعٍ» فتحذف السين والتاء، وتُبْقِي الميم؛ لأنها مُصَدَّرَةٌ ومجردة للدلالة على معنى<sup>(٣)</sup>، وتقول في «أَلْنَدِدُ»، و«يَلْنَدِدُ»: «أَلَادٌ»، و«يَلَادٌ» فتحذف النون، وتُبْقِي الهمزة من «أَلْنَدِدُ» والياء من «يَلْنَدِدُ» لتصدرُهما، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فِيهِ دَالَّتَيْنِ عَلَى مَعْنَى، نحو: أقوم ويقوم<sup>(٤)</sup>، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً.

وَالْأَلْنَدِدُ وَالْيَلْنَدِدُ: الْخَصِيمُ، يُقَالُ: رَجُلٌ أَلْنَدِدٌ وَيَلْنَدِدُ، أَي: خَصِيمٌ، مِثْلُ الْأَلْدِّ.

(١) «وَالسَّيْنُ» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» الآتي «والتا» قصر للضرورة: معطوف على السين «من» جارة «كمستدع» الكاف اسم بمعنى مثل، مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف مضاف، ومستدع: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأزل «إذ» حرف دال على التعليل «بيننا» جار ومجرور متعلق بقوله: «مخل» الآتي، وبنا مضاف، و«الجمع» مضاف إليه «بقاهما» بقا: مبتدأ، وقد قصره للضرورة، وبقا مضاف، وهما: مضاف إليه «مخل» خبر المبتدأ.

(٢) «والميم» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «من سواه» الجار والمجرور متعلق بأولى، وسوى مضاف، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه «بالبقا» جار ومجرور متعلق بأولى «والهمز» مبتدأ «واليا» معطوف على الهمز «مثله» مثل: خبر المبتدأ، ومثل مضاف، وضمير الغائب العائد على الميم أيضاً مضاف إليه «إن» شرطية «سبقا» سبق: فعل ماض، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم.

(٣) وهو معنى الفاعلية في هذا المثال.

(٤) وهو معنى المضارعة.

### ٨٣١ - وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْدِيفِ اِنْ جَمَعْتَ مَا كَـ «حَيْرَبُونَ» فَهُوَ حُكْمٌ حَتْمًا<sup>(١)</sup>

إذا اشتمل الاسم على زيادتين وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع وحذف الأخرى لا يتأتى معه ذلك، حُذِفَ ما لا يتأتى معه [صيغة الجمع] وأبقي الآخر؛ فتقول في «حَيْرَبُونَ»: «حَزَابِينَ»؛ فتحذف الياء، وتبقى الواو فتُثَقِّلُ ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وأوْثِرَتِ الواوُ بالبقاء لأنها لو حُذِفَتْ لم يُغْنِ حذفها عن حذف الياء؛ لأنَّ بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع. والحَيْرَبُونَ: العَجُوز.

### ٨٣٢ - وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرَنْدَى وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَـ «الْعَلَنْدَى»<sup>(٢)</sup>

يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ على الآخر، كنت بالخيار؛ فتقول في «سَرَنْدَى»: «سَرَانِد» بحذف الألف وإبقاء النون، و«سَرَادٍ» بحذف النون وإبقاء الألف<sup>(٣)</sup>،

(١) «والياء» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي «لا» عاطفة «الواو» معطوف على الياء «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «جمعت» جمع: فعل ماض، فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع «ما» اسم موصول: مفعول به لجمعت، مبني على السكون في محل نصب «كحيزبون» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «حكم» خبر المبتدأ «حتمًا» حتم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم، والألف للإطلاق، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لحكم.

(٢) «وخيروا» فعل وفاعل «في زائدي» جار ومجرور متعلق بخيروا، وزائدي مضاف، و«سرندي» مضاف إليه «وكل» معطوف على سرندي، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ضاهاه» ضاهى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والهاء العائدة إلى سرندي مفعول به، والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالإضافة «كالعندي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كالعندي.

(٣) الألف التي تبقى هي ألف الاسم المقصورة التي تُكْتَبُ ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع؛ فتُثَقِّلُ هذه الألف ياء؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصاً، فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف معاملة الياء في: جوارٍ وغواشٍ ودواعٍ.

وكذلك «عَلَنْدَى»؛ فتقول: «عَلَانِد» و«عَلَادٍ»، ومثلهما «حَبَنْطَى» فتقول: «حَبَانِط» و«حَبَاِط»؛ لأنهما زيادتان زِيدَتَا معاً للإلحاق بسَفَرَجَل، ولا مَزِيَّةً لإحداهما على الأخرى، وهذا شأنُ كل زيادتين زِيدَتَا للإلحاق.

والسَّرَنْدَى: الشديد، والأنثى سَرَنْدَاءٌ، والعَلَنْدَى - بالفتح - الغليظُ من كل شيء، وربما قيل: جملُ عُلَنْدَى - بالضم - والحَبَنْطَى: القصيرُ البَطِينُ، يقال: رَجُلٌ حَبَنْطَى، بالتنوين، وامرأةٌ حَبَنْطَاءٌ.



## التَّصْغِيرُ (١)

٨٣٣ - فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَرْتَهُ نَحْوُ «قُدِّي» فِي «قُدِّي» (٢)

٨٣٤ - فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلٍ دِرْهَمٍ دُرَيْهَمًا (٣)

إذا صَغُرَ الاسمُ (٤) المتمكن (٥) ضُمَّ أولُهُ، وُفْتُحَ ثانيه، وُزِيدَ بعد ثانيه يَاءً ساكنةً، وُيُقْتَصَرُ

(١) التصغير: تغيير مخصوص في بنية الكلمة، لفوائد مقصودة. ويُسمى كذلك «التحقير»، وله - كما سيأتي - أوزان خاصة تُستعملُ إيجازاً للدلالة على اتصاف المصغَّر بواحدة من الصفات التي تُسمى فوائد التصغير.

(٢) «فُعَيْلاً» مفعول ثانٍ تقدم على عامله، وهو قوله: «اجعل» الآتي «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثلاثي» مفعول أول لا جعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صغرت» صغر: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، والهاء مفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب إذا محذوف للدلالة الكلام السابق عليه، وتقدير الكلام: إذا صغرت الثلاثي فاجعله على وزن فعيل «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«قُدِّي» مضاف إليه «في قُدِّي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قُدِّي المصغر.

(٣) «فُعَيْعِلٌ» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر الآتي، ومع مضاف، و«فُعَيْعِيلٌ» مضاف إليه «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموصول المجرور محلاً باللام، ومفعول فاق محذوف، والتقدير: لما فاق الثلاثي، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً باللام «كجعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وجعل مضاف، و«درهم» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «دريهماً» مفعول ثانٍ للمصدر.

(٤) فوائد التصغير خمس:

الأولى: تصغير ما يتوهم كبره، نحو: جليل، تصغير جليل.

الثانية: تحقير ما يتوهم عظمه، نحو: سبيع، تصغير سبع.

الثالثة: تقليل ما تتوهم كثرته، نحو: دريهمات، تصغير جمع درهم.

الرابعة: تقريب ما يتوهم بعده: إما في الزمن، نحو: قبيل العصر، وإما في المكان، نحو: فويق الدار، وإما في الرتبة، نحو: أصيغر منك.

الخامسة: التعظيم، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وَكُلُّ أَنْسَابٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنْبَالُ

وأنكر هذه الفائدة البصريون، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم؛ لأنهما متنافيان.

(٥) فلا تُصَغَّرُ الأسماء المبنية، وقد شدَّتْ أشياء يُقْتَصَرُ فيها على السماع ولا يقاس عليها، سيأتي بعضها لاحقاً. =

على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً؛ فتقول في «فَلَسٍ»: «فَلَيْسٌ» وفي «قَدَى»: «قُدَيٌّ». وإن كان رباعياً فأكثر، فَعِلْ به ذلك وكُسِرَ ما بعد الياء؛ فتقول في «درهم»: «دُرَيْهَمٌ»، وفي «عصفور»: «عُصْفَيْرٌ».

فأمثلة التصغير ثلاثة: «فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ».

### ٨٣٥ - وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلٌ<sup>(١)</sup>

أي: إذا كان الاسم مما يُصَغَّرُ على «فُعَيْعِلٌ»، أو على «فُعَيْعِيلٌ» تُوصَّلُ إلى تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكسيره على «فَعَالِلٌ» أو «فَعَالِيلٌ» من حذف حرفٍ أصلي أو زائد، فتقول في «سَفَرَجَلٌ»: «سُفَيْرَجٌ»، كما تقول: «سَفَارَجٌ»، وفي «مستدعٍ»: «مُدَيْعٍ»، كما تقول: «مَدَاعٍ»، فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع<sup>(٢)</sup>، وتقول في «عَلَنْدَى»<sup>(٣)</sup>: «عُلَيْنِدٌ» وإن شئت [قلت]: «عُلَيْدٌ»، كما تقول في الجمع: «عَلَانِدٌ» و«عَلَادٌ».

= ويشترط لتصغير الاسم أيضاً أن يكون خالياً من صِيغِ التصغير وشبهها؛ فلا يُصَغَّرُ نحو «دُرَيْدٌ» و«كُمَيْتٌ»، و«سُوَيْدٌ».

ويشترط أن يكون معناه قابلاً للتصغير، فلا تُصَغَّرُ المعطَّمات كأسماء الله تعالى، والأنبياء، والملائكة وكلُّ ما ينافي تصغيره تعظيمه.

ومن ذلك أن لا يُصَغَّرُ نحو «كبير» و«عظيم» و«خطير» وأضرابها. ولا تُصَغَّرُ جموع الكثرة، ولا «كُلٌّ».

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي «لمنتهى» مثله، ومنتهى مضاف، و«الجمع» مضاف إليه «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «به»، إلى أمثلة جاران ومجروران متعلقان بقوله: «صل» الآتي في آخر البيت، وأمثلة مضاف، و«التصغير» مضاف إليه «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من صل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة، إن أعربت ما في أول البيت مفعولاً به.

(٢) لأجل ذلك قال سيبويه في «الكتاب» ٤١٧/٣: فالتصغير والجمع من باب واحد.

أراد «جمع التكسير» وعللوا قوله بأن كليهما يغيّر اللفظ والمعنى.

(٣) وهو الغليظ من كل شيء، وشجرٌ شائكٌ.

٨٣٦ - وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنَّ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ<sup>(١)</sup>

أي: يجوز أن يُعَوِّضَ مما حُذِفَ في التصغير أو التكمير ياءً قبل الآخر؛ فتقول في «سَفَرَجَل»: «سُفَيْرِيج» و«سَفَارِيج»، وفي «حَبْنَطِي»: «حُبَيْنِيط» و«حَبَانِيط».

٨٣٧ - وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَّاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسْمًا<sup>(٢)</sup>

أي: قد يجيء كل من التصغير والتكمير على غير لفظ واحده، فيحفظ ولا يقاس عليه، كقولهم في تصغير مَعْرَب: «مُعَيْرَبَان» وفي عَشِيَّة: «عُشَيْشِيَّة»، وقولهم في جمع رَهْطٍ: «أَرَاهِط»<sup>(٣)</sup> وفي باطل «أَبَاطِيل».

٨٣٨ - لِيَتْلُو يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ<sup>(٤)</sup>

(١) «وجائز» خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر، وتعويض مضاف، و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «قبل» ظرف متعلق بتعويض، وقبل مضاف، و«الطرف» مضاف إليه «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «بعض» اسم كان، وبعض مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «فيهما» جار ومجرور متعلق بقوله: «انحذف» الآتي «انحذف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض الاسم، والجملة من انحذف وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «وحائد» خبر مقدم «عن القياس» جار ومجرور متعلق بقوله: حائد «كل» مبتدأ مؤخر، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «خالف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من خالف وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «في البابين» جار ومجرور متعلق بخالف «حكماً» مفعول به لخالف «رسمًا» رسم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم، والألف للإطلاق، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله: «حكماً».

(٣) ومن ذلك قول الشاعر:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الْتِي وَضَعْتُ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع، يقدر أنهم جمعوا رهطًا على أراهط، كفلس وأفلس، ثم جمعوا أراهطًا على أراهط، كأكلب وأكالب.

(٤) «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله: «انحتم» الآتي في آخر البيت، وتلو مضاف، و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، والتلو بمعنى التالي، فالإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ويا مضاف، و«التصغير» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو، وقبل مضاف، و«علم» مضاف إليه، و«علم مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «مدته» مدة: معطوف على علم تأنيث، ومدة مضاف، =

## ٨٣٩ - كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ<sup>(١)</sup>

أي: يجب فتح ما ولي ياء التصغير إن وليته تاء التأنيث؛ أو ألفه المقصورة، أو الممدودة، أو ألف أفعال جمعاً، أو ألف فعلان الذي مؤنثه فعلى<sup>(٢)</sup>؛ فتقول في تمرّة: «تُمِيرَة»، وفي حُبلى: «حُبَيْلى»، وفي «حَمراء»: «حُميراء»، وفي أجمال: «أَجِيمال»، وفي سكران: «سُكَيْران».

فإن كان «فعلان» من غير باب سكران، لم يُفْتَح ما قبل ألفه، بل يُكسّر، فتقلب الألف ياءً؛ فتقول في «سِرْحان»: «سُرَيْحِين»، كما تقول في الجمع: «سَرَاحِين». ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر إن لم يكن حَرَفَ إعراب؛ فتقول في «درهم»: «دُرَيْهِمٌ»، وفي «عصفور»: «عُصْفِيرٌ»، فإن كان حَرَفَ إعراب حَرَكْتَهُ بحركة الإعراب، نحو: «هذا فُلَيْسٌ، ورَأَيْتُ فُلَيْساً، ومَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ».

= والهاء مضاف إليه «الفتح» مبتدأ «انحتم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح، والجملة من الفعل الذي هو انحتم وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «كَذَاكَ» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «مدة» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «سبق» الآتي، ومدة مضاف، و«أفعال» مضاف إليه «سبق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من سبق وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة «أو» عاطفة «مد» معطوف على مدة أفعال، ومد مضاف، و«سكران» مضاف إليه «وما» اسم موصول: معطوف على سكران «به» جار ومجرور متعلق بقوله: التحق، الآتي «التحق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من التحق وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) يُشْتَرَطُ في فَعْلَان الذي تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون الألف والنون زائدتين.

الثاني: ألا يكون مؤنثه على فعلانة.

الثالث: ألا يكونوا قد جمعوه على فعالين.

فلو كانت نونه أصلية، كحسان من الحسن وعقان من العفونة، قيل في مصغره: حسيسين وعفيفين، ولو كانت أنثاه على فعلانة، كسيفان، قيل في تصغيره: سيفين، ولو كانوا جمعوه على فعالين، كسلطان، قيل في تصغيره: سليطين.

- ٨٤٠ - وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدًّا      وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا<sup>(١)</sup>  
 ٨٤١ - كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ      وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ<sup>(٢)</sup>  
 ٨٤٢ - وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا      مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا<sup>(٣)</sup>  
 ٨٤٣ - وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى      تَثْنِيَةِ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحِ جَلًّا<sup>(٤)</sup>

لا يُعْتَدُّ فِي التَّصْغِيرِ بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةِ، وَلَا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ، وَلَا بِزِيَادَةِ يَاءِ النَّسَبِ، وَلَا بِعَجْزِ الْمُضَافِ، وَلَا بِعَجْزِ الْمُرَكَّبِ، وَلَا بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ الْمَزِيدَتَيْنِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا، وَلَا بِعَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ، وَلَا بِعَلَامَةِ جَمْعِ التَّصْحِيحِ.

- (١) «وَأَلْفٌ» مَبْتَدَأٌ، وَأَلْفُ مُضَافٍ، وَ«التَّأْنِيثُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «حَيْثُ» ظَرْفٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنَ الْمَبْتَدَأِ عَلَى رَأْيِ سَبِيوِيَّةٍ، أَوْ مِنْ ضَمِيرِهِ الْمَسْتُكِنِ فِي الْخَبَرِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ «مُدًّا» مَدٌّ: فَعَلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ مَدٍّ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ الْمَسْتَتِرِ فِيهِ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةِ حَيْثُ إِلَيْهَا «وَتَأْوُهُ» الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، تَاءٌ: مَعْطُوفٌ عَلَى أَلْفِ التَّأْنِيثِ، وَتَاءٌ مُضَافٌ، وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «مَنْفَصِلَيْنِ» مَفْعُولٌ ثَانٍ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: عَدٌّ، الْآتِي «عُدًّا» عَدٌّ: فَعَلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ نَائِبُ فَاعِلِهِ، وَهُوَ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ عَدٍّ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ.
- (٢) «كَذَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ «الْمَزِيدُ» مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «آخِرًا» مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ «لِلنَّسَبِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِالْمَزِيدِ «وَعَجْزُ» مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَزِيدِ، وَعَجْزُ مُضَافٌ، وَ«الْمُضَافِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَالْمُرَكَّبِ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: الْمُضَافِ.
- (٣) «وَهَكَذَا» الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ «زِيَادَتَا» مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ«زِيَادَتَا» مُضَافٌ، وَ«فَعْلَانَا» مُضَافٌ إِلَيْهِ «مِنْ بَعْدِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَسْتُكِنِ فِي الْخَبَرِ، وَبَعْدَ مُضَافٍ، وَ«أَرْبَعِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «كَزَعْفَرَانَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَذَلِكَ كَائِنٌ كَزَعْفَرَانِ.
- (٤) «وَقَدَّرَ» فَعَلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «انْفِصَالَ» مَفْعُولٌ بِهِ لِقَدْرٍ، وَانْفِصَالُ مُضَافٍ، وَ«مَا» اسْمٌ مُوَصُولٌ: مُضَافٌ إِلَيْهِ «دَلٌّ» فَعَلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةِ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ دَلٍّ وَفَاعِلِهِ الْمَسْتَتِرِ فِيهِ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ «عَلَى تَثْنِيَةِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِدَلٍّ «أَوْ» عَاطِفَةٌ «جَمْعِ» مَعْطُوفٌ عَلَى تَثْنِيَةِ، وَجَمْعٌ مُضَافٌ، وَ«تَصْحِيحِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «جَلًّا» فَعَلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى جَمْعٍ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ جَلًّا وَفَاعِلُهُ الْمَسْتَتِرُ فِيهِ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِجَمْعٍ، وَقَرَأَ الْمَكُودِيُّ قَوْلَهُ: «جَمْعٌ» بِالنَّصْبِ، وَجَعَلَهُ مَفْعُولًا مُقَدَّمًا لِقَوْلِهِ: «جَلًّا» وَجُمْلَةُ «جَلًّا...» إلخ عَطْفًا عَلَى جُمْلَةِ «دَلٌّ عَلَى تَثْنِيَةِ» وَهُوَ عِنْدِي أَحْسَنُ.

ومعنى كون هذه لا يُعتدُّ بها أنه لا يَصُرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين؛ فيقال في «جُحْدَبَاء»<sup>(١)</sup>: «جُحْدَبَاء»، وفي «حَنْظَلَةٌ»: «حَنْظَلَةٌ»، وفي «عَبْقَرِيٌّ»: «عَبْقَرِيٌّ»، وفي «بعلبك»: «بُعَيْلِبَك»، وفي «عبد الله»: «عُبَيْدُ اللهِ»، وفي «زَعْفَرَان»: «زُعَيْفَرَان»، وفي «مُسْلِمَيْن»: «مُسَيْلَمَيْن»، وفي «مُسْلِمَيْن»: «مُسَيْلَمَيْن»، وفي «مسلمات»: «مُسَيْلَمَات».

٨٤٤ - وَالْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا<sup>(٢)</sup>

٨٤٥ - وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ<sup>(٣)</sup>

أي: إذا كانت ألفُ التَّأْنِيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً وجبَ حذفُها في التصغير؛ لأن بقاءها يُخْرِجُ البناءَ عن مثال «فُعَيْعِل» و«فُعَيْعِيل»؛ فتقول في «قَرَقَرَى»<sup>(٤)</sup>: «قُرَيْقُر»، وفي «لُعَيْزَى»<sup>(٥)</sup>: «لُعَيْغِيز».

فإن كانت خامسةً وقبلها مدَّةٌ زائدةٌ، جازَ حذفُ المدَّةِ الزائدةِ وإبقاءُ ألفِ التَّأْنِيثِ؛ فتقول في «حُبَارَى»: «حُبَيْرَى»، وجازَ أيضاً حذفُ ألفِ التَّأْنِيثِ وإبقاءِ المدَّةِ؛ فتقول: «حُبَيْر».

(١) الجخدباء - بضم الجيم والبدال جميعاً بينهما خاء ساكنة - ضرب من الجنادب، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

(٢) «وَأَلْفٌ» مبتدأ، وألف مضاف، و«التَّأْنِيثُ» مضاف إليه «ذُو» نعت لألف التَّأْنِيثِ، وذو مضاف، و«الْقَصْرُ» مضاف إليه «مَتَى» اسم شرط جازم «زَادَ» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التَّأْنِيثِ «عَلَى أَرْبَعَةٍ» جار ومجرور متعلق بزاد «لَنْ» حرف نفي ونصب واستقبال «يَثْبُتَا» فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التَّأْنِيثِ الواقع مبتدأ، والجملة من يثبت المنفي بلن وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط، وكان من حقها أن تقترن بالفاء، لكنه حذف الفاء لضرورة إقامة الوزن، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «وَعِنْدَ» ظرف متعلق بقوله: «خَيْرٍ» الآتي، وعند مضاف، و«تَصْغِيرٍ» مضاف إليه، وتصغير مضاف، و«حُبَارَى» مضاف إليه «خَيْرٍ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بَيْنَ» ظرف متعلق بقوله: خير، أيضاً، وبين مضاف، و«الحُبَيْرَى» مضاف إليه «فَادِرٍ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من فعل الأمر وفاعله لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه «والْحُبَيْرِ» معطوف على «الحُبَيْرَى».

(٤) موضع.

(٥) وهو اللُّغْز.

- ٨٤٦ - وَازْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبَ فَقِيْمَةً صَيَّرَ قُوِيْمَةً تُصِيبُ (١)  
 ٨٤٧ - وَشَذَّ فِي عِيْدٍ عُيَيْدٌ وَحْتِمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ (٢)  
 ٨٤٨ - وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ وَآوًا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ (٣)

أي: إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين، وَجَبَ رُدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ. فإن كان أَصْلُهُ الواو قلب واوًا؛ فتقول في «قيمة»: «قُوِيْمَةً»، وفي «باب»: «بُويِبٌ». وإن كان أَصْلُهُ الياء قلب ياءً؛ فتقول في «موقن»: «مُيَيْقِنٌ»، وفي «ناب»: «نُيَيْبٌ». وشذ قولهم في «عِيْدٍ»: «عُيَيْدٌ»، والقياسُ «عُوَيْدٌ» بقلب الياء واوًا؛ لأنها أَصْلُهُ؛ لأنه من عَادَ يَعُوْدُ.

(١) «واردد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لأصل» جار ومجرور متعلق باردد على أنه مفعوله الثاني «ثانياً» مفعول أول لاردد «لينا» صفة لقوله: ثانياً «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: ثانياً، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب نعت ثان لقوله: «ثانياً» السابق «فقيمة» الفاء للتفريع، قيمة: مفعول تقدم على عامله وهو قوله: صير، وأصل الكلام: فصير قيمة قويمه «صير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قويمه» مفعول ثان لصير «تصيب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «شذ» فعل ماض «في عيد» جار ومجرور متعلق بشذ «عبيد» فاعل شذ «وحتم» فعل ماض مبني للمجهول «للجمع، من ذا» جاران ومجروران متعلقان بحتم «ما» اسم موصول: نائب فاعل لحتم مبني على السكون في محل رفع «لتصغير» جار ومجرور متعلق بقوله: علم، الآتي «علم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

(٣) «والألف» مبتدأ «الثاني، المزيد» نعتان للألف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألف، وهو المفعول الأول «واوًا» مفعول ثان ليجعل، والجملة من يجعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: الألف «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «الأصل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «يجهل» الآتي «يجهل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «الأصل» والجملة من يجهل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

فإن كان ثاني الاسم المصغراً ألفاً مزيدةً أو مجهولةً الأصلِ وجب قلبُها واواً؛ فتقول في «ضَارِبٍ»: «ضَوِيرِبٍ»، وفي «عَاجٍ»: «عَوِيْجٍ».

والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير؛ فتقول في «بَابٍ»: «أَبَوَابٍ»، وفي «نَابٍ»: «أَنْيَابٍ»، وفي «ضَارِبَةٍ»: «ضَوَارِبٍ»<sup>(١)</sup>.

### ٨٤٩ - وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا<sup>(٢)</sup>

المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرفٌ؛ فإذا صغّر هذا النوع من الأسماء؛ فلا يخلو؛ إما أن يكون ثنائياً مجرداً عن التاء، أو ثنائياً ملتبساً بها، أو ثلاثياً مجرداً عنها.

فإن كان ثنائياً مجرداً عن التاء أو ملتبساً بها، رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه؛ فيقال في «دَمٍ»: «دُمِيٌّ»، وفي «شَفَةِ»: «شُفَيْهَةٌ»، وفي «عِدَّةٍ»: «وُعَيْدَةٌ»، وفي «مَاءٍ» مُسَمًّى به: «مُويٌّ». وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التأنيث، صغّر على لفظه ولم يُردَّ إليه شيء؛ فتقول في «شَاكِ السَّلَاحِ»: «شُويْكٍ».

### ٨٥٠ - وَمَنْ بَتْرَحِيمٍ يُصَغِّرُ اِكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا<sup>(٣)</sup>

(١) وقد يكون أصل ثاني الاسم المعتلّ حرفاً صحيحاً، مثل ياء «دينار» و«قيراط» أصلهما نون وراء، ويصغران على «دُنَيْبِرٍ» و«قُرَيْبِطٍ»، فيعاد إلى أصله.

(٢) «كَمَلَ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المنقوص» مفعول به لكمل «في التصغير» جار ومجرور متعلق بكمل «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يحو» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص «غير» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله: «ثالثاً» الآتي، وغير مضاف، و«التاء» مضاف إليه «ثالثاً» مفعول به لقوله: «يحو» السابق «كما» بالقصر لغة في ماء: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كما.

(٣) «ومن» اسم موصول مبتدأ «بترحيم» جار ومجرور متعلق بقوله: «يصغر» الآتي «يصغر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من يصغر وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «اكتفى» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من اكتفى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بالأصل» جار ومجرور متعلق بقوله: اكتفى «كالعطيف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «يعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «المعطف» مفعول به ليعني، والألف للإطلاق.

من التصغير نوعٌ يسمى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجرّيده من الزوائد التي هي فيه <sup>(١)</sup>.

فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِرَ على «فُعَيْلٍ»، ثم إن كان المُسَمَّى به مذكراً جُرِّدَ عن التاء، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التانيث؛ فيقال في «المعطف»: «عُطِيفٌ»، وفي «حامد»: «حُمَيْدٌ»، وفي «حُبَلَى»: «حُبَيْلَةٌ»، وفي «سَوْدَاءَ»: «سَوَيْدَةٌ».

وإن كانت أصوله أربعة صُغِرَ على فُعَيْعِلٍ؛ فتقول في «قِرطاسَ»: «قِرَيْطَسٌ»، وفي «عُضْفُورٌ»: «عُصَيْفِرٌ».

- ٨٥١ - وَاخْتِمِ بِتَا التَّانِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّثِ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ كَسِنٍ <sup>(٢)</sup>
- ٨٥٢ - مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّانِيثِ يَرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقْرٍ وَخَمْسٍ <sup>(٣)</sup>
- ٨٥٣ - وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرَ لِحَاقٌ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثَرُ <sup>(٤)</sup>

(١) وهي الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم.

(٢) «واختم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق باختم، وتا مضاف، و«التانيث» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول به لاختم «صغرت» صغر: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «من مؤنث» جار ومجرور متعلق بقوله: صغرت «عار، ثلاثي» صفتان لمؤنث «كسن» جار ومجرور متعلق بمحذوف، خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كسن.

(٣) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مؤنث في البيت السابق «بالتا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «يكن» «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المؤنث الذي هو اسم يكن، وهو مفعوله الأول «ذا» مفعول ثانٍ ليرى، و«لبس» مضاف إليه، وجملة الفعل المبني للمجهول مع مفعوليه في محل نصب خبر يكن «كشجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وبقر، وخمس» معطوفان على شجر.

(٤) «وشذ» فعل ماضٍ «ترك» فاعل شذ «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل، ودون مضاف، و«لبس» مضاف إليه «وندر» فعل ماضٍ «لحاق» فاعل ندر، و«لحاق» مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله: «ندر» السابق «ثلاثياً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «كثر» الآتي «كثر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلاً بقي، والجملة من كثر وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

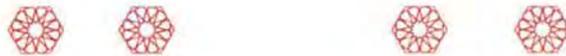
إذا صُغِرَ الثلاثيُّ المؤنثُ الخالي من علامة التأنيث، لحقته التاء عند أمن اللبس، وشُدَّ حَذْفُهَا حينئذٍ؛ فتقول في «سِنٌّ»: «سُنَيْنَةٌ»، وفي «دَارٌ»: «دَوَيْرَةٌ» وفي «يَدٌ»: «يُدَيَّةٌ». فإن خِيفَ اللبسُ لم تلحقه التاء؛ فتقول في «شَجَرٌ، وَبَقْرٌ، وَخَمْسٌ»: «شُجَيْرٌ، وَبُقَيْرٌ، وَخُمَيْسٌ» بلا تاء؛ إذ لو قلت: «شُجَيْرَةٌ، وَبُقَيْرَةٌ، وَخُمَيْسَةٌ» لالتبس بتصغير «شَجَرَةٍ، وَبَقْرَةٍ، وَخَمْسَةٍ» المعدود به مذكر.

ومما شُدَّ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم في «ذُودٌ، وَحَرْبٌ، وَقَوْسٌ، وَنَعْلٌ»: «ذُوَيْدٌ، وَحُرَيْبٌ، وَقُوَيْسٌ، وَنُعَيْلٌ».

وشُدَّ أيضاً لحاقُ التاء فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ، كقولهم في «قُدَّامٌ»: «قُدَيْدِيْمَةٌ».

### ٨٥٤ - وَصَغُرُوا شُدُوذًا «الَّذِي الَّتِي» وَذَا «مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا «تَا وَتِي»<sup>(١)</sup>

التصغيرُ من خواصِّ الأسماءِ المتمكنة؛ فلا تُصَغَّرُ المبنياتُ، وشُدَّ تصغيرُ «الَّذِي» وفروعه، و«ذَا» وفروعه<sup>(٢)</sup>، قالوا في «الَّذِي»: «اللَّذِيَا» وفي «الَّتِي»: «اللَّتِيَا»، وفي «ذَا»، و«تَا»: «ذِيَا، وَتِيَا»<sup>(٣)</sup>.



(١) «وصغروا» فعل وفاعل «شُدُوذًا» حال من الواو في صغروا: أي شاذين «الذي» مفعول به لصغروا «التي» معطوف على الذي بعاطف مقدر «وذا» معطوف على الذي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ذا» أو متعلق بقوله: «صغروا» السابق، ومع مضاف، و«الفروع» مضاف إليه «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تا» مبتدأ مؤخر «وتي» معطوف على «تا».

(٢) وذلك لشبهها بالأسماء المتمكنة؛ إذ تُوصَفُ ويوصَفُ بها، وتُتَنَّى وتُتَمَّعُ، وتذَكَّرُ وتؤنَّثُ فَصُغِّرَتْ لكن على غير أوزان التصغير المعروفة التي نَسَقُهَا ضمُّ الأول وكسر أو فتح ما قبل الآخر.

(٣) من ذلك - في «التي» - قولهم في مثل من أمثالهم: «بعد اللتيا والتي» وقول الراجز:

بَعْدَ اللَّتِيَا وَاللَّتِيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

ومن ذلك في «ذا» قول الراجز، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

## النَّسَبُ

٨٥٥ - يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ<sup>(١)</sup>

إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك، جُعِلَ آخِرُهُ يَاءً مُشَدَّدةً مكسوراً ما قبلها؛ فيقال في النسب إلى «دمشق»: «دِمَشْقِيٌّ»، وإلى «تميم»: «تَمِيمِيٌّ»، وإلى «أحمد»: «أَحْمَدِيٌّ»<sup>(٢)</sup>.

٨٥٦ - وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُشْبِثَا<sup>(٣)</sup>

(١) «ياء» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «زادوا» الآتي «كيا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: ياء، ويا مضاف، و«الكرسي» مضاف إليه «زادوا» فعل وفاعل «لِلنَّسَبِ» جار ومجرور متعلق بزادوا «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تليه» تلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ياء» والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كسره» كسر: مبتدأ ثان، وكسر مضاف، والهاء مضاف إليه «وجب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسر، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) ما ذكره هو التغيير اللفظي الذي يُحْدِثُهُ النَّسَبُ، وهذا هو القياس، وشَدَّتْ نَسَبٌ. ومما لم يذكره أن من التغيير اللفظي الذي يُحْدِثُهُ النَّسَبُ أن إعراب الاسم ينتقل إلى الياء التي تظهر عليها حركة إعراب الاسم.

ولم يذكر أن النَّسَبَ يُحْدِثُ تَغْيِيرًا مَعْنَوِيًّا، وهو صيرورته اسماً للمنسوب، بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه. ويُحْدِثُ تَغْيِيرًا حُكْمِيًّا، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة، في رفعه المضمَر والظاهر، ويكون مرفوعه نائب فاعل، تقول: «أنشودةٌ حجازيةٌ نغمتها» نغمتها: نائب فاعل.

والفائدة من النسب: إظهار ارتباط بين المنسوب والمنسوب إليه، وذلك كتخصيص المنسوب، أو تعريف موطنه، أو صنعته، أو قبيلته، أو بيان صفة من صفاته الأخرى.

(٣) «مثله» مثل: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه، وهي عائدة إلى الياء «مما» جار ومجرور متعلق بقوله: «احذف» «حواه» حوى: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلاً بمن، والهاء العائدة إلى الياء مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وتا» قصر للضرورة: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «لا تشبثا» الآتي، وتا مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «مدته» مدة: معطوف على تاء، ومدة مضاف، والهاء العائدة =

## ٨٥٧ - وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَاوَاءٌ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ<sup>(١)</sup>

يعني أنه إذا كان في آخر الاسم ياء كياء الكرسي، في كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، وَجَبَ حَذْفُهَا وَجَعَلُ ياء النسب موضعها؛ فيقال في النسب إلى «الشافعي»: «شافعي»، وفي [النسب إلى] «مرمي»: «مرمي»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك إن كان آخر الاسم تاء التأنيث وَجَبَ حَذْفُهَا للنسب؛ فيقال في النسب إلى «مكة»: «مكي».

ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب أَلِفُ التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً، كحُبَارَى وحُبَارِيٍّ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه، كجَمَزَى<sup>(٣)</sup> وجَمَزِيٍّ، وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه، كحُبَلَى، جاز فيها وجهان: أحدهما الحذف، وهو المختار، فتقول: «حُبَلِيٍّ»، والثاني قلبها واوياً، فتقول: «حُبَلَوِيٍّ».

= على «تأنيث» مضاف إليه «لا» ناهية **تثبتا** فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون المنقلبة ألفاً حرف أتى به للتوكيد.

(١) «إن» شرطية **تكن** فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مدة التأنيث المقصورة **تربع** فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اسم تكن، والجملة من تربع وفاعله في محل نصب خبر تكن **ذا** مفعول به لتربع، وذا مضاف، و**ثان** مضاف إليه **سكن** فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان، والجملة من سكن وفاعله في محل جر صفة لثان **فقلبها** الفاء واقعة في جواب الشرط، قلب: مبتدأ، وقلب مضاف، وها: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، والخبر محذوف، أي: فقلبها واوياً جائز، مثلاً **واوياً** مفعول ثانٍ للمصدر الذي هو قلب **وحذفها** الواو للاستئناف، وحذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله **حسن** خبر المبتدأ.

(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٥٣/٤:

فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، ولهذا كان «بَخَاتِي» - علماً لرجل - غير منصرف، فإذا نُسِبَ إليه انصَرَفَ. ا. هـ. وتوضيح كلامه: أن «بَخَاتِي» غير منصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع «فعال»، وهو عند النسب إليه لا يتغير لفظه، ولكن يتغير وزنه فيصير «فعال» لعدم اعتبار ياء النسبة في الوزن فزالت صيغة منتهى الجموع.

(٣) جَمَزَى: سريع، يوصف به الحمار.

- ٨٥٨ - لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى<sup>(١)</sup>
- ٨٥٩ - وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلَ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصَ خَامِسًا عَزَلَ<sup>(٢)</sup>
- ٨٦٠ - وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحْتَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنُ<sup>(٣)</sup>

يعني أن ألف الإلحاق المقصورة كالف التأنيث في وُجُوبِ الحذفِ إن كانت خامسةً، كَحَبْرَكِيٍّ وَحَبْرَكِيٍّ، وَجَوَازِ الحذفِ والقلبِ إن كانت رابعةً، كَعَلْقَى وَعَلْقِيٍّ وَعَلْقَوِيٍّ، ولكن المختار هنا القلبُ، عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصلية؛ فإن كانت ثالثة قلبت واواً، كَعَصَا وَعَصَوِيٍّ، وَفَتَى وَفَتَوِيٍّ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً واواً، كَمَلْهَوِيٍّ، وَرُبَمَا حذفت كَمَلْهِيٍّ، وَالْأَوَّلُ هو المختار، وإليه أشار بقوله: «وللأصلي قلبٌ يُعْتَمَى» أي: يُخْتَارُ، يقال: اعْتَمَيْتُ الشَّيْءَ، أي: اخترته، وإن كانت خامسة فصاعداً، وَجَبَ الحذفُ، كَمُضْطَفِيٍّ فِي مُضْطَفَى، وإلى ذلك أشار بقوله: «والألفُ الجائزُ أربعمائةً أزل».

(١) «لشبهها» لشبهه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وشبهه مضاف، وها: مضاف إليه «الملحق» نعت لشبهه «والأصلي» معطوف على الملحق «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وللأصلي» الواو للعطف أو للاستئناف، للأصلي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر «يعتمى» فعل مضارع مبني للمجهول - ومعناه يختار - ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «قلب» السابق، والجملة من «يعتمى» ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع نعت لقلب.

(٢) «والألف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» الآتي «الجائز» نعت للألف، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «أربعمائةً» مفعول به للجائز «أزل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كذلك» جار ومجرور متعلق بعزل الآتي «يا» قصر للضرورة: مبتدأ، ويا مضاف، و«المنقوص» مضاف إليه «خامساً» حال من الضمير المستتر في قوله: عزل، الآتي «عزل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ، والجملة من عزل: نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «والحذف» مبتدأ «في اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بالحذف «رابعاً» حال من الياء «أحق» خبر المبتدأ «من قلب» جار ومجرور متعلق بأحق «وحتم» خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر، وقلب مضاف، و«ثالث» مضاف إليه «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يعن وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لثالث.

وأشار بقوله: «كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ . . إلى آخره» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى المنقوص؛ فإن كانت ياءه ثالثة، قُلبت واواً وُفْتُحَ ما قبلها، نحو: «شَجَوِيٌّ» في شَجٍ، وإن كانت رابعة حذفت، نحو: «قَاضِيٌّ» [في قَاضٍ]، وقد تقلب واواً، نحو: «قَاضَوِيٌّ»، وإن كانت خامسة فصاعداً وَجِبَ حذفها، كـ «مُعْتَدِيٌّ» في مُعْتَدٍ، و«مُسْتَعْلِيٌّ» في مُسْتَعْلٍ. وَالْحَبْرَكِيُّ: ذَكَرُ الْقُرَادِ، وَالْأَنْثَى: حَبْرَكَةٌ، وَالْعَلْقَى: نَبْتُ، وَاحِدُهُ عَلْقَاةٌ.

### ٨٦١ - وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً وَفَعِلٌ وَفَعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحَ وَفَعِلٌ<sup>(١)</sup>

يعني أنه إذا قُلبت ياءُ المنقوصِ واواً وَجِبَ فَتَحَ ما قبلها، نحو: «شَجَوِيٌّ وَقَاضَوِيٌّ». وأشار بقوله: «وَفَعِلٌ . . إلى آخره» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةً، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد، وجب التَخْفِيفُ بجعل الكسرة فتحة، فيقال في نَمِرٍ: «نَمَرِيٌّ»، وفي دُئِلٍ: «دُؤَلِيٌّ»، وفي «إِبِلٍ»: «إِبَلِيٌّ».

### ٨٦٢ - وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ<sup>(٢)</sup>

قد سَبَقَ أنه إذا كان آخرُ الاسمِ ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين، وجب حذفها في النسب؛ فيقال في «الشافعيِّ»: «شَافِعِيٌّ»، وفي «مَرْمِيٌّ»: «مَرْمِيٌّ». وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً والأخرى زائدة؛ فمن العرب مَنْ يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويُبْقِي الأَصْلِيَّةَ ويقلبها واواً، فيقول في «المرميِّ»: «مَرْمَوِيٌّ»، وهي

(١) «أول» فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول أول لأول، وذا مضاف، و«القلب» مضاف إليه «انفتاحاً» مفعول ثانٍ لأول «وفعل» بفتح الفاء وكسر العين: مبتدأ «وفعل» بضم الفاء وكسر العين: معطوف عليه «عينهما» عين: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افتح، الآتي، وعين مضاف، والضمير مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من افتح وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: وفعل، وما عطف عليه «وفعل» بكسر الفاء والعين جميعاً: معطوف على الضمير المجرور محلاً بالإضافة، ولم يعد الجار لأن إعادته ليست بلازمة عنده كما سبق تقريره في باب العطف.

(٢) «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «في المرمي» جار ومجرور متعلق بقيل «مرموي» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «في استعمالهم» الجار والمجرور متعلق باختيار، واستعمال مضاف، والضمير مضاف إليه «مرمي» نائب فاعل لاختير.

لغة قليلة<sup>(١)</sup>؛ والمختار اللغة الأولى، وهي الحذف، سواءً كَانَتْ زَائِدَتَيْنِ أم لا؛ فتقول في «الشافعي»: «شافعي» وفي «مرمي»: «مرمي».

### ٨٦٣ - وَنَحْوُ حَيٍّ فَتُحْ ثَانِيهِ يَجِبُ وَازْدُدْهُ وَاوَاءً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ<sup>(٢)</sup>

قد سبق حكم الياء المشددة بأكثر من حرفين.

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يُحذف من الاسم في النسب شيء، بل يُفتح ثانيه ويُقلب ثالته وَاوَاءً، ثم إن كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يُغَيَّرْ، وإن كان بدلاً من واو قلب وَاوَاءً؛ فتقول في «حي»: «حَيَّيٌّ» لأنه من حَيِّتُ، وفي «طي»: «طَوَّيٌّ» لأنه من طَوَّيْتُ<sup>(٣)</sup>.

### ٨٦٤ - وَعَلِمَ التَّشْنِيَةَ أَحْدَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجِبٌ<sup>(٤)</sup>

يُحْدَفُ من المنسوب إليه [ما فيه من] علامة تشنية أو جمع تصحيح؛ فإذا سَمَّيْتَ رجلاً

- (١) ذلك لأن الواو والياء اجتمعتا وأولاهما ساكنة، فتُقلب الواو ياءً، فتُدغم الياءان ويُكسر ما قبل الأولى.
- (٢) «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف، و«حي» مضاف إليه «فتح» مبتدأ ثان، وفتح مضاف، وثان من «ثانيه» مضاف إليه، وثان مضاف، وضمير الغائب العائد إلى «نحو حي» مضاف إليه «يجب» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «فتح ثانيه» هو فاعله، والجملة من يجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وارده» اردد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاردد «واو» مفعول ثان لاردد «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلب» الآتي، والهاء تعود إلى الواو «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن يكن ثاني نحو حي مقلوباً عن واو فرده وَاوَاءً.

(٣) أصل «طي»: «طَوَّيٌّ» اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة فُقلبت الواو ياءً وأدغمتا.

- (٤) «وعلم» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي، وعلم مضاف، و«التشنية» مضاف إليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لِلنَّسَبِ» جار ومجرور متعلق بقوله: احذف «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«ذا» مضاف إليه «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «وجب» الآتي، وجمع مضاف، و«تصحیح» مضاف إليه «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مثل ذا» الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

«زَيْدَانٍ» وأعربته بالألف رَفْعاً، وبالياءِ جَرّاً ونصباً، قلت: «زَيْدِيٌّ»، وتقولُ فيمن اسمه «زَيْدُونٌ» إذا أعربته بالحروف: «زَيْدِيٌّ» وفيمن اسمه هندات: «هِنْدِيٌّ».

### ٨٦٥ - وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ وَشَذُّ طَائِيٍّ مَقُولاً بِالْأَلْفِ (١)

قد سبق أنه يجب كسراً ما قبل ياء النسب؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره في النسب ياءً [مكسورة] مُدْغَمٌ فيها ياءٌ، وجب حذف الياء المكسورة، فتقول في طَيْبٍ: «طَيْبِيٌّ» (٢) وقياسُ النسب في طَيْبٍ «طَيْبِيٌّ»، لكن تركوا القياس وقالوا: «طَائِيٌّ» بإبدال الياء ألفاً.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحةً لم تحذف، نحو: «هَبَيْخِيٌّ» في هَبَيْخٍ. والهبَيْخُ: الغلام الممتلئ، والأُنثى هَبَيْخَةٌ.

### ٨٦٦ - وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ التُّزْمِ وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ حَتْمِ (٣)

يقال في النسب إلى «فَعِيلَةٍ»: «فَعَلِيٌّ» بفتح عينه وحذف يائه، إن لم يكن معتلاً العين ولا مضاعفاً، كما يأتي، فتقول في حَنِيفَةٍ: «حَنْفِيٌّ».

(١) «وثالثٌ» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لجريانه على موصوف محذوف، والتقدير: وحرف ثالث «من نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «حذف» الآتي، ونحو مضاف، و«طَيْبٍ» مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وشذُّ» فعل ماض «طَائِيٍّ» فاعل شذ «مقولاً» حال من طائِيٍّ «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله: «مقولاً».

(٢) الياء في «طَيْبٍ» أصلية، وقد تأتي في نحو «طيب» لفظاً، وتكون منقلبةً عن الواو مثل الياء في «مَيْتٌ»، وقد تأتي الياء المشددة في ما يخالف لفظ «طيب» وزناً مثل «كُتَيْبٌ». ففي كل هذه الحالات يجب حذف الياء المكسورة - كما قال الشارح - وإبقاء الساكنة، تقول: «مَيْتِيٌّ» و«كُتَيْبِيٌّ».

(٣) «وفعليٌّ» مبتدأ «في فعيلة» جار ومجرور متعلق بقوله: «التزم» الآتي «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي الواقع مبتدأ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وفعليٌّ» مبتدأ «في فعيلة» جار ومجرور متعلق بقوله: «حتم» الآتي «حتم» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي نائب فاعل، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

ويقال في النسب إلى «فُعَيْلَة»: «فُعَلِيٌّ» بحذف الياء، إن لم يكن مضاعفاً؛ فتقول في جُهَيْنَةَ: «جُهَيْئٌ»<sup>(١)</sup>.

### ٨٦٧ - وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّأُولِيًّا<sup>(٢)</sup>

يعني أن ما كان على «فَعِيلٍ» أو «فُعَيْلٍ» بلا تاء، وكان معتلَّ اللام، فحكمه حكم ما فيه التاء في وجوب حذف يائه وفتح عينه؛ فتقول في «عَدِيٌّ»: «عَدَوِيٌّ»، وفي «قُصَيٌّ»، «قُصَوِيٌّ»<sup>(٣)</sup>، كما تقول في «أُمِيَّةٌ»: «أُمَوِيٌّ»، فإن كان «فَعِيلٌ» و«فُعَيْلٌ» صحيحَي اللام، لم يُحذف شيء منهما؛ فتقول في «عَقِيلٍ»: «عَقِيلِيٌّ»، وفي «عُقَيْلٍ»: «عُقَيْلِيٌّ»<sup>(٤)</sup>.

(١) الأصل في النسب إلى فعيل، بفتح الفاء صحيح الآخر وبغير تاء في آخره، أن ينسب إليه على لفظه؛ فيقال في النسب إلى تميم وأمير وكريم: تميمي، وأميري، وكريمي. والأصل في النسب إلى فعيل، بضم الفاء صحيح الآخر وبغير تاء، أن يُنسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى نمير وكليب: نميري، وكليبي. والأصل في النسب إلى فعيلة، بفتح الفاء، وإلى فعيلة، بضم الفاء، أن تحذف ياؤه، وتحذف مع ذلك تاؤه، ثم تُقلب كسرة العين من الأول فتحة، فيقال في النسب إلى جهينة وأذينة: جهني، وأذني، ويقال في النسب إلى حنيفة وشريفة: حنفي، وشرفي، وإنما فعلوا ذلك فرقا بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في المذكر لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتماً، فلما وُجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه؛ لأن الحذف يأنس إلى الحذف، وقد شذت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاؤوا بها على خلاف الأصل، قالوا في النسب إلى سليقة: سليقي، وقالوا في النسب إلى عميرة: عميري، وقالوا في النسب إلى ردينة: بضم ففتح - رديني، وقالوا في النسب إلى ثقيف: ثقفني، وقالوا في النسب إلى قریش وهذيل - بضم ففتح - قرشي، وهذلي.

(٢) «وَأَلْحَقُوا» فعل وفاعل «معل» مفعول به لألحقوا، ومعل مضاف، و«لام» مضاف إليه «عرياً» عري: فعل ماض، ومتعلقه محذوف، وتقديره: عري من التاء، وفاعل عري ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى معل لام، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب نعت لقوله: «معل لام» السابق «من المثالين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «عري» «بما» جار ومجرور متعلق بألحقوا «التا» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «أولياً» الآتي «أولياً» أولي: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بالباء، وهو مفعوله الأول، والجملة من أولي ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول المجرور بالباء.

(٣) حُذِفَت الياء الزائدة قبل لام الاسم؛ لكرهية توالي الياءات.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَّا مَلَأْتُ إِزَارَهَا      فِدِعْصٌ وَأَمَّا خَصْرُهَا فَبَشِثِلُ

وقول الآخر:

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّيْنَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ      فَرَاخُ الْقَطَا لَأَقَيْنَ أَجْدَلَ بَارِيًّا

## ٨٦٨ - وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطُّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَةِ<sup>(١)</sup>

يعني أن ما كان على «فَعِيلَة» وكان مُعْتَلَّ العَيْنِ أو مُضَاعَفًا، لا تُحذف ياءؤه في النسب؛ فتقول في طَوِيلَة: «طَوِيلِيٌّ»، وفي جَلِيلَة: «جَلِيلِيٌّ»، وكذلك أيضاً ما كان على «فَعِيلَة» وكان مضاعفاً، فتقول في قَلِيلَة: «قُلَيْلِيٌّ»<sup>(٢)</sup>.

## ٨٦٩ - وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةِ لَهُ انْتَسَبَ<sup>(٣)</sup>

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية: فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً، نحو: «حَمْرَاوِيٌّ» في حمراء، أو زائدة للإلحاق، كـ«عَلْبَاءٍ»، أو بدلاً من أصل، نحو: «كسَاء» فوجهان: التصحيح، نحو: «علبائي» و«كسائي»، والقلب، نحو: «علباوي» و«كساوي»<sup>(٤)</sup>، أو أصلاً، فالتصحيح لا غير، نحو: «قُرَائِي» في «قُرَاء».

## ٨٧٠ - وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرَ مَا رُكِبَ مَزْجاً وَلِثَانِ تَمَّ مَا<sup>(٥)</sup>

(١) «وتتموا» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالطويلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالجيلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ.

(٢) قَلِيلَة: تصغير «قَلَة»، وَقَلَّةُ الشَّيْءِ - كالجبل - : أعلاه، ومن الإنسان: رأسه.

(٣) «وهمز» مبتدأ، وهمز مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«مد» مضاف إليه «ينال» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «همز ذي مد» الواقع مبتدأ، والجملة من ينال ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في النسب» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينال» السابق «ما» اسم موصول: مفعول ثان لينال «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «في تثنية، له» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «انتسب» الآتي «انتسب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من انتسب وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

(٤) والأحسن قلب ألف الإلحاق، وتصحيح الألف المنقلبة عن أصل.

(٥) «وانسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لصدر» جار ومجرور متعلق بانسب، وصدر مضاف، و«جملة» مضاف إليه «وصدر» معطوف على صدر السابق، وصدر مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ركب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما =

٨٧١ - إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِإِبْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ<sup>(١)</sup>

٨٧٢ - فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفِّ لَبَسٌ كـ «عَبْدِ الأَشْهَلِ»<sup>(٢)</sup>

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب؛ فإن كان مركباً تركيباً جملياً أو تركيباً مزجاً<sup>(٣)</sup>، حُذِفَ عَجْزُهُ وألحق صدره ياء النسب؛ فتقول في تَابَطُ شَرًّا: «تَابَطِيٌّ»، وفي بَعْلَبِكَ: «بَعْلِيٌّ»، وإن كان مركباً تركيباً إضافة: فإن كان صدره ابناً أو أباً، أو كان مُعَرِّفاً بعجزه، حُذِفَ صَدْرُهُ وألحق عجزه ياء النسب؛ فتقول في ابن الزبير: «زُبَيْرِيٌّ» وفي أبي بكر: «بَكْرِيٌّ»، وفي غلام زيد: «زَيْدِيٌّ» فإن لم يكن كذلك؛ فإن لم يُخَفِّ لَبَسٌ عند حَذْفِ عجزه، حُذِفَ عَجْزُهُ ونُسِبَ إلى صدره؛ فتقول في امرئ القيس: «امْرِيٌّ»، وإن خيف لَبَسٌ حُذِفَ صدره ونُسِبَ إلى عجزه، فتقول في عبد الأشهل وعبد القيس: «أشْهَلِيٌّ، وَقَيْسِيٌّ».

= الموصولة، والجملة من ركب ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «مزجاً» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف، أي: تركيب مزج «ولثان» الواو عاطفة، لثان: جار ومجرور معطوف على ما قبله، وهو لصدر «تمما» تم: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر نعت لثان.

(١) «إضافة» مفعول به لقوله: «تمما» في البيت السابق «مبدوءة» نعت لقوله: إضافة «باين» جار ومجرور متعلق بمبدوءة «أو» عاطفة «أب» معطوف على ابن «أو» عاطفة أيضاً «ما» اسم موصول: معطوف على أب «له» جار ومجرور متعلق بقوله: وجب، الآتي «التعريف» مبتدأ «بالثاني» جار ومجرور متعلق بالتعريف «وجب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله: «انسبن» الآتي «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بفي، وسوى مضاف، وذا من «هذا» اسم إشارة مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «انسبن» انسب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للأول» جار ومجرور متعلق بقوله: «انسبن» «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يخف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم «لبس» نائب فاعل يخف «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف، و«الأشهل» مضاف إليه.

(٣) تركيب المزج: أن يُجْعَلَ الاسمان اسماً واحداً، لا بإضافة، ولا بإسناد، بل يُنْزَلُ عَجْزُهُ من صدره منزلة تاء التأنيث؛ نحو «بعلبك» و«بختنصر».

وهو يختلف عما هو تركيب الجملة - أو الإسناد - نحو «تابط شراً» فهذا جملة عوملت معاملة المفرد.

ويختلف عن تركيب الإضافة؛ نحو «أبو محمد».

٨٧٣ - **وَاجْبُرَ بَرْدُ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ** **جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أَلْفٌ<sup>(١)</sup>**

٨٧٤ - **فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ** **وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِهِذِي تَوْفِيَةً<sup>(٢)</sup>**

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام، فلا يخلو: إما أن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية، أو لا.

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر، جاز لك في النسب الرد وتركها؛ فتقول في «يَدِ وَاِبْنِ»: «يَدَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ، وَابْنِيٌّ وَيَدِيٌّ» كقولهم في التثنية: «يَدَانِ، وَابْنَانِ» وفي «يَدٍ» عَلَمًا لمذكَّر: «يَدُونٌ»<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية، وَجَبَ رَدُّهَا فِي النَّسَبِ؛ فتقول في «أَبٍ، وَأَخٍ، وَأَخْتٍ»: «أَبَوِيٌّ، وَأَخَوِيٌّ» كقولهم: «أَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَأَخَوَاتٍ».

٨٧٥ - **وَبَاخٌ أُخْتًا وَبَابِنٌ بِنْتًا** **أَلْحَقٌ وَيُونُسٌ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ<sup>(٤)</sup>**

مذهبُ الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى إلحاقُ أخت و بنت في النسب بأخ وابن؛

(١) «واجبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «برد» جار ومجرور متعلق باجبر، ورد مضاف، و«اللام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لاجبر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: «حذف» الآتي «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «جوازاً» نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف، أي: اجبره جبراً إذا جواز «إن» شرطية «لم» نافية جازمة، «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «رده» رد: اسم يك، ورد مضاف، والهاء مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يك، وجملة يك واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن لم يكن رد لامه مألوفاً في التثنية أو الجمع فاجبره برد لامه.

(٢) «في جمعي» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» في البيت السابق، وجمعي مضاف، و«التصحيح» مضاف إليه «أو» عاطفة «في التثنية» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «وحق» مبتدأ، وحق مضاف، و«مجبور» مضاف إليه «بهذي» جار ومجرور متعلق بمجبور «توفية» خبر المبتدأ.

(٣) هذا ما لم تكن عين المحذوف لأمه حرف علة، فالرد واجب. تقول في النسبة إلى «شاة»: «شاهي» فيلزمك رد اللام (الهاء).

(٤) «وبأخ» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي «أختاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ألف» الآتي «وبابن» معطوف على قوله: «بأخ» «بنتاً» معطوف على قوله: «أختاً» السابق، وقد علمت أن العطف على معمولي عامل واحد جائز لا غبار عليه «ألف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت =

فُحَذَفُ مِنْهُمَا تَاءُ التَّأْنِيثِ وَيُرَدُّ إِلَيْهِمَا الْمَحذُوفُ؛ فيقال: «أَخَوِيُّ، وَبَنَوِيُّ» كما يُفَعَّلُ بِأَخِ وَابْنِ، ومذهبُ يونسَ أنه ينسبُ إليهما على لفظيهما؛ فتقول: «أَخْتِيُّ، وَبِنْتِيُّ»<sup>(١)</sup>.

### ٨٧٦ - وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كـ «لَا وَلَايِي»<sup>(٢)</sup>

إذا نُسِبَ إلى ثُنَائِي لا ثَالِثَ لَهُ، فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفاً صحيحاً، أو حرفاً معتلاً.

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمُهُ؛ فتقول في كَم: «كَمِيُّ، وَكَمِيُّ».

وإن كان حرفاً معتلاً، وجب تضعيفُهُ؛ فتقول في لو: «لَوِيُّ».

وإن كان الحرفُ الثاني ألفاً، ضوعفت وأبدلت الثانية همزة؛ فتقول في رجل اسمه لا:

«لَائِيُّ» ويجوز قلبُ الهمزة واواً؛ فتقول: «لَاوِيُّ».

### ٨٧٧ - وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَا عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّزِمُ<sup>(٣)</sup>

= «ويونس» مبتدأ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة «أبي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على يونس، والجملة من أبي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «حذف» مفعول أبي، وحذف مضاف، و«التا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(١) مذهبا الثلاثة في «الكتاب» ٣/٣٦٠ - ٣٦١.

(٢) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثاني» مفعول به لضاعف «من ثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثانيه» ثاني: مبتدأ، وثاني مضاف، والهاء مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«لين» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لثنائي «كلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كلا، ولا هنا قصد لفظه «ولائي» معطوف على لا.

(٣) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «كشية» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم «ما» اسم موصول: اسم يكن مؤخر «الفا» قصر للضرورة: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدم، الآتي «عدم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من عدم وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «فجبره» الفاء واقعة في جواب الشرط، جبر: مبتدأ، وجبر مضاف، والهاء مضاف إليه «وفتح» معطوف على جبره، وفتح مضاف، وعين من «عينه» مضاف إليه، وعين مضاف، والهاء مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور من «جبره وفتح عينه» والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه، وإنما أفرد الضمير - مع أن المبتدأ في قوة المثني - للتأويل بالمذكور، ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده، ويكون هناك خبر محذوف - مماثل لهذا المذكور - للمعطوف؛ فتكون =

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء، فلا يخلو: إما أن يكون صحيح اللام، أو مُعْتَلَّها. فإن كان صحيحها لم يُرَدَّ إليه المحذوف؛ فتقول في «عِدَّةٌ وَصِفَةٌ»: «عِدِّيَّ وَصِفِيَّ». وإن كان معتلها وجب الرُدُّ، ويجب أيضاً عند سبويه رحمه الله فتح عينه؛ فتقول في شِيَّةٍ: «وَشَوِيَّ»<sup>(١)</sup>.

## ٨٧٨ - وَالْوَّاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِباً لِلْجَمْعِ      إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ<sup>(٢)</sup>

إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جَمْعِيَّتِهِ، جيءَ بواحدِهِ ونُسِبَ إليه<sup>(٣)</sup>، كقولك في النسب إلى الفَرَائِضِ: «فَرَضِيَّ»<sup>(٤)</sup>.

هذا إن لم يكن جارياً مَجْرَى العَلَمِ، فإن جَرى مَجْرَاهُ، كَأَنْصَارٍ، نُسِبَ إليه على لفظه؛ فتقول في أنصار: «أَنْصَارِيَّ»، وكذا إن كان علماً؛ فتقول في أنمار: «أَنْمَارِيَّ».

= الواو عطفت جملة على جملة، والتقدير على هذا الوجه الأخير: فجبره التزم وفتح عينه التزم، وهذا أولى من العكس، وهو جعل المذكور خبراً للمعطوف وحده، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفاً، وذلك لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ضعيف، بخلاف الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، ومن هذا الكلام تعلم أن في هذه العبارة ثلاثة أعراب، وأن اثنين منها لا غبار عليهما، وواحداً فيه نوع ضعف.

(١) «الكتاب» ٣/٣٦٩.

و«الشِّيَّةُ»: لَوْنٌ يَخَالِفُ لَوْنَ سَائِرِ الشَّيْءِ. قال تعالى عن بقرة بني إسرائيل: ﴿لَا شِيَّةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]. وأصل «شِيَّةٍ»: «وَشِيَّ»: حُذِفَتِ الواو ونُقِلَتْ كسْرُهَا إلى الشينِ وَعُوِّضَ عن الواو بتاءٍ. والنسبة إليه: «وَشَوِيَّ» برَدِّ الواو (فاء الاسم) والواو الثانية منقلبة عن الياء (لام الاسم) لأنه عندما رُدَّتْ فَاوُهُ (الواو) فُتِحَتْ عَيْنُهُ (الشين) فُقْلِبَتْ لامه (الياء) ألفاً؛ لأن الياء المتطرفة المفتوح ما قبلها تُقْلِبُ ألفاً، ثم قُلِبَتْ لأجل النسب واواً؛ كما في «فتى» ونحوه.

(٢) «الواحد» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: اذكر، الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناسباً» حال من الضمير المستتر في قوله: اذكر «للجمع» جار ومجرور متعلق بناسباً «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يشابه» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجمع «واحداً» مفعول به ليشابه «بالوضع» جار ومجرور متعلق بقوله: يشابه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) بشرط أن لا يتغير المعنى، في نحو «أعرابي» فمفرده «عرب» والنسبة إليه تُضَيِّعُ النسبة إلى «أعراب»؛ لذا تقول: «أعرابي».

(٤) الفرائض: واحدها: فريضة، ويُنْسَبُ إلى «فَعِيلَةٍ» - كما مر معك - «فَعَلِيَّ».

٨٧٩ - وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِيلٌ فِي نَسَبٍ أَغْنَىٰ عَنِ الْيَا فُقَيْلٌ<sup>(١)</sup>

يُسْتَعْنَىٰ غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم على «فاعلٍ» بمعنى صاحب كذا، نحو: «تَامِرٍ، وَلَايِنٍ»<sup>(٢)</sup> أي: صاحب تمر وصاحب لبن، وبنائه على «فَعَّالٍ» في الحِرْفِ غالباً، كَبَقَّالٍ وَبَزَّارٍ، وقد يكون «فَعَّالٌ» بمعنى صاحب كذا، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا رُبُّكَ بِظَلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: بذي ظلم.

وقد يُسْتَعْنَىٰ عن ياء النسب أيضاً بـ«فَعِيلٍ» بمعنى صاحب كذا، نحو: «رَجُلٌ طَعِمَ وَلَبِسَ» أي: صاحب طَعَامٍ وَلِبَاسٍ، وَأَنشَدَ سَيَّبِيوِيَه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: [الرجز]

ش ٣٥٦ - لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذِلُّجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ<sup>(٤)</sup>

(١) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: «أغنى» الآتي، ومع مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «وفعال» معطوف على فاعل «فعل» مبتدأ «في نسب» جار ومجرور متعلق بقوله: «أغنى»، الآتي «أغنى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فعل» والجملة من أغنى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «عن اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بأغنى «فقبل» الفاء عاطفة، وقبل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٢) قد ورد من ذلك قول الحطيئة:

وَعَرَزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنْ نَكَّ لَايِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ

وقول الآخر:

إِلَى عَطَنِ رَحْبِ الْمَبَاءَةِ أَهْلٍ

والشاهد فيه قوله: «أهل» فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل، وكأنه قال: ذي أهل، وليس هو بجارٍ على الفعل؛ لأنه لو جرى على الفعل لقال: «مأهول»؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعنى مبني للمجهول.

(٣) «الكتاب» ٣/ ٣٨٤.

(٤) أنشد سيبويه رحمه الله هذا البيت (ج ٢ ص ٩) ولم ينسبه إلى أحد، وكذلك لم ينسبه الأعلام الشنتمري رحمه الله في شرح شواهد.

**اللغة:** «ليلي» معناه: منسوب إلى الليل، ويريد به صاحب عمل في الليل «نهر» بفتح فكسر، أي: صاحب عمل بالنهار، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بني الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب «أدلج» أسير من أول الليل، والادلاج - على زنة الافتعال، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالاً - السير في آخر الليل «أبتكر» أدرك النهار من أوله.

**المعنى:** يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلاً وهم نائمون، ولم يسر إليه خفية كما يسير اللصوص، ولكنه يذهب إليهم في وضوح النهار، ثم بين =

أي: ولكنني نَهَارِيٌّ، أي: عامل بالنهار<sup>(١)</sup>.

## ٨٨٠ - وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَرًا<sup>(٢)</sup>

أي: ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سَبَقَ تقريره فهو من شَوَاذِّ النسب، يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، كقولهم في النسب إلى البَصْرَةِ: «بِصْرِيٌّ»<sup>(٣)</sup>، وإلى الدَّهْرِ: «دُهْرِيٌّ»<sup>(٤)</sup> وإلى مَرَوَ: «مَرَوَزِيٌّ».

= أنه يختار من أوقات النهار أوله؛ ليكون رجال الحي موجودين لم يخرجوا لأعمالهم.

**الإعراب:** «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «بليلي» الباء زائدة، ليلي: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ولكنني» لكن: حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه «نهر» خبر لكن «لا» نافية «أدلج» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الليل» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأدلج «ولكن» حرف استدراك «أبتكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

**الشاهد فيه:** قوله: «نهر» حيث بناه على فعل - بفتح فكسر - وهو يريد النسب، فكأنه قال: ولكنني نهارِيٌّ، كما قال: لست بليلي، قال سيبويه: «وقالوا: نهر، وإنما يريدون نهارِيٌّ، ويجعلونه بمنزلة عَمَلٍ وطَعْمٍ، وفيه معنى ذلك» اهـ.

(١) وقد يُستغنى كذلك بـ«مِفْعَالٍ»، و«مِفْعِيلٍ»، كقولك: امرأةٌ مِعْطَارٌ، وناقَةٌ مِحْضِيرٌ، أي: ذات حَضِرٍ وهو الجري. وهما سماعيان كذلك.

(٢) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أسلفته» أسلف: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، والهاء مفعوله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مقَرَّرًا» حال من الهاء في أسلفته «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتصر» الآتي في آخر البيت «ينقل» فعل مضارع مبني للمجهول «منه» جار ومجرور متعلق بـينقل، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من ينقل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الذي «اقتصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من اقتصر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) المشهور في «البصرة» فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها «بصري» بكسر الباء، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذاً، وقد ورد في «البصرة» كسر الباء وضمها أيضاً، وورد في لفظ النسب فتح الباء، فإذا لاحظت ما ورد في لفظ المنسوب إليه من الفتح أولاً ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح، لم يكن شاذاً، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لثلا يلتبس بالنسب إلى بصري بزنة حُبَلِيٍّ إذا نسب إليه بحذف الألف؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها واوًا، فيقال «بصروي».

(٤) الدهري، بضم الدال، والقياس فتح الدال: هو الشيخ الفاني.

## الْوَقْفُ

### ٨٨١ - تَنْوِيناً اِثْرَ فَتْحِ اجْعَلِ اَلِفَا وَقَفَاً وَتَلَوَ غَيْرِ فَتْحِ اِحْذِفَا<sup>(١)</sup>

أي: إذا وَقَفَ على الاسم المنوّن<sup>(٢)</sup>، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أ بدل ألفاً، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، وما فتحته لغير الإعراب، كقولك في إيهاً وويهاً: «إيهاً، وويهاً».

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة، حُذِفَ وسُكِّنَ ما قبله، كقولك في «جَاءَ زَيْدٌ»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»: «جَاءَ زَيْدٌ»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»<sup>(٣)</sup>.

### ٨٨٢ - وَاِحْذِفِ لَوْقِفِ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ<sup>(٤)</sup>

### ٨٨٣ - وَأَشْبَهَتْ «إِذَا» مُنُونًا نُصِبَ فَأَلِفَا فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قَلْبًا<sup>(٥)</sup>

(١) «تنويناً» مفعول أول لقوله: «اجعل» الآتي «إثر» ظرف متعلق باجعل، وإثر مضاف، و«فتح» مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول ثانٍ لاجعل «وقفاً» مفعول لأجله، أو منصوب بنزع الخافض، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف «وتلو» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي، وتلو مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«فتح» مضاف إليه «احذف» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (٢) الوقف: هو قطع النطق عند آخر الكلمة.

وذلك لتمام غرض الكلام، أو لاستراحة النفس، أو لتمام، أو لانتهاؤ نظم، أو سجع. وأنواعه: اختياري، واختباري (لاختبار قدرة أحدٍ على الوقف)، واضطراري (لانتهاؤ نفس المتكلم)، واستثنائي، وتذكيري، وترنحي. ولكلٍ من هذه الأحكام فروعٌ وشُعَبٌ تتنوع، تَرِدُ في مظانها، فلترجع. (٣) ما قاله يخصُّ الوقف الاختياري، وفي الوقف على التنوين بعد فتحة، خلافٌ لربيعه؛ إذ يجوزون الوقوف عليه بسكون.

(٤) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لوقف في سوى» جاران ومجروران متعلقان باحذف، وسوى مضاف، و«اضطرار» مضاف إليه «صلة» مفعول به لاحذف، وصلة مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«الفتح» مضاف إليه «في الإضمار» جار ومجرور متعلق بصلة.

(٥) «أشبهت» أشبه: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إذا» فاعل أشبه «منوناً» مفعول به لأشبه «نصب» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منون، والجملة من نصب ونائب =

إذا وَقَفَ على هاء الضمير : فإن كانت مضمومة ، نحو : «رأيتُه» أو مكسورة ، نحو : «مَرَرْتُ بِهِ» حُذِفَتْ صَلْتُهَا ووقف على الهاء ساكنةً ، إلا في الضرورة<sup>(١)</sup> ، وإن كانت مفتوحة ، نحو : «هِنْدٌ رَأَيْتُهَا» وَقَفَ على الألف ولم تُحذف .

وشبهوا «إذا» بالمنصوب المنون ، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف<sup>(٢)</sup> .

٨٨٤ - وَحَذَفَ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمًا<sup>(٣)</sup>

٨٨٥ - وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرِ لُزُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتِصْفِي<sup>(٤)</sup>

= فاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله : «منوناً» السابق «فألفاً» مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله : «قلب» الآتي «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقلب «نونها» نون : مبتدأ ، ونون مضاف ، وها : مضاف إليه «قلب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتدأ ، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .  
(١) الصلة المقصودة هو إشباع حركة الهاء بحرف علة متصل به من جنس حركته ، وهو في الكسر ياء ، وفي الضم واو . والضرورة التي أرادَ هي ضرورة النظم .

(٢) رأى الجمهور كتابتها والوقف عليها بالألف ، وخالف المازني والمبرد وابن عصفور واختاره السيوطي ، فأروا كتابتها والوقف عليها بالنون . ورأى الفراء وابن خروف أنها تُكتب ويُوقف عليها بالنون إذا عمِلت ، وبالألف إن لم .

وتنصب المضارع بشرط تصديرها ، واستقبالها إياه ، واتصالها به ، أو انفصالها عنه بالقسم ، أو بلا النافية ، فحسب .

(٣) «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و«يا» قصر للضرورة : مضاف إليه ، ويا مضاف ، و«المنقوص» مضاف إليه «ذي» نعت للمنقوص ، وذي مضاف ، و«التنوين» مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، والفتحة ملقاة على الباء من الهمزة في قوله : أولى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «أولى» خبر المبتدأ «من ثبوت» جار ومجرور متعلق بأولى «فاعلمًا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٤) «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف ، و«ذي» مضاف إليه ، وذي مضاف ، و«التنوين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفي نحو» جار ومجرور متعلق بقوله : «اقتفي» الآتي ، ونحو مضاف ، و«مر» مضاف إليه «لزوم» مبتدأ ، ولزوم مضاف ، و«رد» مضاف إليه ، و«البا» قصر للضرورة : مضاف إليه «اقتفي» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «لزوم رد» الواقع مبتدأ ، والجملة من اقتفي ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

إذا وَقَفَ على المنقوص المَنَوْنِ؛ فإن كان منصوباً أُبْدِلَ من تنوينه ألف، نحو: «رأيت قاضياً»، فإن لم يكن منصوباً، فالمختار الوقْفُ عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، كما سيأتي؛ فتقول: «هَذَا قَاضٍ، ومررت بقَاضٍ» ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [الرعد: ٧] (1).

فإن كان المنقوصُ محذوفَ العينِ: كـ «مُرٍ» اسمَ فاعلٍ مِنْ أَرَى (2)، أو الفاء: كـ «يَفِي» (3) عَلَمًا، لم يوقف إلا بإثبات الياء؛ فتقول: «هَذَا مُرِي، وهذا يَفِي» وإليه أشار بقوله: «وفي نحو مُرٍ لُزُومٌ رَدُّ الْيَا اقْتِنَافِي».

فإن كان المنقوصُ غيرَ مُنَوَّنٍ، فإن كان منصوباً ثبتت ياءه ساكنةً، نحو: «رأيت القاضي»، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، جاز إثبات الياء وحذفها، والإثباتُ أجودُ، نحو: «هذا القَاضِي، ومررت بالقَاضِي» (4).

## ٨٨٦ - وَغَيْرَهَا التَّانِيثُ مِنْ مُحَرِّكٍ سَكَنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمِ التَّحْرُكِ (5)

(1) «النشر في القراءات العشر» ١٠٥/٢.

(2) «أرى» هو المضارعُ المستعمل من «أرى»، الماضي بدلاً من «أرى» بوزن «أفعل».

والمراد هنا الثاني، وأصله «أرى يُرئي»، فهو «مُرئي»، نُقِلَت الكسرة من الهمزة إلى الراء، ثم حُذِفَت الهمزة، فأصبحت «مُرِي».

(3) يفي: مضارعُ «وفى» - وأصل ماضيه «وفى» أبدلت ياءه ألفاً لتطرفها بعد فتح - وأصل هذا المضارع «يؤفي»؛ حُذِفَت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة.

(4) وعدم الإثبات جيدٌ كذلك؛ وقد قُرئ به في القرآن العزيز في نحو ﴿يَوْمَ النَّادِ﴾ [غافر: ٣٢]، و﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

ومثلُ غير المنون لتعريفه بـ«ال» ما سقط تنوينه بالنداء، نحو «يا قاضي» أو سقط لمنع الصرف، كقولك: «رأيتُ جوارِي»، أو سقط للإضافة، نحو «هو قاضي دمشق».

ويترجح في هذا كله الحذف مثل المنون، ولا يُقَلَّب تنوينه ألفاً، بل يُوقَف عليه بالياء.

(5) «وغير» مفعول بفعل محذوف يفسره قوله: «سكنه» الآتي، والتقدير: وسكن غير «ها» التأنيث، وغير مضاف، و«ها» قصر للضرورة: مضاف إليه، و«ها» مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «من محرك» جار ومجرور متعلق بسكنه «سكنه» سكن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أو» عاطفة «قف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «رائم» حال من فاعل قف، ورائم مضاف، و«التحرك» مضاف إليه.

٨٨٧ - أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا<sup>(١)</sup>

٨٨٨ - مُحْرَكًا وَحَرَكَاتٍ انْقِلًا لِسَاكِينَ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلًا<sup>(٢)</sup>

إذا أريد الوقف على الاسم المحرك الآخر، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التانيث أو غيرها.

فإن كان [آخره] هاء التانيث، وجب الوقف عليها بالسكون، كقولك في «هذه فاطمة أقبلت»: «هذه فاطمة».

وإن كان [آخره] غير هاء التانيث، ففي الوقف عليه خمسة أوجه: التسكين، والرؤم، والإشمام، والتضعيف، والنقل.

فالرؤم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي.

والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركته ضمة.

(١) «أو» عاطفة «أشمم» فعل أمر معطوف على «قف» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمة» مفعول به لأشمم «أو» عاطفة «قف» فعل أمر معطوف على أشمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضعفاً» حال من الضمير المستتر في «قف» وفي قوله: مضعفاً، ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لقوله: «مضعفاً» «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «همزاً» خبر ليس، والجملة من ليس واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «عليلاً» معطوف على قوله: «همزاً» «إن» شرطية «قفا» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما ليس همزاً» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «محركاً» مفعول به لقوله: «قفا» في البيت السابق «وحرركات» مفعول به تقدم عامله، وهو قوله: «انقلا» الآتي «انقلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لساكين» جار ومجرور متعلق بقوله: انقلا «تحريكه» تحريك: مبتدأ، وتحريك مضاف، والهاء مضاف إليه «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «يحظلا» فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريكه، والألف للإطلاق، والجملة من يحظل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لساكين.

وشرط الوقف بالتضعيف ألا يكون الأخير همزة، كخطأ، ولا معتلاً، كفتى<sup>(١)</sup>، وأن يلي حركةً، كالجمَلْ؛ فتقول في الوقف عليه: الجمَلْ، بتشديد اللام، فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كالجمَلْ.

والوقْفُ بالنقل: عبارة عن تسكين الحرف الأخير ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله<sup>(٢)</sup>، وشرطه: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً قابلاً للحركة، نحو: «هذا الضرب»، ورأيت الضربَ، ومررت بالضربَ».

فإن كان ما قبل الآخر محرراً لم يُوقف بالنقل، كجعفرٍ.

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة، كالألف، نحو: باب، [وإنسان]<sup>(٣)</sup>.

### ٨٨٩ - وَنَقَلَ فَتَحَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقْلًا<sup>(٤)</sup>

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً، أو غير مهموز، فتقول عندهم: «هذا الضرب»، ورأيت الضربَ، ومررت بالضربَ» في الوقف على «الضرب»، و«هذا الردء»<sup>(٥)</sup>، ورأيت الردءَ، ومررت بالردءَ» في الوقف على «الردء».

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزاً؛ فيجوز عندهم «رأيت الردءَ» ويمتنع «رأيت الضربَ».

(١) لِثِقَلِ الْهَمْزَةِ وَالْمَعْتَلِّ؛ فَلَا يُضَعَّفَان.

وفي تمثيله بـ«فتى» نظر، فهو غير محرّك الآخر؛ وحركته مقدّرة.

(٢) وذلك إن كانت حركة إعراب لا حركة بناء.

(٣) ونحو «منديل»، و«شحرور» أي: كالياء والواو أيضاً.

ونحو «ردء»، أي: المضعّف.

(٤) «ونقل» مبتدأ، ونقل مضاف، و«فتح» مضاف إليه «من سوى» جار ومجرور متعلق بنقل، وسوى مضاف، و«المهموز» مضاف إليه «لا» نافية «يراه» يرى: فعل مضارع، والهاء مفعول به «بصري» فاعل يرى، وجملة الفاعل المنفي الذي هو يرى وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «وكوف» بحذف ياء النسب للضرورة: مبتدأ «نقلاً» نقل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كوفي، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الماضي الذي هو نقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٥) الردء - بكسر الراء وسكون الدال وآخره همزة - هو المعين في المهمات، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ] [القصص: ٣٤].

ومذهب الكوفيين أولى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

### ٨٩٠ - وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَذَٰكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ<sup>(١)</sup>

يعني أنه متى أدى النقل إلى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم، امتنع ذلك، إلا إن كان الآخر همزة فيجوز؛ فعلى هذا يمتنع: «هذا العلم» في الوقف على «العلم» لأن فعلاً مفقوداً في كلامهم، ويجوز: «هذا الرّدء» لأن الآخر همزة.

### ٨٩١ - فِي الْوَقْفِ تَأْنِيثُ الْأِسْمِ هَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ<sup>(٢)</sup>

### ٨٩٢ - وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهِي وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى<sup>(٣)</sup>

(١) «والنقل» مبتدأ «إن» شرطية «يعدم» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «نظير» نائب فاعل يعدم، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يعدم نظير فالنقل ممتنع، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «ممتنع» خبر المبتدأ «وذاك» اسم إشارة مبتدأ «في المهموز» جار ومجرور متعلق بقوله: «يمتنع» الآتي «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذاك» الواقع مبتدأ «يتمنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ليس، والجملة من يمتنع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٢) «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعل» الآتي «تا» قصر للضرورة: مبتدأ، وتا مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه، وتأنيث مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «ها» بالقصر ضرورة: مفعول ثان لجعل تقدم عليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التأنيث، والجملة من جعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي «صح» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، والجملة في محل جر صفة لساكن «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب خبر يكن، وجملة يكن ومعموليه فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) «وقل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل قل «في جمع» جار ومجرور متعلق بقل، وجمع مضاف، و«تصحيح» مضاف إليه «وما» اسم موصول: معطوف على جمع تصحيح «ضاهي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ضاهي وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذَيْن» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بقوله: انتمى «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غير» الواقع مبتدأ، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وُقف على ما فيه تاء التأنيث؛ فإن كان فعلاً وُقف عليه بالتاء، نحو: «هِنْدٌ قَامَتْ»، وإن كان اسماً، فإن كان مفرداً فلا يخلو: إما أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً، أو لا، فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً، وُقف عليه بالتاء، نحو: «بِنْتُ، وَأُخْتُ»، وإن كان غير ذلك، وُقف عليه بالهاء، نحو: «فَاطِمَةٌ، وَحَمْرَةٌ، وَفَتَاهُ». وإن كان جمعاً أو شبهه، وُقف عليه بالتاء، نحو: «هِنْدَاتٌ، وَهَيْهَاتٌ». وَقَلَّ الوقْفُ على المفرد بالتاء، نحو: «فَاطِمَتْ»، وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء، نحو: «هِنْدَاهُ، وَهَيْهَاهُ».

٨٩٣ - وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلٍ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ<sup>(١)</sup>

٨٩٤ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيِّعَ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا<sup>(٢)</sup>

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذِفَ آخرُه: للجزم أو الوقف، كقولك في لم يُعْطِ: «لم يُعْطِه» وفي أعطِ: «أَعْطِه»<sup>(٣)</sup> ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حُذِفَ آخرُه قد

(١) «وقف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بوقف، وها مضاف، و«السكت» مضاف إليه «على الفعل» جار ومجرور متعلق بوقف «المعل» صفة للفعل «بحذف» جار ومجرور متعلق بقوله: «المعل» وحذف مضاف، و«آخر» مضاف إليه «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف، أعط: فعل أمر، مبني على حذف الياء والكسرة في آخره دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول به لأعط «سأل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من سأل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل نصب مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: كقولك: أعط من سأل.

(٢) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت «حتماً» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بحتم، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «كع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أو» حرف عطف «كيع» معطوف على الجار والمجرور السابق «مجزوماً» حال من المجرور الثاني «فراع» راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لراع «رعو» رعى: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من راع وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: راع الذي رعوه.

(٣) وذلك لبقاء حركة الفعل المعتل (محذوف الآخر) منطوقاً بها.

وتأتي هذه الهاء في الفعل المعتل محذوف الآخر، و«ما» الاستفهامية، وما بُني على حركة لازمة.

وأراد بالوقف - في كلامه - البناء في فعل الأمر، ولكنه لم يُجَلِّ بعبارته صريحة!

بقي على حرفٍ واحدٍ، أو على حرفين أحدهما زائد؛ فالأول كقولك في «ع» و«ق»: «عِهْ، وقِهْ»، والثاني كقولك في «لم يِع» و«لم يِق»: «لم يِعِهْ، ولم يِقِهْ»<sup>(١)</sup>.

٨٩٥ - وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلْفُهَا وَأَوْلَاهَا الْهَاءُ إِنْ تَقِفَ<sup>(٢)</sup>

٨٩٦ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ «اِقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى»<sup>(٣)</sup>

إذا دخل على «ما» الاستفهامية جارٌّ وجب حذف ألفها<sup>(٤)</sup>، نحو: «عَمَّ تَسْأَلُ؟» و«بِمَ جِئْتَ؟» و«اِقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى زَيْدٌ؟»، وإذا وُقف عليها بعد دخول الجار؛ فإما أن يكون الجارُّ لها حرفاً أو اسماً؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السكوت، نحو: «عَمَّةٌ» و«فِيْمَةٌ»، وإن كان اسماً وجب إلحاقها<sup>(٥)</sup>، نحو: «اِقْتِضَاءٌ مَّ» و«مَجِيءٌ مَّ».

(١) قدر ابن هشام ما ذكره الناظم وتبعه عليه الشارح هنا من أنه يجب لحاق هاء السكت في الوقف على نحو: «لم يِع، ولم يِق» وردَّ ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ تَقِ﴾ [غافر: ٩]، والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تخالف العربية، ولا تأتي على وجه يمتنع عربيةً.

(٢) «وما» مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما «إن» شرطية «جرت» جر: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ما الاستفهامية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط «ألفها» ألف: نائب فاعل لحذف، وألف مضاف، وها: مضاف إليه «وأولها» أول: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «الها» قصر للضرورة: مفعول ثان لأول «إن» شرطية «تقف» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن تقف فأولها الهاء.

(٣) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف «حتماً» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله: «حتماً» وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «انخفصا» انخفص: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انخفص وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «باسم» جار ومجرور متعلق بانخفص «كقولك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك «اقتضاء» مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته إلى اسم الاستفهام الذي له صدر الكلام، واقتضاء مضاف، و«م» اسم استفهام مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب مقول القول المحذوف.

(٤) والحذف للتفريق بينها وبين الموصولة، والشرطية، والمصدرية.

(٥) لأنه إن كان اسماً أبقاها على حرفٍ واحد، أما إذا كان الجارُّ حرفاً اتصلَ بها فلم تُعَدْ على حرفٍ واحد!

٨٩٧ - وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا<sup>(١)</sup>

٨٩٨ - وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءٍ أَدِيمٍ شَدَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنًا<sup>(٢)</sup>

يجوز الوقفُ بهاءِ السَّكْتِ على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تُشبه حركة إعراب، كقولك في «كَيْفَ»: «كَيْفَهُ»<sup>(٣)</sup>، ولا يُوقف بها على ما حركته إعرابية، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ»، ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة، نحو: «قَبْلُ» و«بَعْدُ» والمنادى المفرد، نحو: «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ»، واسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لَا رَجُلٌ»، وشَدَّ وَصَلَهَا بما حركته البنائية غير لازمة، كقولهم في «مِنْ عَلٍ»: «مِنْ عَلُهُ»<sup>(٤)</sup>، واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة لازمة.

(١) «ووصل» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أجز» الآتي، ووصل مضاف، و«ذي» اسم إشارة: مضاف إليه «الهاء» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أجز» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله: «أجز»، أو بوصل، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من حرك ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «تحريك» مفعول مطلق مبين للنوع، وتحريك مضاف، و«بناء» مضاف إليه «لزما» لزم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بناء، والجملة في محل جر صفة لبناء.

(٢) «ووصلها» وصل: مبتدأ، ووصل مضاف، وها: مضاف إليه «بغير» جار ومجرور متعلق بوصل، وغير مضاف، و«تحريك» مضاف إليه، وتحريك مضاف، و«بنا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أديم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك بناء، والجملة من أديم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لتحريك بناء «شد» فعل ماض، وفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ، والجملة من شد وفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في المدام» جار ومجرور متعلق بقوله: «استحسن» الآتي «استحسن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهذه الجملة معطوفة على جملة الخبر بعاطف مقدر، أي: واستحسن في المدام.

(٣) وفي المصحف ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ [القارعة: ١٠]، ﴿هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩].

(٤) وذلك كما في قول الراجز:

يَا رَبُّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلُلُهُ      أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهُ

## ٨٩٩ - وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَشْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا<sup>(١)</sup>

قد يُعْطَى الْوَصْلُ حُكْمَ الْوَقْفِ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي النِّظْمِ قَلِيلٌ فِي النَّشْرِ، وَمِنْهُ فِي النَّشْرِ قَوْلُهُ

تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وَمِنْ النِّظْمِ قَوْلُهُ: [الرجز]

ش ٣٥٧ - مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبًا<sup>(٢)</sup>

فَضَعَفَ الْبَاءَ وَهِيَ مُوَصُولَةٌ بِحَرْفِ الْإِطْلَاقِ [وَهُوَ الْأَلْفُ].



(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «أعطي» فعل ماض مبني للمجهول «لفظ» نائب فاعل لأعطي، وهو المفعول الأول لأعطي، ولفظ مضاف، و«الوصل» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعطي «للوقف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «نشراً» منصوب على نزع الخافض، أو حال على التأويل بمشتق، أي: ذا نشر، أي: واقعاً في نشر «وفشاً» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف «منتظماً» حال من فاعل «فشا».

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور، نُسِبَ فِي «كِتَابِ» سَيَّبِيهِ إِلَى رُوَيْبَةَ بْنِ الْعِجَاجِ بْنِ رُوَيْبَةَ، وَنَسَبَهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي كِتَابِ «الطير» إِلَى أَعْرَابِيٍّ، وَلَمْ يَسْمَهُ، وَنَسَبَهُ الْجَرْمِيُّ إِلَى رَيْبَعَةَ بْنِ صَبِيحٍ، وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ قَوْلُهُ:

كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبًا

ويروى أول بيت الشاهد: أو كالحريق.. إلخ.

اللغة: «كأنه» الضمير يعود إلى الجذب الذي خشيه الراجز وتوقعه في أول هذه الكلمة، وذلك في قوله:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصَبًا

«اسلحبا» أي: امتد وانبطح، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح ويعم الأودية «الحريق» أراد به النار «القصبا» هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً.

الإعراب: «مثل» بالرفع: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مثل، ومثل مضاف، و«الحريق» مضاف إليه «وافق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق، والجمله من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق «القصبا» مفعول به لوافق.

الشاهد فيه: قوله: «القصبا» حيث ضَعَفَ الْبَاءَ مَعَ كَوْنِهَا مُوَصُولَةً بِالْأَلْفِ الْإِطْلَاقِ.

## الإمالة

٩٠٠ - الألف المُبدَل من «يا» في طَرَفٍ أَمِلَ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفَ<sup>(١)</sup>

٩٠١ - دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ وَلَمَّا تَلِيَهُ هَا التَّأْنِيثُ مَا هَا عَدِمًا<sup>(٢)</sup>

الإمالة: عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء<sup>(٣)</sup>.

وَتَمَالُ الألف إذا كانت طرفاً بدلاً من ياء، أو صائراً إلى الياء، دون زيادة أو شذوذ؛ فالأول كألف «رَمَى، وَمَرَمَى»<sup>(٤)</sup>، والثاني كألف «مَلَهَى»<sup>(٥)</sup> فإنها تصير ياء في التثنية، نحو: «مَلَهَيَانِ».

(١) «الألف» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «أمل» الآتي «المبدل» نعت للألف «من يا» جار ومجرور متعلق بالمبدل «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لياء «أمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الواقع» مبتدأ مؤخر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: الواقع «اليا» قصر للضرورة: فاعل للواقع «خلف» حال من الياء؛ ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(٢) «دون» ظرف متعلق بخلف أو بالواقع في البيت السابق، ودون مضاف، و«مزيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «شذوذ» معطوف على مزيد «ولما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة: فاعل تلي، وها مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «الها» قصر للضرورة: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: عدم، الآتي «عدما» عدم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) الغرض من الإمالة أحد أمرين؛ أولهما: تناسب الأصوات وتقاربها، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر، والنطق بالفتحة والألف مستعل متصعد، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدار والتسفل. وثانيهما: التنبيه على أصل أو غيره.

وحكم الإمالة الجواز؛ فمهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز، والأسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز، لا للوجوب.

والإمالة لغة تميم ومن جاورهم، والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً.

(٤) أَلِفَاهُمَا ياءٌ متطرفة في الأصل تحرّكت وانفتح ما قبلها فقلّبت ألفاً.

(٥) أَلِفُهُ وَأَوْ متطرفة تحرّكت وانفتح ما قبلها فقلّبت ألفاً.

واحترز بقوله: «دون مزيد أو شذوذ» مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير، نحو: «قَفِيٌّ»<sup>(١)</sup>، أو في لغة شاذة، كقول هذيل في «قَفَا» إذا أضيف إلى ياء المتكلم: «قَفِيٌّ». وأشار بقوله: «ولما تليه ها التأنيث ما الها عَدِمًا» إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سبب الإمالة تُمَالُ وإن وليتها هاء التأنيث، كفتاة.

### ٩٠٢ - وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَبُولُ إِلَى فِلْتُ كَمَا ضِي خَفٌ وَدِنْ<sup>(٢)</sup>

أي: كما تُمَالُ الألف المتطرفة كما سبق، تُمَالُ الألف الواقعة بدلاً من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِلْتُ، [بكسر الفاء]، سواء كانت العين واوًا كخاف، أو ياء كَبَاعَ وكَدَانَ؛ فيجوز إمالتها، كقولك: «خِفْتُ، وَدِنْتُ [وَبِعْتُ]».

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ، بضم الفاء، امتنعت الإمالة، نحو: «قَالَ، وَجَالَ» فلا تُمَلِّهَا، كقولك: قُلْتُ، وَجُلْتُ.

### ٩٠٣ - كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرُ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَ - جَيْبَهَا أَدِرُّ<sup>(٣)</sup>

كذاك تُمَالُ الألف الواقعة بعد الياء: متصلة بها، نحو: «بَيَانٌ»، أو منفصلة بحرفٍ، نحو: «يَسَارٌ»، أو بحرفين أحدهما هاءً، نحو: «أَدِرُّ جَيْبَهَا»؛ فإن لم يكن أحدهما هاءً

(١) أصله: «قَفِيٌّ» قلبت الواو ياءً لاجتماعهما والأولى منهما ساكنة، ثم أدغمتا.

(٢) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بدل» مبتدأ مؤخر، وبدل مضاف، و«عين» مضاف إليه، وعين مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «إن» شرطية «يُولُ» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «إلى فلت» جار ومجرور متعلق بقوله: «يُولُ كَمَا ضِي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كماضي، وماضي مضاف، و«خف» قصد لفظه: مضاف إليه «ودن» معطوف على خف، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٣) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تالي» مبتدأ مؤخر، وتالي مضاف، و«الياء» مضاف إليه «والفصل» مبتدأ «اغتنفر» فعل ماض مبني للمجهول، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل، والجملة من اغتنفر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بحرف» جار ومجرور متعلق بالفصل «أو» عاطفة «مع» معطوف على محذوف، وتقدير الكلام: بحرف واحد أو مع... إلخ، ومع مضاف، و«ها» قصر للضرورة: مضاف إليه «كجيبها» الكاف جار لقول محذوف، جيب: مفعول مقدم لأدر، وجيب مضاف، وها: مضاف إليه «أدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

امتنعت الإمالة؛ لبعء الألف عن الياء، نحو: «بَيْنَنَا» والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٩٠٤ - كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي<sup>(٢)</sup>

٩٠٥ - كَسْرًا وَقَصْلُهَا كَلًا فَصْلٌ يُعَدُّ فـ «دِرْهَمًا» مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ<sup>(٣)</sup>

أي: كذلك تَمَالُ الألف إذا وليتها كسرةً، نحو: «عَالِمٌ»، أو وقعت بعد حرف يَلِي كسرةً، نحو: «كِتَابٌ»، أو بعد حرفين وَلِيَا كسرةً أَوَّلُهُمَا ساكن، نحو: «شِمْلَالٌ»<sup>(٤)</sup>، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء، نحو: «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» وكذلك يُمَالُ ما فَصَلَ فيه الهاء بين الحرفين اللذين وَقَعَا بعد الكسرة أَوَّلُهُمَا ساكن، نحو: «هَذَا دِرْهَمًا» والله أعلم.

٩٠٦ - وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مُظْهِرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا<sup>(٥)</sup>

(١) وكذا إذا وقعت قبل الياء، كـ «بايعته» و«سأيرته»، قال ابن هشام: وقد أهمله الناظم والأكثر. «أوضح المسالك» ٣٠٨/٤.

(٢) «كَذَاكَ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مَا» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يَلِيهِ» يلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «كَسْرٌ» فاعل يلي، والجملة من يلي وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة «أَوْ» عاطفة «يَلِي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تَالِي» مفعول به ليلي، وتالي مضاف، و«كَسْرٌ» مضاف إليه، والجملة من يلي وفاعله المستتر فيه لا محل لها معطوفة على جملة الصلة «أَوْ» عاطفة «سُكُونٌ» معطوف على كسر «قَدْ» حرف تحقيق «وَلِي» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سُكُونٌ، والجملة في محل جر صفة لسُكُونٌ.

(٣) «كَسْرًا» مفعول به لقوله: «وَلِي» في آخر البيت السابق «وَفَصْلٌ» مبتدأ، وفصل مضاف، و«الْهَاءُ» قصر للضرورة: مضاف إليه «كَلًا فَصْلٌ» جار ومجرور متعلق بقوله: «يَعُدُّ» الآتي «يَعُدُّ» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فصل الهاء» الواقع مبتدأ، والجملة من يعد ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «دِرْهَمًا» الفاء للتفريع، ودرهما: مبتدأ أول، ودرهما مضاف، والكاف مضاف إليه «مَنْ» اسم شرط: مبتدأ ثانٍ «يَمِلُّهُ» يمل: فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية، والهاء مفعول به ليمل «لَمْ» نافية جازمة «يُصَدِّ» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وجملة المبتدأ الذي هو اسم الشرط وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله: «دِرْهَمًا».

(٤) هي: الناقعة الخفيفة.

(٥) «وَحَرْفٌ» مبتدأ، و«حَرْفٌ» مضاف، و«الْإِسْتِعْلَاءُ» مضاف إليه «يَكْفُ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء، والجملة من يكف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع =

- ٩٠٧ - إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ<sup>(١)</sup>  
 ٩٠٨ - كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِرَّ<sup>(٢)</sup>

حروف الاستعلاء سبعة، وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف<sup>(٣)</sup>، وكل واحد منها يَمْنَعُ الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ووقع بعد الألف متصلاً بها، كـ«سَاخِطٌ وَحَاصِلٌ»، أو منة صولاً بحرف، كـ«نَافِخٌ وَنَاعِقٌ»، أو حرفين، كـ«مَنَاشِيطٌ وَمَوَاطِيقٌ».

وحكم حرف الاستعلاء في مَنَعِ الإمالة يُعْطَى للراء التي هي غير مكسورة<sup>(٤)</sup>، وهي المضمومة، نحو: «هذا عِدَارٌ» والمفتوحة، نحو: «هذان عِدَارَانِ» بخلاف المكسورة على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله: «كذا إذا قُدِّمَ . . البيت» إلى أَنَّ حرف الاستعلاء المتقدم يَكْفُ سبب الإمالة

= خبر المبتدأ «مظهراً» مفعول به ليكف «من كسر» بيان لقوله: مظهراً، أو متعلق به، أو متعلق بيكف «أو» عاطفة «يا» قصر للضرورة: معطوف على كسر «وكذا» جار ومجرور متعلق بتكف الآتي «تكف» فعل مضارع «را» قصر للضرورة: فاعل تكف.

(١) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «ما» اسم موصول: اسم كان، وجملة «يكف» وفاعله المستتر فيه صلته «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من اسم كان «متصل» خبر كان، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «أو» عاطفة «بعد» معطوف على بعد الأول، وبعد مضاف، و«حرف» مضاف إليه «أو» عاطفة «بحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله: «فصل» الآتي «فصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله، أي: يمال كذا «إذا» ظرف مضاف إلى جملة «قدم» الآتي، وهو حال من معنى الشرط، ومتعلقه هو متعلق الجار قبله «قدم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «ينكسر» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع «أو» عاطفة «يسكن» فعل مضارع معطوف على ينكسر «إثر» ظرف متعلق بقوله: يسكن، وإثر مضاف، و«الكسر» مضاف إليه «كالمطواع» الكاف جارة لقول محذوف، المطواع: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «مر» الآتي «مر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو - بكسر الميم - أمر من ماره يمييره، أي: أطعمه، والميرة: الطعام.

(٣) ويجمعها قولك: «خص ضغط قط».

(٤) وذلك لأنها يُنطَقُ بها مستعليةً إلى الحنك، فشابهت أحرف الاستعلاء.

ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة؛ فلا يُمَالُ نحو: «صَالِح، وظَالِم، وقَاتِل»، ويُمَالُ نحو: «طَلَاب، وغِلَاب، وإضْلَاح».

### ٩٠٩ - وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكِفُ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمَا لَا أَجْفُو<sup>(١)</sup>

يعني أنه إذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة مع المكسورة، غلبتھا المكسورة وأميلت الألف لأجلھا؛ فيمالُ نحو: ﴿عَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿دَارُ الْكَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩].

وَفُهُمَ مِنْهُ جَوَازُ إِمَالَةٍ نَحْوُ: ﴿جِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة - وهو حرف الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة - فإمالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى وأحرى<sup>(٢)</sup>.

### ٩١٠ - وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ<sup>(٣)</sup>

إذا انفصل سبب الإمالة لم يُؤثِّرْ، بخلاف سبب المنع؛ فإنه قد يؤثر منفصلاً؛ فلا يُمَالُ «أتى قاسمٌ» بخلاف «أتى أحمدٌ».

(١) «وكف» مبتدأ، وكف مضاف، و«مستعل» مضاف إليه «ورا» قصر للضرورة: معطوف على مستعل «ينكف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كف مستعل، والجملة من ينكف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بكسر» جار ومجرور متعلق بقوله: ينكف، وكسر مضاف، و«را» مضاف إليه «كغارماً» الكاف جارة لقول محذوف، غارماً: مفعول مقدم لقوله: أجفو، الآتي «لا» نافية «أجفو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

(٢) للقراء اختلافات في إمالة الألف التي بعدها راء تجدها في «النشر» ٢/ ٤٤ - ٤٨.

(٣) «ولا» نافية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لسبب» جار ومجرور متعلق بتمل «لم» نافية جازمة «يتصل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبب، والجملة من يتصل المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لسبب «والكف» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يوجب» يوجب: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليوجب «ما» اسم موصول: فاعل يوجب، والجملة من يوجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ينفصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ينفصل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول.

## ٩١١ - وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلَا<sup>(١)</sup>

قد تُمالُ الألف الخالية من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألفٍ قبلها مشتملة على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو: «عماداً» لمناسبة الألف الممالة قبلها، وإمالة ألف «تلا» كذلك.

## ٩١٢ - وَلَا تُمِلُّ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكَّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»<sup>(٢)</sup>

الإمالة من خواص الأسماء المُتمكِّنة؛ فلا يُمالُ غيرُ المتمكن إلا سماعاً، إلا «ها» و«نا»؛ فإنهما يُمالان قياساً مُطَّرداً، نحو: «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» و«مَرَّ بِنَا»<sup>(٣)</sup>.

## ٩١٣ - وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ زَاءٍ فِي طَرْفٍ أَمِلَ كَ «لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفِ الْكُلْفَ»<sup>(٤)</sup>

(١) «قد» حرف تحقيق «أمالوا» فعل وفاعل «لتناسب، بلا داع» جاران ومجروران يتعلقان بقوله: «أمالوا «سواء» سوى: نعت لداع، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «كعماداً» الكاف جارة لقول محذوف، عماداً: مقول لذلك القول المحذوف على إرادة لفظه «وتلا» قصد لفظه: معطوف على قوله: عماداً.

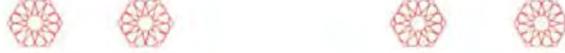
(٢) «لا» ناهية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتمل «لم» نافية جازمة «ينل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تمكنا» مفعول به لينل «دون» ظرف متعلق بتمل، ودون مضاف، و«سماع» مضاف إليه، «غير» منصوب على الحال، وقيل: منصوب على الاستثناء، وغير مضاف، و«ها» مضاف إليه، وقد أراد لفظ ضمير المؤنثة الغائبة «وغير» معطوف على غير السابق، وغير مضاف، و«نا» ضمير المتكلم المعظم نفسه أو مع غيره: مضاف إليه، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٣) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكِّنة «ذا» الإشارية، و«متى» و«أتى» و«ها» و«نا»، وأمالوا من الحروف «بلى» و«يا» في النداء، و«لا» الجوابية، وفي نحو قولهم: «افعل هذا إمالا»، قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من الحروف؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة، فلو سميت إنساناً بحتى أملتها؛ لأن ألفها تصير ياء في التثنية؛ لكونها رابعة، وإذا سميت بآلى لم تمل؛ لأن ألفها تصير واوًا في التثنية، لكون ذي الواو في الثلاثي أكثر من ذي الياء.

(٤) «والفتح» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أمل» الآتي «قبل» ظرف متعلق بأمل، وقبل مضاف، و«كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف، و«راء» مضاف إليه «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «أمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كللأيسر» الكاف جارة لقول محذوف، للأيسر: جار ومجرور متعلق بقوله: «مل» الآتي «مل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تكف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الكلف» مفعول ثانٍ لتكف.

٩١٤ - كَذَا الَّذِي تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثِ فِي وَقَفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ<sup>(١)</sup>

أي: تَمَالُ الفَتْحَةُ قبل الرءاء المكسورة: وَضِلًّا، وَوَقْفًا، نحو: «بِشَرِّرٍ» و«لِلْأَيْسَرِ مِلٌّ» وكذلك يُمَالُ ما وليه هاءُ التأنِيثِ من [نحو]: «قِيَمَهُ، وَنِعْمَهُ»<sup>(٢)</sup>.



- (١) «كَذَا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الَّذِي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «تَلِيهِ» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «هَا» قصر للضرورة: فاعل تلي، وهاء مضاف، و«التَّأْنِيثِ» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «فِي وَقَفٍ» جار ومجرور متعلق بتليه «إِذَا» ظرف تضمن معنى الشرط «مَا» زائدة «كَانَ» فعل ماضٍ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ» «غَيْرِ» خبر كان، وغير مضاف، و«أَلْفٍ» مضاف إليه.
- (٢) ليس كل ما وليه هاء التأنِيثِ بل الفتحُ تحديداً، وهو مقيّدٌ - كما مثل الشارح - بالوقف.

## التَّصْرِيفُ

٩١٥ - حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَّصْرِيفِ حَرِيٍّ<sup>(١)</sup>

التصريف عبارة عن: علم يُبْحَثُ فيه عن أحكامِ بِنْيَةِ الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبّه ذلك<sup>(٢)</sup>.

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال<sup>(٣)(٤)</sup>؛ فأما الحروف وشبّهها فلا تَعَلَّقُ لعلم التصريف بها.

٩١٦ - وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَّصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرًا<sup>(٥)</sup>

(١) «حرف» مبتدأ «وشبّهه» الواو عاطفة، وشبهه: معطوف على حرف، وشبهه مضاف، والهاء مضاف إليه «من الصرف» جار ومجرور متعلق بقوله: بري، الآتي «بري» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وزنة فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد «وما» اسم موصول مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «بتصريف» جار ومجرور متعلق بقوله: حري، الآتي «حري» خبر المبتدأ.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ١٥٠٨/٣:

اعلم أن النحو مشتغل على نوعين: أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف.

وذلك أن علم النحو مشتغل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية، وتركيبية.

فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب. اهـ.

وقد عرّف الأشموني في «شرحه» ٣٣١/٤ - ٣٣٢ علم التصريف بقوله: تغيير الكلمة لغير معنئ طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخر. وينحصر في: الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام. اهـ.

وقد بيّن الصبان أن الغرض الآخر يكون كالإلحاق، والتخلص من التقاء الساكنين، والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون. اهـ.

(٣) المراد بالأفعال هنا المتصرفة، لا مطلقاً، والتصريف أصل في الأفعال؛ لكثرة تغييرها وظهور الاشتقاق فيها، بخلاف الأسماء.

(٤) أما الأسماء المتمكنة فإن تصريفها يكون بثنيتها، وجمعها، ونسبتها، وتصغيرها، وبناء الفعل منها، وبناء اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، والصفات المشبهة.. إلخ.

وأما الأفعال المتصرفة فباشتقاق بعضها من بعض.

(٥) «وليس» فعل ماض ناقص «أدنى» اسم ليس، وخبرها جملة يرى ومعمولاته «من ثلاثي» جار ومجرور متعلق

بأدنى «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

يعني أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ واحد أو على حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه؛ فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرفٍ، ثم قد يعرض لبعضها نقص، كـ «يَدٍ» و«قُلِّ» و«مَ اللهُ»<sup>(١)</sup> و«قِ زَيْدًا»

### ٩١٧ - وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا<sup>(٢)</sup>

الاسمُ قسمان: مزيدٌ فيه، ومجردٌ عن الزيادة.

فالمزيد فيه هو: ما بعضُ حروفه ساقطٌ ووضِعاً، وأكثرُ ما يبلغ الاسمُ بالزيادة سبعة أحرف، نحو: احرنجام، واشهيباب<sup>(٣)</sup>.

= هو يعود إلى أدنى، والجمله من يرى ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس كما قلنا «قابل» مفعول ثان ليرى، وقابل مضاف، و«تصريف» مضاف إليه «سوى» أداة استثناء، وسوى مضاف، و«ما» نكرة موصوفة أو اسم موصول: مضاف إليه «غيراً» غير: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصوفة أو الموصولة، والجمله من الفعل المبني للمجهول - وهو غير - ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة، أو في محل جر صفة لما النكرة.

(١) هو اختصار «أيمُن اللهُ» في القسم.

(٢) «ومنتهى» مبتدأ، ومنتهى مضاف، و«اسم» مضاف إليه «خمس» خبر المبتدأ «إن» شرطية «تجردا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن تجرد الاسم عن الزيادة فمنتهى ما يكون عليه خمس «وإن» شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بيزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، ما: نافية «سبعاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدا - بمعنى زاد - الآتي «عدا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجمله في محل جزم جواب الشرط.

(٣) قال المرادي:

وأما المزيد فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف، ولا يتجاوزها إلا بهاء التأنيث، أو زيادتي التنثية، أو التصحيح، أو النسب.

فإن قلت: فكيف قال: «فما سبعاً عدا» ولم يستثن هاء التأنيث وما ذكر معها؟

قلت: هذه زوائد، وقد علم أنها غير معتد بها؛ لكونها مقدرة الانفصال.

«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٥١٠.

وأما مثالا الشارح، فإن «الاحرنجام» مصدرٌ احرنجم، أي: اجتمع، و«الاشهيباب» مصدرٌ اشهبَّ الجواد ونحوه، أي: كانت فيه شُهبةً، وهو سوادٌ وبياض.

وأما قول الناظم: «سبعاً عدا» والتقدير: سبع أحرف، فذلك لأن الحرفَ يذكَرُ ويؤنثُ، وأنَّه هنا مراعاةٌ للوزن.

والمجرد عن الزيادة هو: ما بعضُ حُرُوفِهِ ليس ساقطاً في أصل الوضع، وهو: إما ثلاثي كفلَس، أو رباعي كجعْفَر، وإما خماسي - وهو غايته - كسَفَرَجَل.

### ٩١٨ - وَغَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِي افْتَحَ وَضُمَ وَاكْسَرَ وَزِدَ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعْمٌ<sup>(١)</sup>

العبرة في وَزْنِ الكلمة بما عَدَا الحرفَ الأخيرَ منها<sup>(٢)</sup>، وحينئذ فالاسم الثلاثيُّ: إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحه، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه، فيخرج من هذا اثنا عشر بناءً حاصلة من ضَرْبِ ثلاثة في أربعة، وذلك نحو: قُفْل، وَعُنُق، وَدُئِل، وَصُرْد، ونحو: عِلْم، وَجِبْكَ، وَإِبِل، وَعِنَب، ونحو: فُلَس، وَفَرَس، وَعَضُد، وَكَبِد<sup>(٣)</sup>.

### ٩١٩ - وَفِعْلٌ أَهْمِلٌ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ<sup>(٤)</sup>

يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين: أحدهما مُهْمَلٌ والآخر قليلٌ.

(١) «وغير» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افتح، الآتي، وغير مضاف، و«آخر» مضاف إليه، و«الثلاثي» مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم، واكسر» كل منهما فعل أمر معطوف على افتح «وزد» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «تسكين» مفعول به لزد، وتسكين مضاف، وثاني من «ثانيه» مضاف إليه، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «تعم» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله: «زد» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) ذلك لأنه الحرف الذي تظهر عليه حركة الإعراب.

(٣) دُئِل: دويبة تشبه ابن عرس، وَصُرْد: طائرٌ ضخْمُ الرأس فيه بياضٌ وسواد، وَجِبْكَ: طرائقٌ مثل «حُبْكَ» وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْحُبُوكِ﴾ [الذاريات: ٧] قرأ بكسر الحاء أبو مالك الغفاري؛ كما في «البحر المحيط» لأبي حيان ١٣٣/٨ وذكر أن ابن عطية ذكرها عن الحسن.

وعزاها ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٢٤/٤ لأبي السَّمال البصري، وقال: فقليل: لم تثبت.

ووزنا «فِعْلٌ» و«فِعْلٌ» نادران، والباقية مشهورة مستعملة إلا وزن «فِعْلٌ» فقليل؛ كما سيُفَصِّل.

(٤) «وفعلٌ» مبتدأ «أهمل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أهمل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «يقُلُّ» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من يقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «لقصدهم» الجار والمجرور متعلق بيقُلُّ، وقصد مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «تخصيص» مفعول به للمصدر، وهو قصد، وتخصيص مضاف، و«فعلٌ» مضاف إليه «بفعل» جار ومجرور متعلق بتخصيص.

فالأول: ما كان على وزن فِعْل - بكسر الأول وضمّ الثاني - وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حُبْكَ<sup>(١)</sup>.

والثاني: ما كان على وزن فُعِل، بضم الأول وكسر الثاني، كدُئِل، وإنما قلّ ذلك في الأسماء لأنهم قَصَدُوا تخصيص هذا الوزن بفِعْل ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، كضُرِبَ وقُتِلَ.

٩٢٠ - **وَأَفْتَحَ وَضَمَّ وَاكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ<sup>(٢)</sup>**

٩٢١ - **وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا<sup>(٣)</sup>**

الفعل ينقسم إلى مجرد و[إلى] مزيد فيه، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجردُ أربعةَ أحرفٍ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعة أوزانٍ: ثلاثة لفعل الفاعل وواحد لفعل المفعول؛ فالتى لفعل الفاعل: «فَعَلَّ» بفتح العين، كضَرَبَ، و«فَعِلَّ» بكسرها، كَشَرِبَ، و«فَعُلَّ» بضمها، كَشُرِفَ. والذي لفعل المفعول: «فُعِلَّ» - بضم الفاء وكسر العين - كضَمِنَ<sup>(٤)</sup>.

(١) فأما من ثبت عنده نحو «حبك» فيكون البناء ان عند قليلين، وليس أحدهما مهملاً والآخر قليلاً.

(٢) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم، واكسر» كذلك «الثاني» تنازعه الأفعال الثلاثة، وكل منها يطلبه مفعولاً به «من فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثلاثي» نعت لفعل «وزد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نحو» مفعول به لزد، ونحو مضاف، و«ضمن» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٣) «ومنتهاه» منتهى: مبتدأ، ومنتهى مضاف، والهاء مضاف إليه «أربع» خبر المبتدأ «إن» شرطية «جردا» جرد: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» الواو حرف عطف، إن: شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: يزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية «ستاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدا، الآتي «عدا» فعل ماض، ومعناه: جاوز، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من «المنفي بما وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جزم جواب الشرط.

(٤) قال الأشموني في «شرحها» ٤/٣٤٠ - ٣٤١:

وإلى كون صيغة ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ أصلاً ذهبَ المبرد، وابن الطراوة، والكوفيون، ونقله في «شرح الكافية» عن سيبويه والمازني، وذهب البصريون إلى أنها فرعٌ مغيّرةٌ عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهر القولين، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من «الكافية» و«شرحها». اهـ.

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة؛ ولهذا قال المصنف: «وافتح وضم واكسر الثاني» فجعل الثاني مُثَلَّثًا وسكَّتَ عن الأول؛ فعلم أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

[وللرباعيِّ المجرد ثلاثة أوزانٍ: واحدٌ لفعل الفاعل: كدَخَرَجَ، وواحدٌ لفعل المفعول كدُخِرَجَ، وواحد لفعل الأمر كدَخِرَجَ] <sup>(١)</sup>.

وأما المزيد فيه؛ فإن كان ثلاثيًا، صار بالزيادة على أربعة أحرف، كضارَبَ، أو على خمسة، كَانْطَلَقَ، أو على ستة، كَأَسْتَخْرَجَ، وإن كان رباعيًا، صار بالزيادة على خمسة، كَتَدَخِرَجَ، أو على ستة، كَأَحْرَنْجَمَ.

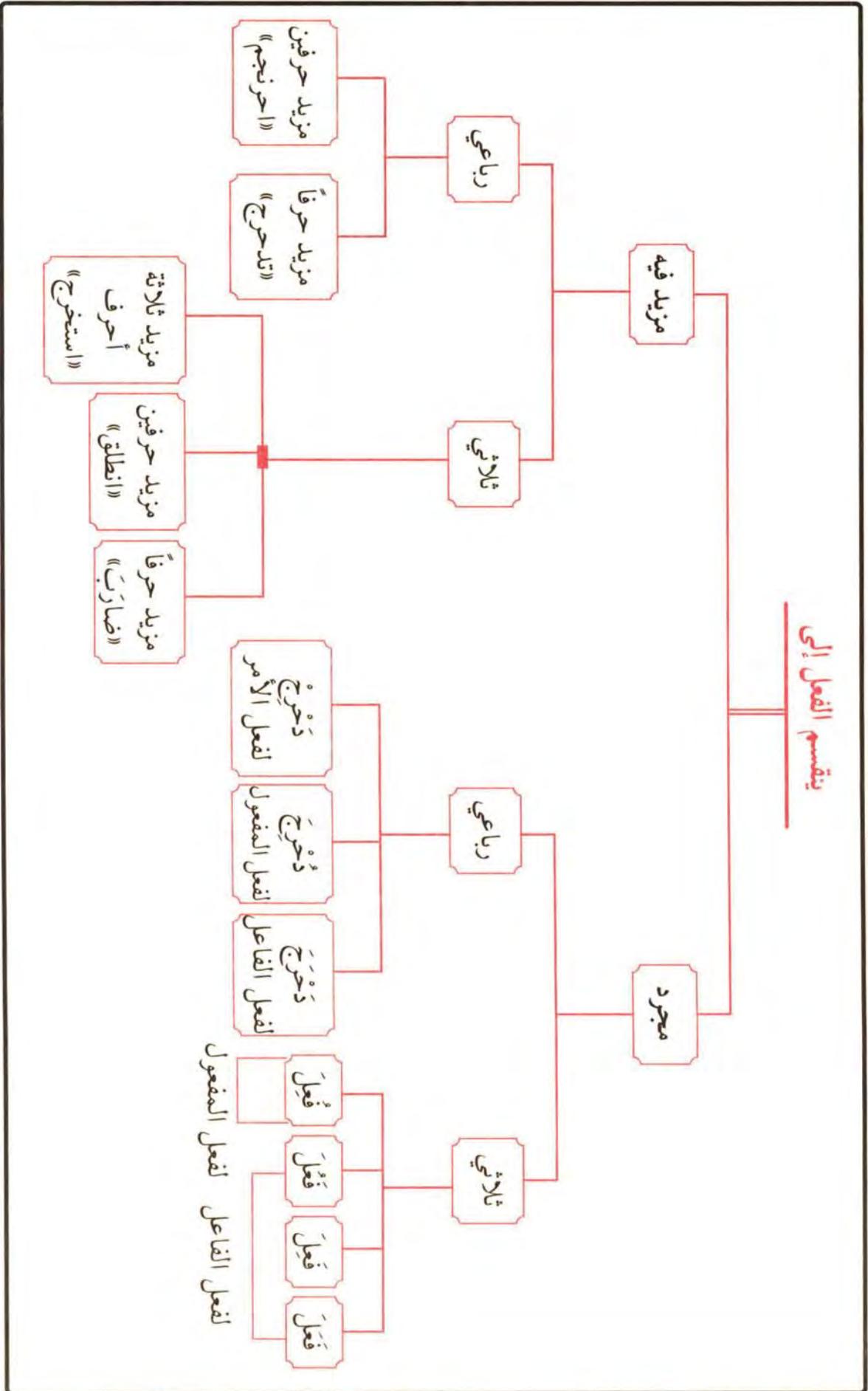
= و«فَعَلَّ» يأتي مضارعه «يفعل» بالحركات الثلاث في عينه، والأكثر فتحُ عين «يفعل» مضارع «فَعِلَّ» ويقلَّ كسرُها، بل هو نادر، ولم يرد الضم.

وأما «فَعُلَّ» فلا يأتي مضارعه «يفعل» إلا مضموم العين.

(١) الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد، وهو وزن الماضي المبني للمعلوم، فأما وزن الأمر ووزن الماضي المبني للمجهول، ففرعان عنه.

فإن قلت: فلماذا ذكر الشارح هاهنا وزن الأمر، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثي المجرد؟ فهو لم يسلك طريقًا واحدًا في الموضوعين، ولو أنه سلك طريقًا واحدًا لترك هنا وزن الأمر، أو لذكره هناك؟

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضي، فعده منه، أما في الثلاثي، فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيدًا فيه همزة الوصل في أوله، فلم يعدّه هناك؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان. وهذه حجة واهية لا تنهض سببًا لما ذكرنا من أنه لم يسلك طريقًا واحدًا.



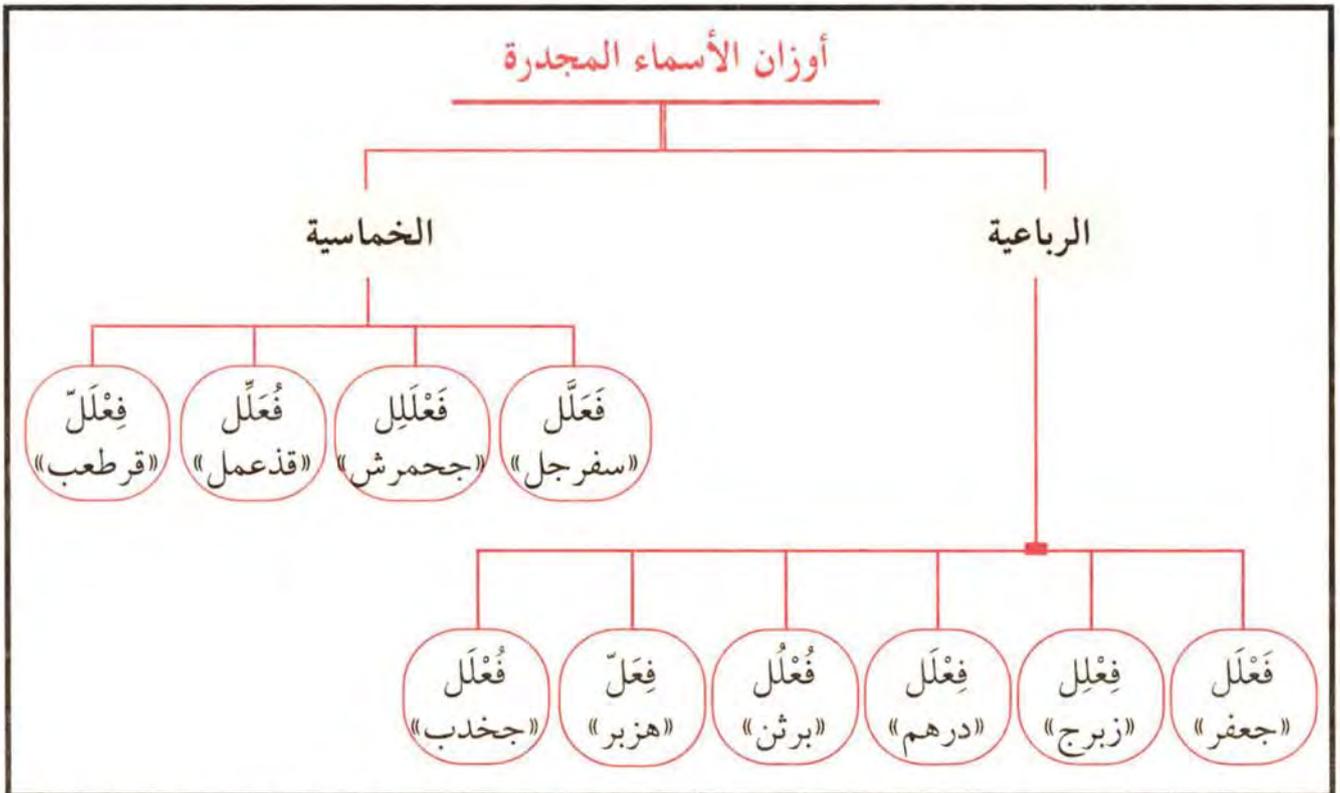
- ٩٢٢ - لِاسْمٍ مُّجْرَدٍ رُبَاعٌ فَعَلَلٌ  
 ٩٢٣ - وَمَعَ فِعْلٍ فُعَلَلٌ وَإِنْ عَلَا  
 ٩٢٤ - كَذَا فُعَلَلٌ وَفِعَلَلٌ وَمَا
- وَفِعَلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلَلٌ<sup>(١)</sup>  
 فَمَعَ فَعَلَلٌ حَوَى فَعَلَلِيلاً<sup>(٢)</sup>  
 غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ أَنْتَمَى<sup>(٣)</sup>

الاسمُ الرباعيُّ المجرد له ستة أوزان :

- الأول: «فَعَلَلٌ» بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: جَعْفَرٌ<sup>(٤)</sup>.  
 الثاني: «فِعْلِلٌ» بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: زَبْرَجٌ<sup>(٥)</sup>.  
 الثالث: «فُعَلَلٌ» بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، نحو: دِرْهَمٌ [وهِجْرَعٌ]<sup>(٦)</sup>.  
 الرابع: «فُعْلَلٌ» بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: بُرْثَنٌ<sup>(٧)</sup>.  
 الخامس: «فِعَلٌ» بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه، نحو: هِزْبِرٌ<sup>(٨)</sup>.

- (١) «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مجرد» نعت لاسم «رباع» حذفته منه ياء النسبة للضرورة: نعت ثان لاسم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل، وفعلل، وفعلل» معطوفات على المبتدأ.
- (٢) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله، ومع مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فعلل» معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت «إن» شرطية «علا» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، ومعنى علا: زاد «فمع» الفاء واقعة في جواب الشرط، مع: ظرف متعلق بمحذوف حال من فعلل الآتي، ومع مضاف، و«فعلل» مضاف إليه «حوى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً «فعللا» مفعول به لحوى، والجملة من حوى وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخله على الفعل الماضي.
- (٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل» معطوف عليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «غايِر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من غايِر وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «للزيد» جار ومجرور متعلق بقوله: «انتمى» الآتي «أو» عاطفة «النقص» معطوف على الزيد «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.
- (٤) الجعفر في الأصل: النهر، وقيل: النهر الملائن خاصة، وأنشد ابن جني:  
إلى بَلَدٍ لَا بَقَى فِيهِ وَلَا أَدَى وَلَا نَبَطِيَّاتٍ يُفَجَّرْنَ جَعْفَرًا
- (٥) الزبرج: السحاب الرقيق، أو السحاب الأحمر، وهو أيضاً الذهب.
- (٦) الهجرج: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج، وفيه لغة بوزن جعفر.
- (٧) البرثن - بشاء مثلثة - واحد برائن الأسد، وهي مخالبه.
- (٨) الهزبر: الأسد.

- السادس: «فُعَلِّلُ» بضم أوله وفتح ثالته وسكون ثانيه، نحو: جُحْدَبٌ<sup>(١)</sup>.  
 وأشار بقوله: «وإن عَلَا . . إلخ» إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة:  
 الأول: «فَعَلَّلُ» بفتح أوله وثانيه وسكون ثالته وفتح رابعه، نحو: سَفَرَجَلٌ.  
 الثاني: «فَعَلَّلِلُ» بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالته وكسر رابعه، نحو: جَحْمَرِشٌ<sup>(٢)</sup>.  
 الثالث: «فُعَلَّلُ» بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالته وكسر رابعه، نحو: قُدْعَمِلٌ<sup>(٣)</sup>.  
 الرابع: «فِعَلَّلُ» بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالته وسكون رابعه، نحو: قِرْطَعِبٌ<sup>(٤)</sup>.  
 وأشار بقوله: «وما غَايِرَ . . إلخ» إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر، فهو إما ناقص، وإما مزيد فيه؛ فالأول كَيَدٍ وَدَمٍ، والثاني كاسْتِخْرَاجٍ وَاقْتِدَارٍ.



- (١) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو هو ذكر الجراد.  
 (٢) الجحمرش من النساء: الثقبلة السمجة، أو هي العجوز الكبيرة، والجحمرش من الإبل: الكبيرة السن، وتُجمع على جحامر، وتُصغَّر على جحيمر، بحذف الشين؛ لأنها تخل بالصيغة.  
 (٣) القذعمل من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة.  
 (٤) القرطعبة: الخرقة البالية، وليس له قرطعبة: أي ليس له شيء.

## ٩٢٥ - وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتِذِي<sup>(١)</sup>

الحرفُ الذي يلزم تصاريفَ الكلمة هو الحرفُ الأصليُّ، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو: «ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ»<sup>(٢)</sup>.

## ٩٢٦ - بِضَمَّنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي<sup>(٣)</sup>

## ٩٢٧ - وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ كَرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ<sup>(٤)</sup>

إذا أريد وَزْنُ الكلمة قوبلت أصولُها بالفاء والعين واللام؛ فيقابل أولُها بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ عُبر عنه باللام.

(١) «والحرف» مبتدأ «إن» شرطية «يلزم» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ «فأصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، أصل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو أصل، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «والذي» اسم موصول: مبتدأ «لا» نافية «يلزم» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «الذي لا يلزم» الواقع مبتدأ، فاعل، والجملة من يلزم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «الزائد» خبر المبتدأ «مثل» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك مثل، ومثل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف، و«اخذتي» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) فمن المثالين نجد أن الحروف الأصلية فيهما هي: الضاد والراء والباء (ضرب)، والبواقي زوائد، وعلى ذلك قس.

(٣) «بضمَّن» جار ومجرور متعلق بقوله: «قابل» الآتي، وضمن مضاف، «فعل» مضاف إليه «قابل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأصول» مفعول به ل«قابل» «في وزن» جار ومجرور متعلق ب«قابل» «وزائد» مبتدأ «بلفظه» العجار والمجرور متعلق بقوله: «اكتفي» الآتي على أنه نائب فاعله، وجاز تقدمه لأنه في صورة الفضلة ولا يلتبس بالمبتدأ، وقد تقدم ذكر ذلك مراراً في نظائره من كلام الناظم، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «اكتفي» فعل ماض مبني للمجهول، والجملة منه ومن نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللام» مفعول به ل«ضاعف» «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أصل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا بقي أصل، والجملة من بقي المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «بقي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من بقي المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «كراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كراء، وراء مضاف، و«جعفر» مضاف إليه «وقاف» معطوف على راء، وقاف مضاف، و«فستق» مضاف إليه.

فإن قيل: ما وزن ضَرَبَ؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن زَيْدٍ؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن جَعْفَرَ؟ فقل: فَعَّلَ، وما وزن فُسْتُقٍ؟ فقل: فُعِّلٌ، وتُكْرَرُ اللام على حسب الأصول.

وإن كان في الكلمة زائد، عُبر عنه بلفظه؛ فإذا قيل: ما وزن ضَارِبٍ؟ فقل: فاعِل، وما وزن جَوْهَرٍ؟ فقل: فَوَعَلَ، وما وزن مُسْتَخْرِجٍ؟ فقل: مُسْتَفْعِلٌ.

هذا إذا لم يكن الزائد ضعفَ حرفٍ أصلي؛ فإن كان ضِعْفَهُ، عُبر عنه بما عُبر به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله:

### ٩٢٨ - وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلأَصْلِ<sup>(١)</sup>

فتقول في وزن اغْدُودَن<sup>(٢)</sup>: افْعَوَعَلَ؛ فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضِعْفُهَا، وتقول في وزن قَتَلَ: فَعَّلَ، ووزن كَرَّمَ: فَعَّلَ؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه؛ فلا تقول في وزن اغْدُودَن: افْعُودَل، ولا في وزن قَتَلَ: فَعْتَلَّ، ولا في وزن كَرَّمَ: فَعُودَل<sup>(٣)</sup>.

### ٩٢٩ - وَاِحْكَمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمٍ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفِ فِي كَلِمَلِمٍ<sup>(٤)</sup>

(١) «وإن» شرطية «يك» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، وهو مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «الزائد» اسم يك «ضعف» خبر يك، وضعف مضاف، و«أصلي» مضاف إليه «فاجعل» الفاء واقعة في جواب الشرط، واجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «له، في الوزن» جاران ومجروران متعلقان باجعل «ما» اسم موصول: مفعول أول لاجعل، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول «للأصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع مفعولاً أول لاجعل.

(٢) تقول: اغدودن الشعر؛ وذلك إذا طال، وتقول: اغدودن النبات؛ وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد.

(٣) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يُعبر عنه في الميزان بلفظه، إلا شيتين: أولهما: الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي؛ فإنه يُعبر عنه بما عُبر به عن الأصلي، فإن كان تكريراً للعين، نحو: قَتَلَ وكَرَّمَ، عُبر عنه بالعين، وإن كان تكريراً للام، نحو: اقعنسس، عُبر عنه باللام، وثانيهما: الحرف المبدل من تاء الافتعال، نحو اصطبر، فإنه يُعبر عنه بالتاء.

(٤) «واحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتأصيل» جار ومجرور متعلق باحكم، وتأصيل مضاف، و«حروف» مضاف إليه، وحروف مضاف، و«سمسم» مضاف إليه «ونحوه» نحو: معطوف بالواو على سمسم، ونحو مضاف، والهاء مضاف إليه «والخلف» مبتدأ «في» حرف جر «كلملم» الكاف اسم بمعنى مثل مجرور المحل بفي، والكاف مضاف، ولملم: مضاف إليه، وقد قصد لفظه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الخلف».

المُرَاد بِسِمْسِمِ: الرباعيُّ الذي تَكَرَّرَتْ فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْمَكْرَرِينَ صَالِحاً لِّلسَّقُوطِ، فَهَذَا النُّوعُ يُحْكَمُ عَلَى حُرُوفِهِ كُلِّهَا بِأَنَّهَا أَصُولٌ؛ فَإِذَا صَلَّحَ أَحَدُ الْمَكْرَرِينَ لِّلسَّقُوطِ، فَفِي الْحِكْمِ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ خِلَافَ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «لَمَلِمٌ» أَمْرٌ مِنْ لَمَلَمَ، وَ«كَفَكَفٌ» أَمْرٌ مِنْ كَفَكَفَ؛ فَاللامُ الثَّانِيَةُ وَالكَافُ الثَّانِيَةُ صَالِحَانِ لِّلسَّقُوطِ، بِدَلِيلِ صِحَّةِ لَمَمٌ وَكَفَمٌ، فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ؛ فَقِيلَ: هُمَا مَادَّتَانِ، وَلَيْسَ كَفَكَفٌ مِنْ كَفَمٌ وَلَا لَمَلِمٌ مِنْ لَمَمٌ؛ فَلَا تَكُونُ اللّامُ وَالكَافُ زَائِدَتَيْنِ. وَقِيلَ: اللّامُ زَائِدَةٌ، وَكَذَا الْكَافُ. وَقِيلَ: هُمَا بَدَلَانِ مِنْ حُرُوفِ مَضَاعِفِ، وَالْأَصْلُ: لَمَمٌ وَكَفَمٌ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ الْمَضَاعِفِينَ لَامٌ فِي لَمَلِمَ، وَكَافٌ فِي كَفَكَفَ<sup>(١)</sup>.

### ٩٣٠ - فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بِغَيْرِ مَيِّنٍ<sup>(٢)</sup>

إِذَا صَحِبَتِ الْأَلْفُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ أَصُولٍ حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا، نَحْوُ: ضَارِبٍ وَعَظْبِي، فَإِنْ صَحِبَتْ أَصْلَيْنِ فَقَطْ فَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ، بَلْ هِيَ إِمَّا أَصْلٌ، كِأَلَى<sup>(٣)</sup>، وَإِمَّا بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ، كَقَالَ وَبَاعَ<sup>(٤)</sup>.

### ٩٣١ - وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوْ وَوَعَوَعَا<sup>(٥)</sup>

- (١) القول الأول مذهب البصريين غير الزجاج، والثاني قوله، والثالث قول الكوفيين.  
ينظر «توضيح المقاصد» ١٥٣٢/٣، و«شرح الأشموني» ٣٥٨/٤ - ٣٥٩، و«البهجة المرضية» ص ٣٦١.
- (٢) «ألف» مبتدأ «أكثر» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «صاحب» الآتي «من أصلين» جار ومجرور متعلق بأكثر «صاحب» فعل ماضٍ، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة من صاحب وفاعل المستتر فيه في محل رفع صفة لألف «زائد» خبر المبتدأ «بغير» جار ومجرور متعلق بزائد، وغير مضاف، و«مين» مضاف إليه.
- (٣) الإلى - بكسر الهمزة، بزنة الرضا - النعمة، وهو واحد الآلاء في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ آءِآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣].
- (٤) تُعرَفُ زِيَادَةُ الْحُرُوفِ - أَوْ أَصَالَتُهُ - بِالِاشْتِقَاقِ، وَعَلَيْهِ فَإِنْ مَا ذَكَرَ النَّازِمُ وَالشَّارِحُ لَا يَكُونُ فِي الْمَبْنِيَّاتِ وَالْحُرُوفِ، فَتَأْتِي الْأَلْفُ مَعَ أَصْلَيْنِ وَأَكْثَرَ مِثْلَ «مَهْمَا»، «حَتَّى»، وَمِثْلَ ذَلِكَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ مِثْلَ «إِسْمَاعِيلَ»، «جِبْرَائِيلَ».
- (٥) «اليا» قصر للضرورة: مبتدأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «الواو» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه، أي: والواو كذلك «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يقعا» فعل مضارع مجزوم بلم، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل جزم فعل الشرط «كما هما» في موضع الحال من ألف الاثنين، أو =

أي: كذلك إذا صَحِبَتِ الياء أو الواو ثلاثة أَحْرَفٍ أَصُولٍ، فإنه يُحْكَمُ بزيادتهما، إلا في الثنائي المكرر.

فالأول: كَصَيْرَفٍ<sup>(١)</sup>، وَيَعْمَلٍ<sup>(٢)</sup>، وَجَوْهَرٍ، وَعَجُوزٍ.

والثاني: كَيُؤَيُّو<sup>(٣)</sup>، لطائر ذي مِخْلَبٍ، وَوَعُوعَةٍ: مصدر وَعُوعَ: إذا صَوَّتَ.

فالياء والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان.

٩٣٢ - وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقًا ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهَا تُحَقِّقًا<sup>(٤)</sup>

أي: كذلك يُحْكَمُ على الهمزة والميم بالزيادة إذا تَقَدَّمَتَا على ثلاثة أَحْرَفٍ أَصُولٍ، كَأَحْمَدَ وَمُكْرِمٍ، فَإِنْ سَبَقَا أَصْلِينَ حُكِمَ بِأصالتهما، كإِبِلٍ وَمَهْدٍ<sup>(٥)</sup>.

= نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها، والتقدير: إن لم يقعا وقوعاً كوقوعهما، فحذف المضاف وعوض عنه «ما» فانفصل الضمير، و«في يُوَيُّو» جار ومجرور متعلق: إما بالمضاف المحذوف، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «ووعوعاً» الواو حرف عطف، ووعوعاً: أصله فعل ماضٍ، وهو هنا معطوف على يُوَيُّو بعد أن قصد لفظه.

(١) الأول: هو الواو والياء اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف. والصيرف: المحتال المتصرف في أمره.

(٢) يعمل: البعير القوي على العمل، والناقعة يعملة.

(٣) الثاني: هو الذي تألف من حرفين وتكرر الحرفان. واليؤيؤ: طائر من الجوارح كالباشق، ويُجمع على «يأيء» بزنة مساجد.

(٤) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «وميم» معطوف على همز «سبقاً» سبق: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه «ثلاثة» مفعول به لسبق «تأصيلها» تأصيل: مبتدأ، وتأصيل مضاف، وها مضاف إليه «تحققاً» فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لثلاثة.

(٥) قال المكودي في «شرحه» ص ٣٥٣:

وفهم من قوله: «سبقاً» أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول.

وفهم من قوله: «تحققاً» أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتهما لم يُحْكَمُ بزيادتهما إلا بدليل.

### ٩٣٣ - كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظَهَا رَدْفٌ<sup>(١)</sup>

أي: كذلك يُحَكَمُ على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدّمها أكثر من حرفين، نحو: حَمْرَاءَ، وَعَاشُورَاءَ، وَقَاصِعَاءَ<sup>(٢)</sup>.

فإن تقدم الألف حرفان، فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء، ورداء؛ فالهمزة في الأول بدلٌ من واو، وفي الثاني بدل من ياء<sup>(٣)</sup>، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد، كماء ودا.ء.

### ٩٣٤ - وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ «غَضَنْفَرٍ» أَصَالَةٌ كُفِي<sup>(٤)</sup>

النون إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدّمها أكثر من حرفين<sup>(٥)</sup>، حُكِمَ عليها بالزيادة، كما حُكِمَ على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: زَعْفَرَانٌ، وَسَكْرَانٌ. فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصليّة، نحو: مَكَانٌ، وَزَمَانٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «آخر» نعت لهمز «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز، وبعد مضاف، و«ألف» مضاف إليه «أكثر» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ردف» الآتي «من حرفين» جار ومجرور متعلق بأكثر «لفظها» لفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، وها: مضاف إليه «ردف» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ، فاعل، والجملة من ردف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) القاصعاء: جُحِرَ من جِحْرَةِ اليربوع، وقال الفرزدق:

وَإِذَا أَخَذَتْ بِقَاصِعَائِكَ لَمْ تَجِدْ أَحَدًا يُعِينُكَ غَيْرَ مَنْ يَتَّقَصُّعُ

(٣) أصل كساء: كساو - بواو في آخره؛ لأنه من الكسوة، وفعله: كسوته أكسوه - فوعلت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة. وأصل بناء: بناي - بياء في آخره، بدليل بنيت البيت أبنيه - فقلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

(٤) «والنون» مبتدأ «في الآخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله: كالهمز، الآتي اراقع خبراً «كالهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفي نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «كفي» الآتي، ونحو مضاف، و«غضنفر» مضاف إليه «أصالة» مفعول ثان لكفي تقدم عليه «كفي» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، نائب فاعل، وهو مفعول الأول.

(٥) أصليين.

(٦) وكذا إذا وقعت أولى مثل «نهشل» وثانية مثل «قنطار».

ويُحَكَّم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان: كَغَضَّنْفَرٍ<sup>(١)</sup>.

### ٩٣٥ - وَالتَّاءُ فِي التَّانِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ<sup>(٢)</sup>

تُزَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّانِيثِ، كَقَائِمَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَلِلْمُضَارَعَةِ، نَحْوُ: أَنْتَ تَفْعَلُ، أَوْ مَعَ السَّيْنِ فِي الإِسْتِفْعَالِ وَفِرْوَعِهِ، نَحْوُ: اسْتِخْرَاجٌ وَمُسْتَخْرَجٌ وَاسْتَخْرَجَ، أَوْ مَطَاوَعَةِ «فَعَّلَ» نَحْوُ: عَلَّمْتَهُ فَتَعَلَّمَ، أَوْ «فَعَّلَ» كَتَدَخَّرَجَ<sup>(٤)</sup>.

### ٩٣٦ - وَالْهَاءُ وَقَفَاءً كَلِمَةً وَلَمْ تَرَةً وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ<sup>(٥)</sup>

تُزَادُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ، نَحْوُ: لِمَهُ، وَلَمْ تَرَةً، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْوَقْفِ بَيَانٌ مَا تُزَادُ فِيهِ، وَهُوَ «مَا» الإِسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ، وَالْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ لِلْوَقْفِ، نَحْوُ: «رَةً»، أَوْ الْمَجْزُومِ، نَحْوُ: «لَمْ تَرَةً» وَكُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ<sup>(٦)</sup>، نَحْوُ: «كَيْفَهُ» إِلا مَا قُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ، وَاسْمٌ «لَا» الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلًا»، وَالْمَنَادَى، نَحْوُ: «يَا زَيْدًا»، وَالْفِعْلُ الْمَاضِي، نَحْوُ: «ضَرَبَ».

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) «والتاء» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة السابق والسياق عليه، وتقديره: والتاء زائدة، أو نحو ذلك «في التأنيث» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «والمضارعة» معطوف على التأنيث «ونحو» معطوف على التأنيث أيضاً، ونحو مضاف، و«الاستفعال» مضاف إليه «والمطاوعة» معطوف على الاستفعال.

(٣) وهذا في مفرد، وكذا في الجمع نحو «قائمت».

(٤) المطاوعة: الموافقة، ولها أوزان: «تَفَعَّلَ»، و«أَنْفَعَلَ»، و«تَفَعَّلَلَّ»، و«أَفْعَنْلَلَّ».

ويمكن أن يفهم من قول الناظم: «ونحو الاستفعال» دخول: «التفاعل»، و«الافتعال»، و«التفعيل»، و«التفعال» في مراده، وإلا فهي تُسْتَدْرَكُ عليه فيما تطرد فيه زيادة التاء.

(٥) «والهاء» مبتدأ، وخبره محذوف كما تقدم في البيت السابق «وقفاءً» حال بتقدير اسم الفاعل، أي: واقفاءً، أو منصوب بنزع الخافض، أي: في وقف «كلمته» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «ولم تره» معطوف على لمة «واللام» مبتدأ، وخبره محذوف على قياس ما سبق «في الإشارة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهرة» نعت للإشارة.

(٦) تذكر أنه اشترط في الحركة أن تكون حركة بناء، فخرجت حركة الإعراب، وألا يشبه المبنى على الحركة المعرب، كالفعل الماضي، فإنه يشبه المضارع المعرب، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير، فما تغيرت حركة بنائه في بعض الأحوال، كالمقطوع عن الإضافة واسم لا والمنادى، ليس من هذا القبيل.

وَاطَّرَدَ أَيْضاً زِيَادَةُ اللّامِ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، نَحْوُ: ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَهِنَاكَ<sup>(١)</sup>.

٩٣٧ - وَامْنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَّتْ      إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحِظَلَّتْ<sup>(٢)</sup>

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: «سألتمونيها»<sup>(٣)</sup> خالياً عما قُيِّدَتْ به زيادته، فاحكم بأصالته، إلا إن قام على زيادته حجة بينة، كسقوط همزة «شمال» في قولهم: «شملت الريحُ شمولاً» إذا هبَّت شمالاً، وكسقوط نون «حَنَظَلْ» في قولهم: «حَظَلَّتِ الْإِبِلُ» إذا آذاها أكلُ الحنظل، وكسقوط تاء «ملكوت» في: «الملك».



(١) وتُسمَّى «لام البُعْد»، وصاحبُها الكاف (كاف الخطاب)، وقد ترافقهما «ميم الجمع»؛ نحو «ذلكم»، «تلكم»، «هنالكم».

(٢) «وامنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «زيادة» مفعول به لامنع «بلا قيد» جار ومجرور متعلق بزيادة «ثبتت» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «قيد»، والجملة من ثبت وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لقيد «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تبيين» فعل مضارع مجزوم بلم، وأصله تبيين «حجة» فاعل تبيين، والجملة فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «حفظت» الكاف جارة لقول محذوف كما عرفت مراراً.

(٣) قد عني العلماء قديماً بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم: «سألتمونيها» ومنها: «اليوم تنسأه» ومنها: «هم يتساءلون» وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد، وهو:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهَ      نِهَائِيَّةٌ مَسْؤُولٌ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

ويُروى أن طالباً سأل أستاذه عن حروف الزيادة، فقال له: «سألتمونيها»، فقال التلميذ: لم أسأل، فقال الأستاذ: «اليوم تنسأه»، فقال: لم يحدث شيء، فقال الأستاذ: قد أجبتك مرتين، ولكنك لم تظن.

## فَضْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ (١)

٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَاسْتَشْبِتُوا (٢)

لا يُبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيان بهمزة متحركة تَوْصِلاً للنطق بالساكن، وتسمى [هذه الهمزة] همزة وَصْلٍ، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرَج (٣)، نحو: اسْتَشْبِتُوا، أمر للجماعة بالاستثبات.

٩٣٩ - وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ نَحْوٍ اُنْجَلَى (٤)

٩٤٠ - وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِيِّ كَاخَشَ وَامْضِ وَأَنْفِذَا (٥)

لما كان الفعلُ أصلاً في التصريف، اِخْتَصَّ بكثرة مجيء أوله ساكناً، فاحتاج إلى همزة الوصل، فكل فعل ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيان في أوله بهمزة

(١) أُفِرِدَ الكلامُ على همزة الوصل - وهو تكملة لما سبق - لاختصاصه بأحكام هي الآتية في هذا الفصل.

(٢) «لِلْوَصْلِ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمز «لا» نافية «يثبت» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز، والجملة من يثبت المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت ثانٍ لهمز «إلا» أداة استثناء لإيجاب النفي «إذا» ظرف متعلق بقوله: يثبت «ابتدي» فعل ماضٍ مبني للمجهول «به» جار ومجرور متعلق بابتدي «كاستثبتوا» الكاف جارة لقول محذوف، والباقي يعلم إعرابه مما سبق مكرراً.

(٣) ما ساقه تعريفٌ لهمزة الوصل، وسُميت كذلك؛ لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها؛ على قول الكوفيين، وقيل: لوصل المتكلم بها إلى النطق بالساكن؛ على قول البصريين، وكان الخليل يُسميها «سَلَم اللسان».

(٤) «وهو» مبتدأ «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ماضٍ» صفة لفعل «احتوى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل «على أكثر» جار ومجرور متعلق باحتوى، وجملة احتوى وفاعله في محل جر صفة ثانية لفعل «من أربعة» جار ومجرور متعلق بأكثر «نحو» خبر المبتدأ المحذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«انجلى» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٥) «والأمر» معطوف على «فعل» في البيت السابق «والمصدر» مثله «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمر» مبتدأ مؤخر، وأمر مضاف، و«الثلاثي» مضاف إليه «كاخش» الكاف جارة لقول محذوف، كما علمت مراراً، واخش: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وامض، وانفذا» معطوفان على «اخش».

الوصل، نحو: «اسْتَخْرَجَ، وَأَنْطَلَقَ<sup>(١)</sup>» وكذلك الأمر منه، نحو: «اسْتَخْرَجَ وَأَنْطَلَقَ»  
والمصدر، نحو: «اسْتَخْرَجَ وَأَنْطَلَقَ» وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي، نحو: «أَخْشَ  
وَأَمْضَى وَأَنْفَذَ» من: خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ<sup>(٢)</sup>.

٩٤١ - وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ سُمِعَ      وَاثْنَيْنِ وَآمِرِيٍّ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ<sup>(٣)</sup>  
٩٤٢ - وَإِيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبَدَلُ      مَدًّا فِي الْاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ<sup>(٤)</sup>

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة، إلا في  
عشرة أسماء: اسْمٌ، واسْتِ، وابنِ، وابْنِمِ، واثنينِ، وامرئِ، وامرأة، وابنة، واثنتين،  
وإيْمُنُ في القسم<sup>(٥)</sup>.

(١) ما لم يكن الماضي المحتوي على أكثر من أربعة أحرف مبدوءاً بالتاء، نحو «تفكّر»، و«تفاعل» و«تدحرج».  
(٢) وضابطه: سكون ثاني مضارعه لفظاً، فما تحرك ثاني مضارعه لفظاً - وهو معتل العين ومضعفه - فلا حاجة  
به إلى همزة الوصل، تقول: «قُلْ»، «مُدَّ».  
وكذلك ما كانت فاؤه همزة ولو سكن ثاني مضارعه لفظاً تقول من «أكل يأكل»: «كُلْ»، ومن «أخذ يأخذ»:  
«خُذْ».

(٣) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «سمع» الآتي «است، ابن، ابنم» معطوفات على اسم «سمع» فعل  
ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز الوصل «واثنين،  
وامرئ، وتأنيث» معطوفات على ما قبله «تبع» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى تأنيث، والجملة من تبع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتأنيث.

(٤) «وايمن» معطوف على اسم في البيت السابق، ورفعه على الحكاية؛ لأنه ملازم للرفع، إذ هو لا يستعمل إلا  
مبتدأ «همز» مبتدأ، وهمز مضاف، و«أل» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ  
«ويبدل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول ليبدل - ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى همز آل «مدًا» مفعول ثان ليبدل «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بيبدل «أو» حرف  
عطف وتخيير «يسهل» فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف على قوله: «يبدل» السابق، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه.

(٥) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٤٥/٤: وينبغي أن يزيدوا «ال» الموصولة، و«ايْمُ» لغة في «إيْمُنُ»  
فإن قالوا: هي «أيمن» فحذفت اللام، قلنا: و«ابْنِمِ» هو «ابْنُ» فزيدت الميم! اهـ.  
وزيادة الميم في «ابن» للمبالغة والتوكيد. و«ابن» أصله «بنو» حذفت الواو وعوّضت بالهمزة، وكذا «است»؛  
أصله «سته» حذفت الهاء وعوّضت بالهمزة، وكذا «اسم»؛ أصله «سمو» حذفت الواو وعوّضت بالهمزة.

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل»، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة، لم يَجْزُ حذف همزة الاستفهام؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجِبَ إبدال همزة الوصل ألفاً، نحو: **الأميرُ قائمٌ؟** أو **تسهلُها**، ومنه قوله: **[الطويل]**

ش ٣٥٨ - **أَلْحَقُّ** إِنْ دَارَ الرَّبَابُ تَبَاعَدَتْ      أَوْ انبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ<sup>(١)</sup>



(١) نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي، وهو واقع ثاني أبيات قطعة عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، فانظر هذه القطعة في ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص ١٠١ بشرحنا).

**اللغة:** **أالحق**، هو بهمزتين أو لاهما همزة الاستفهام وثانيتها همزة أل، وقد سهلت الثانية، فلم تُحذف لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، ولم تحقق لأنها همزة وصل «الرباب» بفتح الراء، بزنة سحاب: اسم امرأة «انبت» انقطع «حبل» أراد به التواصل والألفة «طائر» أراد أنه غير مستقر.

**الإعراب:** «أالحق» الهمزة الأولى للاستفهام، الحق: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، فإن رفعته فهو مبتدأ «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: إن تباعدت دار، ودار مضاف، و«الرباب» مضاف إليه «تباعدت» تباعد: فعل ماضٍ، والتاء علامة التانيث «أو» عاطفة «انبت» فعل ماضٍ «حبل» فاعل انبت «أن» حرف توكيد ونصب «قلبك» قلب: اسم أن، وقلب مضاف، والكاف مضاف إليه «طائر» خبر أن، و«أن» ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «الحق» ظرفاً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم، أو خبر المبتدأ إن أعربت «الحق» مبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر.

**الشاهد فيه:** قوله: «أالحق» حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام، على ما قررناه لك في لغة البيت.

## الإبدال

٩٤٣ - أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ «هَدَأْتُ مُوْطِيًا» فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا<sup>(١)</sup>

٩٤٤ - آخِرًا اِثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعْلَ عَيْنًا ذَا اقْتَفِي<sup>(٢)</sup>

هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تُبدلُ من غيرها إبدالاً شائعاً<sup>(٣)</sup>، وهي تسعة أحرف، جمعتها المصنفُ رحمه الله تعالى في قوله: «هَدَأْتُ مُوْطِيًا» ومعنى «هدأت» سكنت، و«موطياً» اسم فاعل من «أَوْطَأْتُ الرَّحْلَ» إذا جعلته وطيئاً؛ لكنه خَفَّفَ همزته بإبدالها ياء؛ لانفتاحها وكسر ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف، فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل<sup>(٤)</sup>، فلم يتعرض المصنف له،

(١) «أحرف» مبتدأ، وأحرف مضاف، و«الإبدال» مضاف إليه «هدأت موطياً» قصد لفظه: خبر المبتدأ «فأبدل» الفاء تفرعية، أبدل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الهمزة» مفعول به لأبدل «من واو» جار ومجرور متعلق بأبدل «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو.

(٢) «آخرًا، إثر» كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله: «واو ويا» في البيت السابق، وإثر مضاف، و«ألف» مضاف إليه «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لألف «وفي فاعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتفى» الآتي، وفاعل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عيناً» تمييز «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «اقتفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، والجملة من اقتفي ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) الإبدال: جعلُ حرفٍ مكانَ آخر، سواءً أكانا صحيحين، أم معتلين.

وهو يختلف عن القلب، والإعلال، والتعويض.

أما القلب فهو: تحويل أحد حروف العلة أو الهمزة إلى آخر منها.

وأما الإعلال فهو: كالقلب، أو حذفُ المُعَلِّ أو تسكينه تخفيفاً.

وأما التعويض فهو: حذف حرفٍ والاستغناء عنه بآخر، وقد يأتي العوض في مكان المحذوف وقد يأتي في غير مكانه.

فالإبدال يتقيد بمكان المحذوف بخلاف التعويض، والإعلال والقلب خاص بأحرف العلة.

(٤) وهي لغاتٌ قبائلٌ فحسب.

وذلك كقولهم في اضطجع: «الطَجَع»<sup>(١)</sup> وفي أصيلاًن: «أصَيَّلَالٌ»<sup>(٢)</sup>.

فُتبدل الهمزة من كلِّ واو أو ياءٍ تَطَرَّفَتَا ووقَعَتَا بعد ألف زائدة، نحو: دُعَاءٌ وبنَاءٌ، والأصْلُ: دُعَاؤٌ وبنَائِيٌّ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل، نحو: آيَةٌ ورايَةٌ، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو، كَتَبَائِنٍ وِتَعَاؤِنٍ<sup>(٣)</sup>.

وأشار بقوله: «وفي فاعل ما أعلَّ عيناً ذا اقتفي» إلى أن الهمزة تُبدل من الياء والواو قياساً [مُتَّبِعاً] إذا وقعت كلُّ منهما عين اسم فاعلٍ وأُعلِّت في فعله، نحو: قائلٌ وبائعٌ، وأصلهما: قَاوِلٌ وِبَائِعٌ، ولكن أعلُّوا حملاً على الفعل؛ فكما قالوا: قَالٌ وِبَاعٌ، فقلبوا العين ألفاً، قَالُوا: قائلٌ وبائعٌ، فقلبوا عين اسمِ الفاعل همزةً؛ فإن لم تُعلَّ العينُ في الفعل، صحَّت في اسمِ الفاعل، نحو: عَوِرٌ فهو عَاوِرٌ، وَعَيْنٌ فهو عَائِنٌ<sup>(٤)</sup>.

### ٩٤٥ - وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ<sup>(٥)</sup>

(١) ومن ذلك قول الراجز:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهُ وَلَا شِبَعٌ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالْطَجَعُ

(٢) ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً لَا أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات، والرواية الثانية: «وقفت فيها أصيلاً كي أسألها» والرواية الثالثة: «وقفت فيها أصيلاً ناً أسألها» والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه. وأصيلاًن: تصغير أصلان جمع أصيل من غير رده إلى مفردة؛ والأصيل - بفتح الهمزة - الوقت دوين غروب الشمس، وجمعه أصلان، على مثال رغيف ورغفان وكثيب وكثبان، ثم صُعِّرَ أصلان على أصيلاًن، ثم أبدلت النون الأخيرة لاماً، فقل: أصيلاًن.

(٣) وكذلك إن تطرفت الواو والياء ولم يسبقها ألف، نحو «ظبي» و«دلو».

(٤) صححت العين في اسم الفاعل تبعاً للفعل الذي صححت فيه خوف الالتباس بـ«عان» و«عار».

(٥) «والمد» مبتدأ «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الضمير المستتر في «يرى» الآتي

«ثالثاً» حال إما من الضمير في يرى أيضاً، فيكون من قبيل الأحوال المترادفة، وإما من الضمير في زيد، فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة «في الواحد» جار ومجرور متعلق بزيد «همزاً» مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علمية، أو حال من الضمير المستتر في يرى إن كانت بصرية «يرى» فعل مضارع مبني

تُبَدَّلُ الهمزة [أيضاً] مما ولي ألف الجمع الذي على مثال مَفَاعِلٍ<sup>(١)</sup>؛ إن كان مَدَّةً مَزِيدَةً في الواحد<sup>(٢)</sup>، نحو: قِلَادَةٌ وَقَلَائِدٌ<sup>(٣)</sup>، وصحيفة وصحائف، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ؛ فلو كان غير مدة لم تُبَدَلْ، نحو: قَسُورَةٌ وَقَسَاوِرٌ<sup>(٤)</sup>، وهكذا إن كان مدة غير زائدة، نحو: مَفَازَةٌ وَمَفَاوِزٌ<sup>(٥)</sup>، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ، إلا فيما سمع، فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: مُصِيبَةٌ وَمَصَائِبٌ.

### ٩٤٦ - كَذَاكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اِكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا<sup>(٦)</sup>

أي: كذلك تُبَدَّلُ الهمزة من ثاني حرفين لَيْنَيْنِ تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا مَدَّةٌ مَفَاعِلٍ<sup>(٧)</sup>، كما لو سَمَّيْتَ [رجلاً] بِنَيْفٍ ثم كسرتَه، فإنك تقول: نَيْأَفٌ، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة، ومثله أَوَّلٌ وَأَوَائِلٌ<sup>(٨)</sup>؛ فلو تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا مَدَّةٌ مَفَاعِلٍ؛ امتنع قلب الثاني منهما همزة، كطَوَاوِيسَ؛ ولهذا قيد المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمدَّة مَفَاعِلٍ.

= للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من يرى ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ «في مثل» جار ومجرور متعلق بيري «كالقلائد» الكاف زائدة، ومثل مضاف، والقلائد مضاف إليه.

- (١) بشرط أن يكون صحيح اللام.
- (٢) المدة: ألف مفتوح ما قبلها، أو واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها.
- (٣) قلائد: أصلها «قلااد» فالألف الأولى هي ألف «فعاثل» والألف الثانية هي الألف الزائدة في المفرد «قلادة»؛ قلبت الثانية همزة.
- (٤) القسورة: الأسد، وفي القرآن الكريم: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنَفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥٠ - ٥١].
- (٥) المفازة: الصحراء، وهي مهلكة، لكنهم سموها بذلك تفاؤلاً لسالكها بالفوز.
- (٦) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثاني» مبتدأ مؤخر، وثاني مضاف، و«لينين» مضاف إليه «اكتنفا» اكتنف: فعل ماض، وألف الاثنيين فاعل، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل جر صفة للينين «مد» مفعول به لاكتنفا، ومد مضاف، و«مفاعل» مضاف إليه «كجمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كجمعه نيفاً، و«نيفاً» مفعول به لجمع الذي هو مصدر جمع يجمع. وشبهه أيضاً مثل «فعاثل»... بشرط صحة لامه أيضاً.
- (٧) أصله: «أوَّوِلٌ»، وأصل «أوَّوِلٌ»: «وَوَّوِلٌ» أبدلت الواو الأولى همزة لتصدُّرها قبل واو متحركة.
- وكما يكون حرفا اللين متفقين (واوَيْنِ أو ياءَيْنِ) قد يكونان مختلفين (واوًا وياءً أو العكس)؛ كما في «سيد» أصله «سَيُودٌ» يُجْمَعُ على «سَيَاوِدٌ» وقعت ألف «مفاعل» بين ياء وواو فقلبت الواو همزة فصارت «سَيَاوِدٌ».

٩٤٧ - وَافْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلَّ لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةَ جُعِلَ<sup>(١)</sup>

٩٤٨ - وَاوَأَ وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدُّ فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَبْهِهُ وَوَفِي الْأَشَدِّ<sup>(٢)</sup>

قد سبق أنه يجب إبدال المدّة الزائدة في الواحد همزة إذا وقعت بعد ألف الجمع، نحو: صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين، قلب الثاني منهما همزة، نحو: نَيْفٌ وَنِيَّافٌ.

وذكر هنا أنه إذا اعتلّ لامٌ أحد هذين النوعين، فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول: قَضِيَّةٌ وَقَضَايَا، وأصله قَضَائِيٌّ<sup>(٣)</sup>، بإبدال مدّة الواحد همزة، كما فعل في صحيفة وصحائف، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً، فحينئذٍ تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً فصارت قَضَاءً، فأبدلت الهمزة ياء فصارت «قَضَايَا».

(١) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ورد» فعل أمر أيضاً معطوف على افتح «الهمز» مفعول أول لرد، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لافتح على سبيل التنازع «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لرد «فيما» جار ومجرور متعلق ب«أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لاماً» تمييز «وفي مثل» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعل» الآتي، ومثل مضاف، و«هراوة» مضاف إليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الهمز.

(٢) «واوَأَ» مفعول ثان لجعل في البيت السابق «وهمزاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «رد» الآتي «أول» هو المفعول الأول لرد الآتي تقدم أيضاً على العامل فيه، وأول مضاف، و«الواوين» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في بدء» جار ومجرور متعلق ب«رد»، وبدء مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«شبه» مضاف إليه، وشبه مضاف، و«وفي الأشد» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٣) بل أصلها «قضائي» - بياءين - أبدلت الياء الأولى همزة فصارت «قضائي».

ثم قلبت كسرة الهمزة فتحةً بقصد التخفيف فصارت «قضاءي».

ثم قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصارت «قضاءا».

ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات - على اعتبار الهمزة شبه ألف - فصارت «قضايا».

ومثال الثاني: زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا، وأصله: زَوَائِيٌّ<sup>(1)</sup>، بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة، كنيّف ونيائف، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زَوَاءً]، ثم قلبوا الهمزة ياء، فصار زَوَايَا.

وأشار بقوله: «وفي مثل هِرَاوَةٌ جُعِلَ واوًا» إلى أنه إنما تُبدل الهمزة ياءً إذا لم تكن اللام واوًا سلمت في المفرد كما مثل؛ فإن كانت اللام واوًا سلمت في المفرد لم تُقلب الهمزة ياءً، بل تُقلب واوًا؛ ليشاكل الجمع واحده، وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف، وذلك نحو قولهم: «هِرَاوَةٌ وَهَرَاوِيٌّ» وأصلها هَرَاوِيٌّ، كصحائف<sup>(2)</sup>، فقلبت كسرة الهمزة فتحة، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هَرَاءً، ثم قلبوا الهمزة واوًا؛ فصار «هَرَاوِيٌّ».

وأشار بقوله: «وهمزاً أول الواوين رُدًّا» إلى أنه يجب رُدُّ أول الواوين المُصَدَّرتين همزةً ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعلٍ، نحو: أَوَاصِلٌ، في جمع واصلة، والأصل: «وَوَاصِلٌ» بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف فاعلة؛ فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فاعلٍ لم يجب الإبدال، نحو: وُوفِيٌّ وَوُورِيٌّ<sup>(3)</sup>، أصله: وَاقِيٌّ وَوَارِيٌّ، فلما بني للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واوًا.

(1) بل أصلها «زواويٌّ» أبدلت الواو بعد الألف (ألف «فاعل») همزة فصارت «زوايٌّ».

ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة بقصد التخفيف فصارت «زوايٌّ».

ثم قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصارت «زواءاً».

ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت «زوايا».

(2) بل أصلها «هراو» فيها ألفان: أولاهما ألفُ الجمع، والثانية ألف المفرد «هراوة».

ثم قلبت ألف المفرد همزة في الجمع فصارت «هرايُّو».

ثم قلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً فصارت «هرايٌّ».

ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة بقصد التخفيف فصارت «هراءيٌّ».

ثم قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصارت «هراءاً».

ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات فصارت «هراوي».

(3) وفي هذه الحالة يجوز الإبدال فحسب فتقول: «وُوفِيٌّ» و«أُوفِيٌّ»، وتقول: «وُورِيٌّ» و«أُورِيٌّ».

- ٩٤٩ - وَمَدًّا اِبْدِلْ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ  
 ٩٥٠ - اِنْ يَفْتَحِ اِثْرَ ضَمٍّ اَوْ فَتْحِ قَلْبٍ  
 ٩٥١ - ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضَمُّ  
 ٩٥٢ - فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا وَاؤُمُّ  
 كَلِمَةٌ اِنْ يَسْكُنْ كَاثِرٌ وَاثْمِنُ<sup>(١)</sup>  
 وَاوَا وَيَاءٌ اِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ<sup>(٢)</sup>  
 وَاوَا اَصْرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا اَتَمُّ<sup>(٣)</sup>  
 وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ اُمُّ<sup>(٤)</sup>

(١) «ومدًا» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «أبدل، الآتي «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ثاني» مفعول أول لأبدل، وثاني مضاف، و«الهمزين» مضاف إليه «من كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يسكن ثاني الهمزين فأبدله مدًا.

(٢) «إن» شرطية «يفتح» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين «إثر» ظرف متعلق بقوله: يفتح، وإثر مضاف، و«ضم» مضاف إليه «أو» عاطفة «فتح» معطوف على ضم «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول «وإوًا» مفعوله الثاني «وياء» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «ينقلب» الآتي «إثر» ظرف متعلق بينقلب، وإثر مضاف، و«كسر» مضاف إليه «ينقلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ثاني الهمزين».

(٣) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«الكسر» مضاف إليه «مطلقاً» حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وما» اسم موصول: مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله: «أصّر» الآتي «يضم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من يضم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «وإوًا» مفعول ثان لأصّر الآتي «أصّر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه «لفظاً» خبر يكن «أتم» يجوز أن تجعله وصفاً فهو حينئذ نعت لقوله: لفظاً، ويجوز أن تجعل قوله: لفظاً، مفعولاً به مقدماً لأتم، وأتم - على هذا - فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم يكن، وجملته خبر يكن، وتقدير الكلام: ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمة، أي: وقع في آخرها.

(٤) «فذاك» اسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «ياء، مطلقاً» حالان من فاعل جاء الآتي «جا» قصر للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وإوًا» أصله فعل مضارع بمعنى أقصد، وقد قصد هنا لفظه، وهو مبتدأ «ونحوه» نحو: معطوف بالواو على أوأم، ونحو مضاف، والهاء مضاف إليه «وجهين» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «أم» الآتي «في ثانيه» الجار والمجرور متعلق بقوله: أم، وثاني مضاف، =

إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التخفيفُ إن لم يكونا في موضع العين، نحو: «سَأَلِ» و«رَأْسٌ»<sup>(1)</sup>، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب إبدال الثانية مدةً تُجَانِسُ حركةَ الأولى، فإن كانت حركتها فتحةً أُبدلت الثانية ألفاً، نحو: آثَرْتُ، وإن كانت ضمةً أُبدلت واواً، نحو: أُوثِرْتُ، وإن كانت كسرةً أُبدلت ياءً، نحو: إِيثَارُ، وهذا هو المراد بقوله: «ومدًّا اِبْدَالٌ . . البيت».

وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتها فتحةً وحركة ما قبلها فتحةً أو ضمةً، قلبت واواً؛ فالأول نحو: أوَادِم، جمع آدم، وأصله أَادِم، والثاني نحو: أوَيْدِم، تصغير آدم<sup>(2)</sup>، وهذا هو المراد بقوله: «إن يُفتح اثر ضم او فتح قلب واواً».

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياءً، نحو: إِيْمٌ - وهو مثال إِصْبَعٍ - من أَمٍّ، وأصله إِيْمَمٌ، فنُقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم فصار إِيْمٌ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً فصار إِيْمٌ، وهذا هو المراد من قوله: «وياءٍ إثر كسر ينقلب».

وأشار بقوله: «ذو الكسر مطلقاً كذا» إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تُقلب ياءً مطلقاً، أي: سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة:

فالأول نحو: أَيْنٌ، مُضَارِعٌ أَنْ، وأصلها أَيْنُنٌ، فُخِفَتْ بإبدال الثانية من جنس حركتها، فصار: أَيْنٌ، وقد تُحَقِّق، نحو: أَيْنُنٌ، بهمزتين، ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في «أئمة» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح.

والثاني نحو: إِيْمٌ، مثال إِصْبَعٍ، من أَمٍّ، وأصله: إِيْمَمٌ، نُقِلَتْ حركة الميم الأولى إلى

= والضمير مضاف إليه «أَم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو أَوْم المقصود لفظه، وما عطف عليه.

(1) الهمزة المضعفة هي العين المضعفة في «فَعَال» (صيغة المبالغة من اسم الفاعل) ولا وَجْهَ معتبراً لكتابتها على السطر أو على نبرة، والخروج بها عن قاعدتها التي توجبُ كتابتها على ألفٍ ورسم الشدة فوقها. وأما الألف فهي أَلْفُ «فَعَال»، وهي في المثال الأول مبالغةً من «سائل» فاعل السؤال، وفي الثاني «نسبةً إلى الرأس» يُراد به بائع الرؤوس، وقد سلفَ أن يُنسَبَ إلى الاسم ببنائه على «فَعَال». انظر ص ١٤٠.

(2) أصلها: أوَيْدِم بوزن «فَعِيل».

الهمزة الثانية، وأدغمت الميم في الميم، فصار إِيْمٌ، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار إِيْمٌ.

والثالث نحو: أَيْنٌ - أَضْلُهُ: أَيْنٌ، [والأصل: أُوَيْنٌ]؛ لأنه مضارع أَأْنَنْتَهُ: أي: جعلته يَيْنٌ، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها، [فصار: أَيْنٌ]. وأشار بقوله: «وما يضم واواً أصيراً» إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واواً، سواء انفتحت الأولى أو انكسرت أو انضمت؛ فالأول نحو: أُوبٌ، جمع أُبٌّ، وهو المرعى - أصله: أُأْبُبٌ؛ لأنه أفعلٌ، فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغم فصار: أُوبٌ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار: أُوبٌ، والثاني، نحو: إُوْمٌ، مثال إِصْبَعٌ، من أم<sup>(1)</sup>، والثالث: نحو: أُوْمٌ، مثال أُبْلَمٌ، من أم<sup>(2)</sup>.

وأشار بقوله: «ما لم يكن لفظاً أتم، فذاك ياء مطلقاً جا» إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طرفاً، فإن كانت طرفاً صيرت ياء مطلقاً، سواء انضمت الأولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت؛ فتقول في مثال جَعْفَرٍ من قرأ: «قرأاً» ثم تقلب الهمزة ياء، فتصير قرأياً، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصار قرأى، وتقول في مثال زَبْرَجٍ<sup>(3)</sup> من قرأ: «قرئى» ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قرئياً، كالمنقوص، وتقول في مثال بُرْثُنٍ<sup>(4)</sup> من قرأ: «قرؤؤ» ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة؛ فيصير قرئياً، مثل القاضي<sup>(5)</sup>.

(1) أصلها: «إِيْمٌ» حركت الهمزة بحركة الميم الأولى وأدغمت الميمان فصارت «إِيْمٌ»، وأبدلت الهمزة المضمومة واواً فصارت «إِيْمٌ».

(2) أصلها «أُوْمٌ» حركت الهمزة بحركة الميم الأولى وأدغمت الميمان فصارت «أُوْمٌ»، وأبدلت الهمزة المضمومة (الثانية) واواً فصارت «أُوْمٌ».

والأبلم: حوص المقل، أي: ورقه، والمقل: شجر يشبه النخل.

(3) الزبرج - بكسرتين -: الزينة من وشي، والذهب، والسحاب الرقيق فيه حمرة.

(4) البرثن: مخلب الأسد، أو هو من السبع كالإصبع من الإنسان.

(5) في نسخة «مثل المولي» وكلاهما صحيح، والمولي: اسم فاعل ماضيه أولى، أي أعطى، أو ألى بمعنى حلف، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة، وذلك أن تبني من قرأ على وزن قِمَطْرٍ وخَدَبٌ، فتقول: قرأاً - بكسر القاف وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين - ثم تقلب الهمزة الثانية ياء؛ فيصير «قرأياً» بسكون الهمزة، وهو نظير ظبي مما آخره ياء ساكن ما قبلها، وهو ملحق بالصحيح؛ فلا تقلب ياؤه ألفاً؛ لسكون ما قبلها.

واشار بقوله: «وأوّم، ونحوه وجهين في ثانيه أم» إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الأولى للمتكلم، جاز لك في الثانية وجّهان: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو: أوّم، مضارع أمّ، فإن شئت أبدلت فقلت: أوّم، وإن شئت حَقَّقْتَ فقلت: أوّم، وكذا ما كان نحو أوّم في كون أولى همزتيه للمتكلم وكسرت ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما: الإبدال والتحقيق، نحو: أين مضارع أن؛ فإن شئت أبدلت فقلت: أين، وإن شئت حَقَّقْتَ فقلت: أين.

- ٩٥٣ - وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا      أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا<sup>(١)</sup>  
 ٩٥٤ - فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّانِيثِ أَوْ      زِيَادَتِي فَعْلَانٌ ذَا أَيْضًا رَأَوَا<sup>(٢)</sup>  
 ٩٥٥ - فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ      مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ<sup>(٣)</sup>

إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع مِصْبَاحٍ ودينار:

- (١) «وياء» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «اقلب» الآتي «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول أول لقوله: اقلب «كسراً» مفعول به مقدم، وعامله قوله: «تلا» الآتي «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «ألفاً» والجملة من تلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لألفاً «أو» عاطفة «ياء» معطوف على قوله: كسراً، وياء مضاف، و«تصغير» مضاف إليه «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله: «افعلا» الآتي «ذا» اسم إشارة: ذا مفعول به مقدم لافعلا «افعلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.
- (٢) «في آخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «واواً» في البيت السابق «أو» عاطفة «قبل» ظرف معطوف على محل الجار والمجرور الذي هو قوله: في آخر، وقبل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «زيادتي» معطوف بأو على تا، وزيادتي مضاف، و«فعلان» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة: مفعول به لرأوا الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «رأوا» فعل وفاعل.
- (٣) «في مصدر» جار ومجرور متعلق برأوا في البيت السابق، ومصدر مضاف، و«المعتل» مضاف إليه «عيناً» تمييز «والفعل» بكسر الفاء وفتح العين: مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «صحيح» خبر المبتدأ «غالباً» حال من الضمير المستكن في الخبر أيضاً «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الحول» مضاف إليه.

«مَصَابِيحَ، وَدَنَانِيرَ» وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير، كقولك في غَزَالٍ: «غُزَيْلٌ» وفي قَدَالٍ: «قُدَيْلٌ»<sup>(1)</sup>.

وأشار بقوله: «بواو ذا افعلا في آخر... إلى آخر البيت» إلى أن الواو تُقلب أيضاً ياء إذا تَطَرَّفَتْ بعد كسرة أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التأنيث أو قبل زيادتي فَعْلَانٍ مكسوراً ما قبلها<sup>(2)</sup>.

فالأول نحو: «رَضِي، وَقَوِي» أصلهما رَضِيَ وَرَضِيَ وَقَوِيَ؛ لأنهما من الرَضْوَانِ والقُوَّةِ؛ فقلبت الواو ياء.

والثاني نحو: «جُرِيٌّ» تصغير جَرِيٍّ، وأصله جُرِيٌّ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

والثالث نحو: شَجِيَّةٌ، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا شَجِيَّةٌ مُصَغَّرَةٌ؛ وأصله شَجِيَّةٌ، من الشَّجْوِ.

والرابع نحو: «غَزِيَانٌ» وهو مثال ظَرِيَانٍ، من الغَزْوِ.

وأشار بقوله: «ذا أيضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً» إلى أن الواو تُقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّت عينه، نحو: «صَامَ صِيَاماً، وَقَامَ قِيَاماً»<sup>(3)</sup> والأصل: صَوَامٌ وَقَوَامٌ، فَأَعْلَتِ الواو في المصدر حَمَلاً له على فعله.

(1) «غزال» إذا صغرت قلبت: «غُزَيْلٌ»، فَتُقَلَّبُ الألف ياءً وتدغمان: «غُزَيْلٌ».

وكذلك إن صغرت نحو «منشار» «مصباح» و«دينار» تقول: «مُنَيْشَارٌ» فتقلب الألف ياءً وتدغمان فتقول: «مُنَيْشِيرٌ» و«دُنَيْبِيرٌ»، و«مُصَيْبِيحٌ».

(2) لا تنس أن تاء التأنيث، والألف والنون زائدتان، وهما في نية الانفصال، فالواقع قبلهما آخر. وأما قوله: قبل زيادتي «فَعْلَانٌ» فمُوهِمٌ؛ إذ إنها لا تُقَلَّبُ واو «عَزْوَانٌ»، ومرادُهُ - كما ذكر - ما كان مكسور العين قبل الواو التي هي لامٌ مزيدٌ بألف ونون، كقولك: «عَزْوَانٌ» تقلبها فيه فتقول: «غَزِيَانٌ». وأرجح أنه يجب أن تُضبط عينُ «فَعْلَانٌ» في كلام الشارح بالكسر؛ بدليل قوله بعد سطور: والرابع نحو «غَزِيَانٌ»... والله أعلم.

(3) مثاله قيِّداً قوله: «في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّت عينه» بقيد أن يكون بعد الواو ألف، وصرَّح بصحة الواو إذا لم يكن بعدها ألفٌ بعد قليل، ولكن سقوط تصرُّحه هنا مُوهِمٌ. وإن لم يُكسر ما قبل الواو لا تُقَلَّبُ كما في «راح رَوَاحاً» و«عور عَوَراً».

فلو صَحَّت الواو في الفعل لم تعتلَّ في المصدر، نحو: «لاوَدَ لِيوَاذًا، وَجَاوَرَ جَوَارًا».  
وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو: «حَالَ جَوْلًا».

### ٩٥٦ - وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلًا أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُم بَدَأَ الْإِعْلَالَ فِيهِ حَيْثُ عَنُ<sup>(١)</sup>

أي: متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ وَأَعْلَتْ في واحِدِهِ أو سَكَنْتِ، وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءً إن انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف، نحو: «دِيَارٍ، وَثِيَابٍ» أصلهما: دِوَارٌ وَثِوَابٌ، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلة ك«دَارٍ»، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكنًا، ك«ثَوْبٍ».

### ٩٥٧ - وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجَهَانٍ وَالْإِعْلَالَ أَوْلَى كَالْحَيْلِ<sup>(٢)</sup>

إذا وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ مكسورًا ما قبلها واعتلَّت في واحدِهِ أو سَكَنْتِ، ولم يقع بعدها الألف، وكان على فِعْلَةٍ، وجب تصحيحُها، نحو: «عَوُدٌ وَعِوَدَةٌ»<sup>(٣)</sup> و«كوز وِكِوَزَةٌ»<sup>(٤)</sup>، وشذ: «ثُورٌ وَثِيرَةٌ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «وجمع» مبتدأ، وجمع مضاف، و«ذِي» مضاف إليه، وذو مضاف، و«عين» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عين، والجملة من أعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لعين «أو» عاطفة «سكن» فعل ماض معطوف على أعل «فاحكم» الفاء زائدة، احكم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من احكم وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وقد علمت مراراً أن وقوع الجملة الطلبية خبراً جائز «بدا» جار ومجرور متعلق باحكم «الإعلال» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له «فيه، حيث» الأول جار ومجرور، والثاني ظرف مكان، وهما متعلقان باحكم «عن» فعل ماض، ومعناه عرض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإعلال، والجملة من «عن» وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) «وصححو» فعل وفاعل «فعلتة» مفعول به لصححو «وفي فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «كالحيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالحيل.

(٣) العود: المسن من الإبل، وقد جمعه على عِيْدَةٍ - بالقلب - في لغة قبيحة.

(٤) الكوز: إناء من فخار له عُرْوَةٌ وبلبل، وهو دخيل.

(٥) قد جاء جمع ثُورٍ - بمعنى القطعة من الأقط - على ثُورَةٍ كما هو الأصل.

ومن هُنَا يُعْلَمُ أنه إنما تَعْتَلُّ في الجَمْعِ إذا وَقَع بَعْدَهَا أَلْفٌ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ حَكَمَ عَلَى «فِعْلَةٍ» بِوَجُوبِ التَّصْحِيحِ، وَعَلَى «فِعَلٍ» بِجَوَازِ التَّصْحِيحِ وَالْإِعْلَالِ؛ فَالتَّصْحِيحُ نَحْوُ: «حَاجَةٌ وَحَوْجٌ» وَالْإِعْلَالُ نَحْوُ: «قَامَةٌ وَقِيمٌ، وَدِيمَةٌ وَدِيمٌ»<sup>(١)</sup>، وَالتَّصْحِيحُ فِيهَا قَلِيلٌ، وَالْإِعْلَالُ غَالِبٌ.

٩٥٨ - وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ وَوَجِبَ<sup>(٢)</sup>

٩٥٩ - إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلْفٍ وَيَا كَمُوقِنٍ بِدَالٍ لَهَا اعْتَرَفَ<sup>(٣)</sup>

إذا وَقَعَتِ الْوَاوُ ظَرْفًا رَابِعَةً فَصَاعِدًا بَعْدَ فَتْحَةٍ؛ قَلْبَتِ يَاءٌ، نَحْوُ: «أَعْطَيْتُ» أَصْلُهُ: أَعْطَوْتُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ «عَطَا يَعْطُو» إِذَا تَنَاولَ، فَقَلْبَتِ الْوَاوُ فِي الْمَاضِي يَاءَ حَمَلًا عَلَى الْمِضَارِعِ، نَحْوُ: «يُعْطِي»، كَمَا حُمِلَ اسْمُ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «مُعْطِيَانِ» عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: «مُعْطِيَانِ» وَكَذَلِكَ «يُرْضِيَانِ» أَصْلُهُ يُرْضَوَانِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ، فَقَلْبَتِ وَاوَهُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ يَاءً، حَمَلًا لِبِنَاءِ الْمَفْعُولِ عَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: «يُرْضِيَانِ».

وَقَوْلُهُ: «وَوَجِبَ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلْفٍ» مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُبَدَلَ مِنَ الْأَلْفِ وَاوٍ إِذَا وَقَعَتِ بَعْدَ ضَمَّةٍ، كَقَوْلِكَ فِي «بَايَعٌ»: «بُويَعٌ»، وَفِي «ضَارِبٌ»: «ضُورِبٌ».

(١) دِيمٌ: أَصْلُهُ «دِيمٌ»، وَ«الدِيمَةُ»: مَطَرٌ يَدُومُ فِي سَكُونٍ، وَوَاوِيَّ الْأَصْلِ مِنْ دَامَ يَدُومُ دَوْمًا وَدَوَامًا.

وَإِنْ كَانَتِ الْوَاوُ فِي الْمَفْرَدِ مَتَحَرِّكَةً لَا تَقْلُبُ كَقَوْلِكَ: «طَوِيلٌ» وَ«طَوَالٌ».

(٢) «وَالْوَاوُ» مَبْتَدَأُ «لَامًا» حَالٌ مِنَ الْوَاوِ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَسْتَتِرِ فِي «انْقَلَبَ» الْآتِي «بَعْدَ» ظَرْفٌ مَتَعَلِّقٌ بِانْقَلَبَ، وَبَعْدَ مِضَافٍ، وَ«فَتْحٌ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «يَا» قِصْرٌ لِلضَّرُورَةِ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وَعَامِلُهُ «انْقَلَبَ» الْآتِي «انْقَلَبَ» فَعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْوَاوِ «كَالْمُعْطِيَانِ» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ، أَي: كَقَوْلِكَ، وَالْمُعْطِيَانِ: مَبْتَدَأُ مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهُ مِثْنِي «يُرْضِيَانِ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ نَائِبٌ فَاعِلُهُ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ هَذَا الْفَعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ فِي مَحَلِّ نِصْبِ مَقُولٍ لِقَوْلِ الْمَحْذُوفِ «وَوَجِبَ» فَعْلٌ مَاضٍ.

(٣) «إِبْدَالُ» فَاعِلٌ وَجِبَ الَّذِي فِي آخِرِ الْبَيْتِ السَّابِقِ، وَإِبْدَالُ مِضَافٍ، وَ«وَاوٍ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «بَعْدَ» ظَرْفٌ مَتَعَلِّقٌ بِإِبْدَالِ، وَبَعْدَ مِضَافٍ، وَ«ضَمٌّ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «مِنْ أَلْفٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِإِبْدَالِ «وَيَا» قِصْرٌ لِلضَّرُورَةِ: مَبْتَدَأُ «كَمُوقِنٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نَعْتٌ لِيَاءٍ عَلَى تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَيَاءُ كَائِنَةٌ كِيَاءٌ مُوقِنٌ «بِدَالٍ لَهَا» جَارَانٌ وَمَجْرُورَانٌ مَتَعَلِّقَانِ بِقَوْلِهِ: «اعْتَرَفَ» الْآتِي «اعْتَرَفَ» فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، أَوْ هُوَ فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ: «وَيَا كَمُوقِنٍ».

وقوله: «ويا كموقن بذالها اعترف» معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب إبدالها واواً، نحو: «مُوقِنٌ ومُوسِرٌ» أصلهما مُوقِنٌ ومُيسِرٌ؛ لأنهما من أيقن وأيسر فلو تحركت الياء لم تُعَلَّ، نحو: «هَيَامٌ».

### ٩٦٠ - وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهَيْمًا»<sup>(١)</sup>

يجمع «فَعْلَاءٌ» و«أَفْعَلُ» على «فُعَلٍ» بضم الفاء وسكون العين، كما سبق في التفسير<sup>(٢)</sup>، كـ «حَمَرَاءٌ وَحُمَرٍ» و«أَحْمَرٌ وَحُمَرٍ»؛ فإذا اعتلَّت عينُ هذا النوع من الجمع بالياء، قلبت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء، نحو: «هَيْمَاءٌ وَهَيْمٌ، وَبَيْضَاءٌ وَبَيْضٌ» ولم تُقلب الياء واواً، كما فعلوا في المفرد، كـ «مُوقِنٌ» استثقالاً لذلك في الجمع.

### ٩٦١ - وَوَاوًا إِثْرَ الضَّمِّ زُدَّ الْيَاءَ مَتَى أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا<sup>(٣)</sup>

### ٩٦٢ - كَتَاءِ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبَعَانَ صَيْرَةً<sup>(٤)</sup>

(١) «ويكسر» فعل مضارع مبني للمجهول «المضموم» نائب فاعل يكسر «في جمع» جار ومجرور متعلق بيكسر «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «هيم» قصد لفظه: نائب فاعل يقال «عند» ظرف متعلق بيقال، وعند مضاف، و«جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف، و«أهيمًا» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك.

(٢) ص ١٠٢.

(٣) «وواوًا» مفعول ثانٍ لقوله: «رد» الآتي «إثر» ظرف متعلق برد، وإثر مضاف، و«الضم» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اليا» قصر للضرورة: مفعول أول لرد «متى» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بألفي «ألفي» فعل ماضٍ مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الياء «لام» مفعول ثانٍ لألفي، ولام مضاف، و«فعل» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وتقديره: متى ألقى الياء لام فعل فرده واواً «أو» حرف عطف «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله: ألقى، وقبل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(٤) «كتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتاء مضاف، و«بان» مضاف إليه «من رمى» جار ومجرور متعلق ببيان «كمقدرة» جار ومجرور متعلق ببيان أيضاً «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله: «رد» في البيت قبله «إذا» ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله «كسبعان» جار ومجرور =

إذا وقعت الياء لامَ فِعْلٍ، أو من قبل تاء التأنيث، أو زِيَادَتِي فَعْلَان، وأنْضَمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة، وجب قلبها واواً.

فالأول نحو: قَضُو الرجلُ<sup>(١)</sup>!

والثاني: كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسماً على وزن مَقْدَرَةٍ؛ فإنك تقول: مَرْمُوءٌ.

والثالث: كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسماً على وزن سَبْعَانَ، فإنك تقول: رَمُوان.

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

**٩٦٣ - وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى<sup>(٢)</sup>**

إذا وقعت الياء عيناً لصفة على وزن «فُعْلَى» جاز فيها وَجْهَان:

أحدهما: قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء.

والثاني: إبقاء الضمة؛ فتقلب الياء واواً، نحو: «الضُّيْقَى، والكَيْسَى، والضُّوقَى،

والكُوسَى» وهما تأنيث الأَضِيقِ والأَكَيْسِ<sup>(٣)</sup>.

= يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه «صيره» صير: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بان، والضمير البارز مفعول أول لصير.

(١) قَضُو الرجل: معناه: ما أفضاه! وذلك أنك حولت «قضى» إلى مثال «ظُرِفَ» للدلالة على التعجب، على ما مر في بابه. ونظير ذلك: رَمُو الرجل، بمعنى: ما أرماه! وسَرُو الرجل، بمعنى: ما أسراه! أي: ما أقوى سيره ليلاً! أما سَرُو الرجل - بمعنى: ما أسماه وما أعظم مروءته! - فواوه أصلية.

(٢) «وإن تكن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء «عيناً» خبر تكن «لفعلَى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعيناً «وصفًا» حال من فعلَى «فذاك» الفاء واقعة في جواب الشرط، وذا اسم إشارة: مبتدأ، والكاف حرف خطاب «بالوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله: «يلفى» الآتي على أنه مفعوله الثاني «عنهم» جار ومجرور متعلق بيلفى «يلفى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ، وجملة يلفى ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٣) قال الأشموني في «شرحه» ٤/ ٤٣٤ - ٤٣٥:

تنبه: «فُعْلَى» الواقعة صفةً على ضريين:

أحدهما: الصفة المحضة، وهذه يتعين فيها قلبُ الضمة كسرةً لسلامة الياء، ولم يُسمَع منها إلا «قسمةً ضِيْزَى»، أي: جائرة، يقال: ضازَهُ حَقُّهُ يَضِيْزُهُ: إذا بَخَسَهُ وِجَارَ عَلَيْهِ. و«مشية جِيكى»: أن يتحرك فيها المنكبان، يقال: حاك في مشيه يحيك: إذا حَرَكَ مَنكَبَيْهِ.

## فَصْلٌ

٩٦٤ - مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلٌ يَاءٍ كَتَقَوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ<sup>(١)</sup>

تُبَدَلُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ لَامٍ اسْمٍ عَلَى وَزْنِ «فَعَلَى»، نَحْوُ: تَقَوَى، وَأَصْلُهُ تَقِيًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَقَيْتُ، فَإِنْ كَانَتْ فَعَلَى صِفَةً لَمْ تُبَدَلِ الْيَاءُ وَآوًا، نَحْوُ: «صَدِيًا وَخَزِيًا»، وَمِثْلُ تَقَوَى: «فَتَوَى» بِمَعْنَى الْفُتِيَا، وَ«بَقَوَى» بِمَعْنَى الْبُقِيَا، وَاحْتِرَزَ بِقَوْلِهِ: «غَالِبًا» مِمَّا لَمْ تَبْدَلِ الْيَاءُ فِيهِ وَآوًا وَهِيَ لَامٌ اسْمٍ عَلَى «فَعَلَى»، كَقَوْلِهِمْ لِلرَّائِحَةِ: رِيًّا<sup>(٢)</sup>.

= وَالْآخَرُ: غَيْرُ الْمُحَضَّةِ، وَهِيَ الْجَارِيَةُ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ، وَهِيَ «فَعَلَى» «أَفْعَلُ»، كَالطُّوبَى وَالْكُوسَى وَالضُّوْقَى وَالْحُورَى، مَوْثَنَاتُ الْأَطِيبِ وَالْأَكَيْسِ وَالْأَضِيقِ وَالْأَخِيرِ! وَهَذَا الضَّرْبُ هُوَ مَرَادُ الْمُصَنِّفِ. وَهُوَ فِي مَا ذَكَرَهُ فِيهِ مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ سَبِيوِيهِ وَالنَّحْوِيُّونَ؛ فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا هَذَا الضَّرْبَ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ، فَحَكَمُوا لَهُ بِحُكْمِ الْأَسْمَاءِ، أَعْنِي: مِنْ إِقْرَارِ الضَّمَّةِ وَقَلْبِ الْيَاءِ وَآوًا؛ كَمَا فِي «طُوبَى» مُصَدَّرًا. وَظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيوِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الصِّفَاتِ جَارٍ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ أَنَّ «أَفْعَلُ» التَّفْضِيلُ يُجْمَعُ عَلَى «أَفْعَالٍ» فَيُقَالُ: «أَفْضَلُ وَأَفْضَلُ»، وَ«أَكْبَرُ وَأَكْبَرُ» كَمَا يُقَالُ فِي جَمْعِ «أَفْعَلٍ» - وَهِيَ الرَّعْدَةُ -: «أَفَاكَلُ». وَالْمُصَنِّفُ ذَكَرَهُ فِي بَابِ الصِّفَاتِ وَأَجَازَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُمَا مَسْمُوعَانِ مِنَ الْعَرَبِ فَكَانَ التَّعْبِيرُ السَّلَامُ مِنَ الْإِبْهَامِ الْمَلَاقِي لِعَرَضِهِ أَنْ يَقُولَ: وَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا لَفُعَلَى أَفْعَالًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى

انتهى كلام الأشموني.

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ» ٣/ ٣٩١ - ٣٩٢ أَنَّ النَّازِمَ وَابْنَهُ خَالَفَا النَّحْوِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَانظُرْ «تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ» ٣/ ١٥٩١ - ١٥٩٢.

(١) «مِنْ لَامٍ» جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «بَدَلٌ» الْآتِي، وَلامٌ مُضَافٌ، وَ«فَعَلَى» مُضَافٌ إِلَيْهِ «اسْمًا» حَالٌ مِنْ فَعَلَى «أَتَى» فَعَلٌ مَاضٍ «الْوَاوُ» فَاعِلٌ أَتَى «بَدَلٌ» حَالٌ مِنَ الْوَاوِ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ عَلَى لُغَةِ رِبْعِيَّةٍ، وَبَدَلٌ مُضَافٌ، وَ«يَاءٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «كَتَقَوَى» جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَذَلِكَ كَائِنٌ كَتَقَوَى «غَالِبًا» حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ: «ذَا» الْآتِي «جَا» قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ: فَعَلٌ مَاضٍ «ذَا» اسْمٌ إِشَارَةٌ: فَاعِلٌ جَاءَ «الْبَدَلُ» بَدَلٌ مِنَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ، أَوْ نَعْتٌ لَهُ.

(٢) فَإِذَا كَانَتْ لَامٌ «فَعَلَى» وَآوًا سَلِمَتْ فِي الْاسْمِ - نَحْوُ «دَعْوَى» - وَالصِّفَةِ؛ نَحْوُ «نَشْوَى».

يَنْظُرْ «تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ» ٣/ ١٥٩٣، وَ«شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ» ٤/ ٤٣٥.

٩٦٥ - بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فُعْلَى وَصَفَا وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى<sup>(١)</sup>

أي: تُبَدَّلُ الواو الواقعة لَاماً لـ «فُعْلَى» وصفاً ياء، نحو: «الدُّنْيَا، والعُلْيَا»، وَشَدَّ قول أهل الحجاز: القُضْوَى؛ فإن كان «فُعْلَى» اسماً سلمت الواو، كحُزْوَى<sup>(٢)(٣)</sup>.

## فَصْلٌ

٩٦٦ - إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عَرُوضٍ عَرِيًّا<sup>(٤)</sup>٩٦٧ - فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغِمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمًا<sup>(٥)</sup>

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، وكان سكونها أَصْلِيًّا،

(١) «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لام فعلى» الآتي «جاء» فعل ماضٍ «لام» فاعل «جاء»، و«لام» مضاف، و«فعلى» مضاف إليه «وصفاً» حال من فعلى «وكون» مبتدأ، وكون مضاف، و«قُضْوَى» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «نادراً» خبر المصدر الناقص «لا» نافية «يخفى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كون» الواقع مبتدأ، والجملة من يخفى المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) حزوى - بضم الحاء وسكون الزاي - اسم مكان الزاي - ويرد كثيراً في شعر ذي الرمة؛ فمن ذلك قوله:

أَذَارًا بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ

(٣) فإذا كانت لام «فُعْلَى» ياءً سلمت في الاسم - نحو «الفُتْيَا»، وفي الصفة؛ نحو «القُصِيَا» تأنيث «الأقصى»؛ فلم يفرقوا في «فُعْلَى» من ذوات الياء بين الاسم والصفة؛ كما لم يفرقوا في «فُعْلَى» - بالفتح - من ذوات الواو كما سبق. قاله المرادي ٣/ ١٥٩٤، وينظر الأشموني ٤/ ٤٣٧.

(٤) «إن شرطية يسكن» فعل مضارع، فعل الشرط «السابق» فاعل يسكن «من واو» جار ومجرور متعلق بقوله: يسكن «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو «واتصلا» الواو عاطفة، اتصل: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله: «عريا» الآتي «عريا» عري: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، وهو أيضاً معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور.

(٥) «فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغِمًا» الفاء واقعة في جواب الشرط، ياء: مفعول ثانٍ لأقْلِبَنَّ الآتي «الواو» مفعول أول لأقْلِبَنَّ «أقْلِبَنَّ» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مدغماً» بصيغة اسم الفاعل: حال من فاعل أقْلِبَنَّ «وشدَّ» فعل ماضٍ «معطى» فاعل شدَّ، وهو اسم مفعول يتعدى كفعله لاثنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثانٍ لمعطى، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسمًا» رسم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

أبدلت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وذلك نحو: «سَيِّد، ومَيِّت» والأصل: سَيِّوْدٌ ومَيِّوْتٌ؛ فاجتمعت الواو والياء وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء؛ فصار: سَيِّد ومَيِّت، فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك، نحو: «يُعْطِي وَاقِدٌ»، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون، كقولك في رُؤْيَا: «رُؤْيَا»، وفي «قَوِيَّ»: «قَوِيَّ»<sup>(١)</sup> وَشَذَّ التصحيح في قولهم: «يَوْمٌ أَيَوْمٌ»<sup>(٢)</sup>، وَشَذَّ أيضاً إبدال الياء واواً في قولهم: «عَوَى الكَلْبُ عَوَّةً»<sup>(٣)</sup>.

٩٦٨ - مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ      أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ<sup>(٤)</sup>  
٩٦٩ - إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ      إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفُ<sup>(٥)</sup>

(١) وكذلك إن كان السابق منهما متحركاً؛ نحو «طويل» و«غيور»، أو كان السابق غير أصيل؛ نحو «ديوان»؛ إذ أصله «دَوَان»، و«بُويج»؛ إذ واوه بدلٌ من ألف «بايع». ينظر «شرح الأشموني» ٤/٤٣٩.

(٢) يومٌ أيومٌ: شديد.

(٣) يقال: عوى الكلب يعوي - مثل رمى يرمي - عيًّا - بوزن رَمِيَّ - وعواء، وعوَّة، وعوِيَّة - على فَعْلَةٍ كَرَمِيَّة - إذا لوى حَظْمَهُ ثم صَوَّت، أو مد صوته ولم يفصح، والأخيرتان نادرتان، والقياس عِيَّة، بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة، وشذوذ أولاهما من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واواً، عكس القياس القاضي بقلب الواو ياء؛ لما ذكر الشارح، وشذوذ ثانيتهما من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون.

(٤) «من ياء» جار ومجرور متعلق بقوله: «أبدل» الآتي «أو» عاطفة «واو» معطوف على ياء «بتحريك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطف عليه «أصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك، والجملة من أصل ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتحريك «ألفاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أبدل» الآتي «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «متصل» نعت لفتح.

(٥) «إن شرطية «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «التالي» نائب فاعل حرك، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «وإن» شرطية «سكن» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالي «كف» فعل ماض، جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالي «إعلال» مفعول به لكف، وإعلال مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«اللام» مضاف إليه «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «لا» نافية «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول.

٩٧٠ - إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفٌ<sup>(١)</sup>

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو: «قَالَ وَبَاعَ»، أصلهما: قَوْلَ وَيَعَّ، فقلبت [الواو والياء] ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا إن كانت حركتهما أصلية؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها، كـ«جَيْلٍ وَتَوَمَّ» أصلهما: جَيْالٌ وَتَوَأَمٌ<sup>(٢)</sup>، نُقلت حركة الهمزة إلى الياءِ والواو، فصارا: جَيْالًا وَتَوَمًا<sup>(٣)</sup>.

فلو سَكَنَ ما بعد الياءِ أو الواو ولم تكن لاماً، وجب التصحيحُ، نحو: «بَيَّانٌ وَطَوِيلٌ»، فإن كانتا لاماً وجب الإعلالُ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياءً مشددة، كـ«رَمِيَا وَعَلَوِيٌّ»، وذلك نحو: يَخْشُونَ، أَضْلُهُ: يَخْشِيُونَ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت لالتقاءها ساكنة مع الواو الساكنة.

٩٧١ - وَصَحَّ عَيْنٌ فَعَلٍ وَفَعِيلاً ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيِدٍ وَأَحْوَالًا<sup>(٤)</sup>

(١) «إِعْلَالُهَا» إعلال: نائب فاعل «يكف» في آخر البيت السابق، وإعلال مضاف، وها: مضاف إليه، والجملة من يكف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «وهي» في البيت السابق «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «يكف» السابق «غير» نعت لساكن، وغير مضاف، و«ألف» مضاف إليه «أو» عاطفة «ياء» معطوف على ألف «التشديد» مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التشديد، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت لياء.

(٢) الْجَيْلِ وَالجَيْالِ: الضَّبْعُ. وَالتَّوَمُّ وَالتَّوَأْمُ: أَحَدُ التَّوَأْمِينَ.

(٣) وَثَمَّةٌ شَرْوْطٌ أُخْرَى هِيَ بِإِيجَازٍ:

أن تكونا في كلمة واحدة، وأن يَنْفَتِحَ ما قبلهما، وأن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين.

وفي الأبيات التالية تنمة للشروط.

(٤) «وصح» فعل ماض «عين» فاعل صح، وعين مضاف، و«فعل» بفتحتين: مضاف إليه «وفعلا» بفتح فكسر،

وأصله فعل ماض فحكاه: معطوف على فعل، والألف للإطلاق «ذا» بمعنى صاحب: حال من فعل المكسور العين، وذا مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «كأغيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وهذا كائن كأغيد «وأحوالاً» معطوف على أغيد، والألف للإطلاق.

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وزن «أفعل»<sup>(١)</sup> فإنه يلزم عينه التصحيحُ، نحو: عَوَرَ فهو أَعْوَرُ، وهَيْفٌ فهو أَهَيْفٌ، وَغَيْدٌ فهو أَغَيْدٌ<sup>(٢)</sup>، [وَحَوْلٌ فهو أَحَوْلٌ]، وَحُمِلَ المصدر على فعله، نحو: هَيْفٌ وَغَيْدٌ وَعَوَرَ وَحَوْلٌ.

### ٩٧٢ - وَإِنْ يَبِيْنُ تَفَاعُلٌ مِّنْ أَفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَآوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ<sup>(٣)</sup>

إذا كان أَفْتَعَلَ معتلَّ العينِ فحَقُّهُ أَنْ تُبَدَلَ عينه أَلْفًا، نحو: «اعْتَادَ وَارْتَادَ» لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فَإِنْ أَبَانَ «افتعل» معنى تَفَاعَلَ - وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية - حُمِلَ عليه في التصحيحِ إِنْ كَانَ وَآوِيًّا، نحو: «اشْتَوَرُوا»<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ كَانَتِ العين ياءً وَجِبَ إِعْلَالُهَا، نحو: «ابْتَاعُوا، وَاسْتَأْفُوا» أَي: تَضَارَبُوا بِالسُّيُوفِ<sup>(٥)</sup>.

### ٩٧٣ - وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحِقَّ صُحْحَ أَوَّلٍ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ<sup>(٦)</sup>

(١) هو «فَعَلٌ» اللازم المكسور العين الدال على لون، أو عيب، أو وصف ظاهر في البدن.

(٢) الأهيف: ضامر البطن والخاصرتين، والأغيد: ناعم البدن مُتَّئِنِه.

(٣) «إِنْ» شرطية «بَيْنَ» فعل مضارع، فعل الشرط «تفاعَلَ» فاعل بين «مِنِ افْتَعَلَ» جار ومجرور متعلق بيبين

«وَالْعَيْنُ» الواو واو الحال، العين: مبتدأ «وَآوٌ» خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب حال، والرابط الواو

«سَلِمَتْ» سلم: فعل ماضٍ جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو، أو

إلى العين بهذا القيد، والتاء للتأنيث «وَلَمْ» الواو حالية، لم: نافية جازمة «تَعَلَّ» فعل مضارع مبني

للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى العين، والجملة في محل نصب حال.

(٤) اشتوروا: أي تشاوروا، وذلك أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر الذي يشير الآخر عليه فيه. وأما

«اشتار فلان العسل» فإنه يُعَلُّ بقلب الواو أَلْفًا لتحركها مع انفتاح ما قبلها، لأنه لا يدل على التفاعل،

ومعنى اشتار العسل: أخذه من كُوَّارَتِهِ، مثل: «شَارَهُ يَشُورُهُ».

(٥) فإن لم يدل على التفاعل؛ فإعلاله واجب؛ نحو «اعتاد»، و«اجتاز».

(٦) «إِنْ» شرطية «لِحَرْفَيْنِ» جار ومجرور متعلق بقوله: «استحق» الآتي «ذَا» اسم إشارة: نائب فاعل لفعل

محذوف يفسره ما بعده «الإِعْلَالُ» بدل من الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «اسْتَحِقَّ» فعل ماضٍ

مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة لا محل

لها مفسرة «صَحَّحَ» فعل ماضٍ مبني للمجهول، جواب الشرط «أَوَّلٍ» نائب الفاعل «وَعَكْسٌ» مبتدأ، وهو

على تقدير الإضافة إلى محذوف، ولهذا جاز الابتداء به مع كونه نكرة «قَدْ» حرف تقليل «يَحِقُّ» فعل

مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عكس، والجملة من يحق وفاعله المستتر فيه في

محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «عكس».

إذا كان في كلمة حَرَفًا عِلَّةً كُلُّ واحد متحرك مفتوح ما قبله، لم يجز إعلالهما معاً؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان؛ فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، وَالْأَحَقُّ مِنْهُمَا بِالْإِعْلَالِ الثَّانِي، نحو: «الْحَيَا وَالْهَوَى»، وَالْأَصْلُ: حَيَّيْ وَهَوَيَّيْ، فوجد في كل من العين واللام سبب الإعلال؛ فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفاً، والأطراف محلُّ التغيير، وَشَدَّ إِعْلَالَ الْعَيْنِ وَتَصْحِيحَ اللَّامِ، نحو: «غَايَةٌ».

٩٧٤ - وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ<sup>(١)</sup>

إذا كان عين الكلمة واواً متحركة مفتوحاً ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، وكان في آخرها زيادة تخصُّ الاسم، لم يجز قلبها ألفاً، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: «جَوْلَان، وَهَيْمَانٍ» وشد: «مَاهَان، وداران»<sup>(٢)</sup>.

٩٧٥ - وَقَبْلَ بَا أَقْلَبَ مِيمًا النَّوْنَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبِذَا<sup>(٣)</sup>

(١) «وعين» مبتدأ، وعين مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «آخره» آخر: ظرف متعلق بقوله: «زيد» الآتي، منصوب على الظرفية المكانية، وآخر مضاف، والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول: نائب فاعل زيد، والجملة من زيد ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الأول «يخص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه «الاسم» مفعول به ليخص، والجملة من يخص وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول الثاني «واجب» خبر المبتدأ «أن» حرف مصدرى ونصب «يسلما» يسلم: فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لواجب، وتقدير البيت: وعين ما قد زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامته.

(٢) القياس فيهما «دوران» و«موهان». وقيل: إنهما أعجميان، فلا يحسن عدُّهما فيما شدَّ.

ينظر «شرح الأشموني وعليه حاشية الصبان» ٤/٤٤٥.

(٣) «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اقلب» الآتي، وقبل مضاف، و«با» قصر للضرورة: مضاف إليه «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ميماً» مفعول ثانٍ لاقلب تقدم على المفعول الأول «النون» مفعول أول لاقلب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «مسكناً» خبر كان، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «كمن» الكاف جارة لقوله محذوف، وإعراب باقي الكلام ظاهر.

لما كان النُّطْقُ بالنون الساكنة قبل الباء عَسِراً، وجب قلبُ النون ميماً، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة<sup>(١)</sup>، ويجمعهما قوله: «مَنْ بَتَّ انْبِذَا» أي: مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقَهُ عَنِ بَالِكَ وَاظْرَحَهُ، وألف «انبذا» مُبَدَلَةٌ من نون التوكيد الخفيفة.

## فصل

### ٩٧٦ - لِسَاكِنِ صَحَّ انْقِلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِسِينِ آتِ عَيْنِ فِعْلٍ كَأَبْنِ<sup>(٢)</sup>

إذا كانت عينُ الفعل ياء أو واواً متحركة، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً، وجَبَ نقلُ حركة العين إلى الساكن قبلها، نحو: «يَبِينُ وَيَقُومُ»، والأصل: يَبِينُ وَيَقُومُ، بكسر الياء وضم الواو، فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما، وهو الباء والقاف، وكذلك في «أَبْنِ»<sup>(٣)</sup>.  
فإن كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ لم تنقل الحركة، نحو: «بَايَعُ وَيَبِينُ وَعَوَّقُ»<sup>(٤)</sup>.

### ٩٧٧ - مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا كَأَبْيَضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلَّالاً<sup>(٥)</sup>

(١) المتصلة: في كلمة واحدة، والمنفصلة: في كلمتين.

وهذا هو المسمى في أحكام التجويد «الإقلاب»، وله تفاصيل في أدائه تُرَاجَعُ في مظاهرها.

(٢) «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «انقل» الآتي «صح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لساكن «انقل» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعل «التحريك» مفعول به لانقل «من ذي» جار ومجرور متعلق بانقل، وذو مضاف، و«لين» مضاف إليه «آت» نعت للين، أو لذي لين، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «عين» حال من الضمير المستتر في آت، وعين مضاف، و«فعل» مضاف إليه «كأبن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

(٣) أصل «أبن»: «أبين»، كأكرم، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها - وهو الباء الموحدة - فالتقى ساكنان: الياء التي نقلت حركتها، والنون الساكنة للبناء، فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

(٤) ومثال ذلك من يائي العين: زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم. ومن واوي العين: شوق، وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم، وحوم. ونظير هذا: تعاون، وتعاور، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا.

(٥) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لم، واسمه ضمير مستتر فيه «فعل» خبر يكن، وفعل مضاف، و«تعجب» مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة «كأبيض» معطوف على خبر يكن «أو» عاطفة «أهوى» معطوف على أبيض «بلام» جار ومجرور متعلق بقوله: علل، الآتي «عللاً» علل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة في محل جر صفة لأهوى.

أي: إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب أو مضاعفاً أو مُعْتَلَّ اللام؛ فإن كان كذلك فلا نُقْلَ، نحو: ما أْبَيَّنَ الشيءَ وأْبَيَّنَ به! وما أَقْوَمَهُ وأَقْوَمَ به! ونحو: أَيْضَ وأَسْوَدَ، ونحو: أهْوَى.

### ٩٧٨ - وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ<sup>(١)</sup>

يعني أنه يثبت للاسم الذي يُشَبِّهُ الفعلَ المضارعَ - في زيادته فقط، أو في وَزْنِهِ فقط - من الإِعْلَالِ بالنقل ما يثبت للفعل.

فالذي أشَبَّهُهُ المضارع في زيادته فقط: تَبَيَّعٌ - وهو مثال: «تَحْلِيٌّ»<sup>(٢)</sup> - من البيع، الأَصْلُ: تَبَيَّعٌ - بكسر التاء وسكون الباء - فنقلت حركة الياء إلى الباء فصار: تَبَيَّعٌ.

والذي أشَبَّهُهُ المضارع في وزنه فقط: «مَقَامٌ»، والأصل: مَقْوَمٌ؛ فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة.

فإن أشَبَّهُهُ في الزيادة والزنَّة؛ فإما أن يكون منقولاً من فِعْلٍ، أو لا، فإن كان منقولاً منه أُعِلَّ، كَبَيَّعٍ، وإلا صَحَّ، كَأَيْضَ وَأَسْوَدَ.

### ٩٧٩ - وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ<sup>(٣)</sup>

### ٩٨٠ - أَزَلٌ لَذَا الْإِعْلَالِ وَالتَّا الزَّمُ عَوْضٌ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضٌ<sup>(٤)</sup>

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «في ذا» جار ومجرور متعلق بمثل؛ لما فيه من معنى المماثلة «الإِعْلَالِ» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «اسم» خبر المبتدأ الذي هو قوله: مثل، وجملة «ضاهي مضارعاً» في محل رفع نعت لاسم، وجملة «وفيه وسم» من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر في محل نصب حال رابطها الواو.

(٢) التَّحْلِيٌّ - بالكسر -: شَعْرٌ وجه الأديم، ووسخه، وسواده.

(٣) «ومفعل» مبتدأ «صحح» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعل، والجملة من صحح ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كالمفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «صحح» السابق «وألف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» في البيت الآتي، وألف مضاف، و«الإفْعَالِ» مضاف إليه «واستفْعَالِ» معطوف على الإفْعَالِ.

(٤) «أزل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لذا» جار ومجرور متعلق بأزل «الإِعْلَالِ» بدل من ذا، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «والتا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لالزم «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عوض» حال من التاء، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «وحذفها» =

لما كان «مِفْعَالٌ» غيرَ مُشْبِهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ، كَمِسْوَاكِ، وَحُمِلَ أيضاً مِفْعَلٌ عليه؛ لمشابهته له في المعنى، فَصُحِّحَ كما صُحِّحَ مفعال، كَمِقْوُولٍ وَمِقْوَالٍ<sup>(١)</sup>.

وأشار بقوله: «وَأَلْفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أزل. . إلى آخره» إلى أن المصدر إذا كان على وزن إِفْعَالٍ أو اسْتِفْعَالٍ وكان معتلاً العين، فإن ألفه تُحذف؛ لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو: «إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ»، وأصله: إِقْوَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ، فنُقلت حركة العين إلى الفاء، وقُلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم عُوِّضَ منها تاء التانيث، فصار إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ، وقد تحذف هذه التاء، كقولهم: أَجَابَ إِجَاباً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]<sup>(٢)</sup>.

### ٩٨١ - وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضاً قِمْنٌ<sup>(٣)</sup>

= الواو عاطفة، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه «بالنقل» جار ومجرور متعلق بقوله: عرض، الآتي، ويروى بعد ذلك «نادراً» وهو حال من الضمير المستتر في قوله: «عرض» الآتي، ويروى مكانه: «ربما» وهو مركب من رب الذي هو حرف تقييد، وما الكافة «عرض» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذفها، والجملة من عرض وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو حذف.

(١) اعلم أولاً أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله، لم يجز قلب الواو والياء ألفاً فيه؛ لوجود ألف بعدها.

ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعول بغير ألف، فمنهم من يقول: حمل على مفعول؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى، أما مشابهته لفظاً؛ فلأنه لا فرق بينهما لفظاً إلا بزيادة الألف، وهي إشباع للفتحة، وأما مشابهته معنى؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة، كمخيط ومخياط، ويأتي صيغة مبالغة، كمقول ومقوال، وهذا هو الذي ذكره الشارح، ومن العلماء من يقول: إن مفعلاً هو نفس مفعول، غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه. (٢) وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ، منها قولهم: أعول إعوالاً، وأغيمت السماء إغياماً، واستحوذ عليه استحواداً، وأغيلت المرأة ولدها إغيالاً، واستغيل الصبي استغيالاً، وأسود الرجل إسواداً، إذا وُلد له السادة أو السود، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة.

(٣) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لإفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من الحذف» متعلق بما تعلق به ما قبله «ومن نقل» معطوف على قوله: من الحذف «فمفعول» الفاء زائدة، ومفعول: مبتدأ ثان «به» جار ومجرور متعلق بقوله: قمن، الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قمن» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٩٨٢ - نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدْرٍ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرَ<sup>(١)</sup>

إذا بُني «مَفْعُول» من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو، وجب فيه ما وجب في «إفعال» و«استفعال» من النقل والحذف؛ فتقول في «مفعول» من باع وقال: «مَبِيعٌ وَمَقُولٌ» والأصل: مَبْيُوعٌ وَمَقْوُولٌ، فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين، وواو مفعول، فحذفت واو مفعول، فصار مَبِيعٌ وَمَقُولٌ، وكان حَقُّ مَبِيعٍ أن يقال فيه: مَبُوعٌ<sup>(٢)</sup>، لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء، ونذر التصحيح فيما عينه واو، قالوا: ثوبٌ مَصُورٌ، والقياس مَصُونٌ، ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء؛ فيقولون: مَبْيُوعٌ، وَمَخْيُوطٌ، ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى: «ونذر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر»<sup>(٣)</sup>.

(١) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«مبيع» مضاف إليه «ومصون» معطوف على مبيع «وندر» الواو عاطفة، وندر: فعل ماضٍ «تصحيح» فاعل ندر، وتصحيح مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«الواو» مضاف إليه «وفي ذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «اشتهر» الآتي، وذي مضاف، و«اليا» مضاف إليه «اشتهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على تصحيح.

(٢) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة، قلبت واواً إن كان ما هي فيه مفرداً، كما حصل في موقن وموسر، وأصلهما: ميقتن وميسر، وفعلهما: أيقن وأيسر، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء؛ ليظهر الفرق بين الواوي واليائي.

(٣) أصل مبيع: مبيوع؛ فنقلت ضمة الياء إلى الباء الساكنة قبلها، فالتقى ساكنان: الياء، والواو، وإلى هنا يتفق سيبويه والأخفش، ثم اختلفوا في المحذوف من الساكنين أهو الياء التي هي عين الكلمة، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول؟ فقال سيبويه: حُذفت واو مفعول، وقال الأخفش: حُذفت عين الكلمة، فأما الأخفش فزعم أن واو مفعول دالة على اسم المفعول، وما جيء به للدلالة على معنى لا يحذف، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما.

والذي نرجحه هنا هو مذهب سيبويه، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة لم يختلف الواوي واليائي، لكننا رأيناهم يقولون في الواوي: مقول ومصون ومدوف، وفي اليائي: مبيع ومعين ومعيب، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء في اليائي دعوى لا يقوم عليها دليل، فوق أنها تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو مفعول دالة على اسم المفعول.

والجواب عما ذكره الأخفش: أما قوله: «إن واو مفعول دالة على صيغة اسم المفعول فلا يجوز أن تحذف»

فالجواب عنه من وجهين:

أولهما: أننا لا نسلم أن الواو هي الدالة على معنى اسم المفعول، بدليل أن اسم المفعول من المزيد فيه

مشتمل على الميم دون الواو، وذلك نحو: مكرم ومستعان به.

### ٩٨٣ - وَصَحَّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا<sup>(١)</sup>

إذا بُني مَفْعُولٌ من فعلٍ معتلٍّ اللام، فلا يخلو: إما أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو. فإن كان معتلاً بالياء، وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة، نحو: «مَرْمِيٍّ» والأصل: مَرْمُويٍّ، فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا؛ لأنه قد تقدم ذكره.

وإن كان معتلاً بالواو، فالأجودُ التصحيحُ إن لم يكن الفعل على فَعِلَ، نحو: «مَعْدُوٌّ» مِنْ عَدَا، ولهذا قال المصنف: «من نحو عدا»، ومنهم من يُعِلُّ، فيقول: «مَعْدِيٍّ»<sup>(٢)(٣)</sup>، فإن كان الواوي على فَعِلَ، فالصحيح الإعلال؛ نحو: «مَرَضِيٍّ» مِنْ رَضِيَ؛ قال الله تعالى: ﴿أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٨]؛ والتصحيح قليل؛ نحو: «مَرَضُوٌّ».

= **وثانيهما:** أنا إن سلمنا أن للواو مدخلاً في الدلالة على المعنى، فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها؛ لأن محل ذلك أن لو لم يكن في الصيغة ما يدل على المعنى غيرها، فأما هنا، فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى.

وأما قوله: «إن الذي يحذف هو أول الساكنين كما في نحو: قل وبع وقاض ومعنى» فالجواب عنه: أنا لا نسلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان، بل هذا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلاً وثانيهما صحيحاً كما في الأمثلة التي ذكرها، فأما إذا كان الساكنان جميعاً معتلين كما في الذي نحن بصدده، فلا يلزم حذف الأول منهما.

(١) «وصحح» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل «المفعول» مفعول به لصحح «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول، ونحو مضاف، و«عدا» قصد لفظه: مضاف إليه «وأعلل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تتحرر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة لم تتحرر فعل الشرط «الأجودا» مفعول به لتتحرر، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه، وتقدير الكلام: إن لم تتحرر الأجود فأعلل.

(٢) ومن الإعلال قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مُلَيْكَةً أَنْزِي      أَنَا اللَّيْتُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

(٣) معدي: أصلها «مَعْدُوٌّ» قلبت الواو الثانية ياءً حملاً على فعله (عَدِيَ ← عَدِيٌّ) لتطرفها بعد كسرة، فصارت «مَعْدُوِيٌّ» فاجتمعت الواو والياء فقلبت الواو ياءً وأدغمتا وكسرت الدال لمناسبة الياء.

## ٩٨٤ - كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامٍ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِ<sup>(١)</sup>

إذا بُني اسمٌ على «فُعُولٍ» فإن كان جمعاً وكانت لامه واواً، جاز فيه وجهان: التصحيح، والإعلال، نحو: «عُصِيَّ وَدُلِّيَّ» في جمع عصاً ودلّو، و«أُبُوُّ، وَنَجُوُّ» جمع أبٍ وَنَجُوِّ<sup>(٢)</sup>، والإعلال أجود من التصحيح في الجمع<sup>(٣)</sup>، وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلال، والتصحيح، والتصحيح أجود، نحو: «عَلَا عُلُوًّا» وَ«عَتَا عُتُوًّا» وَيَقْلُ الإِعْلَالُ، نحو: «قَسَا قِسِيًّا» أي قسوة.

## ٩٨٥ - وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نَيْامٍ شَذُوذُهُ نَمِي<sup>(٤)</sup>

(١) «كَذَاكَ» كذا: جار ومجرور متعلق بقوله: «جاء» الآتي، والكاف حرف خطاب «ذا» بمعنى صاحب: حال من الفعول، وذا مضاف، و«وجهين» مضاف إليه «جا» قصر للضرورة: فعل ماضٍ «الفعول» فاعل جاء «من ذي» جار ومجرور متعلق بجاء، أو بمحذوف حال من الفعول، وذي مضاف، و«الواو» مضاف إليه «لام» حال من الواو، ولام مضاف، و«جمع» مضاف إليه «أو» عاطفة «فرد» معطوف على جمع «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فرد، والجملة في محل جر نعت لفرد، ومعنى يعن: يبدو ويظهر.

(٢) أما عصي فأصله الأصيل: عصو - بضم العين والصاد - فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصاً من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما، فصار عصوي، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، فصار عصي، بضميتين وياء مشددة، فقلبت ضمة الصاد كسرة لتناسب الياء، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب، ويجوز أن تبقّيها، وأما دُلِّيَّ، فأصلها: دلوو، ثم دلوي، ثم دلي، وبيانه كما سبق، وأما أبو فظاهر، وأما نُجُوُّ، فيجوز أن يكون بالجيم على أنه جمع نُجُو، وهو السحاب الذي أهرق ماءه، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على أنه جمع نحو، بمعنى الجهة، وقد حكى سيبويه: إنكم لتطيرون في نُحُو كثيرة، ومعناه: إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة.

(٣) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما، ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه «الكافية الشافية» الذي اختصر منه الألفية: وَرَجَّحَ الإِعْلَالَ فِي الْجَمْعِ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا قُفِي هذا، ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول، وشرطه ألا يكون فعله من باب قوي، فإن كان الفعل من باب قوي وجب فيه الإعلال.

(٤) «وشاع» فعل ماضٍ «نحو» فاعل شاع، ونحو مضاف، و«نيم» مضاف إليه «في نوم» جار ومجرور متعلق بشاع، أو بمحذوف حال من نيم «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف، و«نيام» مضاف إليه «شذوذ» شذوذ: مبتدأ ثان، وشذوذ مضاف، والهاء مضاف إليه «نمي» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير =

إذا كان «فُعَلَّ» جمعاً لما عينه واوٌ، جاز تصحيحه وإعلاله إن لم يكن قبل لامه ألف<sup>(١)</sup>،  
 كقولك في جمع صائم: «صُومٌ، وَصِيْمٌ» وفي جمع نائم: «نُومٌ، وَنُيْمٌ».  
 فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح، والإعلان شاذٌّ، نحو: «صُومًا»، و«نُومًا» ومن  
 الإعلان قوله: [الطويل]

ش ٣٥٩ - فَمَا أَرَقَ النُّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا<sup>(٢)</sup>



= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شذوذه، والجملة من نَمَى ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر  
 المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.  
 (١) بشرط لم يذكره، وهو أن لا يكون معتلاً اللام، نحو «شاو» و«شوى»، فهذا لا يجوز إعلاله؛ كراهة لتوالي  
 الإعلان.  
 ذكّر به المرادي ١٦١٧/٣، وذكره الأشموني ٤٦١/٤.  
 (٢) هذا عجز بيت لأبي الغمر الكلابي، وصدده قوله:

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةً ابْنَةَ مُنْذِرٍ

**اللغة:** «طرقتنا» جاءتنا ليلاً «أرق» أسهد وأطار النوم عن الأجفان «النيام» جمع نائم، وستعرف ما فيه،  
 والمعنى أوضح من أن يشار إليه.

**الإعراب:** «ألا» أداة تنبيه «طرقتنا» طرق: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، ونا: مفعول به لـ «مئة» فاعل  
 طرق «ابنة» نعت لمية، وابنة مضاف، و«منذر» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «أرق» فعل ماضٍ  
 «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة استثناء ملغاة «كلامها» كلام: فاعل أرق، وكلام مضاف، وها: مضاف  
 إليه.

**الشاهد فيه:** قوله: «النيام» في جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه «النوام» بالتصحيح، وهو  
 الأكثر استعمالاً في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا النُّوَامُ وَيَحْكُمُ هُبُّوَا أَسَائِلُكُمْ هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ الْحُبُّ

## فَصْلٌ

٩٨٦ - ذُو اللَّيْنِ فَآ تَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدِلًا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلًا<sup>(١)</sup>

إذا بني «افتعال» وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين، وجب إبدال حرف اللين تاء، نحو: اتّصال، وَاَتَّصَلَ، وَمُتَّصِلٍ، والأصل فيه: اوْتَصَلَ، واوْتَصَلَ، ومُوْتَصِلٌ<sup>(٢)</sup>، فإن كان حرف اللين بدلًا من همزة لم يجز إبداله تاء؛ فتقول في افتعل من الأكل: ائْتَكَلْ، ثم تبدل الهمزة

(١) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«اللين» مضاف إليه «فا» قصر للضرورة: حال من الضمير المستتر في قوله: «أبدلا» الآتي «تا» قصر للضرورة أيضاً: مفعول ثان لأبدل «في افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل، أو بمحذوف نعت لنا «أبدلا» أبدل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذو اللين» الواقع مبتدأ، وهو المفعول الأول، وقد تقدم المفعول الثاني، والجملة من أبدل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «في ذي» جار ومجرور متعلق بشذ، وذو مضاف، و«الهمز» مضاف إليه «نحو» فاعل شذ، ونحو مضاف، و«ائتكلا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوًا، فأما مثال اليائي، فقولك من يسر: ائْسِر يئْسِر ائْسَارًا فهو متَّسِر، وههنا أمران:

الأول: أن سبب قلب الواو والياء تاء في هذا الموضع يرجع إلى أمرين، أولهما: الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة. وثانيهما: أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء، فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء، نحو: ياتصل وياتسر؛ لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله، ويكون ألفًا إذا انفتحت الفاء، نحو: ياتصل وياتسر، وواوًا إذا انضمت الفاء، نحو: موتصل وموتسر، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء؛ ليكون حرفًا جلدًا يقوى على حركات فاء الكلمة، فلا يتغير بتغير حركتها، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالية ليزول عسر النطق.

والأمر الثاني: أن قلب حرف اللين تاء في هذا الموضع هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجاز من يبقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به، فيقول: ياتصل ياتصل ايتصلاً فهو موتصل، وياتسر ياتسر ايتسارًا فهو موتسر، ومنهم من يهمزه فيقول: ائْسِر يَأْسِر ائْسَارًا فهو مؤتسر، وائْتَصِل يَأْتَصِل ائْتِصَالًا فهو مؤتصل، وهذه لغة غريبة.

ياء، فتقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، وشذ قولهم: «اتَّزَرَ» بإبدال الياء تاء<sup>(١)</sup>(٢).

### ٩٨٧ - طَا تَا افْتِعَالٍ رُذٌّ إِثْرٌ مُطَبِقٌ فِي إِدَانٍ وَازْدَدٌ وَادَّكِرٌ دَالًا بَقِي<sup>(٣)</sup>

إذا وقعت تاء «افتعال» بعد حرف من حروف الإطباق - وهي الصاد والضاد والطاء والظاء<sup>(٤)</sup>، وجب إبداله طاءً، كقولك: «اضْطَبَّرَ، واضْطَجَعَ، واضْطَعْنُوا، وَاظْطَلَمُوا». والأصل: اضْطَبَّرَ، واضْطَجَعَ، وَاظْطَعْنُوا، وَاظْطَلَمُوا؛ فأبدل من تاء الافتعال طاءً<sup>(٥)</sup>. وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً، نحو: «إِدَانٌ، وَازْدَدٌ، وَادَّكِرٌ».

والأصل: ادْتَانَ، وَازْتَدَ، وَادَّتَكَرَ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالاً، وأدغمت الدال في الدال<sup>(٦)</sup>.

(١) يروي المحدثون من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي ﷺ: «وكان يأمرني أن أتزر» بفتح الهمزة وتشديد التاء من الإزار على أنه قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء في التاء، ونص النحاة على أن هذا خطأ، وأن صواب الرواية: «أن أتزر» بهمزة ممدودة ثم تاء مخففة.

(٢) قولها ﷺ في «السنن الكبرى» للنسائي برقم (٩٠٧٩)، وفي «جامع الترمذي» برقم (١٣٢)، وفي «مسند أحمد» برقم (٢٥٧٥٠).

(٣) «طا» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله، وعلى المفعول الأول «تا» قصر للضرورة أيضاً: مفعول أول لرد، وتا مضاف، و«افتعال» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إثر» ظرف متعلق بقوله: رد، وإثر مضاف، و«مطبق» مضاف إليه «في ادان» جار ومجرور متعلق بقوله: بقي «وازدد، وادكر» معطوفان على ادان «دالاً» حال من الضمير المستتر في بقي الآتي «بقي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء الافتعال.

(٤) وسميت كذلك؛ لأن اللسان يُطَبِّقُ عند النطق بها بأعلى الحنك.

(٥) قال الأشموني في «شرح» ٤/٤٦٤ - ٤٦٥ معللاً هذا الإبدال:

فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق؛ لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة؛ إذ التاء مهموسة مُسْتَفِلَّةٌ، والمطبق مجهورٌ مُسْتَعِلٌ، فأبدل من التاء حرفاً استعلاءً من مخرجها، وهو الطاء.

(٦) قال الأشموني ٤/٤٦٦:

فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف؛ لأن هذه الأحرف مجهورة، والتاء مهموسة، فجاء بحرف يوافق التاء في مخرجها، ويوافق هذه الأحرف في الجهر، وهو الدال.

## فصل

٩٨٨ - فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوْعَدٍ أَحْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أَطْرَدُ<sup>(١)</sup>

٩٨٩ - وَحَذِفْ هَمْزٍ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَ فِي مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ<sup>(٢)</sup>

إذا كان الفعل الماضي معتلاً الفاء كَوْعَدُ<sup>(٣)</sup>، وجب حذفُ الفاء في الأمر والمضارع، والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: عَدُّ، وَيَعِدُّ، وَعِدَّةٌ؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذفُ الفاء، كَوْعَدٍ.

(١) «فا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لا حذف، وفا مضاف، و«أمر» مضاف إليه «أو» عاطفة «مضارع» معطوف على أمر «من» حرف جر «كوعد» الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف الاسمية مضاف، ووعد - قصد لفظه - مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من «أمر» وما عطف عليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وفي كعدة» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بقوله: «اطرد» الآتي، والكاف الاسمية مضاف وعدة: مضاف إليه، على نحو ما علمت «ذاك» اسم الإشارة: مبتدأ، والكاف حرف خطاب «اطرد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«همز» مضاف إليه، وهمز مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «استمر» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الهمز، والجملة من استمر وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في مضارع» جار ومجرور متعلق باستمر «وبنيتي» معطوف على مضارع، وبنيتي مضاف، و«متصف» مضاف إليه، والمراد بـ«بنيتي متصف» بناء اسم الفاعل وبناء اسم المفعول.

(٣) هذا خاص بواوي الفاء من المثال دون يائي الفاء، وههنا أمران:

**الأول:** أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة، نحو: يعد ويصف ويجب ويشب، وحمل على هذه الصيغة بقية المضارع، نحو: أعد، ونعد، وتعد، والأمر، نحو: عد ووصف، والمصدر، نحو: عدة وصفة.

**والأمر الثاني:** أن علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وذلك لأن الياء في طبيعتها عدو الواو، والفتحة التي عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة؛ لأنها تقرب من الياء كما تقرب من الواو، والكسرة أيضاً في طبيعتها عدو للواو، وآية ما ذكرنا من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو، نحو: يوجب ويوعد ويورث، وذلك لأن الضمة هَوَّنت من أمر الياء وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو، وآية ما ذكرناه =

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، نحو قولك في أَكْرَمَ: يُكْرِمُ، والأصل يُؤَكْرِمُ، ونحو: مُكْرِمٌ، ومُكْرِمٌ، والأصل مُؤَكْرِمٌ ومُؤَكْرِمٌ؛ فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول<sup>(١)</sup>.

### ٩٩٠ - ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتُعْمِلَا وَقَرْنٌ فِي أَقْرَرْنَ وَقَرْنٌ نُقِلَا<sup>(٢)</sup>

إذا أسند الفعل الماضي، المكسور العين، إلى تاء الضمير أو نونه، جاز فيه ثلاثة

أوجه:

أحدها: إتمامه، نحو: «ظَلَلْتُ أَفْعَلُ كَذَا» إذا عملته بالنهار.

والثاني: حَذْفُ لَامِهِ وَنَقْلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، نحو: «ظَلْتُ».

والثالث: حذف لومه وإبقاء فائه على حركتها، نحو: «ظَلْتُ».

وأشار بقوله: «وَقَرْنٌ فِي أَقْرَرْنَ» إلى أن الفعل المضارع المضاعف الذي على وزن يَفْعِلَنَّ

إذا اتصل بنون الإناث، جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه،

وذلك نحو قولك في يَقْرِرَنَّ: «يَقْرِنَنَّ»، وفي أَقْرِرَنَّ: «قِرَنَّ».

= من أمر الكسرة أنك ترى نحو: يوجَل ويوحَل - بفتح ما بعد الواو - لم تُحذف منهما الواو، فدلَّ مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوتين لم تسقط الواو.

(١) نَبَّه المرادي على أنه لو أبدلت همزة «أفعل» هاء؛ كقولهم في «أراق»: «هراق»، أو عيناً كقولهم في «أنهَل» الإبل: «عَنْهَل» لم تُحذف لعدم مقتضي الحذف، فتقول: «هَرَاقٌ يُهْرِيقُ فَهُوَ مُهْرِيقٌ وَمُهْرَاقٌ»، و«عَنْهَلُ الإبل يُعْنَهُلُهَا؛ فَهُوَ مُعْنَهُلٌ، وَهِيَ مُعْنَهَلَةٌ»، أي: مهملة.

«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٦٣٥ - ١٦٣٦.

(٢) «ظَلَّت» بكسر الظاء، قصد لفظه: مبتدأ «وظلت» بفتح الظاء، قصد لفظه أيضاً: معطوف عليه «في ظَلَلت» قصد لفظه: جار ومجرور متعلق بقوله: «استعملا» الآتي «استعملا» استعمال: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقرن» بكسر القاف، قصد لفظه: مبتدأ «في اقررن» قصد لفظه أيضاً: جار ومجرور متعلق بقوله: نقلاً، الآتي «وقرن» بفتح القاف، قصد لفظه أيضاً: معطوف على قرن الواقع مبتدأ «نقلاً» نقل: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وأشار بقوله: «وَقَرْنَ نُقْلًا» إلى قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بفتح القاف<sup>(١)</sup>، وأصله: اقررن، من قولهم: قرَّ بالمكان يقرُّ، بمعنى يقرُّ<sup>(٢)</sup>، حكاه ابن القَطَّاع، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة، وهو نادر؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين<sup>(٣)</sup>.



- (١) قرأ بالفتح من العشرة المدنيان (نافع وأبو جعفر) وعاصم؛ كما في «النشر» ٢/٢٦٦.
- (٢) نبه المرادي - ٣/١٦٣٧ - على أنه ذهب بعضهم إلى أن «قرن» - على قراءة الكسر - أمرٌ من الوقار، يُقال: وَقَرَ يَقْرُ، فيكون «قرن» محذوف الفاء مثل «عدن»، ورُجِحَ الأولُ لتتوافق القراءتان! وذهب بعضهم إلى أن «قرن» - على قراءة الفتح - أمرٌ من قار يقار.
- (٣) ههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما:

**الأول:** أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرد، وأنه يُقتصر فيه على ما سُمع منه، نحو قراءة نافع عن عاصم في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء، فاختلَفوا فيه: أمطرد هو أم غير مطرد؟ فظاهر كلام الناظم الذي جراه الشارح عليه أنه مطرد، وهذا ما نص عليه صراحة في شرح «الكافية» ويؤخذ من ظاهر عبارته في «التسهيل» وهذا هو الذي ذهب إليه الشلوبيين من النحاة، ونص العلماء على أنه لغة سليم. وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد الحذف في ماضي المضعف الثلاثي المكسور العين، وذهب سيبويه إلى أنه شاذ، ولم يُسمع إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد، وهما «ظلت ومست» وكلمة من المزيد فيه وهي «أحست».

**والأمر الثاني:** أن تخريج قراءة نافع على أن ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ من المضعف أحد وجهين، والثاني أنه من الأجوف، والأصل: قار يقار، على مثال خاف يخاف، وعلى هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ جاريًا على النادر القليل عند جماعة النحاة.

الإدغام<sup>(١)</sup>

- ٩٩١ - أَوَّلٌ مِثْلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ اِدْغَمَ لَا كَمِثْلِ صُفْفٍ<sup>(٢)</sup>
- ٩٩٢ - وَذُلُّلٌ وَكَلَلٌ وَلَبَبٌ وَلَا كَجُجَسِّسٍ وَلَا كَاخْخُصَّصِ اِبِي<sup>(٣)</sup>
- ٩٩٣ - وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذُّ فِي أَلِّ وَنَحْوِهِ فَكٌ بِنَقْلِ فَقُبَلٍ<sup>(٤)</sup>

إذا تحرك المثلان<sup>(٥)</sup> في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما، إن لم يتصدَّراً<sup>(٦)</sup>، ولم يكن ما

(١) الإدغام - في اللغة -: الإدخال.

وهو: الإتيان بحرفين ساكنٍ فمتحرِّكٍ من مخرج واحدٍ بلا فصلٍ بينهما.

ويسميه البصريون «الإدغام» بإدغام الدال.

(٢) «أول» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أدغم» الآتي، وأول مضاف، و«مثلين» مضاف إليه «محركين»

نعت لمثلين «في كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف،

وإما نعت ثان له «أدغم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» حرف عطف،

والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أول مثلين محركين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثله... إلخ

«كمثل» الكاف زائدة، ومثل: معطوف على المحذوف الذي قدرناه، ويجوز أن تكون «لا» ناهية، فيكون

المجزوم بها محذوفاً تقديره: لا تدغم، ويكون «مثل» مفعولاً لذلك المحذوف، وهذا الثاني ضعيف؛ لأن

حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة، ومثل مضاف، و«صف» مضاف إليه.

(٣) «وذلل» معطوف على «صف» في البيت السابق «وكلل، ولبب» معطوفان على صف أيضاً «ولا كجسس»

الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، كجسس: معطوف على كمثل صف «ولا كاخصص أبي» مثله.

(٤) «ولا كهليل» معطوف على ما قبله على نحو ما سبق «وشذ» فعل ماضٍ «في ألل» جار ومجرور متعلق بشذ

«ونحوه» معطوف على ألل «فك» فاعل شذ «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك «فقبل» عاطفة،

قبل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «فك».

(٥) يتكلم هنا عن إدغام المتماثلين (في المخرج والصفة)، وهو من مسائل النحو وعلم التجويد.

ومن مسائل علم التجويد فحسب إدغام المتجانسين (وهما المتحدان مخرجاً، المختلفان صفةً)، وإدغام

المتقاربين (وهما المتقاربان مخرجاً وصفةً).

(٦) قبل هذا الشرط أن يكونا في كلمة واحدة، فإن كانا في اثنتين كان جائزاً بشرطين:

أن لا يكونا همزتين نحو «قرأ آية»، وأن لا يكون الحرف قبلهما ساكناً غير لين نحو «شهر رمضان».

فهذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين وأجازته الفراء.

هما فيه اسماً على وزن «فُعَلٍ» أو على وزن «فُعَلٍ» أو «فِعَلٍ» أو «فَعَلٍ» ولم يتصل أولُ المثليين بِمُدْغَمٍ، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره.

فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام، كَدَدَنٍ<sup>(١)</sup>، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره.

فالأول: كَصَفَفٍ وَدَرَرٍ.

والثاني: كذُلِّلٍ<sup>(٢)</sup> وَجُدُدٍ.

والثالث: كِكَلَلٍ وَلِمَمٍ<sup>(٣)</sup>.

والرابع: كَطَلَلٍ وَكَبَبٍ<sup>(٤)</sup>.

والخامس: كَجُسَسٍ جمع جَاسٍ.

والسادس: كَاخْصَصَ ابي، [وأصله: اخْصَصَ أبي]، فنقلت حركة الهمزة إلى الصاد

وَحُدِفَتِ الهمزة.

والسابع: كَهَيْلَلٍ - أي: أَكْثَرَ من قول لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ - ونحوه: قَرَدَدٌ وَمَهْدَدٌ<sup>(٥)</sup>.

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو: «رَدَدٌ، وَضَنَّ - أي: بَخِلَ - وَكَبَبٌ»<sup>(٦)</sup>،

والأصل: رَدَدَدٌ، وَضَنَّ، وَكَبَبٌ.

وأشار بقوله: «وشذ في أَلَلٍ ونحوه فَكٌ بنقل فقبل» إلى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قِيَّاسُهَا

وَجُوبُ الإِدْغَامِ؛ فجعل شاذًّا يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، نحو: «أَلَلِ السَّقَاءُ» إذا تَغَيَّرَتْ رائحته،

و«لَحِحَتْ عَيْنُهُ» إذا التصقت بالرَّمَصِ<sup>(٧)</sup>.

(١) وهو اللهو.

(٢) ذلل، بضمين، جمع ذلول، وهو البعير الذي سهل قياده. وجدد، بضمين أيضاً، جمع جديد، وهو ضد القديم.

(٣) الكلل: جمع كِلَّة، بكسر الكاف فيهما، وهي الستر. واللمم: جمع لِمَّة، بكسر اللام فيهما، وهي الشَّعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

(٤) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار. واللبب: موضع القلادة من الصدر.

(٥) فهما ملحقان بـ«جعفر». والقَرَدَدُ: ما ارتفع من الأرض. ومَهْدَدٌ: اسم امرأة.

(٦) كَبَبٌ، على وزن كَرَمٌ، أي: صار لبيباً، واللييب: التام العقل.

(٧) الرمص، بفتح الراء والميم جميعاً: هو الوسخ الذي يجتمع في موق العين إذا كان جامداً، فإن كان سائلاً فهو العَمَصُ. وقد بقي مما سُمع فيه الفك ولم يذكره الشارح قولهم: دبب الإنسان، من باب ضرب أو =

### إذا تحرك المتماثلان وجب إدغام أولهما في ثانيهما:

إن لم يتصدرا كـ «دَدَن»

ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَل «صفف»

ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَل «ذلل»

ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فِعَل «لمم»

ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فَعَل «طلل»

ولم يتصل أول المثليين بمدغم «جُسَس»

ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة «اخصص أبي»  
أصله «اخصص أبي»

ولم يكن ما هما فيه ملحقاً بغيره «هيلل»

= فرح: إذا نبت الشعر في جبهته، وقولهم: صكك الفرس، من باب دخل: إذا اصطك عرقوباه، وقولهم: ضببت الأرض، من باب فرح: إذا كثر فيها الضب، وهو الحيوان المعروف، وقولهم: قطط الشعر، من باب فرح: إذا اشتدت جعودته، وقولهم: مششت الدابة، من باب فرح: إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم، وقولهم: عززت الناقة، من باب كرم: إذا ضاق مجرى لبنها. هذا، وقد قال قعب ابن أم صاحب:

أني أجود لأقوام وإن ضننوا

فهذا شاذ قياساً واستعمالاً، أما شدوذه قياساً فظاهر، وأما شدوذه استعمالاً؛ فلأن «ضننوا» ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفكوة.

٩٩٤ - وَحَيِّيْ افْكُكْ وَادْغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرُ<sup>(١)</sup>

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك.

وفهم منه: أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام.

والمراد بِحَيِّي: ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَحْرِيكُهُمَا، نحو: حَيِّي وَعَيِّي؛ فيجوز الإدغام، نحو: حَيِّي وَعَيِّي<sup>(٢)</sup>، فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل، لم يَجُز الإدغام اتفاقاً، نحو: لَنْ يُحْيِي<sup>(٣)</sup>.

وأشار بقوله: «كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرُ» إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين، مثل «تَتَجَلَّى» يجوز فيه الفك والإدغام؛ فمن فَكَّ - وهو القياسُ - نَظَرَ إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ، وَمَنْ أدغم أراد التخفيف، فيقول: اتَّجَلَّى، فيدغم أَحَدَ المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين؛ فيؤتى بهمزة الوصل تَوْصُلًا للنطق بالساكن.

وكذلك قياسُ تاء «اسْتَتَرُ» الفَكُّ؛ لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بَعْدَ نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: سَتَرَّ يَسْتَرُّ سِتَارًا<sup>(٤)</sup>.

(١) «وَحَيِّي» قصد لفظه: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افكك، الآتي «افكك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وادغم» فعل أمر معطوف على افكك، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافكك «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعلين، ودون مضاف، و«حذر» مضاف إليه «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نحو» مبتدأ مؤخر، ونحو مضاف، و«تتجلى» قصد لفظه: مضاف إليه «واستتر» معطوف على تتجلى، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا النَّعَامَهُ

(٣) يحيى: هو مضارع أحياء، على وزان أعطى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْتَوَاتُفَ﴾ [القيامة: ٤٠].

(٤) أما سَتَرَّ فأصله استتر على وزان اجتمع، فنقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها، فاستغني عن همزة الوصل فحذفت، وأدغمت التاء في التاء، فصار ستر، بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة، وأما يستر، فأصله يستتر على مثال يجتمع، فنقلت فتحة التاء الأولى إلى السين، ثم أدغمت التاء في التاء، فصار يستر، بفتح ياء المضارعة وفتح السين وتشديد التاء مكسورة، وأما ستاراً، فأصله استتار، على مثال اجتمع، =

٩٩٥ - وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتِدَائِي قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ الْعِبْرَ (١)

يقال في تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها (٢): «تَعَلَّمُ، وَتَنْزَلُ، وَتَبَيَّنُ» بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿نَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

٩٩٦ - وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكُونِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ (٣)

٩٩٧ - نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَزْمٍ وَشَبْهِهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِي (٤)

= فنقلت كسرة التاء الأولى إلى السين، فاستغني عن همزة الوصل، وأدغمت التاء في التاء، فصار سِتَّارًا، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة.

فإن قلت: فهذا الفعل الماضي يلتبس بالماضي من الثلاث المضعف العين - نحو: عَظُمَ - إذا قلت: سَتَّرَ فلان فلانًا.

فالجواب: أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الذي ذكرته، ولكن المضارعين يختلفان؛ فأنت تقول في المضارع: «يستر» فتضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين، وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضييه استتر، وكذلك المصدران مختلفان، فمصدر هذا الفعل ستار، ومصدر ذاك تستير.

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «بتاءين» جار ومجرور متعلق بابتدي «ابتدي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تقليل «يقتصر» فعل ماض مبني للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بيقصر؛ إما على أنه نائب فاعل له، أو لا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة - على الحالين - في محل رفع خبر المبتدأ «على تا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بيقصر «كتبين» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، تبين: فعل مضارع «العبر» فاعل تبين.

(٢) من المضارع؛ لأنه يتعذر فيه الإدغام في الابتداء، لا الماضي.

(٣) «وفك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف مكان متعلق بفك «مدغم» مبتدأ، وسوغ الابتداء به - مع أنه نكرة - عمله فيما بعده «فيه» جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل له لكونه اسم مفعول «سكن» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مدغم الواقع مبتدأ، والجملة من سكن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها «لكونه» الجار والمجرور متعلق بفك، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة الكون الناقص إلى اسمه «بمضمر» جار ومجرور متعلق باقترن الآتي، ومضمر مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «اقترن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٤) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«حللت ما حللته» قصد لفظه: مضاف إليه، أو يجعل «نحو» مضافاً إلى قول محذوف، وهذا الكلام مقول ذلك القول، وعليه إعرابه تفصيلاً غير خفي عليك لتكراره مراراً «وفي جزم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وشبهه» معطوف على جزم، وشبه مضاف، =

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمِ عَيْنُهُ فِي لَامِهِ ضَمِيرٌ رَفِعٍ، سَكَنَ آخِرُهُ؛ فَيَجِبُ حِينَئِذٍ الْفَكُّ،  
 نَحْوُ: حَلَلْتُ، وَحَلَلْنَا، وَالهِندَاتِ حَلَلْنَ؛ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ جَازَ الْفَكُّ، نَحْوُ: لَمْ يَحْلُلْ،  
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾  
 [البقرة: ٢١٧] وَالْفَكُّ لُغَةٌ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَجَازَ الْإِدْغَامَ، نَحْوُ: «لَمْ يَحْلُلْ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
 ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الآية: ٤] فِي سُورَةِ الْحَشْرِ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٍ، وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ الْجَزْمِ سَكُونُ  
 الْآخِرِ فِي الْأَمْرِ، نَحْوُ: أَحْلَلْ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حُلٌّ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْأَمْرِ كَحَكْمِ الْمُضَارِعِ  
 الْمَجْزُومِ (١).

## ٩٩٨ - وَفَكُّ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ التُّزْمِ وَالتُّزْمِ الْإِدْغَامِ أَيْضاً فِي هَلْمٍ (٢)

ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان، نحو أحلّل وحلّ، استثنى من ذلك شيئين:

= **و«الجزم»** مضاف إليه «تخيير» مبتدأ مؤخر «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخيير، والجملة في محل رفع نعت لتخيير.  
 (١) إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع؛ نحو «رُدّوا»، أو ياء مخاطبة، نحو «رُدّي» أو نون تأكيد؛ نحو «رُدّن» أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب؛ كذا قالوه!  
 وعللوه أن الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.  
 والتزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة، نحو «رُدّها»، و«لم يرُدّها»، والتزموا ضمة قبل هاء غائبة؛ نحو «رُدّه ولم يرُدّه».  
 قالوا: لأن الهاء خفية؛ فلم يُعتدّ بوجودها، فكان الدالّ قد وليها الألف والواو؛ نحو «ردّا» و«رُدّوا»، وحكى الكوفيون «رُدّها» بالضم والكسر، و«رُدّه» بالكسر والفتح، وذلك في المضموم الفاء.  
 نبه عليه المرادي: ١٦٤٨/٣ - ١٦٤٩ - وذكر لغات.

(٢) **«وفك»** مبتدأ، وفك مضاف، و**«أفعل»** مضاف إليه **«في التعجب»** جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل **«التزم»** فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فك الواقع مبتدأ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ **«والتزم»** فعل ماض مبني للمجهول **«الإدغام»** نائب فاعل لا لتزم **«أيضاً»** مفعول مطلق لفعل محذوف **«في هلم»** جار ومجرور متعلق بالتزم.

أحدهما: أفعلٌ في التعجب؛ فإنه يجب فكُّه، نحو: أَحَبُّ بَزِيدٍ، وَأَشَدُّ بِياضٍ وَجْهه.  
الثاني: هَلُمَّ؛ فإنهم التزموا إدغامه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

- ٩٩٩ - وَمَا بَجَمْعِهِ غِنِيْتُ قَدْ كَمَلْتُ      نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْتُ<sup>(١)</sup>  
١٠٠٠ - أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ      كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ<sup>(٢)(٣)</sup>  
١٠٠١ - فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى      مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا<sup>(٤)</sup>  
١٠٠٢ - وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَّرَةَ      وَصَحْبِهِ الْمُنتَخِبِينَ الْخَيْرَةَ<sup>(٥)(٦)</sup>

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «بجمعه» الجار والمجرور متعلق بعنيت الآتي، وجمع مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وجملة «عنيت» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجملة «قد كملت» من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ في محل رفع خبر المبتدأ «نظماً» حال من الهاء في «بجمعه» بتأويل المنظوم «على جل» جار ومجرور متعلق باشتمل، و«جل مضاف، و«المهمات» مضاف إليه، وجملة «اشتمل» من الفعل وفاعلها المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله: «نظماً».

(٢) «أحصى» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه «من الكافية» جار ومجرور متعلق بأحصى «الخلاصة» مفعول به لأحصى «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية، وجملة «اقتضى» صلة ما «غنى» مفعول به لاقتضى «بلا خصاصة» جار ومجرور متعلق بغنى، أو بمحذوف صفة له.

(٣) الكافية، واسمها «الكافية الشافية» منظومة في النحو لابن مالك رحمه الله تبلغ سبعة وخمسين وسبع مئة وألفين من الأبيات لخصها كما ذكر هنا في «الألفية».

(٤) «فأحمد» الفاء للسببية، أحمد: فعل مضارع، وفاعلها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «مصلياً» حال من فاعل أحمد «على محمد» جار ومجرور متعلق بقوله: «مصلياً «خير» نعت لمحمد، وخير مضاف، و«نبي» مضاف إليه، وجملة «أرسلا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعت لنبي.

(٥) «وآله» معطوف على محمد «الغرة» نعت للآل «الكرام، البررة» نعتان للآل أيضاً «وصحبه» معطوف على آله «المنتخبين، الخيرة» نعتان للصحب.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه

(٦) هذا والله أعلى وأعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبذا انتهى ما يُسر من فوائد على «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» رحمهما الله تعالى أثبتتها مُنتقاةً من =

أماكنها، مُستخرجةً من معادنها، على سبيل إثراء هذا الشرح دونَ تقصُّرٍ لِمَا جادت به أقلام النحاة من بيان وتبيين، وتفصيل وتوضيح؛ فذلك متعذُّرٌ؛ لأنه من الكمال بمكان، وما هو من البشر بإمكان! فكيف بالضعيف القاصر، والمتأخَّر العاجز كاتبِ هذه السطور؛ غفر الله له وللمسلمين بمنه وكرمه. وصدق القائل:

إن تجد عيباً فُسِّدَ الخلا  
جلَّ من لا عيبَ فيه وعلا  
والآخِرُ:

من ذا الذي ما ساءَ قَطُّ  
محمَّدُ الهادي الذي  
ولقد قلتُ:

تجاوزَ عن التَّقْصِيرِ يا قارئَ الشَّرْحِ  
وَصَحَّحَ إِذَا أَبْصَرَتْ مِنِّي غَلْطَةً  
وأزج لي التعليم بالسَّرِّ مُشْفِقاً  
ولا تَعَمَّ عن حُسْنِ الصَّوَابِ أَتَيْتُهُ  
فَمَنْ ذَا الَّذِي حَازَ الْكَمَالَ وَعِضْمَةً  
عليه صلاةُ الله ما أَقْبَلَ الْمَسَا  
وَجُدُّ لِي إِذَا أَخْطَأْتُ بِالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ  
وَأَسَدٌ لِي الْمَعْرُوفُ - بُورِكْتَ - بِالنُّضْحِ  
ولا تَكُ ذَا وَغَرِّ يُبَادِرُ بِالْفَضْحِ  
وتُشْغَلُ بِالخَطِّءِ الْمُجَلَّلِ بِالقُبْحِ  
سوى المصطفى المختارِ ذِي الخُلُقِ السَّمْحِ  
وأظلمَ ليلٌ، ثم أُتْبِعَ بِالصُّبْحِ

## خاتمة

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد عفا الله عنه وغفر له ولوالديه والمسلمين :  
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبمحض إحسانه وتيسيره تكمل الحسنات ،  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه الذين  
بُهِدَاهُمْ نَهْتَدِي ، وعلى ضوء حُجَّتِهِمْ نَعْبِرُ الطَّرِيقَ إِلَى الْفَوْزِ بِرِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَحَبَّتِهِ .

وبعد ؛ فقد كمل بتوفيق الله وحُسن تأييده ما وَقَّعْنَا اللَّهُ لَهُ مِنْ تَحْقِيقِ مَبَاحِثٍ وَشَرَحِ شَوَاهِدِ  
شرح «الخلاصة» الألفية، لقاضي القضاة بهاء الدين بن عَقِيلٍ ، شرحًا مُوجِزًا على قدر ما  
يحتاج إليه المبتدئون ، وقد كان مَجَالُ الْقَوْلِ ذَا سَعَةٍ لَوْ أَنَّا أَرَدْنَا أَنْ نَتَعَرَّضَ لِلْأَقْوَالِ  
ومناقشتها ، وتفصيل ما أجمل المؤلف منها ، وإيضاح ما أشار إليه من أدلَّتْهَا ، ولكننا اجتزأنا  
من ذلك كُلِّهِ بِاللُّبَابِ وَمَا لَا بَدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ ، مع إعراب أبيات الألفية إعرابًا مبسوطًا ، سَهَّلَ  
العبارة ؛ لئلا يكون لمتناول الكتاب من بعد هذا كُلِّهِ حَاجَةٌ إِلَى أَنْ يَصْطَحِبَ مَعَ هَذِهِ النُّسْخَةِ  
كتابًا آخر من الكتب التي لها ارتباط بالمتن أو شرحه . وقد تم ذلك كُلِّهِ فِي مُنْتَصَفِ لَيْلَةِ  
التاسع من شهر رمضان المعظَّم من سنة خمسين وثلاث مئة وألف من هجرة أشرف الخلق  
صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم . والله المسؤول أن ينفع بعلمي هذا ، وأن يجعله خالصًا  
لوجهه ، وأن يجنبي الغرور ، ويحول بيني وبين العُجْبِ وَالزَّلَلِ ، آمين .

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناس على قراءة هذه النسخة ، حتى نَفِدَتْ طَبْعَتُهَا  
الأولى في وقت قريب ، فلما كثر الرجاء لإعادة طبعه ، أعملت في تعليقاتي يد الإصلاح ؛  
فزدت زيادات هامة ، وَتَدَارَكْتُ مَا فَرَطَ مِنِّي فِي الطَّبْعَةِ السَّابِقَةِ ، وَأَكْثَرْتُ مِنْ وُجُوهِ  
التحسين ؛ لأكافئ بهذا الصنيع أولئك الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه  
به ، ثم كان من جميل المصادفة أنني فرغت من مراجعة الكتاب قبل منتصف لَيْلَةِ الثَلَاثَاءِ

الرابع عشر من شهر رمضان المعظم من سنة أربع وخمسين وثلاث مئة وألف من هجرة الرسول الأكرم، ﷺ.

والله تعالى المسؤول أن يُوفّقني إلى ما يحبه ويرضاه، آمين.

وها هي ذي الطبعة الجديدة أقدمها إلى الذين ألحوا عَلَيَّ في إعادة طبع الكتاب في وقتٍ نَدَرَ فيه الورق الجيد، واستعصى شراؤه على الناس بأضعاف ثمنه، وقد أبيتُ إلا أن أزيدَ في شرحي زياداتٍ ذات بال، وتحقيقات قلما يعثر عليها القارئ إلا بعد الجهد، وقد تضاعفَ بها حَجْمُ الكتاب، فلا غَرَوَ إن أعلنت أنه «قد تَلَّقت في هذا الكتاب كُتُبٌ؛ فأغنى عنها جميعًا، في حين أنه لا يُغني عنه شيء منها».

رَبِّ وفقني إلى الخير، إنه لا يوفِّقُ إلى الخير سواك!

كتبه

محمد محيي الدين عبد الحميد



## تكملة في تصريف الأفعال

حررها

محمد محيي الدين عبد الحميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين وإمام المتقين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ، ولا عدوان إلا على الظالمين .

أما بعد : فهذه خلاصة موجزة فيما أغفله صاحب «الخلاصة» الألفية ، أو أجمل القول فيه إجمالاً من تصريف الأفعال ، عملتها لقارئ شرح بهاء الدين ابن عقيل ، حين حَقَّقْتُ مباحثه ، وشرحت شواهدة ، وتركت تفصيل القول والإسهاب فيه لكتابي «دروس التصريف» الذي صنفته لطلاب كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر ؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق في كتب الفن بأسلوبٍ بديع ، ونظامٍ أنيق ، وتحقيقٍ بارع ، ومن الله أسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ ، وهو حسبي وبه أعتصم .



## الباب الأول

### في المجرد والمزيد فيه من الأفعال

وفيه ثلاثة فصول:

#### الفصل الأول

#### في أوزانها

ينقسم الفعل إلى: مجرد، ومزيد فيه؛ فالمجرد إما ثلاثي، وإما رباعي، وكل منهما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف؛ فتكون أنواع المزيد فيه خمسة:

(١) فلماضي المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية:

الأول: فَعَلَ - بفتح العين - ويكون لازماً، نحو: جَلَسَ وَقَعَدَ، ومُتَعَدِيًّا، نحو: ضَرَبَ وَنَصَرَ وَفَتَحَ.

الثاني: فَعِلَ - بكسر العين - ويكون لازماً، نحو: فَرِحَ وَجَدِلَ، ومتعدياً، نحو: عَلِمَ وَفَهِمَ.

والثالث: فَعُلَ - بضم العين - ولا يكون إلا لازماً، نحو ظَرُفَ وَكُرُمَ<sup>(١)</sup>.

(٢) ولماضي المجرد الرباعي بناء واحد، وهو فَعَلَلَ - بفتح ما عدا العين منه - ويكون لازماً، نحو: حَشْرَجَ وَدَرَبَخَ<sup>(٢)</sup>، ومتعدياً، نحو: بَعَثَرَ وَدَحْرَجَ.

(٣) ولمزيد الثلاثي بحرف واحد ثلاثة أبنية: الأول: فَعَّلَ - بتضعيف عَيْنِهِ - نحو: قَطَّعَ وَقَدَّمَ، والثاني: فَاعَلَ - بزيادة ألف بين الفاء والعين - نحو: قَاتَلَ وَخَاصَمَ، والثالث: أَفْعَلَ - بزيادة همزة قبل الفاء - نحو: أَحَسَّنَ وَأَكْرَمَ.

(١) وفاء الثلاثي مفتوحة دائماً كما رأيت؛ لقصدتهم الخفة في الفعل، والفتحة أخف الحركات، ولا مه لا يعتد بها؛ لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء.

(٢) حشرج: غرغر عند الموت وتردد نفسه، ودربخ: طأطأ رأسه وبسط ظهره.

(٤) ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسة أبنية: الأول: انْفَعَلَ - بزيادة همزة وصلٍ ونون قبل الفاء - نحو: انْكَسَرَ وانْشَعَبَ، والثاني: افْتَعَلَ - بزيادة همزة وصل قبل الفاء وتاء بين الفاء والعين - نحو: اجْتَمَعَ واتَّصَلَ، والثالث: افْعَلَّ - بزيادة همزة وصلٍ قبل الفاء، وتضعيف اللام - نحو: احْمَرَّ واصْفَرَّ، والرابع: تَفَعَّلَ - بزيادة تاء قبل الفاء، وتضعيف العَيْن - نحو: تَقَدَّمَ وتَصَدَّعَ، والخامس: تَفَاعَلَ - بزيادة تاءٍ قبل فائه، وألفٍ بَيْنَ الفاء والعَيْن - نحو: تَقَاتَلَ وتَخَاصَمَ.

(٥) ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحرف أربعة أبنية: الأول: اسْتَفَعَلَ - بزيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء - نحو: اسْتَغْفَرَ واستَقَامَ، والثاني: افْعَوْعَلَ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف العَيْن، وزيادة واو بين العينين - نحو: اغْدَوْدَنَ واعْشَوْشَبَ، والثالث: افْعَوَّلَ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وواوٍ مُشَدَّدة بين العين واللام - نحو: اجْلَوَّذَ واعْلَوَّظَ<sup>(١)</sup>، والرابع: افْعَالَّ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وألف بعد العين، وتضعيف اللام - نحو: احْمَارَّ واعْوَارَّ.

(٦) ولمزيد الرباعي بواحد بناءً واحدٌ، وهو تَفَعَّلَلَ - بزيادة التاء قبل فائه - نحو: تَدَخَّرَجَ وتَبَعَثَرَ.

(٧) ولمزيد الرباعي بحرفين بناءًان: أولهما: افْعَنْلَلَ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، والنون بين العين ولامه الأولى - نحو: احْرَنْجَمَ وافْرَنْقَعَ، وثانيهما: افْعَلَّلَ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف لامه الثانية - نحو: اسْبَطَّرَ واقْشَعَرَ واطْمَأَنَّ.

(٨) ويُلْحَقُ بالرباعي المجرد (وهو بناء «دَحْرَجَ») ثمانية أبنية: أصلها من الثلاثي فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق، الأول: فَعْلَلَّ، نحو: جَلَبَبَ وشَمَلَلَّ، والثاني: فَوَعَلَ، نحو: رَوْدَنَ وهَوَجَلَ، والثالث: فَعَوَّلَ، نحو: جَهَوَّرَ ودَهَوَّرَ، والرابع: فَيَعَلَ، نحو: بَيَطَّرَ وَسَيَطَّرَ، والخامس: فَعْيَلَّ، نحو: شَرَيْفَ ورهياً، والسادس: فَنَعَلَ، نحو: سَنَبَلَ وشَنَّتَرَ، والسابع: فَعَنْلَلَ، نحو: قَلَنْسَ، والثامن: فَعَلَّى، نحو: سَلَقَى.

(١) اجلوذ: أسرع في السير، واعلوظ البعير: ركبه بغير خطوم.

(٩) ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء «تَفَعَّلَ») سبعة أبنية: أصلها من الثلاثي فزيد فيه حَرَفٌ للإلحاق ثم زيدت عليه التاء، الأول: تَفَعَّلَ، نحو: تَجَلَّبَبَ وتَشَمَّلَلَّ، والثاني: تَمَفَّعَلَ، نحو: تَمَنَّدَلَّ، والثالث: تَفَوَّعَلَ، نحو: تَكُوْثَرُ وتَجَوَّرَبَ، والرابع: تَفَعَّوَلَ، نحو: تَسَرَّوَلَ وتَرَهَّوَكْ، والخامس: تَفَيَّعَلَ، نحو: تَسَيَّطَرَ وتَشَيَّطَنَ، والسادس: تَفَعَّيَلَ، نحو: تَرَهَيَّأَ، والسابع: تَفَعَّلَى، نحو: تَقَلَّسَى وتَجَعَّبَى.

(١٠) ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرفين ثلاثة أبنية، وأصلها من الثلاثي، فزيد فيه حرف الإلحاق، ثم زيد فيه حرفان، الأول: افْعَنَّالَ، نحو: اقْعَنَّسَسَ واقْعَنَّدَرَ، والثاني: افْعَنَّلى، نحو: احرَنْبَى واسلَنْقَى، والثالث: افْتَعَّلَى، نحو: اسْتَلَقَى واجْتَعَبَى.

والإلحاق: أن تزيد على أصول الكلمة حرفاً، لا لغرض معنوي، بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تُجرى الكلمة المُلْحَقَةُ في تصريفها على ما تُجرى عليه الكلمة المُلْحَقُ بها. وضابطُ الإلحاق في الأفعال اتحاد المصادر.

فللماضي من الأفعال - مجردها، ومزيدها، ومُلْحَقِهَا - سبعة وثلاثون بناءً.



## الفصل الثاني

### في معاني هذه الأبنية

- (١) لا يجيء بناء فَعَلَ - بضم العين - إلا للدلالة على غريزة أو طبيعة أو ما أشبه ذلك، نحو: جَدَرَ فَلَانٌ بِالْأَمْرِ، وَخَطَرَ قَدْرُهُ، وإذا أريد التعجبُ من فعلٍ أو المدحُ به حُوِّلَ إلى هذه الزنة، نحو: قَضَوِ الرَّجُلَ وَعَلِمَ، بمعنى: ما أقضاه وما أعلمه.
- (٢) ويجيء بناء فَعَلَ - بكسر العين - للدلالة على النعوت الملازمة، نحو: ذَرَبَ لِسَانُهُ وَبَلَغَ جَبِينُهُ، أو للدلالة على عَرَضٍ، نحو: جَرِبَ وَعَرَجَ وَعَمِصَ وَمَرِضَ، أو للدلالة على كبر عُضْوٍ، وذلك إذا أُخِذَ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعه على ثلاثة أحرفٍ، نحو: رَقَبَ وَكَبِدَ وَطَحِلَ وَجَبَهُ، وَعَجَزَتِ الْمَرْأَةُ. ويأتي لغير ذلك، نحو: ظَمِئَ، وَرَهَبَ.
- (٣) ويجيء بناء فَعَلَ - بفتح العين - للدلالة على الجمع نحو: جَمَعَ وَحَشَرَ وَحَشَدًا، أو على التفريق، نحو: بَدَرَ وَقَسَمَ، أو على الإعطاء، نحو: مَنَحَ وَنَحَلَ، أو على المنع، نحو: حَبَسَ وَمَنَعَ، أو على الامتناع، نحو: أَبَى وَشَرَدَ وَجَمَحَ، أو على الغلبة، نحو: فَهَرَ وَمَلَكَ، أو على التحويل، نحو: نَقَلَ وَصَرَفَ، أو على التحول، نحو: رَحَلَ وَذَهَبَ، أو على الاستقرار، نحو: ثَوَى وَسَكَنَ، أو على السير، نحو: ذَمَلَ وَمَشَى، أو على السَّتْرِ، نحو: حَجَبَ وَخَبَأَ، أو على غير ذلك مما يصعبُ حَصْرُهُ من المعاني.
- (٤) ويجيء بناء فَعَّلَ للدلالة على الاتخاذ، نحو: قَمَطَرْتُ الْكِتَابَ وَقَرَمَضْتُ؛ أي: اتخذت قِمَطْرًا وَقَرْمُوضًا<sup>(١)</sup>، أو للدلالة على المشابهة، نحو: حَنْظَلَ خُلُقُ مُحَمَّدٍ وَعَلَقَمَ؛ أي: أشبه الحَنْظَلَ والعَلَقَمَ، أو للدلالة على جعلِ شيءٍ في شيءٍ، نحو: عَنَدَمَ ثَوْبَهُ، وَنَرَجَسَ الدَّوَاءَ، أي: جعل فيه العَنَدَمَ والنَّرَجِسَ، أو للدلالة على الإصابة، نحو: عَرَقَبَهُ وَعَلَصَمَهُ، أي: أصاب عَرُقُوبَهُ وَعَلَصَمَتَهُ، أو لاختصار المَرَكَّبِ للدلالة على حكايته، نحو: بَسَمَلَ وَسَبَحَلَ وَحَمَدَلَ وَطَلَبَقَ<sup>(٢)</sup>، أو لغير ذلك.

(١) القرموض - بزنة عصفور - حفرة صغيرة يسكن فيها من البرد.

(٢) سبحل: أي قال: «سبحان الله» وحمدل: أي قال: «الحمد لله» وطلبق: أي قال: «أطال الله بقاءك» ومن أمثله: «جعفد» أي قال: «جعلت فداك» و«مشأل»: أي قال: «ما شاء الله».

(٥) ويجيء بناء أفعلٍ للتعدية، نحو: أجلسَ وأخرجَ وأقامَ، أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صاحبَ ما اشتقَّ منه الفعل، نحو: ألبنتِ الشاةَ، وأثمرَ البستانُ، أو للدلالة على المصادفة، نحو: أبجلتُهُ وأعظمتُهُ، أو للدلالة على السلبِ، نحو: أشكيتُهُ وأقذيتُهُ، أي: أزلتُ شكواهُ وقذى عينه، أو للدلالة على الدخول في زمان أو مكان، نحو: أصحَرَ وأعرقَ وأتهمَ وأنجدَ وأصبحَ وأمسى وأضحى، أو للدلالة على الحينونة، وهي قُربُ الفاعل من الدخول في أصل الفعل، نحو: أحصدَ الزرعَ، وأضرمَ النخلَ، أي: قُربَ حصاده وصرامه، أو لغير ذلك.

(٦) ويجيء بناء فَعَلٍ للدلالة على التكثير، نحو: جَوَلتُ وطَوَّفتُ، أو للتعدية، نحو: خَرَجتُهُ وفرَّختُهُ، أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل، نحو: كَذَبتُهُ وفَسَّقتُهُ، أو للدلالة على السلبِ، نحو: قَرَدتُ البعيرَ، وقَشَرْتُ الفاكهةَ، أي: أزلتُ قُرادهَ وقشرها، أو للدلالة على التوجه نحو ما أخذ الفعلُ منه، نحو: شَرَقَ وغَرَّبَ وصَعَدَ، أو لاختصار حكاية المُرَكَّبِ، نحو: كَبَّرَ وهَلَّلَ وحمَّدَ وسَبَّحَ، أو للدلالة على أن الفاعل يُشبهُ ما أخذ منه الفعلُ، نحو: قَوَّسَ ظهرُ عليٍّ، أي: انحنى حتى أشبه القوسَ، أو للدلالة على غير ذلك من المعاني.

(٧) ويجيء بناء فاعِلٍ للدلالة على المفاعلة، نحو: جاذبُتُ عليًّا ثوبَهُ، أو للدلالة على التكثير، نحو: ضاعفتُ أجرَ المجتهدِ، وكاثرتُ إحساني عليه، أو للدلالة على الموالاتة، نحو: تابعتُ القراءةَ، وواليتُ الصومَ، أو لغير ذلك من المعاني.

(٨) ويجيء بناء انْفَعَلٍ للدلالة على المُطاوَعَةِ، وأكثرُ ما تكون مطاوعة هذا البناء للثلاثي المتعدِّي لواحد، نحو: كَسَرْتُهُ فانكسرَ، وقُدْتُهُ فانقادَ، وقد يأتي لمطاوعة صيغة أفعلٍ، نحو: أغلقتُ البابَ فانغلقَ، وأزعجتُ عليًّا فانزعجَ.

(٩) ويجيء بناء افتَعَلٍ للدلالة على المُطاوَعَةِ، ويطاوع الثلاثي، نحو: جمعتُهُ فاجتمعَ، وغممتُهُ فاغتمَّ، ويطاوع بناء أفعلٍ، نحو: أنصفتُهُ فانتصفَ، ويطاوع بناء فَعَلٍ، نحو: عدلتُ الرمحَ فاعتدلَ، ويأتي للدلالة على الاتخاذ، نحو: اشتوى واختتمَ<sup>(١)</sup>، أو للدلالة على التشارك، نحو: اجتوراَ واشتوراَ، أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة، نحو: اكتسبَ واكتسبَ، أو للدلالة على الاختيار، نحو: انتقى واصطفى واختارَ، أو لغير ذلك من المعاني.

(١) اشتوى: اتخذ شواءً، واختتم: أي اتخذ خاتماً.

- (١٠) ويجيء بناءً افْعَلَّ من الأفعال الدالة على لون أو عيبٍ لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها، نحو: احْمَرَّ واصْفَرَّ واعْوَرَّ واحْوَلَّ.
- (١١) ويجيء بناءً تَفَعَّلَ للدلالة على المُطَاوَعَة، وهو يطاوع فَعَّلَ، نحو: هَدَّبْتُهُ فَتَهَدَّبَ، وَعَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، أو للدلالة على التكلف<sup>(١)</sup>، نحو: تَكَرَّم وَتَشَجَّعَ، أو للدلالة على الطلب، نحو: تَعَظَّم وَتَيَقَّنَ، أي: طلب أن يكون عظيمًا وذا يقين، أو لغير ذلك من المعاني.
- (١٢) ويجيء بناءً تَفَاعَلَ للدلالة على المشاركة، نحو: تَخَاصَمَا وَتَعَارَكَا، أو للدلالة على التكلف، نحو: تَجَاهَلَ وَتَكَاسَلَ وَتَغَابَى، أو للدلالة على المطاوعة، وهو يطاوع فَاعَلَ، نحو: بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ، وَتَابَعْتُهُ فَتَتَابَعَ.
- (١٣) ويجيء بناءً اسْتَفْعَلَ للدلالة على الطَّلَبِ، نحو: اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ وَاسْتَوْهَبْتُهُ، أو للدلالة على التحوُّل من حالٍ إلى حالٍ، نحو: اسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ، وَاسْتَنَسَرَ الْبُغَاثُ، وَاسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ، وَاسْتَحْجَرَ الطَّيْنُ، أو للدلالة على المَصَادِفَة، نحو: اسْتَكْرَمْتُهُ وَاسْتَسَمَنْتُهُ، أو لاختصار حكاية المرگب، نحو: اسْتَرْجَعَ، إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، أو لغير ذلك من المعاني.
- (١٤) ويجيء بناءً تَفَعَّلَ لمطاوعة بناءً فَعَّلَلَّ، نحو: دَخَرَجْتُ الْكُرَةَ فَتَدَخَرَجْتُ، وَبَعَثَرْتُ الْحَبَّ فَتَبَعَثَرْتُ.
- (١٥) ويجيء بناءً افْعَنْلَلَّ لمطاوعة بناءً فَعْلَلَّ أيضًا، نحو: حَرَجَمْتُ الْإِبِلَ فَاحْرَنْجَمْتُ.
- (١٦) ويجيء بناءً افْعَلَّلَّ للدلالة على المبالغة، نحو: اشْمَعَلَّ فِي مَشِيهِ، وَاشْمَأَزَّ، وَاطْمَأَنَّ، وَاقْشَعَرَ.

(١) الفرق بين التكلف بصيغة تَفَعَّلَ والتكلف بصيغة تفاعل أن الأول يستعمل فيما يحب 'تفاعل أن يصير إليه، والثاني يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إليه، وتأمل في لفظ «تكرم» تجد الفاعل الذي يتكلف الكرم يحب أن يكون كريماً، ثم تأمل في لفظ «تغابى» أو «تجاهل» أو «تكاسل» تجده لا يحب أن يكون غيباً أو جاهلاً أو كسولاً، وإنما هو يتصنع ذلك ويتظاهر به، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المحمودة على مثال تفاعل لمعنى التكلف؛ فلا تقول: تكارم، ولا تشاجع، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومة على مثال تفعل لمعنى التكلف؛ فلا تقول: تجهل ولا تكسل.

## الفصل الثالث

### في وجوه مضارع الفعل الثلاثي

قد عَرَفَتْ أن الماضي الثلاثي يجيء على ثلاثة أوجه؛ لأن عَيْنَه إما مفتوحة، وإما مكسورة، وإما مضمومة، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعه مكسور العين، أو مضمومها، أو مفتوحها، وأن الماضي المكسور العين يأتي مضارعه مفتوح العين، أو مكسورها، ولا يأتي مضمومها، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضاً؛ فهذه ستة أوجه وردت مُسْتَعْمَلَةً بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي، وبعضها أكثر استعمالاً من بعض.

(١) الوجه الأول: فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتح عين الماضي، وكسر عين المضارع - ويجيء متعدياً، نحو: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ، ورماه يرميه، وباعه يبيعه، ولازمًا، نحو: جلس يجلس؛ وهو مَقْيِسٌ مُطْرَدٌ فِي وَاوِيِّ الْفَاءِ<sup>(١)</sup>، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَوَصَفَ يَصِفُ، وَوَجَبَ يَجِبُ، وَفِي يَأْتِي الْعَيْنَ، نحو: جاء يجيء، وفَاءٌ يَفِيءُ<sup>(٢)</sup>، وباع يبيع، وَمَانَ يَمِينُ<sup>(٣)</sup>، وَفِي يَأْتِي اللَّامَ<sup>(٤)</sup>، نحو: أَوَى يَأْوِي، وَبَرَى يَبْرِي، وَتَوَى يَتَوَى، وَجَرَى يَجْرِي، وَفِي الْمَضْعَفِ اللَّازِمِ، نحو: تَبَّتْ يَدُهُ تَبُّبٌ، وَرَثَ الْحَبْلُ يَرِثُ، وَصَحَّ الْأَمْرُ يَصِحُّ؛ وهو مَسْمُوعٌ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ.

(٢) الوجه الثاني: فَعَلَ يَفْعُلُ - بفتح عين الماضي، وضم عين المضارع - ويجيء متعدياً، نحو: نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ، وَكَتَبَهُ يَكْتُبُهُ، وَأَمَرَهُ يَأْمُرُهُ، وَيَجِيءُ لَازِمًا، نحو: قَعَدَ يَقْعُدُ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ؛ وهو مَقْيِسٌ مُطْرَدٌ فِي وَاوِيِّ الْعَيْنِ، نحو: بَاءٌ يَبُوءُ، وَجَابَ يَجُوبُ، وَنَاءٌ يَنْوَأُ، وَأَبَ يَأُوبُ، وَفِي وَاوِيِّ اللَّامِ، نحو: أَسَا يَأْسُو، وَتَلَا يَتَلَوُ، وَجَفَا يَجْفُو، وَصَفَا يَصْفُو، وَفِي الْمَضْعَفِ الْمُتَعَدِّيِّ، نحو: صَبَّ الْمَاءُ يَصُبُّهُ، وَعَبَّهَ يَعْبُهُ، وَحَثَّهَ يَحْثُّهُ، وَمَجَّ

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح، نحو: وجأ يجأ.

(٢) فاء إلى الأمر: رجع.

(٣) مان يمين: كذب.

(٤) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق، فإن وقعت عينه حرفاً من أحرف الحلق كان من باب فتح، نحو: رعى يرعى، وسعى يسعى، ونأى ينأى، ونهى ينهى، وبأى يبأى.

الشرابَ يَمْجُه، وفي كل فعل قُصِدَ به الدلالة على أن اثنين تَفَاخَرَا في أمرٍ فغلب أحدهما الآخرَ فيه، سواء أكان قد سُمِعَ على غير هذا الوجه أم لم يُسْمَعِ، إلا أن يكون ذلك الفعل من أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كَسْرُ عَيْنِ المضارع، وقد ذكرناها في الوجه السابق، فتقول: تضاربنا فَضْرَبْتُهُ فأنا أَضْرَبُهُ، وتناصَرْنَا فنَصَرْتُهُ فأنا أَنْصُرُهُ.

(٣) الوجه الثالث: فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتح عين الماضي والمضارع جميعًا - ولم يجيء هذا الوجه إلا حيث تكون عينُ الفعلِ أو لامُه حرفًا من أحرفِ الحلق الستة التي هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، وَبَدَأَ يَبْدَأُ، وَبَهَتَهُ يَبْهَتُهُ، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العينُ أو اللامُ حرفًا من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه. ويجيء الفعل على هذا الوجه لازمًا، نحو: نَأَى يَنَأَى، ومتعديًا، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، وَنَهَى يَنْهَى.

(٤) الوجه الرابع: فَعِلَ يَفْعَلُ - بكسر عين الماضي، وفتح عين المضارع - وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجيء عليهما مضارعُ الفعلِ الماضي المكسور العين؛ لأنه أخف، وأدُلُّ على التصرف، وأكثر مادة، وكل فعلٍ ماضٍ سمعته مكسورَ العينِ فاعلم أن مضارعه مفتوحُ العينِ، إلا خمسة عشر فعلاً من الواوِيِّ الفاءِ، فإنها وردت مكسورة العين في الماضي والمضارع، وسنذكرها في الوجه الخامس.

ويجيء الفعل على هذا الوجه لازمًا، نحو: ظَفِرَ بِحَقِّهِ يَظْفِرُ، وَمُتَعَدِّيًا، نحو: عَلِمَ الأَمْرَ يَعْلَمُهُ، وَفَهِمَ المسأَلَةَ يَفْهَمُهَا.

(٥) الوجه الخامس: فَعِلَ يَفْعَلُ - بكسر عين الماضي والمضارع جميعًا - وهو شاذ أو نادر، ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلاً من المعتل، وهي: وَرِثَ، وَوَلِيَ، وَوَرَعَ، وَوَمِقَ، وَوَفَّقَ، وَوَثَّقَ، وَوَرِيَ المُخُّ، وَوَجَدَ بِهِ، وَوَعَقَ عَلَيْهِ، وَوَرِكَ، وَوَكِمَ، وَوَقَّهَ، وَوَهَمَ، وَوَعِمَ.

(٦) الوجه السادس: فَعُلَ يَفْعُلُ - بضم عين الماضي والمضارع جميعًا - وقد عرفت أنه لا يأتي إلا لازمًا؛ ولا يكون إلا دالًّا على وَصْفِ خلقي، أي: ذي مُكْت.

ولك أن تَنْقُلَ إلى هذا البناء كلَّ فعلٍ أَرَدْتَ الدلالةَ على أنه صار كالغريزة، أو أردت التعجب منه، أو التمدح به، ومن أمثلة هذا الوجه: حَسُنَ يَحْسُنُ، وَكَرُمَ يَكْرُمُ، وَرَفَهُ يَرْفُهُ.

## الباب الثاني

### في الصحيح والمعتل، وأقسامهما، وأحكام كل قسم

ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل.

فالصحيحُ: ما خَلَّتْ حروفه الأصولُ من أحرفِ العلةِ الثلاثة، وهي: الألف، والواو، والياء.

والمعتلُ: ما كان في أصوله حرفٌ منها أو أكثر.

والصحيح ثلاثة أقسام: سَالِمٌ، وَمَهْمُوزٌ، وَمُضَعَّفٌ.

فالسالم: ما ليس في أصوله همز، ولا حرفان من جنس واحد، بعد خُلُوه من أحرفِ العلة، نحو: ضَرَبَ، وَنَصَرَ، وَفَتَحَ، وَفَهِمَ، وَحَسِبَ، وَكْرَمَ.

والمهموز: ما كان أحدُ أصوله همزًا، نحو: أخذ، وأكل، وسأل، ودأب، وقرأ، وبدأ.

والمُضَعَّفُ نوعان: مضعف الثلاثي، ومضعف الرباعي.

فأما مضعف الثلاثي: فهو ما كانت عينه ولائمه من جنسٍ واحدٍ، نحو: عَضَّ، وَشَدَّ، وَمَدَّ.

وأما مضعف الرباعي: فهو ما كانت فائوه ولائمه الأولى من جنسٍ وعينه ولائمه الثانية من جنسٍ آخر، نحو: زَلَزَلَ، وَوَسَّوَسَ، وَشَأَشَأَ.

والمعتل خمسة أقسام: مِثَالٌ، وَأَجُوفٌ، وَنَاقِصٌ، وَلَفِيفٌ مَفْرُوقٌ، وَلَفِيفٌ مَقْرُونٌ.

فالمثال: ما كانت فائوه حرفَ علةٍ، نحو: وَعَدَ، وَوَرِثَ، وَيَنَعَ، وَيَسِرَ.

والأجوف: ما كانت عينه حرفَ علةٍ، نحو: قَالَ، وَبَاعَ، وَهَابَ، وَخَافَ.

والناقص: ما كانت لائمه حرفَ علةٍ، نحو: رَضِيَ، وَسَرَوُ، وَنَهَى.

واللفيف المفروق: ما كانت فائوه ولائمه حرفي علةٍ، نحو: وَفَى، وَوَعَى، وَوَقَى.

واللفيف المقرون: ما كانت عينه ولائمه حرفي علةٍ، نحو: طَوَى، وَهَوَى، وَحَيَّى.

والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلاً يقع في ثمانية فصول:

## الفصل الأول

### في السالم وأحكامه

وهو - كما سبقت الإشارة إليه - ما سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ مِنَ الْهَمْزِ، والتضعيف، وحروف العلة.

وقولنا: «حروفه الأصلية» للإشارة إلى أنه لا يَصْرُّ اشتماله على حرف زائد: من همزة، أو حرف علة، أو غير ذلك، وعلى هذا فنحو «أَكْرَمَ، وَأَسْلَمَ، وَأَنْعَمَ» يُسَمَّى سَالِمًا، وإن كانت فيه الهمزة؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عينه أو لامه، وإنما هي حرف زائد، وكذا نحو: «قَاتَلَ، وَنَاصَرَ، وَشَارَكَ»، ونحو: «بَيَّطَرَ، وَشَرَّيْفَ، وَرَوَّدَنَ، وَهَوَّجَلَ» يُسَمَّى سَالِمًا وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء؛ لأنهن لَسَنَ فِي مُقَابَلَةِ وَاحِدٍ مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ، وإنما هن أَحْرَفُ زَائِدَةٌ، وكذا نحو: «اعْلَوَّطَ وَاهْبَيْخَ» يسمى سَالِمًا وإن كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ؛ لأن أحدهما ليس في مُقَابَلِ أَصْلِ، وإنما هما زائدان.

وَحُكْمُ السَّالِمِ بِجَمِيعِ فُرُوعِهِ: أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمَائِرِ أَوْ نَحْوِهَا<sup>(١)</sup> به، ولا عند اشتقاق غير الماضي، لكن يجب أن تَلْحَقَ بِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا<sup>(٢)</sup>، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك<sup>(٣)</sup>، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن: فَإِنْ كَانَ أَلْفًا فَتُفْتَحُ آخِرُ الْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَفْتُوحًا، نحو: «يَضْرِبَانِ، وَيَنْصُرَانِ، وَاضْرِبَا، وَأَنْصُرَا»، وإن كان آخر الفعل مفتوحًا بقي ذلك الفتح، نحو: «ضَرْبَا، وَنَصْرَا»<sup>(٤)</sup>،

(١) كناء التأنيث.

(٢) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب (النحو).

(٣) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات في الكلمة الواحدة أو ما يشابهها؛ ولهذا لو كان الضمير نصب لم يسكن آخر الفعل للاتصال به، نحو: «ضربني، وضربك، وضربه» إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة.

(٤) ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحة التي كانت في «ضرب، ونصر» قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في «ضربا، ونصرا» وعلى المذهب الذي ذكرناه في الأصل يقال في «ضربا»: مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعلى المذهب الآخر يقال في «ضربا»: مبني على فتح مقدر على آخره منع من =

وإن كان الضميرُ واوًا ضُمَّ له آخرُ الفعل، نحو: «ضَرَبُوا، وَنَصَرُوا، وَيَضْرِبُونَ، وَيَنْصُرُونَ، واضْرِبُوا، وانصُرُوا»، وإن كان الضميرُ ياءً كُسِر له آخرُ الفعل<sup>(١)</sup>، نحو: «تَضْرِبِينَ، وتَنْصُرِينَ، واضْرِبِي، وانصُرِي»، وإنما يُفتح آخرُه أو يُضم أو يُكسر لمناسبة أحرف الضمائر. ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع؛ فكل تغيير يكون في أحد الأنواع فلا بُدَّ أن يكون له سببٌ اقتضاهُ، وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التَّغْيِيرَات وأسبابها، إن شاء الله.

## الفصل الثاني

### في المضعفِ وأحكامه

هو - كما علمت - نوعان: مُضَعَّفُ الرَّبَاعِيِّ، ومُضَعَّفُ الثَّلَاثِيِّ.

فأما مضعف الرباعيِّ، فهو الذي تكون فائؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر<sup>(٢)</sup>، نحو: «زَلَزَلَ، ودَمَدَمَ، وَعَسَّعَسَ»، ويسمى مُطَابِقًا أيضًا. ولعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه كان مثل السالم في جميع أحكامه؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء عنه بعد أن فَصَّلْنَا لك أحكام السالم في الفصل السابق. وأما مضعفُ الثَّلَاثِيِّ - ويقال له: «الأَصَمُّ» أيضًا - فهو: ما كانت عَيْنُهُ ولامُهُ من جنس واحدٍ.

= ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الفتحة في «ضربا» على الأول فتحة البناء، وعلى الثاني هي فتحة اجْتَلَبَتْ لمناسبة الألف، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ، فافهم ذلك.

(١) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلاً نحو: «اضربي» وراعت أنهم التزموا أن يجيئوا بنون الوقاية قبل ياء المتكلم - نحو: «ضربي ونصري» تحرزا عن كسر آخر الفعل؛ لكون ياء المتكلم مفعولاً - علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة؛ فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة كأنها وقعت حشواً، ككسرة اللام في علم، وكسرة الراء في يضرب وفي اضرب، بخلاف ما قبل ياء المتكلم، فإنها لما كانت مفعولاً كانت منفصلة حقيقة وحكمًا، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل.

(٢) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيرًا بتكرير الصوت، نحو: سَأَسَأ، وشَأَشَأ، وصرصر، وبأبأ، وهأهأ، وفهفهه، وبسبس.

وقولنا: «عينه ولامه» يخرج به ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام، نحو: «اجلَوِّذْ، واعلَوِّطْ» فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام، بل هي زائدة، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ، وأحدهما في مقابل العين والثاني ليس في مقابل اللام، نحو: «قَطَّعَ وَذَهَبَ» فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلاً للام الكلمة، وإنما هو تكرير لعينها، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين، نحو: «احمَرَّ، واحمَارَّ»<sup>(١)</sup>، ونحو: «اقشَعَرَ، واطمَأَنَّ»<sup>(١)</sup>؛ فإن أحد الحرفين المتجانسين في هذه المُثَلِّ ونحوها ليس في مقابلة العين، بل هو تكرير للام الكلمة. والمثالث الذي ينطبق عليه التعريفُ قولك: «مَدَّ، وشَدَّ، وامتَدَّ، واشتَدَّ، واستمَدَّ، واستمَرَّ»<sup>(٢)</sup>.

ولم يجئ المضاعف من بابي «فَتَحَ يَفْتَحُ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ» - بفتح العين في الماضي والمضارع، أو كسرهما فيهما - أصالة، كما لم يجئ من باب «كَرُمَ يَكْرُمُ» - بضم العين فيهما - إلا في ألفاظ قليلة منها: لَبِيتَ وَفَكَّكْتَ<sup>(٣)</sup>، أي: صرت ذا لُبٍّ وفكَّة، وإنما يجيء من ثلاثة الأبواب الباقية، نحو: شَدَّ يَشِدُّ، وشَدَّ يَشُدُّ، وظَلَّ يَظُلُّ.

### ● حكم ماضيه:

إذا أسند إلى اسم ظاهر، أو ضمير مستتر، أو ضمير رفع متصل ساكن - وذلك: ألف الاثنين، وواو الجماعة - أو اتصلت به تاء التانيث؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «مَدَّ عليّ، وَخَفَّ محمودٌ، ومَلَّ خالدٌ»، وتقول: «المحمدان مَدَّا، وَخَفَّا، ومَلَّا» وتقول: «البكرون مَدُّوا، وَخَفُّوا، ومَلُّوا» وتقول: «مَلَّتْ فاطمةٌ، وَخَفَّتْ، ومَدَّتْ».

(١) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحاً، وإن جرت عليهما أحكامهما من حيث الإدغام والفك، وذلك بسبب وقوع الحرفين المتماثلين متجاورين في آخر لفظ الفعل.

(٢) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان في مقابل العين واللام.

(٣) ومن ذلك أيضاً قولهم: «عززت الناقة تعزز» - من باب كرم - إذا ضاق مجرى لبنها، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغماً ومفكوكاً، والأصل هو الإدغام.

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك - وذلك: تاءُ الفاعل، ونا، ونون النسوة - وجب فيه فكُّ الإدغام<sup>(١)</sup>، تقول: «مَدَدْتِ، وَخَفَفْتِ، وَمَلَيْتِ، وَمَدَدْنَا، وَخَفَفْنَا، وَمَلَيْنَا، وَمَدَدْنَا، وَخَفَفْنَا، وَمَلَيْنَا».

ثم إن كان ذلك الماضي المسند للضمير المتحرك مكسور العين - نحو: ظَلَّ وَمَلَّ<sup>(٢)</sup> - جاز فيه ثلاثة أوجه:

الأول: بقاءه على حاله الذي ذكرناه، وهذه لغة أكثر العرب.

الثاني: حذف عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها - وهي الفتحة - فتقول: «ظَلْتُ، وَمَلْتُ» وهذه لغة بني عامر، وعليها جاء قوله تعالى: ﴿فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ﴾ [الواقعة: ٦٥] وقوله جلَّتْ كلمته: ﴿الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاقِبَاتُهُ﴾ [طه: ٩٧]<sup>(٣)</sup>.

الثالث: حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء، تقول: «ظَلْتُ، وَمَلْتُ» وهذه لغة بعض أهل الحجاز.

### ● حكم مضارعه:

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن - وذلك ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة - مجزوماً كان أو غير مجزوم، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزوماً؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «المحمدان يمدان، ويخفان، ويملان، ولن يمدًا، ولن يخفًا، ولن يملًا، ولم يمدًا، ولم يخفًا، ولم يملًا»، وتقول: «المحمدون يمدون، ويخفون، ويملون، ولن يملوا، ولم يمدوا»، وتقول: «أنت تملين يا زينب، ولن تملين».

(١) ومن العرب من يبقي الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر، وهي لغة رديئة.

(٢) أصلهما: «ظلل، وملل» بوزن «علم».

(٣) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَظَلْتُ بِمَرَأَى شَائِقِي وَبِمَسْمَعِ  
أَلَا حَبِّذَا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعِ

وقوله أيضًا:

ظَلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ وَاقِفًا  
أَسْأَلُ الْمَنْزِلَ هَلْ فِيهِ خَبْرُ

وقد جمع عمر أيضًا بين الإتمام والحذف في بيت واحد، وهو قوله:

وَمَا مَلَيْتُ وَلَكِنْ زَادَ حُبُّكُمْ  
وَمَا ذَكَرْتُكَ إِلَّا ظَلْتُ كَالسِّدْرِ

وَلَمْ تَمَلِّيْ» وكذلك تقول: «يَمَلُّ زَيْدٌ، وَلَنْ يَمَلَّ، ومحمد يَمَلُّ، وَلَنْ يَمَلَّ»، قال الله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، وقال: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، وفي الحديث: «لَنْ يَمَلَّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا».

فإن أُسند إلى ضمير بارز متحرك - وذلك نون النسوة - وجب فك الإدغام، تقول: «النِّسَاءُ يَمَلِّلْنَ، وَيَشُدُّنَ، وَيَخْفِنَ».

وإن كان مسنداً إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر، وكان مجزوماً، جاز فيه الإدغام، والفك، تقول: «لم يَشُدَّ، ولم يَمَلَّ، ولم يَخِفَّ» وتقول: «لم يَشُدُّ، ولم يَمَلَّ، ولم يَخْفِفَ»، والفك أكثر استعمالاً، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَحِلِّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾ [طه: ٨١]، وقال: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وقال: ﴿وَلِيَمَلِّبِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ . . . فَيَمَلِّبَ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقر: ٢٨٢].

### • حكم أمره:

إذا أُسند إلى ضمير ساكنٍ وَجَبَ فيه الإدغام، نحو: «مُدَّ، ومُدُّوا، ومُدِّي»، وإذا أُسند إلى ضميرٍ متحركٍ - وهو نون النسوة - وجب فيه الفك، نحو: «امدُّنَ»، وإذا أُسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران: الإدغام، والفك، والفك أكثر استعمالاً، وهو لغة أهل الحجاز، قال الله تعالى: ﴿وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [القمان: ١٩].

وسائر العرب على الإدغام، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخر:

فلغة أهل نجد فتحه؛ قصداً إلى التخفيف، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه، وتشبيهاً له بنحو: «أَيْنَ، وَكَيْفَ» مما بني على الفتح وقبله حرف ساكن؛ فهم يقولون: «غُضَّ، وظَلَّ<sup>(١)</sup>، وَخِفَّ».

(١) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذي من باب «علم يعلم» نحو: «ظل ومل» يلزم فيه فك الإدغام، فتقول: «اظلل، واملل» ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي، ومنهم من أنكر ذلك، وقال: إن ألف الوصل إنما تُجتلب لأجل الساكن، والفاء محركة في المضارع، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه؛ فلم يكن هناك حاجة إلى الألف.

ولُغَةُ بني أسد كلغة أهل نجد، إلا أن يقع بعد الفعل حرفٌ ساكنٌ، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل؛ فيقولون: «غُضَّ طَرْفَكَ، وَغُضَّ الطَّرْفَ».

ولُغَةُ بني كعب الكسر مطلقاً؛ فيقولون: «غُضَّ طَرْفَكَ، وَغُضَّ الطَّرْفَ».

من العرب من يحرك الآخر بحركة الأول فيقولون: «غُضُّ، وَخِفُّ، وَظَلُّ»<sup>(١)</sup>.

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازهما في الأنواع الثلاثة أن تقول:

(١) كل موضع يكون فيه مكان المثلين من السالم حرفان متحركان، يجب فيه الإدغام،

ألا ترى أن «مَدَّ» في قولك: «مَدَّ عَلِيٌّ، والمحمدان مَدًّا» تقابل الدال الأولى صاد «نَصَرَ،

ونَصَرًا» وتقابل الدال الثانية الراء، وهما متحركان؟

(٢) وكل موضع يكون فيه مكان ثاني المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لعل اتصال

بالضمير المتحرك، يجب فيه الفك، ألا ترى أن «مَدَّ» في قولك: «مَدَدْتُ، ومَدَدَنْ»،

وكذلك «يَمُدُّ، ومُدَّ» في قولك: «يَمُدُّنَ، وامُدُّنَ» تقابل الدال الأولى فيهن الصاد في

«نَصَرْتُ، ونَصَرْنَ، وَيَنْصُرْنَ، وأنصُرْنَ» وهي متحركة، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي

ساكنة؟

(٣) وكل موضع يكون فيه ثاني المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لغير العلة المذكورة،

يجوز فيه الفك والإدغام، ألا ترى أن الدال الأولى في نحو: «لَمْ يَمُدُّ، وامُدُّ» تقابل

الصاد في نحو: «لَمْ يَنْصُرْ، وأنصُرْ» وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة لغير الاتصال

بالضمير المتحرك<sup>(١)</sup>؟

وهذا الضابط مُطَّرِد في جميع ما ذكرنا.

(١) لأن السكون في «لم يمدد» ونحوه للجزم، والسكون في «امدد» ونحوه للبناء.

## الفصل الثالث

### في المهموز وأحكامه

وهو - كما يُعلم مما سبق - ما كان في مُقابلة فائه أو عينه أو لामه هَمْزٌ.

فأما مهموز الفاء <sup>(١)</sup> فيجيء على مثال نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ، وَأَمَرَ يَأْمُرُ، وَأَجَرَ يَأْجُرُ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضْرِبُ، نحو: أَدَبَ يَأْدِبُ <sup>(٢)</sup>، وَأَبَرَ النخل يَأْبِرُهُ <sup>(٣)</sup> وَأَفَرَ يَأْفِرُ <sup>(٤)</sup> وَأَسَرَ يَأْسِرُ، وعلى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ، نحو: أَهَبَ يَأْهَبُ <sup>(٥)</sup> وَأَلَهُ يَأْلَهُ <sup>(٦)</sup>، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: أَرَجَ يَأْرَجُ، وَأَشْرَى يَأْشُرُ، وَأَزْبَتِ الإبل تَأْزُبُ <sup>(٧)</sup> وَأَشِحَ يَأْشِحُ <sup>(٨)</sup>، وعلى مثال حَسَنَ يَحْسُنُ، نحو: أَسْلَى يَأْسُلُ <sup>(٩)</sup>.

وأما الصحيح من مهموز العين فيجيء على مثال فَتَحَ يَفْتَحُ <sup>(١٠)</sup>، نحو: رَأَسَ يِرَأْسُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ، وَدَابَّ يَدَابُّ، وَرَأَبَ الصَّدَعِ يِرَأْبُهُ، وَعَلَى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: يَيْسَسَ يِيَّاسُ، وَسَمَّمَ يَسَامُ، وَرَثِمَ يِرْأَمُ، وَبَيْسَسَ يِيَّاسُ، وَعَلَى مثال حَسَنَ يَحْسُنُ، نحو: لَوُمَ يَلْوُمُ.

وأما مهموز اللام فيجيء على مثال ضرب يضرب، نحو: هَنَأَهُ الطَّعَامُ يَهْنِئُهُ <sup>(١١)</sup>، وَعَلَى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ، نحو: سَبَأَ يَسْبَأُ، وَخَتَأَهُ يَخْتَوُهُ، وَخَجَأَهُ يَخْجِئُهُ، وَخَسَأَهُ يَخْسِئُهُ، وَحَكَأَ

(١) وقد يخص هذا النوع باسم «المقطوع» لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها.

(٢) أدب فهو آدب: دعا إلى طعام، وأما أدب - بمعنى ظرف وحسن تناوله - فهو أديب؛ فإنه من باب كَرُمَ يَكْرُمُ.

(٣) أبر النخل والزرع: أصلحه، وقد جاء من باب نصر أيضًا.

(٤) أفر: عدا، ووثب.

(٥) أهب: استعد.

(٦) أله: عبد، وأجار، وجاء من باب فرح، بمعنى تحير.

(٧) أزبت الإبل: لم تجتر.

(٨) أشح - من باب فرح - غضب.

(٩) يقال: رجل أسيل الخد، أي: لين الخد طويله.

(١٠) ويجيء على مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيرًا، نحو: وأل يثل، ووأي يئي.

(١١) وقد جاء هذا الفعل من بابي نصر وفتح.

ويجيء على هذا المثال كثير من المعتل، نحو: جاء يجيء، وقاء يقي، وفاء يفيء.

العُقْدَةُ يَحْكُوها<sup>(١)</sup>، وَرَدَّاهُ يَرُدُّوهُ<sup>(٢)</sup>، وَعَلَى مِثَالِ عَلِمَ يَعْلَمُ، نَحْوُ: صَدِيٌّ يَصْدَأُ، وَخَطِيءٌ يَخْطَأُ، وَرَزِيٌّ يَرِزَأُ، وَجَبِيٌّ يَجْبَأُ<sup>(٣)</sup>، وَعَلَى مِثَالِ حَسُنَ يَحْسُنُ، نَحْوُ: بَطُوٌّ يَبْطُوُّ، وَجَرُوٌّ يَجْرُوُّ، وَدَنُوٌّ يَدْنُوُّ، وَعَلَى مِثَالِ نَصَرَ يَنْصُرُ، نَحْوُ: بَرَأٌ يَبْرُؤُ<sup>(٤)</sup>.

### ● حكمه:

حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم: لا يُحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر ونحوها، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه؛ إلا كلمات محصورة قد كثر دورانها في كلامهم، فحذفوا همزتها قصداً إلى التخفيف؛ وهي:

أولاً: أَخَذَ وَأَكَلَ، حذفوا همزتهما من صيغة الأمر، ثم حذفوا همزة الوصل فقالوا: «حُذْ وَكُلْ»<sup>(٥)</sup> وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداءً، ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقه بشيء، ولكنه غير ملتزم التزامه في الابتداء<sup>(٦)</sup>، قال الله تعالى: ﴿حُدُوا مَاءَ آتَيْنِكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣]، وقال سبحانه: ﴿حُدُوا زِينَتَكُمْ﴾ [الأعراف: ٣١] وقال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١].

فأما في المضارع: فلم يحذفوا الهمزة منهما، بل أبقوها على قياس نظائرها، قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَاأَخْدُوا بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال جل شأنه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

ثانياً: أَمَرَ وَسَأَلَ، حذفوا همزتهما من صيغة الأمر أيضاً، ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها، فقالوا: «مُرْ، وَسَلْ»، إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء

(١) حكا العقدة، أي: شدها، ومثله: أحكأها، واحتكأها.

(٢) ردأه به: جعله ردءاً له وقوة وعماداً.

(٣) جبئ: ارتدع، وكره، وخرج، وتوارى، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح.

(٤) ويجيء مثال نصر من مهموز اللام في المعتل الأجوف كثيراً، نحو: باء يبوء، وساءه يسوءه، وناء ينوء.

(٥) أصلهما: «أأخذ، أأكل» على مثال انصر، فحذفوا فاء الكلمة منهما فصارا «أخذ، أكل» فاستغنوا عن همزة الوصل؛ لأنها كانت مجتلبة للتوصل إلى النطق بالساكن وقد زال، فحذفوها، فصارا: «خذ، وكل».

(٦) وتتميمهما على قياس نظائرها - حيثئذ - نادر، بل قيل: لا يجوز.

بالكلمة؛ فإن كانت مسبوقه بشيء كحرف العطف لم يلتزموا حذفها، بل الأكثر استعمالاً عندهم في هاتين الكلمتين حينئذٍ إعادة الهمزة - التي هي الفاء أو العين - إليهما؛ قال الله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقال: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: ١٣٢].

فأما في صيغة المضارع: فإنها لا تحذف، قال الله تعالى: ﴿اتَّامِرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقال: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١]، وقال: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ نَسَأَلُوا عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١].  
فوزن «مُرٌّ، وَحُذٌّ، وَكُلٌّ»: عَلٌّ، ووزن «سَلٌّ»: فَلٌّ.

ثالثاً: رَأَى، حذفوا همزة الكلمة في صيغتي المضارع والأمر بعد نقل حركة الهمزة إلى الفاء، فقالوا: «يَرَى، وَرَه»<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤].  
فوزن «يَرَى»: يُفَلٌّ، ووزن «رَه»: فَهٌ.

رابعاً: أَرَى، حذفوا همزة الكلمة - وهي عينها - في جميع صيغته: الماضي، والمضارع، والأمر<sup>(٢)</sup>، وسائر المشتقات؛ قال الله تعالى: ﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿أَرِنَا اللَّهُ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١٥٣]، وقال: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].  
فوزن «أَرَى»: أَفَلٌّ، ووزن «يَرَى»: يُفَلٌّ، ووزن «أَرٍ»: أَفٍ.

(١) أصل «يرى»: «يرأى»، على مثال يفتح، تحركت الياء - التي هي لام الكلمة - وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم نقلوا حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين، واللام، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين، وأصل «ره»: «أراً» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، فنقلوا حركة الهمزة، ثم حذفوها حملاً على حذفها في المضارع، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها، فصار الفعل على حرف واحد، فاجتلبوا له هاء السكت.

(٢) أصل أرى الماضي: «أرأى» على مثال أكرم، تحركت الياء - التي هي اللام - وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، ثم نقلت حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الفاء، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين، وأصل يرى المضارع: «يرئى» على مثال يكرم، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء، ثم حذفت، وأصل «أرٍ» الأمر: «أرءٍ» - على مثال أعط - بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، ثم نقلت الهمزة التي هي عين الكلمة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة حملاً على حذفها في المضارع.

(تنبيه): إذا كان الفعل المهموز اللام على فَعَلٍ، نحو: «قرأ، ونشأ، وبدأ» ثم أسند للضمير المتحرك؛ فعامة العرب على تحقيق الهمزة، فتقول: قرأتُ، ونشأتُ، وبدأتُ، وحكى سيبويه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزة؛ فيقول: قرئتُ، ونشيتُ، وبديتُ، ومليتُ الإناء، وخبيتُ المتاع، وذكر أنهم يقولون في مضارعه: أقرأ، وأخبا، وأنشأ، بالتخفيف أيضًا. فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم: فإن كان التخفيف بعد دخول الجازم كان التخفيف قياسيًا، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حظه قبل التخفيف، تقول: لم أقرأ، ولم أبدا، ولم أنشأ، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان التخفيف غير قياسي، ومع هذا لم يلزمك أن تحذف هذه الألف عند دخول الجازم، كما تصنع في الناقص، بل يجوز لك أن تحذفها كما يجوز لك أن تبقيها؛ فتقول: لم أقرأ، ولم أبدا، ولم أنشأ، وتقول: لم أقرأ، ولم أبدا، ولم أنشأ، وهو الأكثر.

وقد يخفف مهموز العين - نحو: سأل - فيقال فيه: سأل، وفي مضارعه: يسأل، وفي أمره: سَلْ<sup>(١)</sup>.

وقد جاء على هذا قول الشاعر:

سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً      صَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالُوا وَمَا صَدَقُوا

(١) وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر «سأل» شاذًا في القياس كما ذكرنا آنفًا، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين؛ كالحذف في «خف، ونم»، وأصل «سل» على هذا: اسأل، نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ثم حُففت الهمزة واستُغني عن همزة الوصل، فصار «سال»، فحُذفت العين تخلصًا من التقاء الساكنين. ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير في هذه الكلمة. قال أبو رجاء: ويلزمه أن يكون «سل» بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم، مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوف الهمزة لغة عامة العرب.

## الفصل الرابع

### في المثال وأحكامه

وهو - كما علمت مما تقدم - ما كانت فاءه حرف علة<sup>(١)</sup>، وتكون فاءه واوا، أو ياء، ولا يمكن أن تكون ألفاً<sup>(٢)</sup>، كما لا يمكن إعلال واوه أو يائه.

فأما المثال الواوي فيجيء على خمسة أوجه:

الأول: «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «وَبِئْسَ، وَوَجِعَ، وَوَجِلَ، وَوَجِلَ، وَوَحِمْتُ، وَوَذِرَ، وَوَسِخَ، وَوَسِعَ، وَوَسِنَ، وَوَصِبَ، وَوَضِرَ، وَوَطَفَ، وَوَطِئَ، وَوَعَرَ، وَوَقِرْتُ أَدُنُّهُ، وَوَكِعَ، وَوَلِعَ، وَوَلِهَ، وَوَهَلَ».

الثاني: «كَرُمَ يَكْرُمُ» نحو: «وَوَثِقَ، وَوَجُزَ، وَوَجِهَ، وَوَحِمَ، وَوَضُوَّ، وَوَفَّحَ».

الثالث: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو: «وَوَجَأَ، وَوَدَعَ، وَوَزَعَ، وَوَقَعَ، وَوَهَبَ، وَوَضَعَ، وَوَلَّغَ».

الرابع: مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو: «وَوَرِثَ، وَوَرَعَ، وَوَرِمَ، وَوَفَّقَ، وَوَلَّغَ».

الخامس: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو: «وَوَعَدَ، وَوَثَبَ، وَوَجَبَ».

ولم يجيء من الواوي على مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ» إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر، وهي

قولهم: «وَوَجَدَ يَجُودُ»<sup>(٣)</sup>، وعليها قول جرير:

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةِ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجُذْنَ غَلِيلاً<sup>(٤)</sup>

(١) إنما سمي «مثالاً» لأن ماضيه مثل السالم في الصحة وعدم الإعلال، أو لأن أمره مثل الأجوف، وقد يقال له: «المعتل» بالإطلاق.

(٢) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يقع ابتداءً، بخلاف الواو والياء، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاءً، أما الألف فإنها تقع وسطاً وآخرًا وإن لم تكن أصلية، نحو: «قال، وباع، وخاف، ورمى، وغزا».

(٣) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التي هي فاء الكلمة ولا تحذف؛ لما ستعلمه قريباً، فكان حقه أن يقولوا: يَوجُدُ - بوزان «ينصر» - غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة: شدوذًا، واستثقالاً.

(٤) نقع: روي، الحوائم: العطاش، غليلاً: حرارة العطش، يقول: لو أنك تشائين لروي المحبُّ بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش، وذلك في يدك بترك المجانبة والهجر.



الثاني: أن تكون عين المضارع مكسورة: سواء أكانت عين الماضي مكسورة أيضًا، نحو: «وَرِثَ يَرِثُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَعِمَ يَعِمُ»، أم كانت عين الماضي مفتوحة، نحو: «وَصَلَ يَصِلُ، ووَعَدَ يَعِدُ، ووَجَبَ يَجِبُ، ووَصَفَ يَصِفُ».

فإن اختلف الشرط الأول: بأن كان الفعل مزيدًا فيه، نحو: «أَوْجَبَ، وَأَوْرَقَ، وَأَوْعَدَ، وَأَوْجَفَ» ونحو: «وَأَعَدَ، ووَاصَلَ، ووَازَرَ، ووَأَءَلَ» لم تُحذف الواو لعدم الياء المفتوحة<sup>(١)</sup>، تقول: «يُوجِبُ، وَيُورِقُ، وَيُوعِدُ، وَيُوجِفُ، وَيُوَاصِلُ، وَيُوَازِرُ، وَيُوَأِئِلُ».

وإن اختلف الشرط الثاني: بأن كانت عين المضارع مضمومة، أو مفتوحة، لم تُحذف الواو؛ لعدم الكسرة<sup>(١)</sup>، تقول: «يُوجُهُ، وَيُوجِرُ، وَيُوضُؤُ، وَيُوخُمُ، وَيُوقِحُ» وكذا «يُوجَلُ، وَيُوهَلُ»، وفي القرآن الكريم: ﴿لَا نُوجَلُ إِنَّا بُشْرُكُ بِغُلْمِ عَلَيْهِ﴾ [الحجر: ٥٣].

ولم يشذ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة، وهي «يَجُدُّ» في لغة بني عامر، وقد تقدمت.

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدة أفعال، فسقطت الواو فيها، وقياسها البقاء، وهي: «يَذَرُ، وَيَسَعُ، وَيَطَأُ، وَيَلْعُ، وَيَهَبُ، وَيَدْعُ، وَيَزَعُ، وَيَقَعُ، وَيَضَعُ، وَيَلْغُ»<sup>(٢)</sup>.

وشذت أفعال مكسورة العين في المضارع وقد سلمت من الحذف في لغة عَقِيل، وهي «يُوغِرُ، وَيُولُهُ، وَيُولِغُ، وَيُوجِلُ، وَيُوهِلُ» وهي عند غير عَقِيل: مفتوحة العين، أو محذوفة الفاء.

**والأمر في هذا كله كالمضارع**، إلا فيما سلمت واؤه من الحذف وهو مفتوح العين أو

(١) ولهذا لو كان نحو: «وعد، ووصف، وورث، ووعم» مبنياً للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه، تقول: «يُوعِدُ، وَيُوصِفُ، وَيُورِثُ، وَيُوعِمُ» بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر.

(٢) اعلم أن كثيراً من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا «يطأ ويسع» جاء موافقاً للقياس، مدعيًا أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال «يضرِبُ» وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة، وبعد الحذف فتحوا العين استثقالاً لاجتماع الكسرة وحرف الحلق، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو، أما «يطأ، ويسع» فهما شاذان إجماعاً؛ لأن ماضييهما مكسور العين، فقياسه فتح عين المضارع، وأما «يذر» فمحمول على «يدع» لأنه بمعناه.

مكسورها؛ فإن الواو في هذين تقلب ياء؛ لوقوعها ساكنة إثر همزة الوصل المكسورة، تقول: «إِيَجَلْ، إِيَهَلْ، إِيَعَرْ» بكسر العين عند عقيل، وفتحها عند غيرهم. وتقول في أمر المحذوف الفاء: «رِثْ، وَثِقْ، وَفِقْ، وَعِمْ، وَصِلْ، وَعَدْ، وَصِفْ» وتقول أيضاً: «ذَرْ، وَسَعْ، وَطَأْ، وَلَعْ، وَهَبْ، وَدَعْ، وَزَعْ، وَلَعْ». وإنما حُذفت الواو في الأمر - مع عدم وجود الياء المفتوحة - حملاً على حذفها في المضارع؛ إذ الأمر إنما يُقتطع منه.

### (تنبيهان):

الأول: إذا كان مصدر الفعل المثل الواوي على مثال «فَعَلْ» - بكسر الفاء - جاز لك أن تحذف فاءه<sup>(١)</sup> وتُعَوِّضَ عنها التاء بعد لامه، نحو: «عِدَّةٌ، وَزِنَةٌ، وَصِفَةٌ» وتعويض هذه التاء واجب لا يجوز عدمه عند الفراء، ومذهب سيبويه رحمه الله أن التعويض ليس لازماً، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه<sup>(٢)</sup>، تمسكاً بقول الفضل بن العباس:

إِنِ الْخَلِيْطُ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فأنْجَرْدُوا وَأخْلَفُوكَ عِدَّ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا

الثاني: إذا أردت أن تبني على مثال «افتعل» من المثل الواوي أو اليائي، لزمك أن تقلب فاءه تاء، ثم تدغمها في تاء افتعل، ولا يختص ذلك بالماضي، ولا بسائر أنواع الفعل، بل جميع المشتقات وأصلها في ذلك سواء، تقول: «اتَّصَلَ، واتَّعَدَ، واتَّقَى، يَتَّصِلُ، وَيَتَّعِدُ، وَيَتَّقِي، اتَّصَلْ، واتَّعِدْ، واتَّقِ، اتِّصَالاً، واتِّعَاداً، واتِّقَاءً؛ فهو مُتَّصِلٌ، ومُتَّعِدٌ، ومُتَّقٍ.. إلخ»، وتقول: «اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، اتَّسَاراً.. إلخ».

والأصل «اتَّصَلَ» فقلبت الواو تاء فصار «اتَّصَلَ» فلم يكن بُدُّ من الإدغام، لوقوع أول المتجانسين ساكناً وثانيهما متحركاً، وكذا الباقي.

(١) وشذ الحذف مع التعويض في غير المصدر، نحو «رقة» اسم للفضة، و«حشة» اسم للأرض الموحشة، و«جهة» اسم للمكان الذي تتوجه إليه.  
(٢) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة.

## الفصل الخامس

### في الأجوفِ وأحكامه

وهو <sup>(١)</sup> - على ما سبقت الإشارة إليه - ما كانت عينه حرفاً من أحرف العلة.

وهو على أربعة أنواع؛ لأن عينه إما أن تكون واوًا، وإما أن تكون ياء، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها، وإما أن تُقلب ألفًا.

فمثال ما عينه واوٌ باقيةً على أصلها: «حَوَّلَ، وَعَوَّرَ، وَصَاوَلَ، وَقَاوَلَ، وَتَنَاوَلَ، وَتَقَاوَلَ، وَتَحَاوَرَا، وَاشْتَوَرَا، وَاجْتَوَرَا».

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفًا: «قَامَ، وَصَامَ، وَنَامَ، وَخَافَ، وَأَقَامَ، وَأَجَاعَ، وَانْقَادَ، وَانَادَ، وَاسْتَقَامَ، وَاسْتَضَاءَ».

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها: «غَيَّدَ، وَحَيَّدَ، وَصَيَّدَ، وَبَايَعَ، وَشَايَعَ، وَتَبَايَعَا، وَتَسَايَعَا».

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفًا: «بَاعَ، وَجَاءَ، وَأَذَاعَ، وَأَفَاءَ، وَامْتَارَ، وَاسْتَرَابَ، وَاسْتَحَارَ».

ويجىء مجردة بالاستقراء على ثلاثة أوجه: الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» واوياً كان أو يائياً، نحو: «خَافَ يَخَافُ، وَمَاتَ يَمُوتُ <sup>(٢)</sup>، وَهَابَ يَهَابُ، وَعَوَّرَ يَعَوِّرُ، وَغَيَّدَ يَغَيِّدُ»، الثاني: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ» ولا يكون إلا واوياً، نحو: «مَاجَ يَمْوجُ، وَذَابَ يَذُوبُ»، الثالث: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» ولا يكون إلا يائياً، نحو: «طَابَ يَطِيبُ، وَعَاشَ يَعِيشُ». ولم يجىء على غير هذه الأوجه <sup>(٣)</sup>.

(١) ويقال له: «ذو الثلاثة» لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف، والأقل محمول على الأكثر، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم.

(٢) لغة في «مات يموت».

(٣) وردت كلمة واحدة على مثال كَرُمَ يَكْرُمُ، وهي قولهم: «طال يطول» عند بعض العلماء، وهي عند غيرهم من باب نصر.

## ● حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به :

يجب تصحيح عينه - أي بقاؤها على حالها، واوًا كانت أو ياء - في المواضع الآتية، وهي :

أولاً: أن يكون على مثال فَعِلَ - بكسر العين<sup>(١)</sup> - بشرط أن يكون الوصف منه على زنة «أفَعَلَ» وذلك فيما دَلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ، نحو: «حَوَّلَ فهو أَحْوَل، وَعَوَّرَ فهو أَعْوَرُ، وَحَيَّدَ فهو أَحْيَدُ، وَغَيَّدَ فهو أَغْيَدُ»، فإن كان على مثال فَعَلَ - بفتح العين - اعتلت عينه - أي: قلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها - نحو: «بَاعَ، وَعَاثَ، وَقَالَ، وَصَامَ»، وإن كان على مثال فَعَلَ - بالكسر - لكن الوصف منه ليس على مثال أفَعَلَ، وجب إعلاله أيضاً، نحو: «خَافَ فهو خَائِفٌ، وَمَاتَ فهو مَيِّتٌ».

وَشَذَّ الإِعْلَالُ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَسَائِلَةٌ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي      أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا<sup>(٢)</sup>

ثانياً: أن يكون على صيغة «فَاعَلَ»: سواء أكانت العين واوًا، نحو: «حَاوَلَ، وَجَاوَلَ، وَقَاوَلَ، وَصَاوَلَ» أم كانت العين ياء، نحو: «بَايَعَ، وَضَايَقَ، وَبَايَنَ، وَدَايَنَ»، وعلّة وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن مُعْتَلٌّ، ولا يقبل إلقاء حركة العين عليه.

ثالثاً: أن يكون على مثال «تَفَاعَلَ»: سواء أكانت العين واوًا، نحو: «تَجَاوَلَا، وَتَصَاوَلَا، وَتَقَاوَلَا، وَتَفَاوَتَا، وَتَنَاوَشَا، وَتَهَاوَنَا» أم كانت العين ياء، نحو: «تَدَايَنَا، وَتَبَايَعَا، وَتَبَايَنَا، وَتَزَايَدَا، وَتَمَايَدَا»، والعلّة في وجوب تصحيح هذه الصيغة هي العلة السابقة في تصحيح صيغة «فَاعَلَ»، قال الله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(١) إنما أعلوا فعل - بفتح العين - ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أفعل مع وجود العلة المقتضية للإعلال في كليهما - وهي تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما - لعلّة اقتضت التصحيح في المكسور بشرطه، وهي أن الأصل في الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتا: افَعَلٌ، وافَعَالٌ - بتشديد اللام فيهما - نحو: اعمشٌ واعماشٌ، واحمرٌ واحمرارٌ، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون ما قبل العين، نحو: احوّلٌ واعورٌ، واحوالٌ واعوارٌ، واغيدٌ، واحيدٌ، واغياذٌ، واحياذٌ، وصيغة فعل - بكسر العين - الذي الوصف منه على أفعل - مقتطعة من هاتين الصيغتين؛ فبقيت على ما كان لها قبل الاقتران وهو التصحيح.

(٢) الهمزة في قوله: «أعارت» للاستفهام، والألف في آخر قوله: «تعارا» منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

رابعًا: أن يكون على مثال «فَعَلَ» - بتشديد العين - سواء أكان واويًا، نحو: «سَوَّلَ»، وَعَوَّلَ، وَسَوَّفَ، وَكَوَّرَ، وَهَوَّنَ» أم كان يائيًا، نحو: «بَيَّنَّ، وَبَيَّتَ، وَسَيَّرَ، وَخَيَّرَ، وَزَيَّنَّ، وَصَيَّرَ» ولم تعتلَّ العين فرارًا من الإلباس؛ إذ لو قلبتها ألفًا لَقُلَّتْ في «بَيَّنَّ» مثلًا: «بَايَنَ»، قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ﴾ [المائدة: ٣٠].

خامسًا: أن يكون على مثال «تَفَعَّلَ» سواء أكان واويًا، نحو: «تَسَوَّلَ، وَتَسَوَّرَ، وَتَهَوَّعَ، وَتَقَوَّلَ، وَتَلَوَّنَ، وَتَأَوَّلَ»، أم كان يائيًا، نحو: «تَطَيَّبَ، وَتَغَيَّبَ، وَتَمَيَّرَ، وَتَصَيَّدَ، وَتَشَيَّعَ، وَتَرَيَّثَ»، والعلة هنا هي العلة التي اقتضت تصحيح الصيغة السابقة، قال الله تعالى: ﴿إِذْ سَأَرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

سادسًا: أن يكون على مثال «أَفَعَلَ» سواء أكان واويًا، نحو: «أَحَوَّلَ، وَأَعَوَّرَ، وَأَسَوَّدَ»، أم كان يائيًا، نحو: «أَبْيَضَّ، وَأَغْيَدَّ، وَأَحْيَدَّ»، ولم تُعَلَّ العين لسكون ما قبلها، ولم تُنقل حركتها إلى الساكن مع أنه حرفٌ جلدٌ يقبل الحركة، ثم تُعَلَّ فرارًا من التقاء الساكنين ومن الإلباس، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقال: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

سابعًا: أن يكون على مثال «أَفَعَالٌ» سواء أكان واويًا، نحو: «أَحْوَالٌ، وَأَعْوَارٌ» أم كان يائيًا، نحو: «أَبْيَاضٌ، وَأَغْيَادٌ»، والعلة في وجوب تصحيحه هي علة تصحيح الصيغة السابقة.

ثامنًا: أن يكون على مثال «أَفْتَعَلَ»، وذلك بشرطين:

أحدهما: أن تكون عينه واوًا.

والثاني: أن تدل الصيغة على المفاعلة، نحو: «اجْتَوَرُوا، واشْتَوَرُوا، وازْدَدَوْجُوا» فإن كانت العين ياء - سواء أكانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن، نحو: «ابْتَاعُوا، واستَأَفُوا، واكْتَالَ، وامْتَارَ» - وجب إعلاله، وكذلك إن كانت العين واوًا ولم تدل الصيغة على المفاعلة، نحو: «اسْتَاكَ، واستَاقَ، واستَاءَ، واقتَادَ».

ويجب الإعلال فيما عدا ذلك، وهو - عدا ما سبق في ثنايا الكلام على الصيغ السالفة - صِيغٌ: «أفَعَلَ، وانْفَعَلَ، واستَفَعَلَ»، نحو: «أَجَابَ، وأَقَامَ، وأَهَابَ، وأَخَافَ»<sup>(١)</sup>، ونحو: «انْقَادَ، وانْدَاحَ، وانْمَاحَ، وانْمَاعَ»<sup>(٢)</sup>، ونحو: «اسْتَقَامَ، واستَقَالَ، واستَرَاحَ، واستَفَادَ»<sup>(٣)</sup>. وقد وردت كلماتٌ على صيغة «أفَعَلَ» وكلماتٌ أخرى على صيغة «استَفَعَلَ» مما عينه حرفٌ علةٌ من غير إعلال، من ذلك قولهم: «أَغِيَمَتِ السَّمَاءُ، وأَعْوَلَ الصَّبِيُّ، واستَحْوَذَ عليهم الشيطانُ، واستَنَوَقَ الجملُ، واستَتَيْسَتِ الشاةُ، واستَغِيَلِ»<sup>(٤)</sup> الصَّبِيُّ، وقال عمرُ بن أبي ربيعة:

صَدَدَتْ فَاطْوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا      وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه؛ فذهب أبو زيد والجوهري إلى أنه لغةٌ فصيحةٌ لجماعة من العرب بأعيانهم<sup>(٥)</sup>، وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يُقاسُ عليه، وفرَّقَ ابن مالك بين ما سُمع من ذلك وله ثلاثي مجرد، نحو: «أَغِيَمَتِ السَّمَاءُ» فإنه يقال: «غَامَتِ السَّمَاءُ» فمنع أن يكون التصحيح في هذا النوع مطردًا، وما ليس له ثلاثي مجرد، نحو: استَنَوَقَ الجملُ، فأجاز التصحيح فيه<sup>(٦)</sup>.

(١) أصل «أقام» ونحوه: أقوم - على مثل أكرم - نقلت حركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلها، ثم يقال: تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فقلبت ألفًا، فصار: أقام، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولاً، وبالقلب بعده.

(٢) أصل «انقاد» ونحوه: انقود - على مثال انكسر - وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحًا ما قبلها، فلزم قلبها ألفًا، فصار «انقاد»، فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده.

(٣) أصل «استفاد» ونحوه: استفيد - على مثال استغفر - فنُقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن قبله، ثم قلب حرف العلة ألفًا كما في أقام؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب.

(٤) أي: شرب الغيل - بفتح فسكون - وهو لبن الحامل.

(٥) أي: فيجوز على لغتهم قياس ما لم يُسمع على ما سُمع.

(٦) والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب، وإن لم نجد أحدًا من العلماء ذكره صراحة، هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في مواضعها الأربعة - ونستثني من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة في الفعل؛ لثقل اجتماعهما حينئذ - ليست أمرًا واجبًا كقلب الواو أو الياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه، فالعلل المقتضية =

## ● حكم الماضي عند اتصال الضمائر به :

أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح : فإن حكمها كحكم السالم ، لا يُحذف منها شيء ، سواء أكان الضمير ساكنًا أم كان متحركًا ، تقول : «غَيْدَتَ ، وَحَوَّلَتَ ، وَغَيْدَا ، وَحَوَّلَا ، وَغَيْدُوا ، وَحَوَّلُوا» ، وتقول : «حَاوَلَتَ ، وَدَايَنْتَ ، وَحَاوَلَا ، وَدَايَنْتَا ، وَحَاوَلُوا ، وَدَايَنْتُوا» وكذا «تَقَاوَلَتَ ، وَتَمَايَدَتَ ، وَتَقَاوَلَا ، وَتَمَايَدَا» ، وكذا «عَوَّلَتَ ، وَبَيَّيْنَتَ ، وَعَوَّلَا ، وَبَيَّيْنَا . . إلخ» .

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال : فإن أُسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التأنيث ؛ بقيت على حالها ، تقول : بَاعَا ، وَقَالَآ ، وَخَافَا ، وَابْتَاعَا ، وَاسْتَاكَآ ، وَابْتَاَعُوا ، وَاسْتَاكُوا ، وَأَجَابَا ، وَأَهَابَا ، وَأَجَابُوا ، وَأَهَابُوا ، وَانْقَادَا ، وَانْمَاعَا ، وَانْقَادُوا ، وَانْمَاعُوا ، وَاسْتَقَامَا ، وَاسْتَقَادَا ، وَاسْتَقَامُوا ، وَاسْتَقَادُوا» .

وإن أُسندت إلى ضمير متحرك وَجَبَ حَذْفُ الْعَيْنِ تَخْلُصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وحينئذ فجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها ، تقول : «ابْتَعْتُ ، وَاسْتَكْتُ ، وَأَجَبْتُ ، وَأَهَبْتُ ، وَانْقَدْتُ ، وَاسْتَقَمْتُ ، وَاسْتَقَدْتُ»<sup>(١)</sup> إلخ .

وأما الثلاثي المجرد : فإن كان على «فَعَلَ» - بكسر العين ، وذلك باب «عَلِمَ» - وجب كسر الفاء إيدانًا بحركة العين المحذوفة ، ولا فَرَقَ في هذا النوع بين الواويِّ واليائيِّ ، تقول : «خِفْتُ ، وَمِثُّ ، وَهَبْتُ»<sup>(٢)</sup> ، وإن كان على مثال «فَعَلَ» - بفتح العين ، وذلك باب «ضَرَبَ» وباب «نَصَرَ» - فَرِقَ بين الواويِّ واليائيِّ ؛ فتضم فاء الواوي - وهو باب «نَصَرَ» - إيدانًا بنفس

= للإعلال عندنا نوعان : أحدهما موجب ، والآخر مجوز ، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال ، وجاء فيها التصحيح على الأصل ، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححًا منها خلافًا في أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب .

(١) لا يخفى عليك أن أصل «أجبت» وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقلب «أجاب» ، فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر ، والألف قبله ساكنة ، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين .

(٢) أصل «خفت» وأخواته : «خاف» بعد الإعلال الذي سبق بيانه ، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد ؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل ، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التي حذفوها .

الحرف المحذوف، وتُكسر فاءُ اليائي - وهو باب «ضَرَبَ» - لذلك السبب، تقول: «صُمْتُ، وقُدْتُ، وقُلْتُ»<sup>(١)</sup> وتقول: «بِعْتُ، وطَبْتُ، وعِشْتُ»<sup>(٢)</sup>، وإن كان مضموم العين على فَعَلْ: حُذِفَت العين وضمَّت الفاء للدلالة على الواو، نحو: «طُلْتُ»، قال الله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ [مريم: ٥]، وقال سبحانه: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [طه: ٦٨]، وقال جل شأنه: ﴿يَلْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ [مريم: ٢٣]<sup>(٣)</sup>، وقال: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١١]، وقال: ﴿قَالَتَا أَئِنَّا لَطَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقال: ﴿إِن نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١].

### ● حكم مضارعه:

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها، فهو على غرار المضارع من السالم: لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغيير، تقول: «غَيْدَ يَغِيدُ، وَحَوْرَ يَحْوُرُ، وَنَاوَلَ يُنَاوِلُ، وَبَايَعَ يُبَايِعُ، وَسَوَّلَ يُسَوِّلُ، وَبَيَّنَّ يُبَيِّنُّ، وَتَقَوَّلَ يَتَقَوَّلُ، وَتَبَيَّنَّ يَتَبَيَّنُّ، وَتَبَايَعَ يَتَبَايِعُ، وَتَهَاوَنَ يَتَهَاوَنُ، وَاحْوَالَ يَحْوَلُ، وَاغْيَدَ يَغْيِدُ، وَاجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ، وَاحْوَالَ يَحْوَالُ، وَاغْيَادَ يَغْيَادُ».

وأما المضارع مما يجب فيه الإعلال؛ فإنه يعتل أيضاً، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع: الأول: نوع يعتل بالقلب وحده، وذلك المضارع من صيغتي «انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ»<sup>(٤)</sup>؛ فإنَّ

(١) أصل «قلت» وأخواته: «قال»، فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التي سبق بيانها، وحركوا الفاء بالضممة إشعاراً بأن المحذوف واو.

(٢) أصل «طبت» وأخواته: «طاب»، فحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا، وحركوا الفاء بالكسرة إيذاناً بأن المحذوف ياء.

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر في الأجوف الثلاثي إذا أُسند إلى الضمير المتحرك في موضعين: الأول: إذا كانت العين المحذوفة مكسورة، والثاني: إذا كانت العين مفتوحة وأصلها الياء، ولكن الكسرة في الأول إيذان بالحركة، وفي الثاني إيذان بالحرف، وتُضم في موضعين أيضاً بهذه المنزلة.

(٣) قرئ في هذه الآية بكسر الميم وضمها: أما من كسرهما فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم كخاف، وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر ينصر كقال يقول، وهما لغتان سبقت الإشارة إليهما.

(٤) أما صيغة انفعال فتعتل دائماً: وأوَّ كانت العين أو ياء، ولا فرق في هذه الصيغة بين جميع معانيها، وأما صيغة افتعل، فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين أوَّ وكانت الصيغة دالة على المفاعلة، فالكلام هنا على غير المستوفي هذين الشرطين من هذه الصيغة.

حرف العلة فيهما ينقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، نحو: «انْقَادَ يَنْقَادُ، واندَاحَ يَنْدَاحُ، واختَارَ يَخْتَارُ، واشْتَارَ العَسَلَ يَشْتَارُهُ».

والأصلُ في المضارع «يَنْقَوِدُ، وَيَخْتِيرُ» على مثال ينطلق ويجتمع، فوقَع كل من الواو والياء متحركًا بعد فتحة فانقلب ألفًا؛ فصارا: «يَنْقَادُ، وَيَخْتَارُ».

الثاني: نوع يعتل بالنقل وحده، وذلك المضارع من الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال، ما لم يكن من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ»؛ فإنك تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الذي قبله، نحو: «قَالَ يَقُولُ، وَبَاعَ يَبِيعُ».

والأصلُ في المضارع: «يَقُولُ، وَيَبِيعُ» على مثال ينصر ويضرب؛ نُقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما؛ فصار: «يَقُولُ، وَيَبِيعُ».

الثالث: نوع يعتل بالنقل والقلب جميعًا، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال إذا كان من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ» والمضارع الواوي من صيغتي «أَفْعَلَ واستَفْعَلَ» نحو: «خَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ، وَكَادَ يَكَادُ» ونحو: «أَقَامَ يُقِيمُ، وَأَجَابَ يُجِيبُ، وَأَفَادَ يُفِيدُ» ونحو: «اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ، واستَجَابَ يَسْتَجِيبُ، واستَفَادَ يَسْتَفِيدُ».

والأصلُ في مضارع الأمثلة الأولى: «يَخَوْفُ»، على مثال يَعْلَمُ، فنُقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها؛ فصار: «يَخَوْفُ» ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن؛ فصار: «يَخَافُ».

والأصلُ في مضارع الأمثلة الثانية: «يُقَوْمُ» على مثال يُكْرِمُ، فنُقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصار: «يُقَوْمُ»، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة<sup>(١)</sup>، فصار: «يُقِيمُ».

والأصلُ في مضارع الأمثلة الثالثة: «يَسْتَقْوِمُ» على مثال يستغفر، فنُقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فصار: «يَسْتَقْوِمُ»، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة، فصار: «يَسْتَقِيمُ»<sup>(١)</sup>.

(١) من هنا نعلم أنه لو كانت العين في صيغتي «أفعل، واستفعل» ياء في الأصل، لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط، فلو بنيت على إحداهما من «بان» لقلت: «أبان يبين، واستبان يستبين» ولم يكن في المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.

وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ أَخَوَاتِهِنَّ.

واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقرَّ له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعًا أو منصوبًا، فإذا جُزم: فإن كان مما يجب تصحيحه بقي على حاله، وإن كان مما يجب إعلاله - بأي نوع من أنواع الإعلال - وجب حذف حرف العِلَّةِ تخلصًا من التقاء الساكنين، تقول: «يَخَافُ التَّقِيُّ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَلَنْ يَسْتَقِيمَ الظُّلُّ وَالْعُودُ أَعْوَجُ، وَلَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعِصِهِ، وَإِنْ تَسْتَقِمُ تَنْجَحُ» ويعود إليه ذلك الحرف المحذوف إذا أسند إلى الضمير الساكن، نحو: «لَا تَخَافُوا» أو أَكَّدَ بِإِحْدَى نُونِي التوكيد، نحو: «وَأَمَّا تَخَافَنَّ»، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

### • حكم أمره:

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقْتَطَعٌ مِنَ المضارع: بحذف حرف المضارعة، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، وعلى هذا فالأمرُ مِنَ الأجوف الذي تصحُّ عينه في الماضي والمضارع مثلُ الأمر من السالم، تقول: «أَعْيَدْ، وَبَيِّنْ، وَاجْتَوِرَا»، وما أشبه ذلك.

والأمرُ مِنَ الأجوف الذي تعتل عين ماضيه ومضارعه مثلُ مضارعه المجزوم: يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن، أو يُؤكِّد بإحدى النونين، تقول: «خَفَّ، وَاسْتَقِمَّ، وَأَجِبْ» وتقول: «خَافِي رَبِّكَ، وَهَابِي عِقَابَهُ» وتقول: «خَافَنَّ خَالِقَكَ» ونحو ذلك.

### • حكم إسناد المضارع للضمير:

إذا أسند المضارع مِنَ الأجوف إلى الضمير الساكن بقي على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح، ولم تُحذف عينه ولو كان مجزومًا، تقول: «يَخَافَانِ، وَيَخَافُونَ، وَتَخَافِينَ، وَلَنْ يَخَافَا، وَلَنْ يَخَافُوا، وَلَنْ تَخَافِي، وَلَمْ تَخَافَا، وَلَمْ تَخَافُوا، وَلَمْ تَخَافِي»، وكذا الباقي مِنَ المثل.

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ<sup>(١)</sup> إن كان مما يجب فيه الإعلال، سواء

(١) حُذِفَتِ الْعَيْنُ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ لِأَنَّ الْمِضْرَاعَ عِنْدَ إِسْنَادِهِ لِنَوْنِ النِّسْوَةِ يُبْنَى عَلَى السَّكُونِ، وَحَرْفُ الْعِلَّةِ قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ أَيْضًا، وَالْأَمْرُ سَاكِنٌ الْآخِرُ فِي حَالَتِي تَجْرَدِهِ عَنِ الضَّمَائِرِ الْبَارِزَةِ وَاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ النِّسْوَةِ، فَلِهَذَا تَحْذَفُ عَيْنُهُ لِلْعِلَّةِ نَفْسَهَا، فَإِذَا أُسْنِدَ إِلَى الضَّمِيرِ السَّاكِنِ تَحْرُكُ آخِرِهِ، فَزَالَتِ الْعِلَّةُ الْمُقْتَضِيَةُ لِلْحَذْفِ، فَتَرْجَعُ الْعَيْنُ.

أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً، تقول: «النِّسَاءُ يَقْلَنَ، وَلَنْ يُبْنَ، وَلَمْ يَرْعَنَّ».

### ● حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:

الأمر كالمضارع المجزوم: فلو أنه أُسند إلى الضمير الساكن رَجَعَتْ إليه العينُ التي حُذِفَتْ منه حالُ إسنادِهِ للضمير المستتر، تقول: «قُولَا، وَخَافَا، وَبِيعَا، وَقُولُوا، وَخَافُوا، وَبِيعُوا، وَقُولِي، وَخَافِي، وَبِيعِي».

وإذا أُسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة<sup>(١)</sup>، تقول: «قُلْنَ، وَخَفْنَ، وَبِعْنَ»، قال الله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا﴾ [طه: ٤٤]، وقال: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]، وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقال: ﴿أَقِرِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقال: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقال: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحاف: ٣١].

## الفصل السادس

### في الناقص وأحكامه

وهو - كما سبقت الإشارة إليه - ما كانت لامه حرف علةٍ، وتكون اللام واوًا أو ياءً، ولا تكون ألفًا إلا منقلبة عن واو أو ياء.

وأنواعه - على التفصيل - ستة؛ لأن كلاً من الواو والياء إما أن يبقى على حاله، وإما أن ينقلب ألفًا، وإما أن تنقلب الواو ياءً، وإما أن تنقلب الياء واوًا، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو، وإما أن تكون منقلبة عن ياء.

فمثال الواو الأصلية الباقية: «بَدُو، وَرَخُو، وَسَرُو».

(١) صورة فعل الأمر المسند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها، ولكنهما يختلفان في التقدير، فأصل «قلن» الأمر: «قولن» فالمحذوف واو، وضممة القاف أصل في صيغة الأمر، وأصل «قلن» الماضي: «قالن» فالمحذوف ألف، وهذه الألف منقلبة عن واو، وضممة القاف عارضة عند الإسناد، للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم، ومثله الباقي.

ومثال ما أصل لاه الواو وقد انقلبت ياء<sup>(١)</sup>: «حَظِي، وَحَفِي، وَحَلِي، وَرَجِي، وَرَضِي، وَشَقِي» وكذا «حَوِي، وَقَوِي، وَلَوِي»، وستأتي هذه وأشباهاها في اللفيف.

ومثال ما أصل لاه الواو وقد انقلبت ألفاً<sup>(٢)</sup>: «سَمَا، وَدَعَا، وَغَزَا».

ومثال الياء الأصلية الباقية: «رَقِي، وَزَكِي، وَشَصِي، وَطَغِي، وَصَغِي»، ومثله: «ضَوِي، وَعَيِي، وَهَوِي»، وستأتي هذه وأشباهاها في اللفيف.

ومثال ما أصل لاه الياء وقد انقلبت واواً<sup>(٣)</sup>: «نَهَو» وليس في العربية من هذا النوع سوى هذه الكلمة.

ومثال ما أصل لاه الياء وقد انقلبت ألفاً<sup>(٤)</sup>: «رَمَى، وَكَفَى، وَهَمَى، وَمَأَى».

- (١) هذا إنما يكون في الماضي المكسور العين - وهو باب علم يعلم ليس غير - وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.
- والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة، فمثلاً «حفي» تجد مكان هذه الياء واواً في «الحفوة» بضم الحاء أو كسرهما، وهي الاسم من الحفا، وهو رقة القدم، وكذلك تجد في مكان الياء من «حلي» واواً في مثل «الحلو، والحلاوة، والحلوان» وكلها مصادر حلي الشيء - من أبواب رضي، ودعا، وسرو - ضد مر، وكذلك تجد في مكان الياء من «رضي» واواً في نحو «الرضوان، والرضوة» بكسر فسكون فيهما، وهكذا.
- (٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين، وهو بالاستقراء بابان: أحدهما باب نصر ينصر، نحو: «دعا يدعو، وسما يسمو، وعدا يعدو»، والثاني باب فتح يفتح، نحو: «صغى يصغى، وضحى يضحى».
- والسر في قلب الواو ألفاً وقوعها متحركة مفتوحاً ما قبلها، وتعرف أن أصل الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ، كالسمو، والغزو، والدعوة، ونحو ذلك، على المنهج الذي بيناه قبل هذا، ولم يجئ الناقص الواوي من باب ضرب يضرب أصلاً.
- (٣) إنما يكون ذلك في الماضي المضموم العين - وهو باب كرم يكرم - وذلك لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واواً، والذي يدل على أن أصل الواو في «نهو» ياء وجود الياء في بعض تصاريف هذه الكلمة، وذلك قولهم: «نُهية» للعقل.
- (٤) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين، وذلك بالاستقراء بابان: أحدهما: باب فتح يفتح، نحو: «رأى يرى، ونهى ينهى، ونأى ينأى، وسعى يسعى»، والثاني: باب ضرب يضرب، نحو: «هداه الله يهديه، وقرى ضيفه يقريه، وعصى يعصي، وسقى يسقى».

ويجيء الناقص على خمسة أوجه: الأول: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ»<sup>(١)</sup>، نحو: «مَرَى يَمْرِي، وَقَلَى يَفْلِي». الثاني: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ»<sup>(٢)</sup>، نحو: «دَعَا يَدْعُو، وَسَمَا يَسْمُو، وَعَلَا يَعْلُو». الثالث: مثال «فَتَحَ يَفْتَحُ»<sup>(٣)</sup>، نحو: «نَحَا يَنْحَى، وَطَعَى يَطْعَى، وَرَعَى يَرَعَى، وَسَعَى يَسَعَى». الرابع: مثال «كَرُمَ يَكْرُمُ»<sup>(٤)</sup>، نحو: «رَخُوَ يَرْخُو، وَسَرُوَ يَسْرُو». الخامس: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ»<sup>(٥)</sup>، نحو: «حَفِيَ يَحْفَى، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَرَقِيَ يَرْقَى».

### • حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر:

أما ما عدا الثلاثي المجرد فيجب في جميعه قلب اللام ألفاً، وذلك لأن اللام في جميعها متحركة الأصل مفتوح ما قبلها، فحيثما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفاً<sup>(٦)</sup>، نحو: «سَلَقَى، وَقَلَسَى، وَأَعْطَى، وَأَبَقَى، وَدَارَى، وَنَادَى، وَاهْتَدَى، وَاقْتَدَى، وَانْجَلَى، وَانْهَوَى، وَتَلَقَى، وَتَزَكَّى، وَتَرَاضَى، وَتَعَامَى، وَاسْتَدَعَى، وَاسْتَعْشَى».

- (١) ولا يكون إلا يائياً، وتنقلب ياؤه في الماضي ألفاً كما علمت.
  - (٢) ولا يكون إلا واوياً، وتنقلب واوه في ماضيه ألفاً كما علمت.
  - (٣) وهذا يكون يائياً كما يكون واوياً؛ فمثال اليائي: نهى ينهى، ومثال الواوي: صغا يصغى، وتنقلب الواو والياء في ماضيه ألفاً على ما أنبأتك.
  - (٤) ولا يكون إلا واوياً سوى كلمة «نهو» التي أشرنا إليها.
  - (٥) ويكون واوياً كما يكون يائياً؛ فمثال الواوي: «حظي يحظى»، ومثال اليائي: «رقي يرقى» لكن تنقلب في ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك.
  - (٦) غير أن الذي أصله الياء في هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياؤه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير وساطة شيء آخر، بخلاف ما أصله الواو منها - نحو أعطى - إذ أصله أعطو - على مثال أحسن - فإن هذه الواو تنقلب ياء أولاً؛ لكونها وقعت رابعة فصاعداً، فيصير: أعطى، ثم قلب الياء ألفاً، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون في غير الثلاثي المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو في الكتابة، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلاً، بل يكتبون الجميع بالياء، ويقبلون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين، إشارة إلى أن أصله الذي هو الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفاً، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة، نحو: أعطيت وأرضيت وتزكيت، من الواوي.
- فتلخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص في ماضي ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب ألفاً البتة، ولكنها على نوعين في ذلك، الأول: ما يحدث له هذا الإعلال بلا واسطة، وهو اليائي، والثاني: ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء، وهو الواوي.

والأصل في جميع ذلك «أُبْقِيَ» مثلاً: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصار: «أُبْقِيَ»، وقِسِ الباقي.

أما الثلاثي المجرد: فإما أن تكون عينه مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة.

فإن كانت عينه مضمومة؛ فإن كانت اللام واوًا سلمت، نحو: «سُرُو»، وإن كانت ياء انقلبت واوًا لتطرفها إثر ضمة، نحو: «نَهُو».

وإن كانت عينه مكسورة؛ فإن كانت اللام ياء سلمت، نحو: «بَقِيَ»، وإن كانت واوًا انقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة، نحو: «رَضِيَ».

وإن كانت عينه مفتوحةً وجب قلب لامه ألفاً - واوًا كان أصلها، أو ياء - لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله، نحو: «سَمَا، وَرَمَى».

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر:

النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر؛ فإن كانت ضمة - وهذا لا يكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي<sup>(١)</sup> - صارت اللام واوًا<sup>(٢)</sup>، نحو: «يَسْرُو، وَيَدْعُو»، وإن كانت كسرة - ويكون ذلك في مضارع الثلاثي اليائي، وفي مضارع الرباعي كلاً، وفي مضارع المبدوء بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي - صارت اللام ياء<sup>(٣)</sup>، نحو: «يَرْمِي، وَيُعْطِي، وَيَنْهَوِي، وَيَسْتَوْلِي»، وإن كانت الحركة فتحة - ويكون هذا في مضارع الثلاثي من بابي علم وفتح، وفي مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماسي - صارت ألفاً<sup>(٤)</sup>، نحو: «يَرْضَى، وَيَطْعَى، وَيَتَوَلَّى، وَيَتَزَكَّى».

(١) سواء أكان من باب «نصر ينصر» نحو: «دعا يدعو»، أم كان من باب «كرم يكرم» نحو: «سرو يسرو».

(٢) ساكنة في حالة الرفع لاستثقال الضمة على الواو، ومفتوحة في حالة النصب لخفة الفتحة، وتحذف في حالة الجزم.

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو: من التسكين حال الرفع، والفتح حال النصب، والحذف حال الجزم.

(٤) ولا تظهر عليها حركة أصلاً؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف، وتحذف في حالة الجزم كأختيها.

● حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها :

إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك : فإن كانت لامه واوًا<sup>(١)</sup> أو ياء سلمتا ؛ تقول : «سَرَوْتُ، وَرَضِيْتُ»، وإن كانت اللام ألفًا قلبت ياء فيما زاد على الثلاثة، ورُدَّت إلى أصلها في الثلاثي ؛ تقول : «أَعْطَيْتُ، وَاسْتَدْعَيْتُ»، وتقول : «غَزَوْتُ، وَدَعَوْتُ، وَسَمَوْتُ»، وتقول : «رَمَيْتُ، وَكَنَيْتُ، وَبَنَيْتُ».

وإذا اتصلت به تاء التأنيث : فإن كانت اللام واوًا أو ياء بقيتا وانفتحتا ؛ تقول : «سَرَوْتُ، وَرَضِيْتُ»، وإن كانت اللام ألفًا حُذفت<sup>(٢)</sup> في الثلاثي وغيره ؛ تقول : «دَعَتُ، وَسَمَتُ، وَغَزَتُ، وَرَمَتُ، وَبَنَتُ، وَكَنَتُ» وتقول : «أَعْطَتُ، وَوَالَتُ، وَاسْتَدَعَتُ».

وإذا أسند الماضي إلى الضمير الساكن : فإن كان ذلك الضمير ألف الاثنين، بقي الفعل على حاله واويًا أو يائيًا ؛ تقول : «سَرَوَا، وَرَضِيَا».

وإن كانت لامه ألفًا قلبت ياءً فيما عدا الثلاثي، ورُدَّت إلى أصلها في الثلاثي ؛ تقول : «أَعْطِيَا، وَنَادِيَا، وَنَاجِيَا، وَاسْتَدْعِيَا»، وتقول : «غَزَوَا، وَدَعَوَا، وَرَمِيَا، وَبَغِيَا»<sup>(٣)</sup>، وإن كان الضمير واو الجماعة حذفت لام الفعل : واوًا كانت، أو ياء، أو ألفًا، وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحًا للإيذان بالحرف المحذوف، وَضُمَّ الحرف الذي قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة ؛ تقول : «أَعْطَوْا، وَاسْتَدْعَوْا، وَنَادَوْا، وَغَزَوْا، وَدَعَوْا، وَرَمَوْا، وَبَغَوْا»، وتقول : «سَرَوْا، وَبَدُّوا، وَرَضُّوا، وَبَقُّوا» قال الله تعالى : ﴿وَنَادُوا يَمْلِكُ﴾ [الزخرف : ٧٧]،

(١) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة، والمدار على حالة الفعل الراهنة لا على أصله، فمثلاً «رمى، وأعطى، واستدعى» تعتبر لامتهن ألفًا لا ياء، ونحو : «رضي، ورجي، وجوي» تعتبر لامتهن ياء، وإن كان أصلها الواو، وهكذا.

(٢) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأن أصل «رَمَت» مثلاً «رَمَيْت» - على مثال ضربت - وقعت الياء متحركة مفتوحًا ما قبلها فانقلبت ألفًا، فصار «رَمَت» فالتقى ساكنان : الألف وتاء التأنيث، فحُذفت الألف فرارًا من التقائهما.

(٣) لم تقلب هنا الواو والياء ألفًا مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة، فلو انقلبت إحداهما ألفًا لالتقى ساكنان، فيلزم حينئذ حذف أحدهما، فيصير اللفظ «غزا» مثلاً، فيلتبس الواحد بالمشنى.

وقال: ﴿وَأَسْتَغْشُوا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، وقال: ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، وقال: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة: ٨]، وقال: ﴿فَسُوا حَظًا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٤].

### • حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر:

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة: فإن كانت لامه واوًا أو ياء سلمتا؛ تقول: «النِّسْوَةُ يَسْرُونَ، وَيَدْعُونَ، وَيَغْزُونَ»<sup>(١)</sup> وتقول: «النِّسْوَةُ يَرْمِينَ، وَيَسْرِينَ، وَيُعْطِينَ، وَيَسْتَدْعِينَ، وَيُنَادِينَ»<sup>(٢)</sup> قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وإن كانت لامه ألفًا قلبت ياء مطلقًا، نحو: «يَرْضَيْنَ، وَيَخْشَيْنَ، وَيَتَزَكَّيْنَ، وَيَتَدَاعَيْنَ، وَيَتَنَاجَيْنَ».

وإسناده لألف الاثنين مثل إسناده إلى نون النسوة: تسلم فيه الواو والياء، وتنقلب الألف ياءً مطلقًا، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن، وما قبل ألف الاثنين مفتوح؛ تقول: «المحمدان يَسْرُونَ، وَيَدْعُونَ، وَيَغْزُونَ، وَيَرْمِيَانِ، وَيَسْرِيَانِ، وَيُعْطِيَانِ، وَيَسْتَدْعِيَانِ، وَيُنَادِيَانِ، وَيَرْضِيَانِ، وَيَخْشِيَانِ، وَيَتَزَكِّيَانِ، وَيَتَدَاعِيَانِ، وَيَتَنَاجِيَانِ».

وإذا أسند المضارع إلى واو الجماعة حذف لامه مطلقًا - واوًا كانت، أو ياء، أو ألفًا - وبقي ما قبل الألف مفتوحًا للإيدان بنفس الحرف المحذوف، وضمَّ ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة؛ تقول: «يَرْضَوْنَ، وَيَخْشَوْنَ، وَيَتَزَكَّوْنَ، وَيَتَدَاعَوْنَ، وَيَتَنَاجَوْنَ»، وتقول: «يَسْرُونَ، وَيَدْعُونَ، وَيَغْزُونَ»<sup>(٣)</sup>، «يَرْمُونَ، وَيَسْرُونَ»<sup>(٤)</sup>، «يُعْطُونَ».

(١) يجب أن تنتبه إلى أن الواو في هذه الكلمات كالألف في «ينصرون» تمامًا؛ فهي لام الكلمة، بخلاف الواو في قولك: «الرجال يسرون» ونحوه مما يأتي قريبًا، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة.

(٢) الياء في نحو: «النساء يرمين» كالياء في «يضربن» تمامًا، فهي لام الكلمة، بخلاف الياء في نحو: «أنت يا زينب ترمين» فإنها ياء المخاطبة، ولا لام الكلمة محذوفة، على ما ستعرف.

(٣) قد نبهناك إلى الفرق بين هذه الكلمات، ونحو قولهم: «النساء يدعون» من أن الواو لام الكلمة في المسند إلى النون، وضمير جماعة الذكور في المسند إلى الواو، وهناك فرق آخر، وهو أن النون في نحو: «النساء يدعون» ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل، فلا تسقط في نصب ولا جزم، بخلاف النون في نحو: «الرجال يدعون» فإنها علامة على رفع الفعل تزول بزواله. هذا، و«يسرون» في هذه المثل مضارع «سرو» من باب كرم، ولامه واو.

(٤) «يسرون» في هذه المثل مضارع «سرى يسري» من السرى، وهو السير ليلاً، ولامه ياء.

وَيَسْتَدْعُونَ، وَيُنَادُونَ»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَحْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الملك: ١٢]، وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَنْجُوا بِالْإِيمِ وَالْعُدُونِ﴾ [المجادلة: ٩]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ [الحجرات: ٤].

وإذا أُسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقاً - واوًا كانت، أو ياء، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة، تقول: «تَحْشِينَ يَا زَيْنَبُ، وَتَرْضِينَ، وَتَدْعِينَ، وَتُعْلِينَ، وَتَرْمِينَ، وَتَبِينِينَ، وَتُعْطِينَ، وَتَسْتَرْضِينَ».

### ● حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:

الأمر كالمضارع المجزوم، والأصل أن لام الناقص تُحذف في الأمر؛ لبناء الأمر على حذف حرف العلة، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام<sup>(١)</sup>.

ثم إذا أُسند لنون النسوة أو ألف الاثنين سلمت لامه إن كانت ياء أو واوًا، وقلبت ياء إن كانت ألفاً، تقول: «يَا نِسْوَةَ اسْرُورَ، وَاذْعُونَ، وَاغْزُونَ، وَاَرْمِينَ، وَاَسْرِينَ، وَأَعْطِينَ، وَاَسْتَدْعِينَ، وَنَادِينَ، وَاَرْضِينَ، وَاَحْشِينَ، وَتَزَكِّيْنَ، وَتَدَاعِينَ، وَتَنَاجِينَ»، وتقول: «يَا مُحَمَّدَانِ اسْرُورَا، وَاذْعُوا، وَاغْزُوا، وَاَرْمِيَا، وَاَسْرِيَا، وَأَعْطِيَا، وَاَسْتَدْعِيَا، وَنَادِيَا، وَاَرْضِيَا، وَاَحْشِيَا، وَتَزَكِّيَا، وَتَدَاعِيَا، وَتَنَاجِيَا».

وإذا أُسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حُذفت لامه مطلقاً - واوًا كانت، أو ياءً، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف في الموضوعين مفتوحاً، وكُسر ما عداه قبل ياء المخاطبة، وضم قبل واو الجماعة، تقول: «ارْضُوا، وَاَحْشُوا، وَتَزَكُّوا، وَاَسْرُوا، وَاذْعُوا، وَاغْزُوا، وَاَرْمُوا، وَأَعْطُوا، وَاَسْتَدْعُوا»، وتقول: «ارْضِي، وَاَحْشِي، وَتَزَكِّي، وَاَسْرِي، وَأَعْطِي، وَاَسْتَدْعِي».

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون، وأما مع نون النسوة فلأن بناءه حينئذ على السكون، وحرف العلة ساكن بطبعه.

## الفصل السابع

### في اللفيف المفروق وأحكامه

وهو - كما عرفت - ما كانت فاؤه ولامه حَرْفَيْنِ من أَحْرَفِ العلة.

وتقع فاؤه واوًا في كلمات كثيرة، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم: «يَدِي»<sup>(١)</sup>.

وتكون لامه ياء: إما باقية على أصلها، وإما أن تنقلب ألفًا، ولا تكون لامه واوًا<sup>(٢)</sup>.

فمثال ما أصلُ لامه الياء وقد انقلبت ألفًا: «وَحَى، ووَدَى، ووَشَى».

ومثال ما لامه ياء باقية على حالها: «وَجِي، ووَرِي، ووَلِي».

ويجيء اللفيف المفروق على ثلاثة أوجه؛ أحدها: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «وَعَى

يَعِي، ووَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي»، الثاني: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «وَجِي يُوَجِي»<sup>(٣)</sup>، الثالث:

مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو: «وَلِي يَلِي، ووَرِي يَرِي»<sup>(٣)</sup>.

#### ● حكمه:

يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملة المثل، ومن جهة لامه معاملة الناقص.

(١) يدي - من باب رضي - أي: ذهبت يده ويبست، ويده - من باب ضرب - أي أصاب يده، أو ضربها، ويده - ومثله أيداه - أي: اتخذ عنده يدًا، ويده ميادةً: جازاه يدًا بيد على التعجيل، وأنشد الجوهري لبعض بني أسد:

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ وَهَبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجِدَادَةِ يَدَ الْكَرِيمِ

(٢) في مادة «وزا» من «القاموس» تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو، فتغتر بهذا الصنيع، فتتوهم أن أصل الألف في هذا الفعل الواو، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك، قال الشارح: كأنه اغتر بما في نسخ «الصحاح» من كتابة الوزا بالألف فحسب أنه واوي، وقد صرح غيره من الأئمة نقلًا عن البطليوسي أن الوزى يكتب بالياء، لأن الفاء واللام لا يكونان واوًا في حرف واحد، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واوًا، ولهذا فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب «علم» ليتسنى لهم قلب اللام ياء، كما في نحو: «قوي» وشبهه، اهـ بياضاح.

(٣) تتبع مواد «القاموس» فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث، والعلة في ذلك قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجه عام، فما بالك بالمعتل!؟

وعلى هذا تثبت فاءه في المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقاً، وكذا إن كانت واواً والعين مفتوحة، تقول: «يَدِّي يَيْدِي، واَيْدٍ»، وتقول: «وَجِي يَوْجِي، واَوْجٍ»<sup>(١)</sup>.  
وتُحذف فاءه في المضارع من الثلاثي المجرد وفي الأمر إذا كانت واواً والعين مكسورة - وذلك باب ضرب، وباب حسب - تقول: «وَعَى يَعِي، ووَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي»، وتقول: «وَلِي يَلِي، ووَرِي يَرِي».

وتُحذف لامه في المضارع المجزوم، وفي الأمر أيضاً، إلا إذا أُسند إلى نون النسوة أو ألف الاثنين، تقول: «النَّسوةُ لم يَعِين، وَيَنِين، وَيَهِين، وَيَلِين، وَيَوْجِين»، وتقول أيضاً: «يا نسوة عِين، وَنِين، وَهِين، وَلِين، واَوْجِين»<sup>(١)</sup>، وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين: «المحمدان يَعِيَان، وَيَنِيَان، وَيَهِيَان، وَيَلِيَان، وَيَوْجِيَان»، وتُحذف نون الرفع في الجزم والنصب، وتقول أيضاً: «يا محمدان عِيَا، وَنِيَا، وَهِيَا، وَلِيَا، واَوْجِيَا»<sup>(١)</sup>.

فإذا أُسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة<sup>(٢)</sup> أو إلى الضمير المستتر، حُذفت لامه: فإذا كان - مع هذا - مما تحذف فاءه، صار الباقي من الفعل حرفاً واحداً، وهو العين؛ فيجب - حينئذٍ - اجتلابُ هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف، تقول: «قَه، لِه، عَه، فَه، نَه، دَه».

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف<sup>(٣)</sup>، تقول: «لم يَقَه، ولم يَلِه» إلخ، ويجوز أن تقول: «لم يَل ولم يَق» وصلاً، ووقفاً.

(١) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، تقول: إيج، كما تقول: إيجل.

(٢) وتراعي عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ما كنت تراعيه في الناقص: من فتح ما قبل الألف المحذوفة في الموضعين، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة.

(٣) ضرورة الابتداء والوقف تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل: حرف متحرك يبتدأ به، وحرف ساكن يوقف عليه، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد، اضطرت لاجتلاب الهاء لتقف عليها، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجباً؛ لصيرورته على حرف واحد، وكان مع المضارع المجزوم جائزاً؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف - تبعاً لعبارة ابن مالك في الألفية - أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة، قال ابن هشام: «ومن خصائص الوقف اجتلاب =

## الفصل الثامن

### في اللفيف المقرون وأحكامه

وهو - كما سبق - ما كانت عَيْنُهُ وَلَا مَهُ حَرَفَيْنِ مِنْ أَحْرَفِ الْعِلَّةِ.

وليس فيه ما عينه ياء ولا مه واو أصلاً<sup>(١)</sup>، وليس فيه ما عينه ياء ولا مه ياء إلا كلمتين، هما «حَيِّي، وَعَيِّي»، وليس فيه ما عينه واو ولا مه واو باقية على حالها أصلاً<sup>(٢)</sup>.

والموجود منه - بالاستقراء - الأنواع الخمسة الآتية:

النوع الأول: ما عينه واو ولا مه واو قد انقلبت ألفاً، نحو: «حَوَى، وَعَوَى، وَغَوَى،

وَزَوَى، وَبَوَى»<sup>(٣)</sup>.

= هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع؛ أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم نحو: «لم يغزه» و«لم يخشه» و«لم يرمه» ومنه ﴿لَمْ يَنْسَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أو لأجل البناء نحو: «اغزه» و«اخشه» و«ارمه» ومنه ﴿فِيهِدُهُمْ أَقْتَدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠] والهاء في كل ذلك جائزة لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي: أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد، كالأمر من وعى، فإنك تقول: «عه» قال الناظم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: «لم يعه» وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على حرفين، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَنْ تَوَّ﴾ [غافر: ٩] بترك الهاء» اهـ.

(١) ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو في «الحيوان» غير مبدلة من الياء، وأنها أصل، ومذهب سيبويه والخليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء، وأن أصله «حييان» فاستكرهوا توالي الياءين، قال أبو علي: «ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضي، وكأنهم استجازوا قلب الياء واوًا لغير علة - وإن كانت الواو أثقل من الياء - ليكون ذلك عوضًا للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها» اهـ.

(٢) توالي الواوين ثقيل مستكره جدًا، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لامًا وكانت العين مع ذلك واوًا، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا في اللفيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك في الناقص في نحو: «دعوت وغزوت» بل يقلبون الألف ياء وإن كان أصلها الواو، فيقولون: «غويت، وحويت»، قال دريد بن الصمة:

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوْتُ      عَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشُدُ غَزِيَّةٌ أَرَشُدُ

وستعرف قريبًا سر هذه المسألة.

(٣) اعتبر صاحب «القاموس» - ولم يخالفه الشارح - ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء، لتصريحهم بأن كل ما كانت عينه واوًا يجب أن يكون على مثال «علم» لكي تنقلب لامه ياء؛ لثقل الواوين.

النوع الثاني: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء، نحو: «غَوِيَّ، وَقَوِيَّ، وَجَوِيَّ، وَحَوِيَّ، وَلَوِيَّ».

النوع الثالث: ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها، نحو: «دَوِيَّ، وَذَوِيَّ، وَرَوِيَّ، وَضَوِيَّ، وَهَوِيَّ، وَتَوِيَّ، وَصَوِيَّ».

النوع الرابع: ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفاً، نحو: «أَوِيَّ، ثَوِيَّ، حَوِيَّ، ذَوِيَّ، رَوِيَّ، شَوِيَّ، صَوِيَّ، ضَوِيَّ، ظَوِيَّ، كَوِيَّ، لَوِيَّ، نَوِيَّ، هَوِيَّ».

النوع الخامس: ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها، وهو «حَيِّيَّ، وَعَيِّيَّ».

ويجيء اللفيف المقرون الثلاثي على وجهين؛ الأول: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو: «عَوِيَّ، وَحَوِيَّ» ونحو: «ذَوِيَّ، وَنَوِيَّ»، والوجه الثاني: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «غَوِيَّ، وَقَوِيَّ» ونحو: «عَيِّيَّ، وَدَوِيَّ».

### ● حكمه:

أما عينه، فلا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه ولو وُجِدَ السَّبَبُ الْمُوجِبُ للإعلال، بل تُعَامَلُ معاملة عين الصحيح؛ فتبقى على حالها<sup>(١)</sup>.

وأما لامه، فتأخذ حكم لام الناقص بلا فرق<sup>(٢)</sup>، فإن وُجِدَ ما يقتضي قلبها ألفاً انقلبت

(١) لأنك لو أعللتها - على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال - مع أن فيه حرف علة متعرضاً للإعلال وهو اللام - للزم اجتماع إعلالين في حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة، وهو غير جائز، فوفروا العين، وأبقوها صحيحة لئلا يمكنوا من إعلال اللام، وإنما لم يعكسوا فيعلوا العين ويصححوا اللام - مع أن العين أسبق - لكون أواخر الكلمات هي محال التغيرات.

(٢) كان مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون الذي صارت لامه ألفاً إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين، يجب عليك أن تردّها إلى أصلها واوًا كانت أو ياء، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في «غوى» مثلاً: «غويت، وغوين، وغويا» فإن كان صحيحاً ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل الألف في جميع اللفيف المقرون منقلبة عن الياء، وأن كل مقرون لامه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال «علم» ليتسنى قلب اللام ياء فراراً من اجتماع الواوين - كانت هذه القاعدة صحيحة، وعلى مقتضى ما في «القاموس» وشرحه لا تتم القاعدة، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف واوًا أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص، ثم قلبوا الواو ياء فراراً من الواوين.

ألفاً، نحو: «طَوَى، وَلَوَى، وَغَوَى، وَعَوَى» ونحو: «يَهْوَى، وَيَضْوَى، وَيَقْوَى، وَيَجْوَى»، وإن وُجِدَ ما يقتضي سَلْبَ حركتها حذفت الحركة، نحو: «يَطْوِي، وَيَهْوِي، وَيَلْوِي، وَيَنْوِي»، وإن وُجِدَ ما يقتضي حَذْفَ اللام حذفت كما في المضارع المجزوم مسنداً إلى الظاهر أو الضمير المستتر، وكما في الأمر المسند إلى الضمير المستتر، وكما في سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة<sup>(١)</sup> أو ياء المخاطبة، تقول: «لَمْ يَطْوِ مُحَمَّدٌ، وَلَمْ يَلْوِ، وَاطْوِ يَا مُحَمَّدَانِ، وَالْوِيَا» وتقول: «المحمدون طَوَوْا وَلَوَوْا، وَهُمْ يَطْوُونَ وَيَلْوُونَ، وَاطْوُوا وَالْوُوا، وَأَنْتِ يَا زَيْنَبُ تَطْوِينَ وَتَلْوِينَ، وَاطْوِي، وَالْوِي»، وإن لم توجد علة تقتضي شيئاً من هذا بقيت اللام بحالها، كما في «حَيٍّ وَعَيٍّ»<sup>(٢)</sup>.

(١) تُحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين؛ فمثلاً: أصل «يلوون»: «يلويون» على مثال يضربون، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة.

(٢) يجوز في هاتين الكلمتين إدغام العين في اللام؛ لأنهما مثلان متجاوران في كلمة وثانيهما متحرك لزوماً، ويجوز فيهما الفك، وهو الأكثر؛ إذ الإدغام في الماضي يستدعي الإدغام في المضارع، ويلزم على الإدغام في المضارع وقوع ياء مضمومة في الآخر، وهو مرفوض عندهم، ولهذه العلة نفسها لم يعلّوا عينه بقلبها ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةَ

وقول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

## الباب الثالث

### في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر

وفيه فصلان:

الفصل الأول: في أحكام عامة.

الفصل الثاني: في أحكام تخص بعض الأنواع.

#### الفصل الأول

##### في الأحكام العامة

تُشتقُّ صيغة المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله: للدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك: «نأتي» أو «أنت» أو «نأيت».

ثم إن كان الماضي على أربعة أحرف - سواء أكان كلهنَّ أصولاً نحو: دَخَرَجَ، أم كان بعضهن زائداً نحو: قَدَّمَ وأكْرَمَ وقَاتَلَ - وجب أن يكون حرفُ المضارعة مضموماً، تقول: «يُدْخِرُجُ، وَيُقَدِّمُ، وَيُكْرِمُ، وَيُقَاتِلُ».

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف نحو: ضَرَبَ، وَنَصَرَ، وَعَلِمَ، أو على خمسة نحو: تَدَخَّرَجَ، وَانْطَلَقَ، أو على ستة نحو: اسْتَعْفَرَ واقْعَنْدَدَ، وجب أن يكون حرفُ المضارعة مفتوحاً، تقول: «يَضْرِبُ، يَنْصُرُ، يَعْلَمُ، يَتَدَخَّرَجُ، يَنْطَلِقُ، يَسْتَعْفِرُ، يَقْعَنْدِدُ».

وحركة الحرف الذي قبل الآخر هي الكسرة في مضارع الرباعي؛ نحو: «يُكْرِمُ، وَيُقَدِّمُ، وَيُقَاتِلُ، وَيُدْخِرُجُ»، وكذا في مضارع الخماسي والسداسي إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل، نحو: انْطَلَقَ واجْتَمَعَ واستَخْرَجَ؛ تقول في المضارع منهن: «يَنْطَلِقُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَسْتَخْرِجُ»، فإن كان ماضي الخماسي مبدوءاً بتاء زائدة نحو: «تَقْدِّمُ، وتَقَاتِلُ، وتَدَخَّرَجُ»

فما قبل الآخر في مضارعه مفتوح، تقول: «يَتَقَدَّمُ، وَيَتَقَاتَلُ، وَيَتَدَحْرَجُ»، فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثي فمفتوح أو مضموم أو مكسور، وطريق معرفة ذلك فيه السماع<sup>(١)</sup> من أفواه العارفين أو النقل عن المعاجم الموثوق بصحتها.

ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا، نحو: يَتَعَلَّمُ، وَيَتَشَاوَرُ، وَيَصُومُ، وَيَبِيعُ، تَرَكَّتِ الْبَاقِيَّ عَلَى حاله، إلا أنك تحذف عين الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين؛ فتقول: تَعَلَّمَ، وَتَشَارَكَ، وَصَمَّ، وَبَعَّ.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، نحو: يَكْتُبُ، وَيَعْلَمُ، وَيَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَنْصَرِفُ، وَيَسْتَغْفِرُ، اجْتَلَبْتَ هَمْزَةً وَصَلٍ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ، وهذه الهمزة يجب كسرها، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومة أصالة؛ فتقول: «اَكْتُبْ، اَعْلَمْ، اضْرِبْ، اجْتَمِعْ، انْصَرِفْ، اسْتَغْفِرْ».

## الفصل الثاني

### في أحكام تخص بعض الأنواع<sup>(٢)</sup>

أولاً: المضارع والأمر من «رأى» تحذف همزتهما - وهي عين الفعل - تقول: «يَرَى البصيرُ ما لا يرى الأعشى، وره»، وتُحذف الهمزة من «أخذ، وأكل، وسأل» في صيغة الأمر إذا بدئ بها، تقول: خُذْ، كُلْ، مُرْ، قال الله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وفي الحديث: «مُرُوا أبا بكر فليصل بالناس»، فإن سبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران: حذف الهمزة، وبقاؤها، تقول: «التفت لما يعينك وخُذْ في شأن نفسك» وإن شئت قلت: «وأخذ في شأن نفسك» قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ

(١) ولذلك قواعد تجري في أكثره، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث من الباب الأول، وأشبعنا القول فيها في كتابنا «دروس التصريف».

(٢) ستجد في هذا الفصل تكريراً لما ذكر في الفصول الثمانية من الباب الثاني، إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إلى جوار بعض.

بِالصَّلَاةِ ﴿طه: ١٣٢﴾، وقال سبحانه: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩] <sup>(١)</sup>.

ثانيًا: ماضي المضعف الثلاثي ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام، إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك، تقول: شَدَّ يَشُدُّ، وَمَدَّ يُمَدُّ، وَفَرَّ يَفِرُّ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك؛ تقول: الفاطمات شَدَدْنَ وَيَشُدُّنَ، وَمَدَدْنَ وَيَمُدُّنَ، وَفَرَزْنَ وَيَفِرُّنَ، وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون، فيجوز فيهما الفك والإدغام؛ تقول: اشْدُدْ وَلَا تَشُدُّ، وإن شئت قلت: شُدَّ، وَلَا تَشُدَّ.

ثالثًا: يجب حذف فاء المثال الثلاثي من مضارعه وأمره بشرطين؛ الأول: أن تكون الفاء واوًا، والثاني: أن يكون المضارع مكسور العين، تخلصًا من وقوع الواو بين عدوتيهما: الياء المفتوحة <sup>(٢)</sup> والكسرة، تقول في مضارع «وَعَدَ، وَوَرِثَ» وأمرهما: «يَعِدُّ، وَيَرِثُ، وَعِدْ، وَرِثْ».

رابعًا: تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون، ومن أمره المبني على السكون، تقول في «قَالَ، وَبَاعَ، وَخَافَ»: «لَمْ يَقُلْ، وَلَمْ يَبِعْ، وَلَمْ يَخَفْ، وَقُلْ، وَبِعْ، وَخَفْ»، فإن كان المضارع مجزومًا بحذف النون أو كان الأمر مبنيًا على حذف النون، لم تُحذف عين الأجوف، تقول: «لَمْ يَقُولُوا، وَلَمْ يَبِيعُوا، وَلَمْ يَخَافُوا» وتقول: «قُولُوا، وَقُولُوا، وَيَبِيعُوا، وَيَبِيعُوا، وَيَخَافُوا، وَيَخَافُوا».

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضي والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدهما الضمير المتحرك، نحو: «الفاطمات قُلْنَ، وَبِعْنَ، وَخَفْنَ، وَيَقُلْنَ، وَيَبِعْنَ، وَيَخَفْنَ»، وتقول: «يَا فاطمات قُلْنَ خيرًا، وَبِعْنَ الدنيا، وَخَفْنَ الله» <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر مباحث المهموز.

(٢) هذا ظاهر في المضارع المبدوء بالياء، إلا أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر على سننه؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء على نظيره، كما قد يحملونه على ضده.

(٣) أنت ترى أن صيغة ماضي الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها، والفرق بينهما يتبين بالقرائن، فأنت خير بأن الماضي خبر، وأن الأمر إنشاء.

خامسًا: تُحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره؛ تقول في مضارع «خَشِيَ، وَرَضِيَ، وَسَرُّوْ، وَرَمَى، وَطَوَى»: «لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْضَ، وَلَمْ يَسْرُ، وَلَمْ يَرْمِ، وَلَمْ يَطْوِ»، وكذا: «أَخَشَ، وَارْضَ، وَاسْرُ، وَاعْزُ، وَارْمِ، وَاطْوِ».

سادسًا: يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملة المثل، ومن جهة لامه معاملة الناقص؛ فيبقى أمره على حرف واحد، فيجب إلحاق هاء السكت به، تقول في الأمر من «وَقَى، وَوَفَى، وَوَنَى، وَوَدَى، وَوَلَّى، وَوَعَى»: «قَهْ، وَفَهْ، وَنَهْ، وَدَهْ، وَلَهْ، وَعَهْ».

سابعًا: تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي على زنة أفعل، نحو: «أَكْرَمَ، وَأَبْقَى، وَأَوْعَدَ»، ومن أمره، ومن اسمي الفاعل والمفعول منه؛ تقول: «يُكْرِمُ، وَيُبْقِي، وَيُوعِدُ»، وتقول: «أَكْرِمُ، وَأَبِقِ، وَأَوْعِدُ»، وتقول: «هُوَ مُكْرِمٌ، وَمُبْقِيٌ، وَمُوعِدٌ، وَهُوَ مُكْرَمٌ، وَمُبْقَى، وَمُوعَدٌ».

والأصل في هذا الحذف المضارع المبدوء بهمزة المضارعة، ثم حُمِلَ عليه بقية صيغ المضارع، وفعل الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول.

وإنما كان الأصل هو الفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه لو بقي على الأصل همزتان متحركتان في أول الكلمة، فكان يقال: «أُكْرِمُ» وقياس نظائر ذلك أن تقلب ثانية الهمزتين وأوًا طلبًا للتخفيف، ولكنهم حذفوا في هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين.

وقد ورد شاذًّا<sup>(١)</sup> قول الشاعر:

فإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكْرَمَا

وقول الراجز:

وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤَثْفَيْنُ

(١) شذوذه من جهة الاستعمال، لا من جهة القياس.

## الباب الرابع

### في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة مع الضمائر

يتصرف الماضي - باعتبار اتصال ضمائر الرفع - إلى ثلاثة عشر وجهًا: اثنان للمتكلم، وهما: نَصَرْتُ، نَصَرْنَا<sup>(١)</sup>، وخمسة للمخاطب، وهي: نَصَرْتَ، نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ، نَصَرْتُنَّ<sup>(٢)</sup>، وستة للغائب، وهي: نَصَرَ، نَصَرْتِ، نَصَرَ، نَصَرْنَا، نَصَرْتَا، نَصَرُوا، نَصَرْنَ<sup>(٣)</sup>.

وللمضارع في تصاريفه ثلاثة عشر وجهًا أيضًا: اثنان للمتكلم، وهما: أَنْصُرُ وَنَنْصُرُ، وخمسة للمخاطب، وهي: تَنْصُرُ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ، تَنْصُرْنَ، وستة للغائب، وهي: يَنْصُرُ مُحَمَّدٌ، يَنْصُرُ هِنْدٌ، يَنْصُرَانِ، تَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ، يَنْصُرْنَ<sup>(٤)</sup>.

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير، وهي: انْصُرْ، انْصُرِي، انْصُرَا، انْصُرُوا، انْصُرْنَ، وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب<sup>(٥)</sup>.

(١) أولهما للمتكلم وحده، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره.

(٢) الأول للمخاطب المذكر، والثاني للمخاطبة المؤنثة، والثالث للثنتين المخاطبتين مطلقًا، أي: مذكرين كانا

أو مؤنثين، والرابع لجمع الذكور المخاطبتين، والخامس لجمع الإناث المخاطبات.

(٣) الأول للغائب المذكر، والثاني للغائبة المؤنثة، والثالث للثنتين الغائبتين، والرابع للثنتين الغائبتين،

والخامس لجمع الذكور الغائبتين، والسادس لجمع الإناث الغائبات.

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه في الماضي.

(٥) وتفصيل المراد بها كما في المخاطب بالمضارع والماضي.

## الباب الخامس

### في تقسيم الفعل إلى مؤكد، وغير مؤكد

وفيه فصلان

#### الفصل الأول

#### في بيان ما يجوز تأكيده، وما يجب، وما يمتنع

والأصل أنك تُوجّه كلامك إلى المخاطب لِتُبَيِّنَ له ما في نفسك: خبرًا كان أو طلبًا، وقد تُعْرِضُ لك حالٌ تستدعي أن تبرز ما يتلجلج في صدرك على صورة التأكيد؛ لتفيد الكلام قوة لا تكون له إذا ذكّرتُه على غير صورة التوكيد، وقد تكفّل علم المعاني ببيان هذه الحالات؛ فليس من شأننا أن نتعرض لبيانها، كما أننا لا نتعرض هنا لما تُؤكِّدُ به الجملُ الاسميّة.

وفي اللغة العربية لتوكيد الفعل نونان<sup>(١)</sup>:

إحدهما: نون مشددة، كالواقعة في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْصَبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْنَاكُمْ﴾

[إبراهيم: ١٢].

والثانية: نون ساكنة، مثل الواقعة في قول النابغة الجعدي:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَارُ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ      فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأُثَارَا

(١) لهذين النونين تأثير في لفظ الفعل، وتأثير في معناه: أما تأثيرهما في لفظه؛ فلأنهم يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصلا به لفظًا وتقديرًا، وأما تأثيرهما في معناه؛ فلأن كلاً منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ويمحضه له، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال كما يحتمل الحال. وبين النونين فرق؛ فإن الشديدة أقوى دلالة على التأكيد من الخفيفة؛ لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيد، فإن قلت: «اضربن» بضم الباء وبنون خفيفة، فكأنك قد قلت: «اضربوا كلكم»، فإذا قلت: «اضربن» بضم الباء وتشديد النون، فكأنك قد قلت: «اضربوا كلكم أجمعون».

وقد اختلف العلماء في هذين النونين على ثلاثة مذاهب: أحدها: أن الخفيفة أصل لبساطتها، والشديدة فرع عنها. الثاني: عكس هذا الرأي. الثالث: أن كلاً منهما أصل قائم بنفسه، وإليه ذهب.

وقد اجتمعتا في قوله تعالت كلمته: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وليس كل فعل يجوز تأكيده، بل الأفعال في جواز التأكيد وعدمه على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا يجوز تأكيده أصلاً، وهو الماضي؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال.

النوع الثاني: ما يجوز تأكيده دائماً، وهو الأمر، وذلك لأنه للاستقبال البتة.

النوع الثالث: ما يجوز تأكيده أحياناً، ولا يجوز تأكيده أحياناً أخرى، وهو المضارع.

والأحيان التي يجوز فيها تأكيده هي<sup>(١)</sup>:

أولاً: أن يقع شرطاً بعد «إن» الشرطية المدغمة في «ما» الزائدة المؤكدة، نحو: «إِذَا

تَجْتَهَدَنَّ فَأَبْشِرْ بِحَسَنِ النَّتِيجَةِ»، وقال الله تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]،

وقال: ﴿فَأِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿فَأِمَّا تَثَقَفَنَّهِنَّ﴾ [الأنفال: ٥٧]، وقال:

﴿وَأِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ثانياً: أن يكون واقعاً بعد أداة طلب، نحو: «لَتَجْتَهَدَنَّ، وَلَا تَغْفُلَنَّ، وَهَلْ تَفْعَلَنَّ الْخَيْرَ؟

وليتك تُبْصِرَنَّ الْعَوَاقِبَ، وَازْرِعِ الْمَعْرُوفَ لَعَلَّكَ تَجْنِبَنَّ ثَوَابَهُ، وَأَلَّا تُقْبِلَنَّ عَلَيَّ مَا يَنْفَعُكَ،

وَهَلَّا تَعُودَنَّ صَدِيقَكَ الْمَرِيضَ»، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢].

ثالثاً: أن يكون منفيّاً بلا، نحو: «لَا يَلْعَبَنَّ الْكَسُولُ وَهُوَ يَظُنُّ فِي اللَّعْبِ خَيْرًا»، وقال

تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ﴾ [الأنفال: ٢٥].

وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها<sup>(٢)</sup>، وتوكيده في الثانية أكثر من

توكيده في الثالثة.

وقد تعرض له حالة توجب تأكيده بحيث لا يسوغ المجيء به غير مؤكد، وذلك - بعد كونه

مستقبلاً - إذا كان مثبتاً، جواباً لقسم، غير مفصول من لومه بفاصل، نحو: «وَاللَّهِ لَيَنْجَحَنَّ

الْمُجْتَهِدُ، وَلَيَنْدَمَنَّ الْكَسُولُ»، وقال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالة على الاستقبال فيها، وإنما يقصد العلماء بيانها تفصيلاً مواضع دلالة

على الاستقبال؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد.

(٢) حتى ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضرورة الشعر.

فإذا لم يكن مستقبلاً، أو لم يكن مثبتاً، أو كان مفصلاً من اللام بفاصل، امتنع توكيده، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]<sup>(١)</sup>، وقال جل شأنه: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، وقال: ﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٍ أَوْ قُتِلْتُمْ لِيَالِي اللَّهِ نُحْشِرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

## الفصل الثاني

### في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذي تريد تأكيده إما أن يكون صحيح الآخر، وذلك يشمل: السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف، وإما أن يكون معتل الآخر، وهو يشمل: الناقص واللفيف بنوعيه، ثم المعتل إما أن يكون معتلاً بالألف، أو بالواو، أو بالياء. وعلى أية حال، فإما أن يكون مسنداً إلى الواحد - ظاهراً أو مستتراً - أو إلى ياء الواحدة، أو ألف الاثنين، أو الاثنتين، أو واو جمع الذكور، أو نون جمع النسوة. فإن كان الفعل مسنداً إلى الواحد - ظاهراً كان أو مستتراً - بُني آخره على الفتح، صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلاً، ولزمك أن ترد إليه لامه إن كانت قد حذفت، كما في الأمر من الناقص واللفيف والمضارع المجزوم منهما، وأن ترد إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضاً، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه، وإذا كانت لامه ألفاً لزمك أن تقلبها ياء مطلقاً لتقبل الفتحة، تقول: «لَتَجْتَهِدَنَّ يَا عَلِيُّ، وَلَتَدْعُونَّ إِلَى الْخَيْرِ، وَلَتَطْوِينَنَّ ذِكْرَ الشَّرِّ، وَلَتَرْضَيْنَنَّ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكَ، وَلَتَقُولَنَّ الْحَقَّ وَإِنْ كَانَ مَرًّا» وتقول: «اجْتَهِدَنَّ، وَاذْعُونَنَّ، وَاطْوِينَنَّ، وَاَرْضَيْنَنَّ، وَقُولَنَّ».

(١) إذ التقدير «لا تفتأ» لأن «فتئ» من الأفعال التي يلزم أن تُسبق بالنفي أو شبهه.

(٢) في قراءة ابن كثير.

وإن كان الفعل مُسنَدًا إلى الألف<sup>(١)</sup> حذفت نون الرفع إن كان مرفوعًا<sup>(٢)</sup>، وكسرت نون التوكيد، تقول: «لِتَجْتَهِدَانِ، وَلِتَدْعُوَانِ، وَلِتَطْوِيَانِ، وَلِتَرْضِيَانِ، وَلِتَقُولَانِ، وَاجْتَهِدَانِ، وَادْعُوَانِ، وَاطْوِيَانِ، وَارْضِيَانِ، وَقُولَانِ».

وإن كان الفعل مسندًا إلى الواو حذفت نون الرفع<sup>(٣)</sup> أيضًا إن كان مرفوعًا، ثم إن كان الفعل صحيح الآخر، حذفت واو الجماعة<sup>(٤)</sup> وأبقيت ضم ما قبلها<sup>(٥)</sup>؛ تقول: «لِتَجْتَهِدَنَّ، وَاجْتَهِدَنَّ»، وإن كان الفعل معتل الآخر حذفت آخر الفعل مطلقًا، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحًا ما قبلها<sup>(٦)</sup> وضممت الواو، تقول: «لِتَرْضُوَنَّ، وَارْضُوَنَّ»، وإن كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعة، وضممت ما قبلها، تقول: «لِتَدْعُنَّ، وَلِتَطْوُنَّ، وَادْعُنَّ، وَاطْوُنَّ».

وإن كان الفعل مسندًا إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضًا إن كان مرفوعًا.

(١) لا تنس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفًا وجب فيه الإدغام، فتقول فيه مؤكداً: «عُضَّانٌ»، وإن كان أجوف لم تحذف عينه، وإن كان ناقصًا أو لفيًا لم تحذف لامه، وإنما تنقلب - إذا كانت ألفاً - ياء، في المضارع والأمر مطلقًا.

(٢) العلة في حذف نون الرفع كراهة اجتماع الأمثال، إذ أصل «لتجتهدان» مثلاً «لتجتهدانن» بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا.

(٣) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك، فكسروها مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين، لأن الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظن مدًا للصوت، وتشبيهاً لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة. واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة، لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة، ولا يجوز التقاء الساكنين، أما مع الثقيلة - فلما كان أول الساكنين حرف مد، مع أن الثاني حرف مدغم في مثله - اغتفر فيه التقاء الساكنين.

(٤) إنما حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين: واو الجماعة، ونون التوكيد، مع أنه لا التباس بالحذف؛ لضم ما قبل الواو، بخلاف المسند للاثنين؛ فإنه لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة.

(٥) فرقاً بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع، وللدلالة على المحذوف وهو الواو.

(٦) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع في الالتباس؛ إذ لو حذفها وفتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد، ولو حذفها وكسرتها لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو حذفها وضممتها لالتبس ذو الألف بغيره، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر الفعل كان ألفاً، وأما تحريك الواو فللتخلص من التقاء الساكنين.

ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت ياء المخاطبة وأبقيت كسر ما قبلها<sup>(١)</sup>؛ تقول: «لَتَجْتَهِدَنَّ يَا فاطمة، واجتهدنَّ»، وإن كان الفعل معتل الآخر حذفت آخر الفعل مطلقاً، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت ياء المخاطبة مفتوحاً ما قبلها وكسرت الياء<sup>(٢)</sup>؛ تقول: «لَتَرْضَيْنَنَّ، وارضينَنَّ»، وإن كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء، حذفت مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها، تقول: «لَتَدْعِنَنَّ، ولتَطْوِينَنَّ، وادعِنَنَّ، واطوينَنَّ».

وإن كان الفعل<sup>(٣)</sup> مسنداً إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة<sup>(٤)</sup> بين النونين: نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة، وكسرت نون التوكيد، تقول: «لَتَكْتُبَنَّانَّ، واكْتُبَنَّانَّ، ولتَرْضَيْنَنَّانَّ، وارضَيْنَنَّانَّ، ولتدْعُونَنَّانَّ، وادْعُونَنَّانَّ، ولتَطْوِينَنَّانَّ، واطْوِينَنَّانَّ».

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم



وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل، من غير ذكر للخلافات إلا في القليل النادر، وقد عللنا للمسائل في هوامش هذه الزيادة تعليقات قريبة واضحة.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبي الرحمة، وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) التعليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة.

(٢) تعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو.

(٣) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث إن كان مضعفاً وجب فيه الفك، وإن كان أجوف حذفت عينه، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء، ويسكن آخر كل فعل أسند إليها.

(٤) كراهية توالي الأمثال، ولم تحذف نون النسوة لأنها اسم، بخلاف نون الرفع، ولأنها لو حذفت لما بقي في الكلمة ما يدل عليها، وأيضاً يلتبس الفعل مع حذفها بغيره على أية صورة جعلت آخر الفعل، إذ لو فتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد، ولو كسرت لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو ضممت لالتبس بالمسند إلى جمع الذكور، وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم، والحمد لله أولاً وآخراً،

وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.